نعمة الذريعة في نصرة الشريعة

تأليف
العلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي
إمام وخطيب جامع السلطان محمد الفاتح
بالقسطنطينية عام ٩٤٥هـ

دراسة وتحقيق
علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

اشتمل رد علمي رصين
على
ضلالات وأكاذيب ابن عربي في فصوص الحكم

دار المسير

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

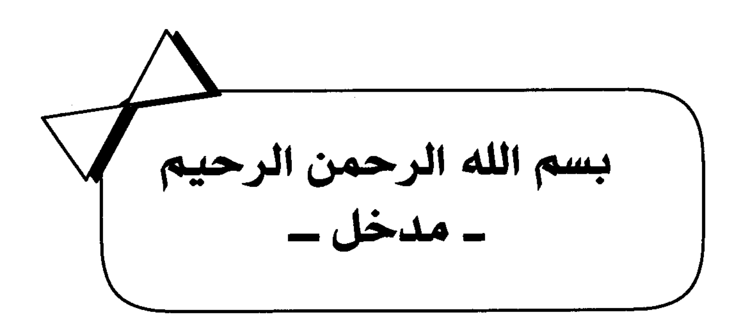
دار المسير
المملكة العربية السعودية
الرياض : ١١٤٧٨ - ص ب : ٣٤٨٥٣
هاتف وفاكس : ٤٥٤٧٥٤٩

نُعمةُ الذّريعة

في

نُصرة الشّريعة

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فأكثرَ أهلُ العلمِ مِن الأئمة ـ أئمةِ الشريعة الإسلامية ـ مِنْ بَيَانِهِم نُكْرَ مَذْهَبِ الوجودِ الواحدِ. وقد أَوْفَوْا النَّقضَ على مُعْتَقَدِهِ والإِزْرَاءَ بِهِ، وأوضحوا ـ بما لا ريب فيه من الوضوحِ ـ كُفْرَ مَنْ تَمَذْهَبَ بهذا المذهب.

وأبدعُ مَنْ أعْرِفُ من أولئك الأعلام: أبو العباس ابن تيمية رحمهُ الله تعالى، ذاكَ الجِهْبِذُ الوَرِعُ!

فقد كان ـ بحقٍ ـ المُشَخِّصَ لهذا المرضِ، والمحلِّلَ له، ثم المُعَالِجَ لأدوائهِ بما كتبَ مِن نفائسِ الردودِ عليهم.

وقد أدَّاه ذلك لمعاداةِ الوجوديةِ في عصره وبعدَ عصرِهِ إلى يومِ الناسِ هذا.

ومِنْ أبرَزِ أعدائِهِ الذين ظهروا في الوقت القريبِ، وأَسْدَلُوا على وجوههم أقنعةَ التنزيهِ، عدوُّ أهلِ الحديثِ: زاهد الكوثري!

فقد كان متستِّراً بالعقيدةِ الماتريدية، مُظهِراً لها، وتلك تَرَى ـ وإنْ تَنَاقَضَتْ ـ التفريقَ بينَ الخالِقِ والمخلوقِ، مُبْطِناً لعقدِ القولِ

بالوجودِ الواحدِ ـ مَذْهبِ شيخِهِ الأكبرِ الذي يُقَدِّسُ روحَهُ وسِرَّهُ!

ولذلك عَادَى أبا العباس، وجَعَلَتْ بِغْضَتُهُ له ولأهل الحديثِ، تَنْضَحُ مِنْ خَلَلِ مَا سطَّرَ! فكان قَمِناً بأنْ يكونَ جَهْميَّ عصرِهِ المُتَفَحِّمَ!

ولأجلِ وجوديتهِ الباطنةِ، وماتريديته المعلنة غَدَا الخِلافُ بينه وبين خصمِ الوجوديةِ العلامةِ التركيِّ: مصطفى صبري رحمه الله، منابذةً وسِبَاباً كوثرياً، أخَّرهُ إلى أنْ ثَقُلَ المرضُ على الشيخ صبري، وأقعده عن الرد.

ولِمَنْ عَظُمَ لَدَيْهِ أنْ يُتَّهَمَ الكوثريُّ بالوجودية أقول:

هناك رَجُلاَنِ أدْرَكَاهُ بمصر، وحَضَرَا مجلسهُ، هما: الأستاذ محمد أمين أوغلو وأخوه أحمد يسكنان هذه الأيامَ قُونية، حدَّثاني غيرَ مرةٍ، بأنَّ خالهما الشيخَ علي القدسي النقشبندي ناقش الكوثريَّ في أنَّ النقشبندية أهْلَ وَحْدة شهودٍ، لا وحدةِ وجودٍ، والكوثريُّ يأبى إلا أنهم وجوديةٌ. فلما طالَ الحديثُ، وعاند الكوثريُّ، قال علي القدسي في معرضِ التعريضِ بأساسياتِ المذهبِ:

إذا إيذنْ لي فسأذهبُ لقضاء حاجتي!

فكأنما ألْقَمَهُ الحَجَرَ! واحْتَدَّ غضبُه مما سمِعَ.

ومَنْ طالبني مزيداً من الدليل، فعليه بكتابيه: ولعلهما أولُ وآخِرُ ما كتب:

(إرغام المريد) و(الاستبصار).

فانظرْ فيه ـ أيها المتشكك ـ ينكشِفُ لكَ بَعْضُ خبايا حِقدِهِ على السلفية.

وقد سألتُ تلميذَ الكوثريِّ والشيخ صبري: الأديبَ الشاعرَ الشيخَ

علي علوي إبراهيم بالمدينة النبوية، وهو بَلَدِيُّ علي القدسي، ويعرفهُ: هل تَتَّهِمُ القدسيَّ ومَنْ أخْبَرَ عنه بالكذب على الكوثريِّ في خَبَرِ ذاكَ النَّقَاشِ؟

فقال: لا أظنهم يستحلون الكذبَ.

وَقَدْ بَدَا لي أنَّ الردودَ العلمية على أهْلِ وحدةِ الوجودِ قد كَمُلَتْ بما سطَّره أبو العباس ابن تيمية في كتبه. ومَنْ جاء بعده من علماء المذاهبِ الأربعةِ فلا يزيدُ المرءُ ـ اليومَ ـ إنْ ردَّ عليهم بغير النقلِ عنهم.

والذي أقترحه على المعاصرين من الكُتَّابِ أنْ يستلمَ الرايةَ ـ رايةَ الردِ عليهم ـ كُتَّابُ الأدبِ السَّاخِرِ في العالم العربي، وغير العربي!

هذا؛ لأنني أرى أن في كلام ابنِ عربي مُنَظِّرِ المذهبِ ـ مادةً خِصْبةً للسَّخَرِ!

على أنْ ينضبطَ السَّخَرُ بما لا يجوزُ أنْ يُدَاخِلَهُ مِنْ أُمُورِ العقيدة.

كيف لا؟! وهو المذهبُ القائلُ بأنَّ كلَّ الوجودِ ـ في الحقيقةِ ـ هو الله، وإنما العقلُ والعادةُ والعُرْفُ هي التي تَهِمُ فلا تَعْرِفُ الأشياءَ على ما هي عليه، وتنخدِعُ بالمظاهِرِ والمَجَالِي!

أرى أنه يمكنُ الإفادةُ مِنْ هذا الكلام، وما تفرَّعَ عنه في رواياتٍ ساخرةٍ، ومسرحياتٍ هَزْلِيَّةٍ ـ إنْ كانتْ جائزةً! ـ مِنْ تلك التي تدخلُ في تصنيفِ (اللامعقول) وهي قَصَصٌ لا يربطها العقلُ ـ كما يريدُ الصوفيةُ الوجوديةُ ـ فالقاتلُ في الرواية ـ يكون عَيْنَ المقتولِ، والفَاعِلُ للفحشاءِ عَيْنَ المفعولِ به، والمسروقُ والسارقُ والسَّرِقةُ عينٌ واحدةٌ!

ثُمَّ سَائرُ البناءِ القَصَصيِّ العَابِثِ يُبْنَى على هذه المتناقضات!

ولك أنْ تَتصوَّرَ: كيفَ تكونُ السخريةُ والطَّنْزُ، إذا تناولَ كُتَّابُ أَعْمِدَةِ الصُّحُفِ قضاياهُمُ السياسيةَ الإقليميةَ، وغيرها من هذا المنطلقِ!!

إنها ـ لَعَمْرُ الله ـ كافيةٌ في التجديدِ لأدبٍ ساخرٍ، وبَيِّنةٌ تصْرُخُ ـ في الوقتِ نفسِهِ ـ بهَزْليةِ المذهبِ، إذا أُخِذَ وجْهةً جِدِّيَّة!

وقد حاولَ كثيرٌ من المدافعين عن ابنِ عربي مِن التركِ والعربِ وغيرهم ـ أن يُفَرِّقُوا بين مَذْهَبِهِ ومَذْهبِ مُقَلِّدِيه في الغَرْبِ ـ مِنْ فَلاَسِفَةِ الأوروبيين (كإسبينوزا) ـ مثلاً ـ بما لا يُعْتَدُّ به من الفروقِ.

فقد كان قدماءُ الوجوديةِ ـ مِنْ أمثالِ: الجاميِّ والنابُلْسِيِّ ومَنْ يَقْرُبُ مِنْ زَمَانِهما ـ يَرَوْنَ هذا تحقيقاً خاصاً توصَّلَ إليه الصوفيةُ مِنَ المسلمين.

وأما المعاصرون (لإسبينوزا) في الشرق، فقد كانوا يجهلون أن هناك يَهودياً هُولندياً يُشاطِرُ شيخَهُم الأكبرَ في الحقيقةِ التي توصَّلَ إليها، وَبَلَغَ مِثْلَهُ إلى لُبِّ اللُّبِّ (وحدة الوجود)!

كانوا يَجْهَلُونَ ذلك؛ إذْ لم تُتَرْجَمْ كتبُه، وكُتُبُ أمثالِهِ إلى العربية أو الألْسُنِ الشرقيةِ بَعْدُ. لقد كان تطابقاً مُؤْذِناً للعُقَلاءِ، بأن مذهبَ الوحدةِ هذا داءٌ مَنْ أُصِيبَ به ظهرتْ عليه عوارضُ متشابهةٌ لكلِ مُبْتَلَىً به! يقولُ الدكتورُ إبراهيم مدكور: . . . قَلَّ أَنْ نَجِدَ توافقاً في الرأي إلى هذا الحد.

حتى بَيْنَ الأستاذِ وتلميذِهِ!

فابنُ عربي و(إسبينوزا) يعتنقانِ معاً مَذْهَبَ وَحْدَةِ الوجودِ، ويُصَوِّرَانِهِ تصويراً يكادُ يتفِقُ في التفاصيلِ والجزئيات! فضلاً عَنِ الأصولِ والمبادىء ـ فهما يُقرِّرَانِ: أنَّ العَالَمَ شيءٌ واحدٌ!

وأنه هو الله جلَّ شَأنُهُ!

ويقولانِ: بواحِدِيَّةٍ، لا تَعَدُّدَ فيها، ولا كَثْرَةَ، ولا خَلْقَ، ولا صُدُورَ!

ويقولانِ ـ في الوقتِ نفسِهِ ـ بألوهيةٍ شامِلَةٍ، تستوعِبُ الكونَ كُلَّهُ!

فكلُّ شيءٍ في العالمِ واحدٌ. والله هُوَ الكُلُّ في الكُلِّ!!

وهذا العَالمُ خاضِعٌ لقانونِ الوجودِ العَامِّ، كما قالَ ابنُ عربي أو لضرورةِ الطبيعةِ الإلهيةِ كما قال (إسبينوزا)[(١)].

فلما رأى وجوديةُ الشرقِ ـ أواخِرَ القَرْنِ الميلادي التاسع عشر ـ هذه الحقيقةَ، أخذتْهم الصاعقةُ، ثم لما رَجَعَتْ إليهم، عقولُهم أو بعضُها، رَأَوْا أَنَّ مِنْ أكبرِ السقوطِ والخِذْلانِ لمذهبهم أنْ يُشارِكَ مُلْحِدٌ يهوديٌّ ـ كفَّرَهُ اليهودُ أنفسُهم ـ شَيْخَهُم الأكبرَ ابنَ عربي في قضايا المذهب عَيْنِهِ (!) هذه المُشَارَكَةَ. فَجَعَلَ كثيرٌ منهم ـ مِنْ أمثالِ إسماعيل فَنِّي ـ وهو أَحَدُ الذين رَدَّ عليهم مصطفى صبري ـ وفريد بك (كام) من الترك، ومِنَ المعاصرين: الدكتور حسام الدين أردم أستاذِ الفلسفةِ بقونية، ومن العربِ: الدكتور مصطفى محمود المصري المعروف، وغيرهم، جعلوا ـ جميعاً ـ بَعْدَ الوقوفِ على هذه الحقيقة المُرَّةِ، يُفَرِّقونَ بينَ مذهبِ الصوفيةِ من أهلِ وحدةِ الوجودِ، وبين أضْرَابِهم في الغربِ، فقالوا عن الشرقيين: إنهم أهلُ وحدةِ وجودٍ، وعنِ الغَرْبِيين: إنهم أَهْلُ وَحْدَةِ الموجود (!) أوِ الوجوديَّةُ الماديَّةُ!

وكلُّ ما جاؤوا به لا طَائلَ تَحْتَهُ أَوْ وَرَاءَهُ!

---

(١) مِنْ مقالٍ له بعنوان: (وحدة الوجود بين ابن عربي وإسبينوزا) ص ٣٧٨، الكتاب التذكاري بمناسبة ميلاد ابن عربي، ١٩٦٩م ـ القاهرة.

فَهِيَ لا تَعْدُوا أنْ تكونَ فُرُوقاً ثقافيةً بينهم، والحقُّ أنهم مُسْتَوونَ، ومتفقون في الأَسَاسِ.

كِلاَ الفَرِيقينِ لِسَانُ حَالِهِ يَقُولُ عَنِ الله ـ تعالى وتَبَارَكَ عمَّا يقولُه الملحدون عُلُواً كبيراً ـ العَلِيُّ على ماذا؟ ومَا ثَمَّ غيرُهُ؟

ويقولون: سبحانَ مَنْ أَظْهَرَ الخلائقَ وهو عَيْنُها!

وكلاهما ينفونَ عن الله ـ تعالى ـ صفةَ العلوِّ الرحمانِيِّ، والمُبَايَنَةَ للمخلوقات.

وهذا هُوَ أُسُّ البَلاَءِ الذي أضلَّهم، وأضلَّ غيرَهم مِمَّنْ بَقِيَ مُتَذَبْذباً مِنَ الأشاعرةِ والمَاتُرِيديةِ الذين هم لا إلى الوجوديةِ يَرْكَنُونَ، ولا إلى السلفيةِ يُسْرِعُونَ!!

وصاحبُنَا الحلبيّ ـ رحمه الله تعالى ـ أحْسَنَ في الرد عليهم، بَيْدَ أنه لم يتنبَّهْ لهذا الأساسِ الذي تنبَّهَ له أبو العباس ابن تيمية ـ أجْزَلَ الله مثُوبتَهُ ـ وغيره مِمَّنْ حكَّمَ عَقْلَهُ الصحيحَ، وشَرْعَ ربهِ القويم في علاجِ الموضوع. وَسَيَلْحَظُ القارىءُ أن كِتَابَهُ الذي نمتدحُهُ (نِعمَةُ الذريعةِ في نَصْرَةِ الشريعة) لم يَخْلُ من سُيُولِ الغَضَبِ التي تَدَفَّقَتْ مِنَ المُؤَلِّف ـ صَاحِبِنَا ـ على ابن عربي، وهو يُنَاقِشُهُ، فهي سُيُولُ غَضَبٍ لله تعالى حينما انتهَكَ الأبْعَدُ ـ ابنُ عربي حُرُمَاتِ الله عزَّ وجلَّ.

وهكذا فَعَلَ التفتازانيُّ حِيْنَ عَرَضَ في ردِّهِ على صاحبِ «الفُصوصِ» ـ ابنِ عربي ـ بِرَدٍّ على مَثِيلِهِ، وتِلْمِيذِهِ ـ كما قِيلَ ـ جَلاَلِ الدينِ الرُّومِيِّ، الشاعِرِ المعروفِ، والمُعَظَّم عِند الغافلينَ عن وجوديتهِ، ومُجُونيَّاتِهِ، المُنْبَثَّةِ في شِعْرِه.

قال التفتازانيُّ: (وقد اتخذَ الجلالُ الروميُّ مِنْ هؤلاءِ[1]: الشَّمْسَ

---

(١) يعني أهل وحدةِ الوجود.

التبريزيَّ[١] إلهاً حيثُ قَالَ ـ بالفارسِيَّةِ:

شـــمـــس مَـــنْ وخـــداي مَـــنْ
عـــمـــر مَـــنْ وبـــقـــاي مَـــنْ
ازرتـــو بـــحـــق رسِـــيـــده أم
أي حـــق حـــق كـــذار مَـــنْ

ترجمتُه بالعربية: شمسي وإلهي، عمري وبقائي مِنْكَ وَصَلتُ إلى الحقِّ يا حقُّ المؤدي لحقّي.

فأطلقَ اسْمَ الإلهِ والحقِّ على التبريزيِّ!!

وحاصِلُ كلامِهِ أنه يقولُ للتبريزيِّ: أنتَ إلهي الذي أوْصلتني إلى الحقِّ، وأنتَ الحقُّ الذي أدَّيْتَ حقِّي، حيثُ علمتني مذهبَ الوجوديةِ، وعرَّفتني أنك وجميعَ الممكنات إلهٌ.

ولولا أنتَ لكنتُ أعتقدُ كما يعتقدُ أتباعُ الرُّسُل والأنبياء من الأئمة والعلماء، والجماهير والدَّهْمَاءِ: أنَّ الله ـ تعالى ـ هو غيرُ وجودِ الكائناتِ، خَالِقٌ للمخلوقاتِ، موجِدٌ للموجوداتِ الحادثةِ على ما ثبتَ بقواطعِ العَقْلِ والآراءِ، ونَطَقَ به الكُتُبُ المنزَّلةُ من السماءِ، وأجْمَعَ عليه جميع الرسلِ والأنبياء[٢]، وكُنْتُ من القاصرين الذاهلين، لا مِنَ المحققينَ الواصلين(!) ولا يخفى على آحادِ معاشِرِ المسلمينَ ـ فضلاً عن أئمة الدين، ورؤساء الحقِّ واليقين ـ أنَّ مَنْ تَدَيَّنَ بهذا الضلالِ

---

(١) شمس الدين التبريزي ضالٌّ وجوديٌّ حُلوليٌّ: عَشِقَهُ الجلالُ الرومي، ولهما قصةٌ تطول.

(٢) نَقْصٌ وتَنَاقُضٌ عظيمينِ أنْ لا يُضيفَ التفتازاني إلى كلامه هذا: (وأن الله مباينٌ لمخلوقاتِهِ، غيرَ مختلطٍ بهم أو سَار بذاتِهِ فيهم، وأنه فوقَ العرشِ عالٍ بذاته على الخلق أجمعين). إذْ بهذين العَقْدَينِ السلفيينِ يقطعُ طريقَ كُفرِهم، ويتبعُ الكتابَ والسنةَ، كما فهمهما الرعيلُ الأولُ واعتقدُوهُما.

المبينِ، وتجنَّح بهذا المذهبِ الباطلِ اللعينِ، فقد سجَّلَ على نفسِهِ - وإنْ عَبَدَ عِبَادَةَ أهلِ السمواتِ والأرضِ، أو ظَهَرَ عليه خوارقُ العاداتِ - بأنَّهُ أكْفرُ الكافرينَ، وأخْسَرُ الخاسرين، وإياكَ أنْ تُصْغِيَ إلى ما يقوله أتباعُه الذابُّونَ عنه مِنْ أنَّ صُدُرَ هذا الكلامِ وأمثالِهِ عنه إنما هو حالُ غَلَبَاتِ الوَجْدِ والسُّكْرِ...).

ثم قال[1]: (ثم إنَّ الزنادقةَ يتمسكون بهذا البيتِ وأمثال، التي هي هُذَاءُ المَخْلُولين، وهَذَيَانُ المُلْحِدين في اتِّخَاذِ شياطينِ الإنسِ إلهاً، ويذرُون وَرَاءَ ظُهُورهم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾.

ولا يلتفِتُونَ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾. فلا ينفعُ مع هؤلاءِ الجهلةِ السفلةِ الكلامُ، وإنما النافعُ معهم العَضْبُ والضربُ بالحُسَامِ المَشْرَفيِّ الصمصام...).

قلتُ: هذه الغَضَبَةُ الشرعيةُ من التفتازاني لها مثيلٌ عند صاحبنا الحلبي، حيثُ قال - وهو يخاطبُ ابنَ عربي في هذا الكتاب (نعمة الذريعة في نصرة الشريعة) -: (فلا يفيد معكَ إلا الضربُ الوجيعُ)[2].

وهذا يذكِّرُني بفتوى لأبي السعود صاحب التفسير، الذي ورده سؤالٌ بالتركية هذا معناه: ما يلزم شرعاً زيداً من الأئمة الذي يقول: إنْ كان المنصور (الحلاج) كافراً بحَسَبِ الشرعِ، فإنه بحسبِ الحقيقة مؤمِنٌ كاملٌ، ودعواهُ صادقةٌ في الحقيقةِ؟

---

(١) من رسالةٍ في الرد على أهل وحدة الوجود. طبعت في اصطمبول سنة ١٢٩٤هـ. ويزعمُ إسماعيل فني الوجودي التركي ومَنْ لفَّ لفَّهُ أنها للعلاء البخاري.

(٢) وقال في موضعٍ آخر: (فلا يفيد فيك كما في حزبك السُفْسَطائية إلا الحرقُ بالنارِ ونحوه).

ما يلزمه إنْ كان اعتقادُهُ على هذا؟

فقال ـ لله دَرُّهُ ـ باختصارٍ فيه مَعْنًى لا يخفى على القاريء:

الجواب: يَلْزَمُهُ مَا لَزِمَ المنصور[1]!!

ويعني ـ رحمه الله ـ أن يُقَدَّمَ فتُضْرَبُ عُنُقُهُ ـ بَعْدَ اسْتِتَابته ـ فحكَمَ عليه بالردةِ عن الإسلام.

ولستُ أدري ما كانَ سيقولُ الإمامُ الشافعيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ الذي حكم على أهلِ الكلامِ أن يُضْرَبوا بالجريدِ والنعالِ، ويُطَافُ بهم ويُشَهَّر، ما هي الكلماتُ التي كانتْ تصدُرُ عنه، لو وقَفَ على كُفْرِ الوجودية الصريح؟!

هذ وإنْ مِنْ واجبِ كُلِّ مسلم وَاعٍ للأخطارِ التي تُهَدِّدُ دينَهُ وإخوانه المسلمين، أنْ يُحَذِّرَ الذين يُحْسِنُونَ الظَّنَّ بالوجوديةِ المُرَّاقِ، ويَبْذُلَ ما في وُسْعِهِ لبيانِ ضلالهم في الصحفِ والمجلاتِ والكتب، فإنَّ المستشرقين والعلمانيينَ والوجوديينَ حريصون على إحياء كُتُبِ ومَفَاهيم هذه الطائفةِ. يَبْذُلُونَ الأموال، وَيَعْقِدونَ المؤتمراتِ لأجْلِها. والمُسْتَغْفَلُونَ من الطُّرُقيةِ الصوفيةِ يُشَاركونهم، لانْغِمَاسِهم في الجَهْلِ والبدع.

فنسألُ الله تعالى أنْ يَعْصِمَنَا وأُمَّةَ محمد صلى الله عليه وآله وسلم من شرورهم، وأنْ يَرُدَّ كيد الأعداء في نحورهم، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه، والحمد لله رب العالمين.

وكتب أبو الفضل محمد بن عبدالله القُونوني

في ٢٨/٨/١٤١٨هـ

---

(١) منتخبات من فتاوى أبي السعود. بالتركية العثمانية. جمعها محمد أرطغرل ص١٩٢ اصطمبول ١٩٩٣م ـ دار أندرون.



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فهذا هو الكتاب الثالث الذي يَخْرُجُ بإذن الله تعالى، لينْضَمَّ إلى أخَوَيْهِ اللذين خَرَجَا قَبْلَه في نَفْس موضوعهما: ألاَ وهو الرَّدَّ على مذهب أهل وَحْدَةِ الوجود الضالين المارقين عن سبيل المؤمنين.

وقد كان الكتاب الأول بعنوان: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» لمؤلفه العلامة علي بن سلطان القاري رحمه الله تعالى، والذي توفي عام ١٠١٤ للهجرة.

وقد أبلى فيه القاري بلاءً حسناً في رد هذه النِّحْلَة الكافرة.

وأما الكتاب الثاني فهو لمؤلفنا هذا ألا وهو العلامة الحلبي الذي توفي سنة ٩٥٦ للهجرة، وعنوانه: «تسفيه الغبي بتبرئة ابن عربي». وهي رسالة في الرد على الحافظ السيوطي ـ رحمه الله ـ الذي دافع عن ابن عربي ـ وللأسف ـ دفاعاً باطلاً فلم يوفق في شيء من دفاعه!

لكنّ عزاءنا فيه ـ أعني السيوطي ـ هو رجوعه عن ذلك كما بينت في الكتاب الآنف.

وثالثُ هذه المجموعة هُوَ هذا العَمَلُ النَّفيسُ الذي سمَّاه مؤلفُه: «نِعْمَةُ الذريعةِ في نصْرة الشريعة».

ولعل المؤلف ـ رحمه الله ـ أراد أن يَسُدَّ الباب أمام هذه النِّحْلَة الكافرة، فيُوصِدَ كُلَّ الذرائع ـ وهي الوسائل ـ التي يريد أن يقتحم منها أهل تلك النحلة أو المدافعون عنهم ليُلَبِّسُوا على المسلمين دينهم.

أو لعل المؤلف امتدح الطريقة أو الوسيلة التي رد بها على كتاب «فصوص الحكم» لابن عربي، والذي أصْبَح مَصْدَر تشريع وتقديس لأصحاب تلك النحلة الفاجرة!.

ولا شك أن المؤلف قد وُفِّقَ في ذلك أيَّما تَوْفيق: ذلك لأني لا أعلم رداً علمياً استكمل «الفصوص» كله من أوله إلى آخره، سوى هذا الرد المبارك إن شاء الله تعالى.

وإذا تذكرنا «الفصوص» والرد عليه، فيلزم أن لا نَنسى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة وأسكنه الفردوس الأعلى ـ ذلك لأنه ـ والحق يُقال ـ قد تكلم كثيراً عن هذه الطائفة في «فتاويه» فردَّ على ابن عربي في «فصوصه» و«فتوحاته»، وعلى كثير غيرهم ممن هو على نفس معتقدهم! فقد ذكر في (ج **٢**/ ص **٣٦٢ ـ ٤٥١**) رداً متكاملاً على أهم ضلالات وكفريات وإلحاد هذا الملحد سماه: «الردَّ الأقوم على ما في فصوص الحكم».

كما أن بقية المجلد في نفس المسألة لكن مع إشباع الكلام على غير ابن عربي من أصحاب الوحْدة والاتحاد كابن الفارض، والصدر القونوي، والتلمساني، وابن سبعين، والبلياني، والحلاج، والشيرازي،

وابن إسرائيل، والنصير الطوسي، وزعيم هؤلاء كلهم فرعون عليه لعائن الله.

وإذا ما عدنا لمؤلف كتابنا هذا فإنا نجده قد انتقد ابن عربي في كتابه «الفصوص» من أوله إلى آخره. لكنّ هناك ملحوظات عليه من جهة العقيدة، وهو أنه كان يميل إلى مذهب التأويل للصفات أو التفويض كما سوف تراه، وترى معه الرد المناسب عليه إن شاء الله تعالى.

والمؤلف جيد في علم الحديث، فنراه يعقب على ابن عربي في استدلاله بالمكذوبات والأباطيل كما سيراه القارىء الكريم في حينه.

على أنَّ المؤلف قد وقع له بعض الوهم في ذكر أحاديث صحيحه أعلَّها، أو آثار باطلة صححها!.

ولمْ يَسْلَم المؤلف من بعض تُرَّهات المتصوفة كتقسيم الإسلام إلى شريعةٍ وحقيقة، كما سيأتي مع الرد عليه!.

وبتتبعي لرد المؤلف مع المقارنة بما في «الفصوص» فقد وقفتُ على بعض الأحاديث الباطلة والضعيفة التي لم يُشِرْ إليها المؤلف، فأحببتُ أن أكمل بها هذا النقد القوي لكتاب «الفصوص».

فقد ذكر في «الفصوص» (ص ٧٣) حديث: «زِدْني فِيْكَ تَحَيُّرَاً»!

وهذا كذب كما جزم بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (ج ١١/ ص ٣٨٤). وقال: «هذا الكلام من الأحاديث المكذوبة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث. وإنما يرويه جاهل أو ملحد، فإن هذا الكلام يقتضي أنه كان حائراً، وأنه سأل الزيادة في الحيرة، وكلاهما باطل؛ فإن الله هداه بما أوحاه إليه وعلمه ما لم يكن يعلم. وأمره بسؤال الزيادة من العلم

بقوله: (رب زدني علماً). وهذا يقتضي أنه كان عالماً، وأنه أُمِرَ بطلب المزيد من العلم...» إلى أن قال رحمه الله تعالى:

«ولم يمدح الحِيْرَةَ أحد من العلم والإيمان، ولكن مدحها طائفة من الملاحدة: كصاحب «الفصوص» ابن عربي وأمثاله من الملاحدة، الذين هم حيارى، فمدحوا الحيرة وجعلوها أفضل من الاستقامة...».

وفي نفس الصفحة زعم الملحد أنه في المحمدي - يعني أنه حديث محمدي! - «لَوْ دَلَّيْتُم بِحَبْلٍ لَهَبَط على الله»! وهذا حديث ضعيف لا يصح عن رسول الله ﷺ! فقد رواه الترمذي في «السنن» (٣٢٩٨) وضَعّفه بقوله: «غريب من هذا الوجه». وهو كما قال رحمه الله تعالى، وقد أشار إلى علته بعدم سماع الحسن البصري من أبي هريرة رضي الله عنه.

وأقول: حتى لو صح سماعه فإنه مشهور بالتدليس، وقد عنعنه!

وقد رواه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٧٠) من هذا الوجه، وفيه نفس العلة.

وكذا رواه الطبري في «تفسيره» (ج ٢٧/ ص ٢١٦) و (ج ٢٨/ ص ١٥٤) فجعله من رواية قتادة معضلاً!

ورواه البزار وابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (ج ٨/ ص ٣٣) - وفيه تدليس، قتادة، والحسن معاً!

وكذا رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٥٠٥ - ٥٠٦) وضعّفه أيضاً.

ورواه البيهقي أيضاً (ص ٥٠٦)، والبزار - كما في ابن كثير - من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وفيه انقطاع كما قال البيهقي.

وقال ابن كثير: في إسناده نظر، وفي متنه نكارة وغرابة.

ولهذا رواه ابن الجوزي في «الواهيات» (ج ١/ ص ١١ ـ ١٢)، وفيه رجل مجهول كأنه سقط من مطبوعة «الأسماء والصفات»! وانظر «الميزان» (٤/ ٥٧٩). وقال في «العلو» (ص ١٢٢): أبو نصر مجهول، والخبر منكر.

وقد رواه ابن الجوزي أيضاً ـ من حديث أبي هريرة (ج ٢/ ص ١٢ ـ ١٣) وضعفه. وذكر أنه روي من حديث العباس لكنه منقطع، والحديث منكر كما قال الذهبي. «الميزان» (٤/ ٥١٠).

والخلاصة أن الحديث منكر، ولهذا ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (٦٠٩٤).

ولعلي بهذا الجمع أكون قد حققتُ عِلَّة هذا الحديث بما لم أُسْبَقْ إليه، والله أعلم.

وفي (ص ١٢١) من «الفصوص» يزعم الملحد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كنت لِسَانَهُ الذي يتكلم به». يعني في حديث «مَنْ عادى لي ولياً...»!

وهذا كذب وإفكٌ من الملحد، فلم يرد في الحديث، بل ولا في أيّ حديثٍ على الإطلاق، هذا اللفظُ المنكرُ المكذوبُ!!

وكرَّرَهُ الخبيث في (ص ١٤٦)! وكذا في (ص ١٨٩)!

وفي «الفصوص» (ص ٢٠٣) يقول الخبيثُ المُلْحِدُ: «وقد نبَّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك بقوله: «كنتُ كنزاً لم أُعْرَفْ فأحببت أن أعْرَفْ»! وهذا حديث مُخْتَلَقٌ موضوع على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يقله عليه الصلاة والسلام قط!!

وقد ذكره العلماء في الأحاديث الموضوعة، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية فقال في «الفتاوى» (ج ١٨/ ص ١٢٢ ـ ٣٧٦): «هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا أعرف له إسناداً صحيحاً ولا ضعيفاً».

وكذا وافقه على هذا الحكم الحافظ ابن حجر، والحافظ الزركشي، والحافظ السخاوي، ولهذا أورده الأخيرُ في «المقاصد الحسنة» رقم (٨٣٨) ولكن لفظه مغايرٌ لما أورده الزنديق ابن عربي في «فصوصه»!!

إذْ جعله الملحدُ من قوله عليه الصلاة والسلام! وإنما هو فيما يُرْوَى عن رب العزة والجلال! أيْ أنه حديث قدسي، لكنه موضوع!! ولفظه: «كنتُ كنزاً لا أُعْرَفُ فأحببتُ أن أُعْرَف فخلقتُ خلقاً فعرَّفتُهم بي فعرفوني»!

والحديث أورده علي بن سلطان القاري في «الأسرار المرفوعة» (٢٧٣)، وفي «تذكرة الموضوعات» (١١). وكذا أورده العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ١٩١)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ١٤٨)، والسيوطي في «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» (ص ٢٢١)، وكذا في «ذيل اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٠٣).

ومن العجب ألا ينبه المؤلف ـ إبراهيم الحلبي ـ على هذا الحديث المكذوب في كتابه هذا!!

توثيق نِسْبَة الكتاب لمؤلفه:

ذكره المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ في «تسفيه الغبي في تنزيه ابن عربي» ـ مجلة الحكمة عدد (١١) (ص ٣٠٢) ـ فقال: «قد ذيَّلْتُ ما علَّقْتُهُ على كتاب «الفصوص» بما ذكرتُه أجوبةً لفتوى السيوطي المسماة

«تنبئة الغبي بتبرئة ابن عربي....». وهذا أقوى توثيق.

وذكره ـ كذلك ـ حاجي خليفة في «كشف الظنون» (ج ٢/ ص ١٢٦٤) فقال: «وانتقد آخرون ـ يعني ابن عربي ـ بالإنكار والتكفير، فصنَّف الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي الخطيب بجامع السلطان محمد خان (المُتَوفَّى سنة ٩٩٦ ست وتسعين وتسعمائة) كتاباً في رده ـ أي رَدّ «فصوص الحكم» ـ سمَّاهُ: «نعمة الذريعة في نصرة الشريعة». أمْضَاهُ المولى سَعْدِي المفتي المتوفى سنة ـ ٩٤٥ هـ ـ والشيخ محمد إلياس المعروف بچوي زاده».

وَصْفُ النسخة الخطية للكتاب:

مخطوطة هذا الكتاب محفوظة في مكتبة بايزيد العمومية في مدينة استانبول بتركيا.

وتقع في ٧٢ ورقة من القطع الكبير.

وعليها إمضاء المفتي سعدي أفندي، وستأتي ترجمته.

أما الرجل الثاني الذي أمضاه أيضاً فهو محمد إلياس المعروف بچوي زاده. وقد ترجمه ابن العماد في «شذرات الذهب» (٨/ ٣٠٣)، والزركلي في «الأعلام» ـ الطبعة الثالثة ـ (ج ٦/ ص ٢٦٥) فقال: محمد بن إلياس الحنفي الرومي، محيي الدين، المعروف بچوي زاده: قاضٍ تركي الأصل والمنشأ، عربي الآثار. ولي القضاء بمصر، فقضاء العساكر الأناضولية. ثم عُين مفتياً بالقسطنطينية.

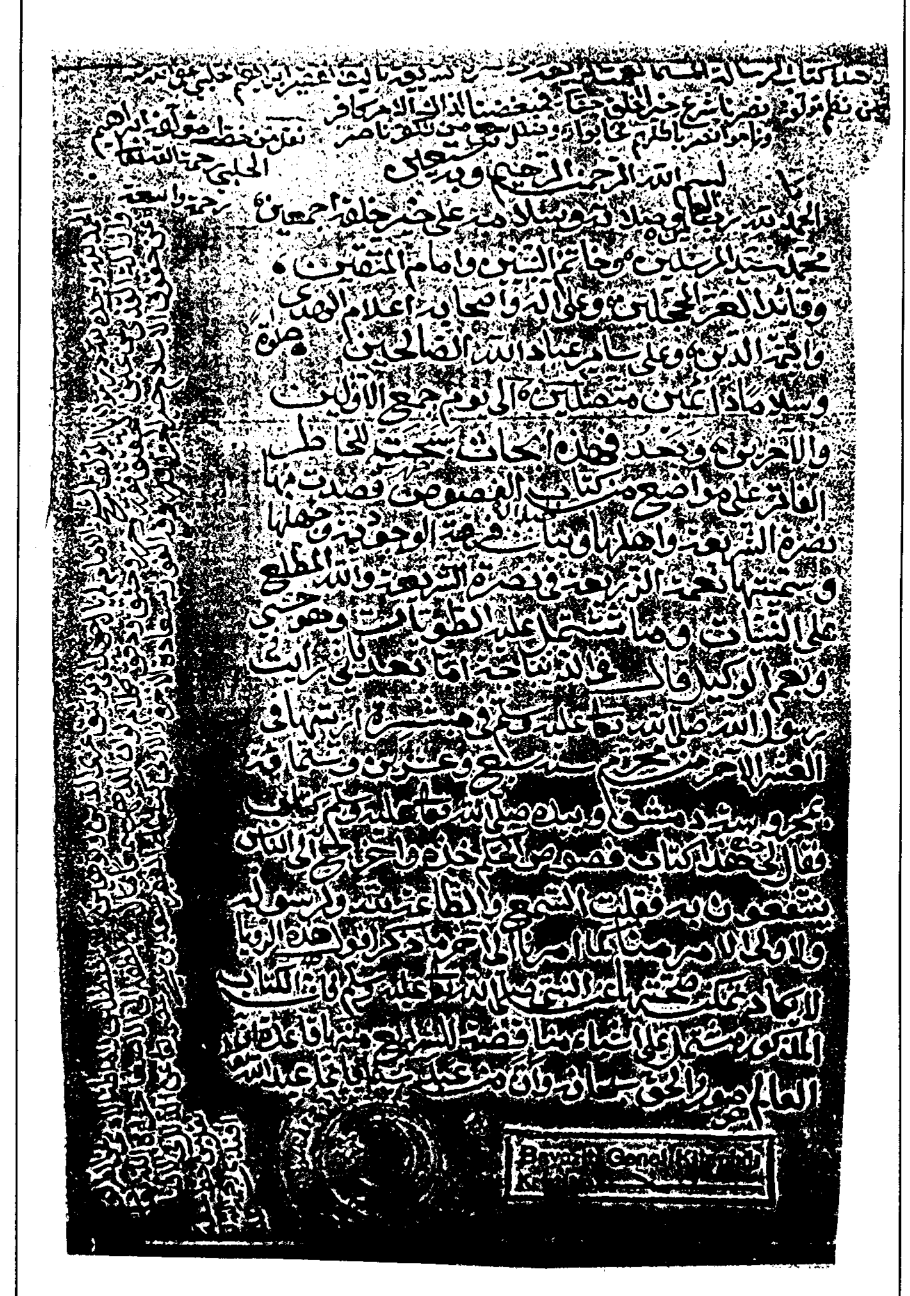
وأنكر على الشيخ محي الدين ابن العربي بعض أقواله، فعزله السلطان من الإفتاء، فاشتغل بالتدريس.

وأعيد إلى القضاء في عساكر الروم إيلي، فمات فيها.

قال ابن العماد: كان غزير العلم بالفقه والتفسير والأصول، مشاركاً في سائر العلوم، سيفاً من سيوف الحق قاطعاً.

له «تعليقات» لم تشتهر، و«فتاوى بچوي زاده ـ خ» و«ميزان المدعيين في إقامة البينتين ـ خ» رسالة في تحرير دعوى الملك، فقه. انتهى كلام الزركلي.

وقد توفي ـ رحمه الله ـ في عام **٩٥٤** للهجرة.



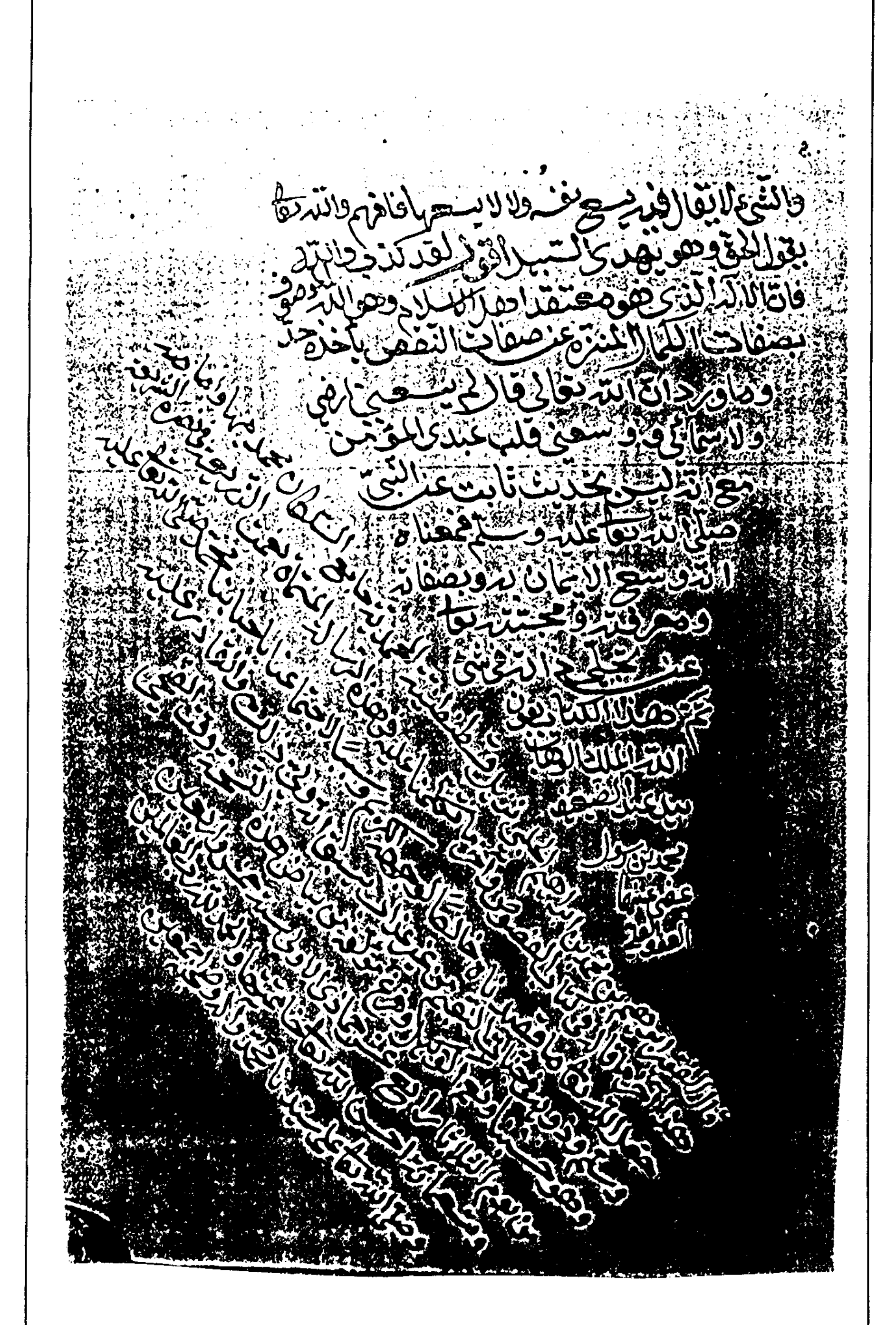
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على خير خلقه أجمعين محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين وعلى آله وأصحابه أعلام الهدى وأئمة الدين وعلى سائر عباد الله الصالحين صلاة وسلاماً دائمين متصلين إلى يوم جمع الأولين والآخرين وبعد فهذه أبحاث سنحت للخاطر الفاتر على مواضع من كتاب الفصوص قصدت بها نصرة الشريعة وأهلها [illegible] وسميتها نعمة الذريعة في نصرة الشريعة والله المطلع على النيات وما تشتمل عليه الطويات وهو حسبي ونعم الوكيل قال [illegible] أما بعد فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مبشرة أريتها في العشر الآخر من محرم سنة سبع وعشرين وستمائة بمحروسة دمشق وبيده صلى الله عليه وسلم كتاب فقال لي هذا كتاب فصوص الحكم خذه واخرج به إلى الناس ينتفعون به فقلت السمع والطاعة لله ولرسوله وأولي الأمر منا كما أمرنا إلى آخر ما ذكره وهذه الرؤيا لا يمكن صحتها عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن الكتاب المذكور مشتمل على أشياء منافية للشريعة [illegible] العالم [illegible]

الصفحة الأولى من المخطوط

كلها وفي كلمة الشعيبية فلهذا قال لمن كان له قلب
فعلم تقلب الحق في الصور بتقلبه في الاشكال فمن نفسه عرف
نفسه وليست نفسه بغير لهوية الحق ولا شيء من الكون
مما هو كائن ويكون بغير لهوية الحق بل هو عين الهوية
وفي الهارونية وكان موسى اعلم بالامر من هرون لانه
علم ما عبده اصحاب العجل لعلمه بان الله تعالى قد قضى الا
نعبد الا اياه وما حكم الله تعالى بشيء الا وقع فكان عتب
موسى اخاه هرون لما وقع الامر في انكاره وعدم سعته
فان العارف من يرى الحق في كل شيء بل يراه عين كل شيء
الى غير ذلك من الكفريات والهذيانات التي اودعها
في الكتاب المذكور فكيف يجوز اسنادها الى النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم بل ذلك من ابطل الباطل اما على ما هو
المفهوم من التراكيب الوضعية فظاهر وكذا ان فرض
ان المراد غير ما يفهم من ظاهر تركيبه اذ من المحال ان يأمر
النبي صلى الله عليه وسلم بعد مضي سبعمائة سنة من زمن تقرر
شريعته التي مهدها هو واصحابه بكلام ما هو ابطالها
ومخالفتها او باطنه موافقتها وتحقيقها سيما عند فساد
الزمان وظهور اعتقادات الفاسدة والبدع وغلبة الشهوات
والمعاصي على ما لا يخفى والله سبحانه وتعالى هو المستعان وعليه
التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم ان
في الكلمة الشيثية وليس هذا العالم الا خاتم الرسل وخاتم

الصفحة الثانية من المخطوط



الصفحة الأخيرة من المخطوط



ترجمة المؤلف:

هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي ثم القسطنطيني، خطيب جامع السلطان محمد الفاتح، وإمامه: ذكره الشيخ بدر الدين الغزي في «رحلته» وقال في حقه: «الشيخ الصالح، العالم، الأوحد، الكامل الخير، الجيد، المقرىء، المجوّد».

وذكر أنه اجتمع به مراتٍ عديدة، وأنه كان يستعير منه بعض الكتب وأثنى عليه، ودعا له.

وذكره أيضاً صاحب «الشقائق النعمانية» وبالغ في الثناء عليه، وحكى أنه صار مدرساً بدار القراء التي عمَّرها المفتي سعدي أفندي، وأنه كان ماهراً في العلوم العربية، والتفسير، والحديث، وعلوم القراءات، والفقه، والأصول، وكانت له فيهما يدٌ طولى، وكان أكثرُ فروع المذهب نصبَ عينيه، وكان ورعاً، تقياً، زاهداً ناسكاً، منْجَمِعاً عن الناس، لا يكاد يُرَى إلا في المسجد، أو في بيته، ولا يلتذ بشيء سوى العبادة والعلم، ومذاكرته، والتصنيف.

وله عدة مصنفات منها:

١ ـ كتاب سماه «ملتقى الأبحر» في الفقه الحنفي، وهو مشهور جداً.

٢ ـ كتاب: «شرح منية المصلي» أطْنَبَ فيه وأجَادَ.

٣ ـ كتاب اختصر فيه «الجواهر المضيئة». واقتصر فيه على مَنْ له تصنيف، أو له ذكرٌ معروف في كتب المذهب الحنفي.

٤ ـ كتاب آخر اختصر فيه «شرح العلامة ابن الهُمام». وانتقد عليه في بعض المواضع انتقاداتٍ لا بأس بها.

وبالجملة: فقد كان من الفضلاء المشهورين، والعلماء العاملين، رحمه الله تعالى، توفي سنة **٩٥٦** للهجرة.

انظر «الشقائق النعمانية» (٢/ ١١٠ ـ ١١١)، و«الكواكب السائرة» (٢/ ٧٧)، و«كشف الظنون» (١/ ٢٦٨، ٢/ ١٨١٤)، و« سير أعلام النبلاء» (٥/ ٥٦٩)، و«إيضاح المكنون» (١/ ٤٦١)، و«شذرات الذهب» (٨/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«معجم المصنفين» (٤/ ٣١٣ ـ ٣١٦).



(هَذَا كِتابُ الرّسَالَةِ المُسَمَّاةِ: نِعْمَةُ الذَّرِيعَةِ في نُصْرَةِ الشَّرِيعة)

تأليف

الفقير إبراهيم الحلبي عفا الله عنه

مِنْ نَظْمِ مُؤلّفِهِ:

نَصَرْنا شَرْعَ خَيْرِ الخَلْقِ حَقًّا فَمُبْغِضُنَا لِذَاكَ الأمْرِ كَافِرْ
وَرَامُوا نَصْرَ بَاطِلِهِمْ فَخَابُوا وضُلّلَ سَعْيُ مَنْ لِلكُفْر نَاصِرْ

نُقِلَ مِنْ خَطِّ مُؤلّفِهِ إبراهيم الحَلَبي رَحِمَهُ الله تعالى رَحْمَةً واسعةً. الحمْدُ لله وَحْدَهُ: لله دَرُّ مَوْلاَنا المُؤلِف الشيخ الإمام، لَمْ يَألُ جَهْدَاً في تَوْثِيقِ عُرَى الدِّينِ، وتَوْهِينِ كَيْدِ المُبْطِلِينَ، وإمَاطَةِ الأذى عن الطريقِ، وإزَالةِ القَذَى عَنْ عَيْنِ التَّحقِيقِ، فَقرَّرَ وحَرَّرَ وحَقَّقَ ودَقَّقَ بكلام لَوْ أَنَّ للدَّهْرِ سَمْعاً مَالَ مِنْ لُطْفِه إلى الإصْغَاءِ، جَزَاهُ الله تعالى عَنْ حُقُوقِ الإسْلام خَيْرَ الجَزَاءِ، ورَزَقَهُ الفَوْزَ بسَعَادَةِ الآخرةِ والأُولى. كَتَبَهُ الفقيرُ سَعْد بن عيسى[1] عصمه تعالى عن الزَّلَلِ في الإفْتَاءِ. نُقِلَ

(١) هو سعد الله بن عيسى الشهير بسعدي حلبي. فقيه، مفسر. ولد في ولاية قسطموني، وتولى إفتاء الديار الرومية. من تصانيفه: حاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على العناية شرح الهداية في فروع الفقه الحنفي، توفي سنة ٩٤٥ هجرية. =

مِنْ خَطِ سَعْدي أَفِنْدي رَحْمَةُ الله تعالى عليه.



= انظر «معجم المؤلفين» لكحالة (ج١/ ص ٧٥٩) رقم (٥٦٤٣).

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، وصلاتُه وسلامُه على خَيْرِ خَلْقِهِ أجْمعين، محمّدٍ سيّدِ المرسلينَ، وخاتَمِ النَّبيّينَ، وإمام المُتَّقينَ، وقائد الغُرّ المُحَجّلينَ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أعْلامِ الهُدَى وأئمّة الدّينِ، وعلى سَائِرِ عِبَادِ الله الصّالحين، صَلاةً وسَلاَماً دائِمَيْن مُتَّصِلَيْنِ، إلى يَوْم جَمْعِ الأوَّلينَ والآخِرينَ، وبَعْدُ: فهذه أبحاث ظهرت للخَاطِر الفَاتِر على مَوَاضِعَ مِنْ كِتَاب «الفُصُوص» قَصَدْتُ بها نُصْرَةَ الشَّريعةِ وأهْلَها وبَيَّنْتُ ضَلاَلَ فِرْقَةِ الوُجُوديَّةِ وجَهْلَها وسَمَّيْتُها: (نِعْمَة الذَّريعة في نُصْرة الشّريعة) والله المُطَّلِعُ على النّيّات وما تَشْتَمِلُ عليه الطَّوِيَّاتُ، وهُوَ حَسْبي ونعم الوكيل.

قال في الدِّيبَاجَةِ[1]: أمّا بَعْدُ: فإنّي رأيتُ رسول الله ﷺ في مُبَشِّرَة أُرِيتُها في العَشْرِ الآخِرِ مِنْ مُحرّم سَنَة سَبْعٍ وعشرين وسُتمائة بمَحْروسَة دِمَشق، وبيَدِهِ صلى الله تعالى عليه وسلَّمَ كِتَابٌ، فقال لي: خُذْهُ، هذا كِتَابُ «فُصُوص الحِكَم»، خُذْهُ واخْرُجْ به إلى الناس يَنْتَفِعُونَ بِهِ، فقلتُ: السَّمْعُ والطَّاعَةُ لله ولرسولِه ولأُولِي الأمْرِ منَّا، كما أُمِرْنَا إلى آخر ما ذَكَرَ.

(١) «فصوص الحكم» ـ بتحقيق عفيفي ـ (ص ٤٧).

أقُولُ: هذه الرؤيا لا يَكَادُ يُمْكِنُ صِحَّتِها عَنِ النبيّ ﷺ، فإنَّ الكتابَ الْمَذكُورَ مُشْتَمِلٌ على أَشْيَاءَ مُنَاقِضَةٍ للشرائِع. منها: قَاعِدَةُ، أنَّ العَالَم هُوَ صُوَرُ الحَقِّ سُبْحانه وأنَّ مَنْ عَبَدَ شيئاً، فإنَّما عَبَدَ الله تعالى! ومِنْهَا: ذَمُّ أَهْلِ الشَّرْعِ، ومَدْحُ الكُفَّارِ، وتَمْهيدُ أَعْذَارِهم! ومِنْها: القَدْحُ في بَعْضِ الأنبياءِ، كَقَوْلِهِ في الكَلِمَة النُّوحِيَّةِ[١]: الدَّعْوَةُ إلى الله تعالى مَكْرٌ بالمَدْعُوِّ، أَدْعُو إلى الله، فَهَذَا عَيْنُ المَكْرِ، فَمَا عُبِدَ غَيْرُ الله تعالى في كُلِّ مَعْبُود! وفي الكلمة الإدْرِيسِيَّة[٢]: فَهُوَ عَيْنُ ما ظَهَرَ، وعَيْنُ مَا بَطَن في حال ظُهُورِهِ، ومَا ثَمَّ مَنْ يَرَاهُ غَيْرُهُ ومَا ثَمَّ مَنْ يَبْطُنُ عَنْهُ، فهو ظَاهِرٌ لِنَفْسِهِ، بَاطِنٌ عَنْه، وهو المُسَمَّى أبَا سعيدٍ الخَرَّاز، وغير ذلك مِنْ أَسْمَاءِ المُحْدَثَاتِ! وفي الكلمة الإسْمَاعِلّية[٣]: ومَا لِوَعِيْدِ الحَقِّ عَيْنٌ تُعَايَنُ[٤]! وفي الكَلِمَةِ الإسْحَاقِيَّة[٥]: اعْلَمْ ـ أَيَّدَنَا الله تعالى وإيَّاكَ أَنَّ إبراهيمَ الخَليل قَال لابْنِهِ: إِنّي أَرَى في المَنَامِ أَنّي أَذْبَحُكَ ـ والمَنَامُ حَضْرَةُ الخَيَالِ ـ فَلَمْ يُعَبِّرْها. وكَانَ كَبْشٌ ظَهَرَ في صُورَةِ ابنِ إبراهيمَ في المَنَام، فَصَدَّق إبراهيمُ الرُّؤيا، فَفَدَاهُ ربُّه مِنْ وَهْم إبْراهيمَ بالذِّبْح العَظيم الَّذي هُوَ تَعْبيرُ رُؤيَاهُ عندَ الله تعالى وهو لا يَشْعُرُ؛ لأنَّه يَعْلَمُ أَنَّ مَوْطِنَ الخَيَالِ يَطْلُبُ التَّعْبيرَ. فَغَفَلَ فَمَا وَفَّى الْموطِنَ حَقَّهُ!.

وَفِي الكَلِمَةِ الهُودِيَّة[٦]: أنَّه تعالى عَيْنُ الأشْياء والأَشْياءُ مَحْدُودةٌ، وإنِ اخْتَلَفَتْ حُدُودُها، فهو مَحْدُودٌ بِحَدِّ كُلِّ مَحْدُودٍ، فَمَا يُحَدُّ شَيْءٌ إلاَّ وَهُوَ حَدُّ الحقِّ. فَهُو السَّارِي في مُسَمَّى المَخْلوقَاتِ والمُبْدَعَاتِ،

(١) «فصوص الحكم» (ص ٧١ ـ ٧٢).
(٢) «الفصوص» (ص ٧٧).
(٣) «الفصوص» (ص ٩٤).
(٤) شطر بيت أوله: «فلم يبق إلا صادق الوعد وحده».
(٥) «الفصوص» (ص ٨٥).
(٦) «الفصوص» (ص ١١١).

فالعَالَم صُورَتُهُ، وهو رُوحُ العَالَم المُدبّرُ لَهُ، فهو الإنْسَانُ الكبيرُ. فإيَّاكَ أَنْ تتَقَيَّدَ بِعَقْدٍ وَتَكْفُرَ بِمَا سِوَاهُ، فَيَفُوتَكَ[1] خيرٌ كَثِيرٌ، بَلْ يَفُوتَكَ العِلْمُ بالأَمْرِ على مَاهُوَ عليهِ، فَكُنْ في نَفْسِكَ هُيُولَى لِصُورِ المُعْتَقَداتِ كُلِّها.

وفي الكَلِمَةِ الشُّعَيْبِيَّةِ[2]: فَلِهَذَا قَالَ: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ﴾ فَعُلِمَ تَقَلُّبُ الحَقِّ في الصُّوَرِ بِتَقَلُّبِه في الأَشْكَالِ! فَمِنْ نَفْسهِ عَرَفَ نَفْسَهُ. ولَيْسَتْ نفسُه بغيرٍ لِهُوِيَّةِ الحَقِّ. وَلاَ شَيْءَ مِنَ الكَوْنِ مِمَّا هُوَ كَائِنٌ وَيَكُونُ بِغَيْرٍ لِهُوِيَّةِ الحقِّ، بَلْ هُوَ عَيْنُ الهُوِيَّةِ! وفي الهَارُونِيَّةِ[3]: وكَانَ مُوسَى أَعْلَمَ بالأَمْرِ مِنْ هارونَ، لأَنَّه عَلِمَ مَا عَبَدَهُ أَصْحَابُ العِجْلِ. لِعِلْمِهِ بِأَنَّ الله تَعَالى قَدْ قَضى أَنْ لاَ يُعْبَدَ إلاَّ إِيَّاهُ. ومَا حَكَمَ الله تَعَالى بشيءٍ إلاَّ وَقَعَ! فَكَانَ عَتْبُ مُوسَى أَخَاهُ هَارُونَ لَمَّا وَقَعَ الأَمْرُ في إِنْكَارِهِ وعَدَمِ اتِّسَاعِهِ؛ فإِنَّ العَارِفَ مَنْ يَرَى الحقَّ في كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ يَرَاهُ عَيْنَ كُلِّ شيءٍ. إلى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الكُفْرِيَّاتِ والهَذَيَانَاتِ[4] الَّتِي أَوْدَعَها في الكِتَابِ المَذْكُورِ.

فكيفَ يَجُوزُ إِسْنَادُها إلى النبيِّ ﷺ!؟ بَلْ ذَلِكَ مِنْ أَبْطَلِ المُحَالِ، أَمَّا على مَا هُوَ المَفْهُومُ مِنَ التَّرَاكِيبِ الوَضْعِيَّةِ فَظَاهِرٌ. وكَذَا إِنْ فُرِضَ فَرْضاً أَنَّ المُرَادَ غَيْرُ مَا يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ تَرْكِيبِه؛ إِذْ مِنَ المُحَالِ أَنْ يأْمُرَ النَّبيُّ ﷺ بَعْدَ مُضِيِّ سَتمائَةَ سنةٍ مِنْ زَمَنِ تَقْرِيرِ شَرِيعَتِهِ الَّتي مَهَّدَهَا هُوَ وأَصْحَابُه بِكَلام ظَاهِرُه إِبْطَالُها وَمُخَالَفَتُها وباطِنُهُ مُوافَقَتُها وتَحقِيقُهَا!! سِيَّما[5] عِنْدَ فَسَادِ الزَّمَانِ وظُهُور الاعْتِقَادَاتِ[6] الفَاسِدَةِ،

(١) في «الأصل»: «فيوفتك»! والتصويب من «الفصوص».
(٢) «الفصوص» (ص ١٢٢).
(٣) «الفصوص» (ص ١٩٢).
(٤) في «الأصل»: و«الهذيان».
(٥) كذا في «الأصل». وهو جائز في اللغة أيضاً
(٦) في «الأصل»: «اعتقادات».

والبِدَع، وغَلَبَةِ الشَّهواتِ والمَعَاصِي على مَا لاَ يَخْفَى والله سُبْحانه وتَعَالَى هُوَ المُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلاَنُ وَلاَ حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ بالله العليِّ العَظِيم.

قَالَ في الكَلِمَةِ الشِّيثِيَّةِ[١]: ولَيْسَ هذا العِلْمُ[٢] إلاَّ لِخَاتَم الرُّسُل، وخَاتَم الأَولياء، وَمَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبياءِ والرُّسُل إلاَّ مِنْ مِشْكَاةِ[٣] الرَّسُول الخَاتَم[٤]، ولا يَرَاهُ أحدٌ مِنَ الأَوْلِيَاءِ إلاَّ مِنْ مِشْكَاةِ[٥] الوَلِيِّ الخَاتَم، حتَّى أَنَّ الرُّسُلَ لا يَرَوْنَهُ مَتى رَأَوْهُ إلاَّ مِنْ مِشْكَاةِ خَاتَم الأَوْلياءِ، فإِنَّ الرِّسَالَةَ والنُّبُوَّةَ - أَعْنِي نُبُوَةَ التَّشْرِيعِ ورِسَالَتَه - يَنْقَطِعَانِ والوِلاَيَةُ لا تَنْقَطِعُ[٦] أَبَداً. فالمُرْسَلُون مِنْ كَوْنِهم أَوْلِياءَ - لا يَرَوْنَ ما ذَكَرْنَاهُ[٧] إلاَّ مِنْ مِشْكَاةِ خَاتَمِ الأَوْلِياءِ. فَكَيْفَ مَنْ دُونَهُم مِنَ الأَوْلِياءِ؟!

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هَذَا التَّصَلُّفِ[٨] والتَّمَدُحِ؛ فإِنَّه يَزْعُمُ أَنَّه هُوَ خَاتَمُ الأَوْلِياءِ، كَمَا قَالَ في أَوَّلِ البابِ الثَالِثِ والأربعينَ مِنَ «الفُتُوحَات»[٩]: أَنَا خَتْمُ الوِلاَيَةِ دُونَ شَكٍّ: لَوْ رُئِيَ الهاشِميُّ مَعَ المَسيح! وذَكَرَ في مَوْضِعِ آخَرَ من «الفُتُوحات» على ما نَقَلَهُ شَارِحُه القَيْصَرِيُّ[١٠]: أَنَّهُ رأَى حَائِطاً مِنْ ذَهَبٍ وفِضَّة وكَمُل إلاَّ مَوْضِعَ لَبِنَتَيْنِ

---

(١) «الفصوص» (ص ٦٢).

(٢) في «الأصل»: «العالم». والتصويب من «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «مشكات».

(٤) في «الأصل»: «الرسل الخاتم». والتصويب من «الفصوص».

(٥) في «الأصل»: «مشكات».

(٦) في «الأصل»: «ينقطع». والتصويب من «الفصوص».

(٧) في «الأصل»: «ما ذكرنا». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٨) صَلِفَ فلان: تكبر وتفاخر، فهو صَلِفٌ، وهي صَلِفةٌ. «المعجم الوجيز» (ص ٣٦٩).

(٩) كتاب مقطوعٌ بنسبته للملحد ابن عربي، وهو مطبوع في عدة مجلدات من الحجم الكبير!!

(١٠) هو داود بن محمود بن محمد القيصري، القراماني، صوفي على مذهب مشايخه =

إِحْدَاهُما مِنْ ذَهَبٍ والأُخْرى مِنْ فِضَّةٍ، فانْطَبَعَ[١] مَوْضِعَ تِلكَ اللَّبِنَتَيْنِ، وأَنَّه قَالَ: وأَنَا لا أَشُكُّ أَنِّي أَنَا الرَّائِي وأَنِّي أَنَا المُنْطَبِعُ مَوْضِعَهُما وَبِي كَمُلَ الحَائِطُ. ثُم عَبَّرْتُ الرُّؤْيا بِخِتَام الوِلاَيةِ.

وذُكِرَ المَنَامُ للمشَائِخِ الَّذينَ كُنْتُ في عَصْرِهِم، وما قُلْتُ مِنَ الرَّائي، فَعَبَّرُوا بِمَا عَبَّرْتُ به!

ثُمَّ إِنَّهُ[٢] مَعَ هَذَا نَفَى هَذَا العِلْمَ الّذي مَدَحَه عَنْ غَيْرِه وَعَنْ غَيْرِ خَاتَمِ الأَنْبِياءِ؛ فَفَضَّلَ نَفْسَه على مَنْ سِوَى الخَاتَمِ مِنَ الأَنْبياءِ جَميعاً بِطَرِيقِ الاسْتِقْلالِ. وادَّعَى أَنَّهم إذا رأَوْهُ، فإِنَّما يَرَوْنَه مِنْ مِشْكَاةِ خَاتَمِ الأَنْبِياءِ مِنْ حَيْثُ النُّبُوةُ. ومِنْ مِشْكَاةِ الأَوْلياءِ مِنْ حَيْثُ الوِلايةُ، ثُمَّ فَضَّلَ نَفْسَه على خَاتَمِ الأنبياء أيْضاً بأَنْ عَمَّمَ جميعَ الرُّسُلِ أَنَّهم لا يَرَوْنَهُ مِنْ حيثُ وِلايَتُهُم إلاَّ مِنْ مِشْكَاتِهِ، وخَاتَم الأنبياءِ، دَاخِلٌ في هذا العُمُومِ، ثُمَّ صَرَّحَ بذلكَ حَيْثُ قَالَ[٣]: وإِنْ كَانَ خَاتَمُ الأَوْلياءِ في الحُكْمِ تَابِعاً لِمَا جاءَ بِهِ خَاتَمُ الرُّسُلِ مِن التَّشْرِيعِ؛ فَذَلِكَ لاَ يَقْدَحُ في مَقَامِهِ ولا يُنَاقِضُ مَا ذَهَبْنَا إليهِ؛ فإِنَّهُ مِنْ وَجْهٍ يكونُ أَنْزَلَ، كما أَنَّهُ مِنْ وَجْهٍ يكونُ أَعْلَى.

وَقَدْ ظَهَرَ في ظَاهِرِ شَرْعِنَا مَا يُؤيِّدُ مَا ذَهَبْنَا إليه في فَضْلِ عُمَرَ في أُسَارَى بَدْرٍ بالحُكْمِ فيهم[٤]، وفي تَأْبِيرِ النَّخْلِ[٥]. فَمَا يَلْزَمُ الكَامِلَ

= من أهل وحدة الوجود، من أهم مؤلفاته في هذا الضلال: «مطلع خصوص الكلم في معاني فصوص الحكم». و«شرح التائية» للزنديق ابن الفارض!! هلك سنة ٧٥١ هـ. انظر «معجم المؤلفين» (ج ١/ ص ٧٠٢) رقم (٥٢٥٤).

(١) يعني ابن عربي!!

(٢) الكلام من هنا للمؤلف بحق الملحد ابن عربي.

(٣) «الفصوص» (ص ٦٢).

(٤) قصة عمر في أسارى بدر صحيحة، وردت في «مسند أحمد»، و«صحيح مسلم»، وغيرهما وانظر «تفسير ابن كثير» (ج ٣/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩، ج ٤/ ص ٣٢ ـ ٣٣) **في تفسير قوله تعالى:** ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾﴾.

(٥) قصة تأبير النخل صحيحة أيضاً، فانظر تخريجها، والكلام على طرقها، =

أَنْ يَكُونَ [لَهُ](١) التَقَدُّمُ في كُلِّ شَيءٍ وفي كُلِّ مَرْتَبَةٍ، وإِنَّما نَظَرُ الرِّجَالِ إلى التقدُّمِ في رُتَبِ العِلْمِ بالله هُنَا مَطْلَبهم. وأما حَوادِثُ الأكْوَانِ، فَلاَ تَعلُّقَ لِخَواطِرِهم بِهَا. فتَحقَّقَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

أَقُولُ: انْظُرْ إلى دَعْوَاهُ أَنَّهُ أَعْلَى مِنْ خَاتَمِ الرُّسُلِ مِنْ وَجْهٍ وانْظُرْ إلى اسْتِدْلاَلِهِ وتَنَاقُضِهِ فيه، حَيْثُ اسْتَدَلَّ بقِصَّةِ عُمَر رضي الله تَعَالى عَنْهُ في أَسَارَى بَدْرٍ، وبِقِصَّةِ تَأْبِيرِ النَّخْلِ على ادّعائِهِ(٢) أَنَّ الأَدْنَىٰ يَكُونُ أَعْلَى مِنْ وَجْهٍ، ثُمَّ نَاقَضَ نَفْسَهُ وَهُو لا يَشْعُرَ بقَوْلِهِ: وإِنَّما نَظَرُ الرِّجَالِ الخ. وهَلْ أُمُورُ الحَرْب الَّتِي تَضَمَّنَتْها قِصَّةُ عُمَرَ وتَأْبِيرُ النَّخْلِ إلاَّ مِنْ حَوَادِثِ الأَكْوَانِ الَّتي لا تَعَلُّقَ لِنَظَرِ الرِّجَالِ بِهَا؟ وأَيُّ تَعَلُّقٍ لَهَاتَيْنِ القِصَّتَيْنِ بالعِلْمِ بالله تَعَالى؟ ثُمَّ لا يَتِمُّ أَنَّ(٣) العِلْمَ الَّذي ذَكَرَهُ ومَدَحَهُ هُوَ العِلْمُ بالله المُقْتَضِي للأَفْضَلِيَّة، بَلْ هُوَ عِلْمُ حَوادِثِ(٤) الأَكْوَانِ أَيْضاً؛ فإِنَّ العِلْمَ بأَنَّ المِنَحَ والهِبَاتِ والعَطَايَا الذَّاتِيَّة لا تَكُونُ إلاَّ عَنْ مَحَلٍ ذاتيّ، وأَنَّ ذَلكَ التَّجلّي لا يَكُونُ إلاَّ بِصُورَةِ اسْتَعْدَادِ المُتَجَلَّى لَهُ إنَّما يَرْجِعُ إلى مَعْرِفَةِ حَقَائِقِ المُكَوَّنَاتِ ووُقُوعِها على الوَجْهِ الَّذي وُجِدَتْ عليه، وَلَيْسَ ذلكَ مِنَ العِلْمِ بالله تَعَالى في شَيْءٍ! إنَّما العِلْمُ بالله تَعَالى ما يَقْتَضِي خَشْيَتَهُ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وتَعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾(٥). وذلك هو العِلْمُ بِعَظَمَتِهِ وجَلاَلِهِ وكِبْرِيَائِهِ وَسَائِرِ صِفَاتِهِ المُفْضِي إلى امْتِثَالِ أَوَامِرِهِ ونَواهِيه واقْتِفَاءِ ما يُقَرِّبُ إليه.

= وشواهدها في تحقيقي للجزء المفقود من «تهذيب الآثار» للإمام الطبري رقم (٦٢١، ٦٢٢).

(١) الزيادة من «الفصوص». وهي غير موجودة في «الأصل».

(٢) في «الأصل»: «ادعاه».

(٣) في «الأصل»: «ثم لا نم أن»! ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) في «الأصل»: «الحوادث»! ولعل الصواب ما أثبته.

(٥) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

فَهَذَا هُوَ العِلْمُ المُقْتَضِي للأفْضَلِيَّة، فإنَّ الأفْضَلِيَّةَ إنَّما هي بكَثْرَةِ الثَّوابِ وزِيَادةِ الدَّرَجاتِ في القُرْبِ إلى الله تَعَالى لا مَعْرِفةُ حقَائِقِ الأشْياء، كَمَا ذَهَبَتْ إلَيْهِ الفَلاسِفَةُ وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ، فإنَّ الله تَعالى قَدْ نَفى العِلْمَ عَنْ مِثْلِ هَؤُلاءِ، فَقَالَ سُبْحَانَه وتَعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ۝﴾[1]. وأيُّ فَضِيلَةٍ في مَعْرِفَةِ أنَّ الله تَعَالى هُو الظَّاهِرُ في صُوَرِ الأشْيَاءِ، وَهِيَ الظَّاهِرَةُ فيه، فَهُوَ مِرْآةٌ لَهُ إلى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ هَذَا الشَّخْصُ في مِثْلِ هذا المَوْضِعِ؟! وكَيْفَ يَنْسِبُ ويُسْنِدُ مِثْلَ هذِهِ الخُرَافَات إلى النَّبيّ صلَّى الله تَعَالى عَلَيْهِ وسَلَّم؟! ومَا هِيَ إلاَّ تَضْيِيعُ أوْقَاتٍ في غَيْرِ طَائِلٍ. والله سُبْحَانه وتَعَالى هو الهَادِي المُضِلُّ، وإلَيْهِ يَرْجِعُ الأمْرُ كُلُّه.

ثُمَّ قَالَ عُقَيْبَ هَذَا[2]: وَلَمَّا مَثَّلَ النَّبيُّ صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم النُّبوَّةَ بالحَائِطِ مِنَ اللَّبِنِ وَقَدْ كَمُلَ سِوَى مَوْضِع لَبِنَةٍ؛ فَكَانَ ﷺ تِلْكَ اللَّبِنَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ ﷺ لا يَرَاهَا إلاَّ كَمَا قال[3]: لَبِنَةً واحِدَةً. وأمَّا خَاتَمُ الأوْلِياءِ فَلاَ بُدَّ لَهُ مِنْ هَذِهِ الرُّؤْيا، فَيَرَى مَا مَثَّلَهُ بِهِ رسُولُ الله ﷺ وَيَرَى في الحَائِطِ مَوْضِعَ لَبِنَتَيْنِ. واللَّبِنَتَيْنِ[4] مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ. فَيَرَى اللَّبِنَتَين اللَّتَيْنِ يَنْقُصُ الحائِطُ عَنْهُما وَتَكْمُلُ بِهِما: لَبِنَة فِضَّةٍ، ولَبِنَة ذَهَبٍ[5]. فَلاَ بُدَّ أنْ يَرَى نَفْسَهُ تَنْطَبِعُ في مَوْضِعِ تَيْنِكَ اللَّبِنَتَيْنِ. فيكونُ خَاتَمُ الأوْلِياء تَيْنِكَ اللَّبِنَتَيْنِ، فَيَكْمُلُ الحَائِطُ إلى آخر ما ذَكَرَهُ.

أقُولُ: هَذَا الكَلامُ فيه اخْتِلافٌ مِنْ وُجُوهٍ، مِنْهَا: أنَّ المُمَثَّلَ على مَا ذَكَرَ هُو النُّبُوَّةِ، فأيُّ دَخْلٍ لغَيْر النَّبيّ فيه حَتَّى يَكُونَ مَوْضِعَ لَبِنَتَيْنِ أوْ لَبِنَةٌ؟!

---

(١) الآية ٥، ٦ من سورة الروم.
(٢) «الفصوص» (ص ٦٣).
(٣) في «الفصوص»: «لا يراها كما قال»!
(٤) في «الفصوص»: «واللَّبِنُ».
(٥) في «الفصوص»: «لبنة ذهب ولبنة فضة».

ومِنْها: أنَّا[١] لو سَلَّمْنَا دَخْلَ الوِلاَيَة في ذَلِكَ لاقْتَضى أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَ كُلِّ نَبِيٍّ لَبِنَتَانِ: فِضِّيَّةٌ وذَهَبِيَّةٌ! ويَرَى خَاتَمُ الأولياءِ النُّقْصَانَ مَوْضِعَ لَبِنَةٍ لا العَكْسَ!

ومِنْها قَوْلُهُ: يَرَى نَفْسَهُ تَنْطَّبِعُ مَوْضِعَ تَيْنِكَ اللَّبِنَتَيْنِ، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِلْوِلاَيةِ وَحْدَهَا مَوْضِعُ لَبِنَتَيْنِ، فَيَكُونَ للنَّبِيِّ مَوْضِعُ أَرْبَعِ لَبِنَاتٍ! فانْظُرْ إلى هَذَا الاخْتِلاَلِ والتَّنَاقُضِ الَّذي يَدَّعِي فيه الكَشْفَ! والكَشْفُ الصَّحِيحُ[٢] لا يَحْتَمِلُ التَّنَاقُضَ بِوَجْهٍ مَّا ومِنْها: أَنَّه فَضَّلَ مَقَامَ الوِلاَية المُجَدَّدةِ عَنِ النُّبوَّةِ [على][٣] مقَامِ النبوَّةِ واسْتَدلّ عليه بالأَخْذِ مِنَ المَعْدِنِ الذي يَأْخُذُ مِنْه المَلَكُ المُوحِي إلى الرَّسُولِ! فيُقَالُ لَهُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الأَخْذَ مِنَ المَعْدِنِ مُخْتصٌّ بالوِلاَيَةِ المُجرَّدَةِ، بَلْ هُوَ في الوِلاَيَةِ المُقْتَرِنَة بالنُّبوَّةِ أَتَمُّ. فالرَّسُولُ لا شكَّ أَنَّه يَأْخُذُ مِنَ المَعْدِنِ مِنْ حَيْثُ وِلاَيَتُهُ، ومِنَ المَلَكِ مِنْ حَيْثُ رِسَالَتُهُ. فَهُو أَفْضَلُ مِنَ الوليِّ غَيْرِ النَّبيِّ بِلاَ شَكٍّ. فَكَيْفَ جَعَلَ الوَلِيَّ المُجرَّدَ مَوْضِعَ لَبِنَتَيْنِ: إِحْدَاهُما ذَهَبٌ، وَلَمْ يَجْعَلِ النَّبيَّ كَذَلِكَ؟! والأَمْرُ يَقْتَضِي العَكْسَ على تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ! إلاَّ أَنَّنا نَرَاكَ جَاهِداً كُلَّ الجَهْدِ[٤] في مَدْح نَفْسِكَ وتَفْضِيلِهَا، فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْكَ ادِّعاءُ النُّبوةِ عَدَلْتَ إلى ادِّعَاءِ رُتْبَةٍ[٥] تُفَضِّلُ فِيها نَفْسَكَ مِنْ وَجْهٍ على جَمِيعِ الأَنْبِياءِ حَتَّى على سَيِّدِ الأَوَّلِيْنَ والآخِرِيْنَ! ولَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ وَلَنْ تَتَجاوَزَ طَوْرَكَ عِنْدَ مَنْ فَهِمَ تَلْبِيسَكَ مِنْ عِبَادِ الله المُؤْمِنين!

وَمِنْ هَذَا القَبِيلِ مَا قَالَ بَعْدَ ذلك[٦]: وَهَذَا العِلْمُ كَانَ عِلْمَ شَيْث

(١) في «الأصل»: «أنَّ». والصواب ما أثبته.
(٢) ليس الكشف معصوماً أصلاً! فكيف لا يتناقض! فضلاً عَنْ أنَّ الكَشْف من تعابير الصوفية التي لا تمتُّ إلى الإسلام بصلة، فتنبَّهْ أيها المسلم!!
(٣) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل»، والسياق يقتضيه.
(٤) في «الأصل»: تكررت هذه العبارة!
(٥) في «الأصل»: رسمت هكذا: «ربتة» بتقديم الباء!
(٦) «الفصوص» (ص ٦٥ ـ ٦٦).

عليهِ السَّلام، وَرُوحُهُ هُوَ المُمِدُّ لِكُلِّ مَنْ يَتَكَلَّمُ في مِثْلِ هَذَا مِنَ الأَرْوَاحِ! بَلْ مِنْ رُوحِهِ تكونُ المادَّةُ لجَمِيعِ الأَرْوَاحِ، وإِنْ كَانَ لا يَعْقِلُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ في زَمَانِ تَرْكِيبِ جَسَدِهِ العُنْصُرِيِّ إلى آخر مَا ذَكَرَ.
أَقُولُ: هذا مَعَ كَوْنِهِ كذِباً وَخَيَالاً لاَ حَقِيقَةَ لَهُ فيه تَوْرِيَةٌ[١] وإِيْهَامٌ أَنَّهُ[٢] يُرِيدُ بالخَتْمِ خَتْمَ النُّبوَّةِ. ولكِنَّ ظَاهِرَ دِينِهِ مِنْ مَدْحِ نَفْسِهِ وتَفْضِيلِهَا أَنَّ مُرَادَهُ خَتْمَ الوِلاَيَةِ يَعْني نَفْسَهُ.

فتَأَمَّلْ وأَنْصِفْ! واعْلَمْ أَنَّ دَعْوَاهُ خَتْمِيَّةَ[٣] الوِلاَيَةِ لَمَّا أَخَذَتْ بِخِنَاقِ الحَمْقى مِنْ أَتْبَاعِهِ الَّذينَ أَلْقَوْا إِلَيْهِ قِيَادَ التَّصْدِيقِ والإِذْعَانِ لِدَعَاوِيهِ، لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مَجَالٌ ولاَ طَرِيقٌ لاِدِّعَاءِ الوِلاَيَةِ إلاَّ أَنْ خَصَّصُوا دَعْواهُ بالوِلاَيَةِ المُحَمَّدِيَّةِ، فَقَالُوا: هُوَ خَتْمُ الوِلاَيَةِ المُحمَّدِيَّةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ المُوسَوِيَّةِ، والعِيْسَوِيَّة، ونَحْوِهِمَا!! وأَنْتَ تَرَى أَنَّ كَلاَمَهُ وَاقِعٌ على الحَائِطِ المَذْكُورِ في الحديث الَّذِي ذَكَرَهُ النَّبيُّ صلَّى الله تعالى عليه وآله وسَلَّمَ وَهُوَ حَائِطُ النُّبوَّةِ. ومَفْهُومُهُ أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ بِمَنْزِلَةِ لَبِنَةٍ حَتَّى كَانَ صَلَّى الله تعالى عَلَيْه وسَلَّم مَوْضِعَ اللَّبِنَةِ الأَخِيرَةِ الَّتي كَانَ الحَائِطُ نَاقِصاً[٤] مِنْها. وأَنَّ هَذَا الشَّخْصَ ادَّعَى مَا ذَكَرَهُ وأَنَّهُ انْطَبَعَ مَوْضِعَ اللَّبِنَتَيْنِ وَلَمْ يَبْقَ في الحَائِطِ مَوْضِعٌ. ولَمْ يَذْكُرْ هُوَ وَلاَ غَيْرُهُ أَنَّ ثَمَّ حِيطَاناً أُخْرَى! فَذِمَمُهُم[٥] بَاطِلَةٌ بَعْدَ مَا أَقَرُّوا لَهُ بِصِحَّةِ دَعْوَاهُ كَمَا قَالَ الشيخُ شَرَفُ الدينِ ابنُ المُقْرِي[٦] في قَصِيدَتِهِ:

---

(١) الذي في «الأصل»: «تروية». والصواب ما أثبته.
(٢) في «الأصل»: «أن». ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) في «الأصل»: «ختيمة»!
(٤) في «الأصل»: «ناقصها». والصواب ما أثبته.
(٥) في «الأصل»: «فديهم»! ولعل الصواب ما أثبته.
(٦) هو إسماعيل بن أبي بكر الحسيني اليمني: باحث من أهل اليمن. تولى التدريس في تعز وزبيد، وولي إمرة بعض البلاد، في دولة الأشراف، وتوفي بزبيد سنة ٨٣٧ للهجرة. من أهم مؤلفاته «الإرشاد» في الفقه الشافعي. و«عنوان الشرف =

فَلاَ يَدَّعُوا[١] مَنْ صَدَّقُوهُ وِلاَيَةً وَقَدْ خُتِمَتْ فَلْيُؤْخَذُوا بالأَقَادِرِ

وأَمَّا مَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ، وعَلِمَ أَنَّ دَعْوَاهُ كَذِبٌ وخَيَالٌ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ هَذِهِ العُهْدَةُ. وقَدْ وُجِدَ بَعْدَهُ أَوْلِيَاءُ لا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً. وَقَالَ الشيخُ زَيْنُ الدِّين الخَوَافي[٢] في وَصِيَّتِهِ: «والَّذِي يَدَّعِي أَنِّي خَاتَمُ الوِلاَيَةِ، فَهُوَ دَائِرٌ حَوَالي عَالَم الشَّطَح. فَخَاتَمُ النبوَّةِ هُوَ محمَّدٌ رسولُ الله صلَّى الله تَعَالى عَلَيْه وسلَّمَ. وخَاتَمُ الوِلاَيَةِ هُوَ محمَّدٌ المَهْدِيُّ رَضِيَ الله تَعَالى عَنْهُ». ثم قال[٣]؛ بُعَيْدَ ذلك[٤]: فَمَا في أَحَدٍ مِنَ الله شَيءٌ وَمَا في أَحَدٍ مِنْ سِوَى نَفْسِهِ شَيءُ الخ...

أَقُولُ: هَذَا المَعْنَى يُكَرِّرُهُ كثيراً. وهُوَ قَاعِدَةٌ مِنْ قَواعِدِهِ وقَوَاعِدِ طَائِفَتِهِ. وهُوَ يَؤُلُ إلى الشِّرْكِ مَعَ ادِّعَائِهِم التَّوْحِيدَ! ويُنَاقِضُ قَوْلَهُ تَعَالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٥] ونَحْوِهَا مِنَ الآياتِ والأَحَادِيثِ. وَمِنْهُ مَا قَالَ بَعْدَ هَذَا[٦]: «فَمَنْ عَرَفَ اسْتِعْدَادَهُ عَرَفَ قَبُولَهُ. ومَا كُلُّ مَنْ

= الوافي في الفقه والنحو والتاريخ والعروض والقوافي». وكلاهما مطبوع، أثنى عليه الشوكاني كثيراً، ومن قبله ابن حجر واجتمع به، ووصفه بقوله: ما رأيتُ باليمن أذكى منه. وله رسالتان قيمتان في الرد على نِحْلَةِ الوجودية مع قصائد كثيرة من ضمنها هذا البيت الذي أورده المؤلف.
انظر «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٥)، و«البدر الطالع» للشوكاني (١/ ١٤٢ ـ ١٤٥)، و«الأعلام» الزركلي (١/ ٣٠٦).

(١) في «الأصل»: «فلا يدعي»! والتصويب من «جزء في عقيدة ابن عربي وحياته» للفاسي ـ انتقاء أخينا الحلبي ـ (ص ٧٠).

(٢) هو محمد بن شهاب بن محمود الخَوافي الحنفي: فاضل، غزير العلم بالتفسير، والمعقولات! له كتب متعددة، توفي سنة ٨٥٢ هـ. بسمرقند. «الأعلام» (ج ٧/ ص ٣٠).

(٣) ابن عربي.

(٤) «الفصوص» (ص ٦٦).

(٥) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٦) «الفصوص» (ص ٦٧).

عَرَفَ قَبُولَهُ عَرَفَ اسْتِعْدَادَهُ إلاَّ بَعْدَ القَبُولِ. وإنْ كَانَ يَعْرِفُهُ مُجْمَلاً؛ إلاَّ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ النَّظَرِ مِنْ أَصْحَابِ العُقُولِ الضَّعِيفَةِ يَرَوْنَ أَنَّ الله تَعَالى ـ لَمَّا ثَبَتَ عِنْدَهُم أَنَّهُ فَعَّالٌ لِمَا يَشَاءُ ـ جَوَّزُوا عَلى الله تَعَالى مَا يُنَاقِضُ الحِكْمَةَ، ومَا هُوَ الأمْرُ عَلَيْهِ في نَفْسِهِ إلى آخر مَا قَالَ!

أَقُولُ: هَذَا طَعْنٌ في أَهْلِ السُّنَّةِ، وافْتِراءٌ عَليهم أَنَّهُم جَوَّزُوا عَلَى الله تَعالى سُبْحَانَهُ فِعْلَ مَا يُنَاقِضُ الحِكْمَةَ، لِقَوْلِهم: بأَنَّ الله تَعَالى فَعَّالٌ لِمَا يَشَاءُ، وأَنَّه مُخْتَرِعُ[1] الأشْيَاءِ، كَمَا أَرَادَ لِمَا أَرَادَ، ولَيْسَ للأشْيَاءِ دَخْلٌ وَلاَ اقْتِضَاءٌ لِمَا وُجِدَتْ عَليه مِنَ الأَحْوَالِ المُخْتَلِفَةِ والمُتَّفِقَةِ. بَلْ ذَلِكَ بِمَحْضِ إرَادَتِهِ سَبْحَانه وتَعَالى وأَنْتَ خَبِيرٌ بأَنَّهمُ لاَ يَلْزَمُهُم مِنْ ذَلِكَ تَجْوِيزُ فِعْلِ مَا يُنَاقِضُ الحِكْمَةَ عليه سُبْحَانَهُ بَلْ هُمُ القَائِلُونَ بأَنَّه سُبْحَانَهُ وتَعَالى حَكِيمٌ. وأَنَّ أَفْعَالَهُ جَمِيعاً عَلَى مُقْتَضَى الحِكْمَةِ وإنْ لَمْ تُدْرِكْهَا عُقُولُنا في بَعْضِ الأشْيَاءِ ـ وهُمُ المُوَحِّدُونَ القَائِلُونَ: لاَ تَأْثِيرَ في الحَقِيقَةِ لِغَيْرِ فِعْلِ الله سُبْحَانَهُ وتَعَالى في شيءٍ مِنَ المَوْجُودَاتِ. عَلَى أَنَّ الاسْتِعْدَادَ ومَعْرِفَتَهُ لا يُنَافِي الاسْنَادَ إليه سُبْحانه، فإنَّ الاسْتِعْدَاد أَيْضاً بِخَلْقِهِ تَعَالى. وقَدْ صَرَّحَ بِهِ هُو نَفْسُه في الكَلِمَةِ العُزَيْرِيَّة[2] حَيْثُ قَالَ: إنَّ الله تَعَالى أَعْطَى كُلَّ شَيءٍ خَلْقَهُ، ولَمْ يُعْطِكَ هَذَا الاسْتِعْدَادَ الخَاصَّ، فَمَا هُوَ خَلْقَكَ!! وَلَوْ كَانَ خَلْقَكَ لأعْطَاكَهُ الحَقُّ الَّذي أَخْبَرَ أَنَّه أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ!! قَالَ في الكَلِمَةِ النُّوحِيَّةِ[3]: اعْلَمْ أَنَّ التَّنْزِيهَ عِنْدَ أَهْلِ الحَقَائِقِ في الجنابِ الإلهِيّ عَيْنُ

---

(١) في «الأصل»: «متخرع»! والصواب ما أثبته.
والأولى بل الواجب استعمال ما ثبت في الكتاب والسنة من الألفاظ، ولفظ: «مخترع» لا أصل لها في الكتاب والسنة، واستبدالها بلفظ: «أَبْدَعَ» أو غير ذلك من الألفاظ التي وردت في الكتاب والسنة.

(٢) «الفصوص» (ص ١٣٤).

(٣) «الفصوص» (ص ٦٨).

التَّحْدِيدِ والتَّقْيِيدِ. فالمُنَزِّهُ إمَّا جَاهِلٌ وإمَّا صَاحِبُ سُوء أَدَب. ولَكِنْ إذا أَطْلَقَاهُ وَقَالاَ به، فَالقَائِلُ بالشَّرَائِعِ المُؤْمِنُ إذَا نَزَّهَ وَوَقَّفَ عِنْدَ التَنْزِيهِ، ولَمْ يَرَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَسَاءَ الأَدَبَ وأَكْذَبَ الحَقَّ والرُّسُلَ صَلَواتُ الله تَعَالى عَلَيْهِم، وَهُو لا يَشْعُر! ويتَّخَيَّلُ أَنَّه في الحَاصِلِ وَهُوَ في الغايَةِ[١]. وَهُوَ كَمَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ إلى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

أقولُ: الله تَعَالى أَعْلَمُ بالَّذِي أَسَاءَ الأَدَبَ في حَقِّهِ وكَذَّبَهُ وكَذَّبَ رَسُولَهُ وشَرَائِعَهُ. ومَنْ يَتَشَبَّثُ بالمُتَشَابِهِ الَّذي قَالَ تَعالى فيه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾[٢]. وقَالَ النَّبيُّ صلَّى الله تعالى عليه وسَلَّم لِعَائِشة رَضِيَ الله تَعَالى عنها: «فإذا رَأَيْتِ الَّذين يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَه [مِنْهُ][٣]، فأُولَئِكَ الَّذين سَمَّى الله، فاحْذَرُوهُم»[٤].

ثُمَّ نَقُولُ لِهَذا المُلَبِّسِ الضَّالِّ: إنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ الكَلاَمَ لَهُ حَقِيقَةٌ ومَجازٌ وَصَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ، وأَنَّ حَمْلَ الكَلاَم عَلَى المَجَازِ أَوِ الكِنَايَةِ عِنْدَ نَصْبِ القَرَائِنِ الحَالِيَّةِ أو القَالِيَّة أَوِ العَقْلِيَّة لَيْسَ بإِكْذَابٍ وَلاَ إِسَاءَةِ أَدَبٍ. فَمِنْ أَيْنَ حَكَمْتَ عَلَى المُؤْمِنِ بِذَلِكَ عِنْدَ ذَلِكَ بادِّعَائِكَ أَنَّ العَالَمَ بِصُورَةِ الحقِّ وهُوِيَّتِهِ!؟ فالله تَعَالى يُقَابِلُكَ بِمَا ابْتَدَعْتَ أَنْتَ وَطَائِفَتُكَ، إِنَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ.

ثُمَّ قَالَ[٥]: وَلِذَلِكَ[٦] رَبَطَ النَّبيُّ ﷺ مَعْرِفَةَ الحَقِّ بِمَعْرِفَةِ النَّفْسِ،

---

(١) كذا في بعض نسخ «الفصوص»، وفي بعضها: «وهو من الفائت».
(٢) الآية ٧ من سورة آل عمران.
(٣) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل». واستدركته من مصادر التخريج.
(٤) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٥٤٧)، ورواه ـ كذلك ـ مسلم في «صحيحه» (٢٦٦٥).
(٥) «الفصوص» (ص ٦٩).
(٦) في «الأصل»: «وذلك»، والتصويب من «الفصوص».

فَقَالَ: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ»[١].

أقُولُ: هَذَا كَذِبٌ وإلْحَادٌ في مَعْنَى الحَدِيثِ في تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ. وإنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنَّ مَنْ عرفَ نَفْسَهُ بالحُدُوثِ عَرَفَ رَبَّهُ بالقِدَم. ومَنْ عَرَفَها بالفَنَاءِ عَرَفَهُ بالبَقَاءِ. ومَنْ عَرَفَها بالعَجْزِ عَرَفَهُ بِالقُدْرَةِ. إلى آخِرِ ما تَتَّصِفُ النَّفْسُ مِمَّا هُوَ مُحَالٌ في جَانِبِ الحَقِّ. وَقِيلَ: إنَّهُ تَعْلِيقُ مُحالٍ بِمُحَالٍ، فإنَّ مَعْرِفَةَ هُوِيَّةِ النَّفْسِ وحَقِيقَتِها مُحَالٌ. وكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ هُوِيَّتِه تَعالى. عَلَى أنَّ أَئمَّةِ الحديث لَمْ يُثْبِتُوهُ حَدِيثاً[٢]. وإنَّمَا يُحْكَى عَنِ[٣] ابنُ مَعاذِ الرازي[٤]. ثُمَّ قَالَ[٥]: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾[٦] وهُوَ مَا خَرَجَ عَنْكَ، وفي أنفسهم: وَهُوَ عَيْنُكَ. ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ﴾ أيْ للنَّاظِرِينَ ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ مِنْ حَيْثُ أَنَّكَ صُورَتُهُ وَهُوَ رُوحُكَ. فأَنْتَ لَهُ كالصُّورَةِ الجِسْمِيَّةِ[٧] لَكَ. وَهُوَ لَكَ كالرُّوحِ المُدَبِّرِ لِصُورَةِ جِسْمِكَ! أَقُولُ: هَذَا إِلْحَادٌ مِنْ جُمْلَةِ الإلْحَادَاتِ في آيَاتِ الله تَعالى. وسَيَأْتِي كَثِيرٌ مِثْلُ هَذَا الإلْحَادِ. وَقَدْ قَالَ تَعَالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ﴾[٨]؟ ومَعَ هَذَا يُسْنِدُ مِثْلَ

---

(١) حديث مكذوب لا أصل له عن رسول الله صلى عليه وآله وسلم، وقد كنت بينت ذلك بالتفصيل في تحقيقي لكتاب: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» (ص) للعلامة علي بن سلطان القاري.

(٢) هذا هو الحق بدلاً من التأويل الذي هو فرع التصحيح كما لا يخفى!

(٣) ساقطة من «الأصل»، والسياق يقتضيها.

(٤) هو يحيى بن معاذ الرازي أبو زكريا: واعظ، زاهد. قال الذهبي: «له كلام جيد، ومواعظ مشهورة» مات سنة ٢٥٨ هـ. انظر «الأعلام» (٩/ ٢١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٥).

(٥) ابنُ عربي، ذاكراً تلك الآية. انظر «الفصوص» (ص ٦٩).

(٦) الآية ٥٣ من سورة فصلت.

(٧) في «الأصل»: «الجسيمة»!

(٨) الآية ٤٠ من سورة فصلت.

هَذَا إلى أَمْرِ رَسُولِ الله صلَّى الله تَعَالى عَليه وسلَّم، وإِذْنِهِ في ذلك!

ثُمَّ قَالَ(١): قَالَ الله تَعَالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(٢). فَنَزَّهَ ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. فَشَبَّهَ! قَالَ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فَشَبَّهَ وثَنَّى ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. فَنَزَّهَ وأَفْرَدَا!

أَقُولُ: هَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّ اللاَّمَ في (السَّمِيع البَصِير) للجِنْسِ(٣) بِمُقْتَضَى قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَة. وإِنَّمَا هي عِنْدَ أَهْلِ الحَقِّ لِكَمَالِ الحَقِيقَةِ؛ فإِنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الكَامِلُ في أَوْصَافِهِ الَّتِي وَصَفَ بها نَفْسَهُ مِمَّا يُوصَفُ بِهَا غَيْرُهُ. فَهِيَ في غَيْرِهِ كَلاَ شَيْءَ بِنِسْبَتِهَا إِلَيْهِ. كَمَا أَنَّ وُجُودَهُم كَلاَ شَيْءَ بالنِّسْبَةِ إلى وُجُودِهِ، حَيْثُ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾(٤). ومُرَادُهُ بالتَّنْزِيهِ والتَّشْبِيهِ في كَلاَمِهِ الأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى. وفي كَلاَمِهِ الثَّاني مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ حَيْثُ أَثْبَتَ المِثْلَ في كَمِثْلِهِ، وأَفْرَدَ بإِدْخَالِ الحَصْرِ المُسْتَفَادِ مِنَ اللاَّمِ في (السميع البصير) وَهُوَ مِنَ الإِلْحَادِ. وَسَيأْتِي لِرَدِّهِ تَحْقِيقٌ إِنْ شَاءَ الله تَعَالى.

ثُمَّ قَالَ(٥): لَوْ أَنَّ نُوحاً جَمَع لِقَوْمِهِ بَيْنَ الدَّعْوَتَيْنِ لأَجَابُوهُ إلى آخِرِ مَا قَالَ!

أَقُولُ: كأَنَّ نُوحاً عليه السَّلامُ كَانَ جَاهِلاً بِطَرِيقِ الدَّعْوَةِ إلى الله تَعَالى، وعَلِمْتَها أَنْتَ أَيُّهَا الضَّالُ المُضِلُّ! والله أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ. فالله تَعَالى يُجازِيكَ على مَا قَدَحْتَ في أَنْبِيَائِهِ ورُسُلِهِ الرَّاجِعِ إلى القَدْحِ فيه(٦) بِمُقْتَضَى الآيَةِ المَذْكُورَةِ.

---

(١) «الفصوص» (ص ٧٠).
(٢) الآية ١١ من سورة الشورى.
(٣) في «الأصل»: «للنجس»!
(٤) الآية ٨٨ من سورة القصص.
(٥) «الفصوص» (ص ٧٠).
(٦) أَيْ: في الله عزَّ وجلَّ!

ثُمَّ قَالَ[١]: فَعَلِمَ العُلَمَاءُ باللهِ مَا أشارَ إليه نُوحٌ في حَقِّ قَوْمِهِ مِنَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِم بِلِسَانِ الذَّمِّ! وَعَلِمَ أَنَّهُم إِنَّمَا لَمْ يُجِيبُوا دَعْوَتَهُ لِمَا فيها مِنَ الفُرْقَانِ[٢]، والأَمْرُ قُرآنٌ لاَ فُرْقَانٌ إلخ.

أَقُولُ: أُنْظُرْ كَيْفَ يُمَهِّدُ أعذارَ الكُفَّارِ؛ وَيَمْدَحُهُم! والله سُبْحَانَهُ قَد مَلأَ كُتُبَهُ بذَمِّهِم، ويُسْنِدُ ذَلِكَ إلى رَسُولِ الله صلَّى الله تَعَالى عليه وسلَّم!

ثُمَّ قَالَ[٣]: ولِهَذَا مَا اخْتُصَّ بالقرآن إلاَّ مُحَمَّدٌ ﷺ، وهذِهِ الأُمَّةُ الَّتي [هي][٤] خَيْرُ أمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. فَجَمَع الأَمْرَ في أَمْرٍ واحِدٍ. فَلَوْ أَنَّ نُوحاً عَلَيه السَّلامُ يأْتِي بِمِثْلِ هَذِهِ الآيَةِ لَفْظَاً لأَجَابُوه[٥] إلخ. فَلأَيِّ شَيْءٍ[٦] ما أَجَابُوا مُحَمَّداً صلَّى الله تعالى عليه وسَلَّم، وَقَدْ أَتَى بِهَا لَفْظَاً؟ فَعُلِمَ أَنَّ شَرْطِيَّتَهُ هذهِ كَذِبٌ، والْحَقُّ شَرْطِيَّةُ الله تعالى. قَالَ تَعَالى: ﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴿١١١﴾﴾[٧].

قَالَ[٨]: ثُمَّ قَالَ: عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ دَعَاهُم لِيَغْفِرَ لَهُم، لاَ لِيَكْشِفَ لَهُم، وَفَهِمُوا ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ. لِذَلِكَ جَعَلُوا أَصَابِعَهُم في آذَانِهِم، واسْتَغْشَوا ثِيَابَهُم، وهذه كُلُّهَا صُورَةُ السَّتْرِ الَّتي[٩]

(١) «الفصوص» (ص ٧٠).
(٢) في «الأصل»: «لما فيه من الفراقان».
(٣) «الفصوص» (ص ٧٠).
(٤) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل» واستدركته من «الفصوص».
(٥) في «الفصوص»: «أجابوه».
(٦) في «الأصل»: «فلا شيء»! ولعل الصواب ما أثبته.
(٧) الآية ١١١ من سورة الأنعام.
(٨) «الفصوص» (ص ٧١).
(٩) في «الأصل»: «الذي». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

دَعَاهُم إليها، فأَجَابُوا دَعْوَتَهُ بالفِعْلِ لاَ بلَبَّيْكَ!

أَقُولُ: أُنْظُرْ إلى هَذا الإلْحَادِ الَّذي هُوَ مِنْ هَذَيَانَاتِ المَجَانِينِ، فإِنَّ المَغْفِرَةَ في الآية إنَّمَا هي للذُّنُوبِ كَمَا تَقَدَّمَ قَبْلَها مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[1] لا لأجْسَادِهم الَّتي سَتَرُوهَا بثِيَابِهِم، وَلاَ لِلْمَعْنَى الذي أَرَادَهُ هَذا الضَّالُّ بِنَاءً عَلى قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ أَنَّه دَعَاهُم لِيَسْتُرَ عَنْهم كَوْنَهم صُورَةَ الحَقِّ لاَ لِيَنْكَشِفَ لَهُم ذَلِكَ!!! على أَنَّه يُنَاقِضُ مَا قَالَ[2] بَعْدَ ذَلِكَ: فَقَالَ نُوحٌ عليه السَّلامُ في حِكْمَتِهِ لِقَوْمِهِ: ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۝١١﴾ وَهِيَ المَعَارِفُ العَقْلِيَّةُ في المَعَاني والنَّظَرِ الاعْتِبَارِيِّ. ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ﴾[3] أيْ: بمَا يُمِيلُ بِكُم إليه، فإِذَا مَالَ بِكُم إليه رَأَيْتُم صُورَتَكُم فيه إلى آخر ما هَذَى!

أَقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الإلْحَادِ الذي هُوَ كَهَذَيَانِ المَجَانِينِ، وإلاَّ فأَيْنَ الأمْوَالُ مِنَ المَيْلِ؟ فإِنَّ الأوَّلَ وَاوِيٌّ والثاني يَائِيٌّ! وغَيْرَ ذَلِكَ أَظْهَرُ في الهَذَيَانِ[4]. وكَأَنَّ القُرآنَ نَزَلَ على اصْطِلاَحَاتِهم الخَبِيثَةِ، وَلَمْ يَنْزِلْ عَلى المَوْضُوعاتِ العَرَبِيَّة الَّتي يَفْهَمُها القَوْمُ المَبْعُوثُ إليهم! وَقَالَ[5]: والأَمْرُ مَوْقُوفٌ إلخ! يُقَالُ لَهُ: فَلأيِّ شَيْءٍ تَتكَلَّفُ هذهِ التكلُّفَاتِ[6] البَارِدَةِ، وتُضِيعُ زَمَانَكَ بِهَا في غَيْرِ فَائِدَةٍ؟!

وَقَولُهُ[7]: وفي نُوحٍ: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾[8] خطأٌ؛

---

(١) الآية ٤ من سورة نوح.
(٢) «الفصوص» (ص ٧١).
(٣) الآية ١٢ من سورة نوح.
(٤) في «الأصل»: «الذيان»!
(٥) «الفصوص» (ص ٧١).
(٦) في «الأصل»: «يتكلف هذه التكليفات»!
(٧) «الفصوص» (ص ٧١).
(٨) آية ٣ من سورة الإسراء.

إنَّما الخِطَابُ فيه لبَني إسْرَائيلَ لا لِقَوْمِ [نُوحٍ][(١)]!

ثُم قَالَ[(٢)]: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾﴾[(٣)]. لأنَّ الدَّعْوَة إلى الله تَعَالى مَكْرٌ بالمَدْعُوِّ، لأنَّهُ مَا عُدِمَ مِنَ البِدَايَةِ، فيُدْعَى إلى الغَايَةِ ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾[(٤)] تعالى[(٥)]، فَهَذَا عَيْنُ المَكْرِ ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾: فنبَّه أَنَّ الأَمْرَ لَهُ كلُّهُ، فأَجَابُوهُ مَكْراً كَمَا دَعَاهُم!

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هذا الكُفْرِ مَا أَقْبَحَهُ! وانْظُرْ إلى هَذَا الاجْتِرَاءِ ما أَخْبَثَهُ! وهَلْ هَذَا إلاَّ قَصْدُ إبْطَالِ الشَّرَائِعِ؟! وانْظُرْ إلى هَذا الهَذَيانِ في قَوْلِهِ: لأنَّهُ مَا عُدِمَ مِنَ البِدَايَةِ، فيُدْعَى إلى الغَايَةِ! والدَّعْوَةُ إنَّما هِيَ إلى عِبَادَة الله تَعالى وتَوْحِيدِهِ، والخُرُوج مِنَ الكُفْرِ، والمَعَاصِي، لا إلى ذَاتِه سُبْحَانَهُ وتَعَالى، حَتَّى يَتَأتَّى عَلى مَذْهبِه الخَبِيثِ: أَنَّ الحقَّ عَيْنُ الأشْيَاءِ، القَوْلُ بأنَّهُ ما عُدِمَ مِنَ البِدَايَةِ إلخ. ومِثْلُ هَذه المَقَالَةِ في الضَّلاَلِ مَا ذَكَرَ النِّفَّرِيُّ[(٦)] في «مَوْقِفِ: ما يَبْدُو»[(٧)]. حَيْثُ قَال: فَرَأَيْتُ ما يَنْزِلُ إلى الأَرْضِ مَكْراً، وَمَا يَصْعَد مِنْها شِرْكاً! قَالَ شَارِحُهُ العَفِيفُ التِّلْمَسَاني[(٨)] في «شَرْحِهِ»: مِنْ مَا

(١) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل»، والصواب إثباته.

(٢) «الفصوص» (ص ٧١ ـ ٧٢).

(٣) الآية ٢٢ من سورة نوح.

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ الآية ١٠٨ من سورة يوسف.

(٥) غير موجودة في «الفصوص»، وهو الصواب.

(٦) هو محمد بن عبد الجبار بن الحسن النِّفَّري: وجودي، من كتبه «المواقف»، و«المخاطبات»، وكلاهما مطبوع في الدعوة إلى التصوف على مذهب القائلين بالوحدة!! توفي سنة ٣٥٤ هـ. وانظر «الأعلام» (ج ٧/ ص ٥٥ ـ ٥٦).

(٧) «المواقف» (ص ٤٢) الموقف رقم (٢١) موقف ما يبدو!

(٨) زنديق إباحي فاجر اسمه: سليمان بن علي الكومي، من أكبر دعاة وحدة الوجود، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية في حقه: «والتلمساني أعظمهم تحقيقاً لهذه الزندقة والاتحاد التي انفردوا بها، وأكفرهم بالله، وكتبه، ورسله، وشرائعه، واليوم الآخر». «الفتاوى» (٢/ ١٧٥). وقال في (٢/ ٢٠١): «وحدثني الثقة عن=

يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنَ الأَصْوَارِ يَقْتَضِي الغَيْرِيَّةَ، وَهِيَ مَكْرٌ، وَمَا يَصْعَدُ هُوَ العَمَلُ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ المُعَيَّنِ، وَهُوَ شِرْكٌ لِرُؤْيَةِ العَامِلِ أَنَّهُ صَاحِبُ القُدْرَةِ في العَمَلِ، وأَنَّهُ هُوَ العَامِلُ حَقِيقَةً، وَهَذَا شِرْكٌ. وهَذَا الشِرْكُ، إِنَّمَا هُوَ مِمَّا يَنْزِلُ لاقْتِضَائِهِ الثَّنَوِيَّةَ بِقَوْلِ (قَال لَكُم) انْتَهَى.

فأَجَبْتُهُ بِقَوْلِي: إنَّ قَوْلَكُم مَكْرٌ وشِرْكٌ: شِرْكٌ مِنْكُمْ عَلَى مُقْتَضَى زَعْمِكُمْ، حَيْثُ يَلْزَمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ مَاكِرٍ ومَمْكُورٍ بِهِ ومَكْرٍ! وَمُشْرِكٍ وَمُشْرَّكٍ به وَشِرْكٍ! بَلْ جَمِيعُ قَوْلِكُم (قال لي) مِنْ هذا القبيل. فأَنْتُم في الثَّنَوِيَّة وَتَذُمُّونَها[١]!! وفي الحِجَاب وتَذُمُّونه[٢]!!

وَقَوْلُكُم/ لِرُؤْيَةِ العامِلِ إلخ. باطِلٌ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ عامِلٍ يَرَى أَنَّهُ هُوَ صَاحِبُ القُدْرَةِ، وإِنَّمَا ذَلِكَ في بَعْضِ أَهْلِ البِدَعِ كالمُعْتَزِلَة، فالتَّعْمِيمُ خَطأٌ وافْتِرَاءٌ!

ثُمَّ قَال[٣]: فَقَالُوا في مَكْرِهِم: ﴿لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[٤] فإِنَّهم إِذَا تَرَكُوهُم جَهِلُوا مِنَ الحَقِّ عَلَى قَدْرِ مَا تَرَكُوا مِنْ هَؤلاَءِ، فإِنَّ لِلحَقِّ في كُلِّ مَعْبُودٍ وَجْهاً يَعْرِفُهُ مَنْ عَرَفَهُ[٥] ويَجْهَلُهُ مِنْ جَهلَهُ[٦]!!! في المُحَمَّدين[٧] ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[٨]: أَيْ حَكَم!

= الفاجر التلمساني أنه كان يقول: القرآن كله شرك، ليس فيه توحيد، وإنما التوحيد في كلامنا»! هلك التلمساني سنة ٦٩٠ هـ. وانظر «الأعلام» (ج ٣/ ص ١٩٣).
وقد وقفت على هذا الكتاب مطبوعاً في مكتبة المتنبي بالقاهرة مع ترجمة له لأحد المستشرقين، فاللهم يا وليَّ الإسلام وأهله مسكنا الإسلام حتى نلقاك عليه!!

(١) في «الأصل»: «وتذومونها»!
(٢) في «الأصل»: «وتذومونه»!
(٣) «الفصوص»: (ص ٧٢).
(٤) الآية ٢٣ من سورة نوح.
(٥) في «الفصوص»: «يعرفه».
(٦) في «الفصوص»: «يجهله».
(٧) في «الأصل»: «الملحدين»! والتصويب من «الفصوص».
(٨) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

أَقُولُ: هَذَا بِناءٌ مِنْهُ عَلَى قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ: أَنَّ العَالَمَ صُورُ الحَقِّ وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ أَيْضاً خَطَأٌ فَاحِشٌ؛ بَيَانُهُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِير: أَنَّ الحَقَّ سُبْحانَهُ وتَعَالى أَمَرَ أَنْ يُعْبَدَ مِنْ حَيْثُ اطْلاَقُهُ لِتَشْتَمِلَ العِبَادَةُ جَمِيعَ الصُّوَرِ. ونَهى أَنْ يُعْبَد مُقيَّداً بِبَعْضِ الصُّوَرِ، لأنَّ فيها تَرْكُ مَا سِوَى ذَلِكَ البَعْضِ مِمَّا لا يَتَنَاهَى كَثْرَةً. فَظَهَرَ أَنَّ فَوْتَ الخَيْرِ الكَثِيرِ إِنَّما هُوَ في التَّقَيُّدِ لاَ في الإِطْلاَقِ، واللهُ تَعَالى هُو الحكيمُ الخبيرُ فيمَا أَمَرَ وَنَهى عَلَى لِسَانِ أَنْبِيَائِهِ.

وَنُوحٌ وغَيْرُهُ مِنَ الرُّسُلِ عَلَيْهِم السَّلامُ، إِنَّما نَهوْا عَنْ عِبَادَةِ الصُّوَرِ والأَشْخَاصِ وأَمَرُوا بِعِبَادة الحَقِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ الحقُّ، ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[1].

وَقَوْلُهُ: أَيْ حَكَمَ، إِنْ أَرَادَ الحُكْمَ ـ بِمَعْنَى الأَمْرِ ـ فمُسَلَّمٌ لَكِنْ لاَ يُنَاسِبُ مُرَادَهُ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ! وإِنْ أَرَادَ القَطْعَ والجَزْمَ، وأَنْ لاَ يَقَعَ غَيْرُهُ بِقَرِينَةِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، فَهُوَ كَذِبٌ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا صَحَّ قَوْلُه تَعَالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[2] بَلْ قَضَى بِمَعْنَى أَمَرَ لِئَلاً يَتَنَاقَضَ الإِتْيَانُ.

ثُمَّ قَالَ[3]: فَمَا عُبِدَ غَيْرُ اللهِ في كُلِّ مَعْبُودٍ! أَقُولُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا نَهى عَنْ عِبَادَةِ غَيْرِ اللهِ تعالى، وَلَمَا صَدَقَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾[4]. فَتَأَمَّلْ واللهُ تَعَالى الهَادِي. وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ ظَاهِرٌ على قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَة.

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الرعد.
(٢) الآية ٤٠ من سورة يوسف.
(٣) «الفصوص»: (ص ٧٢).
(٤) الآية ٣، ٥ من سورة الكافرون.

وَقَوْلُهُ[١]: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ﴾[٢]: الَّذين خَبَتْ نَارُ طَبِيعَتِهِم إلخ خَطَأٌ، لأنَّ المُخْبِتينَ مِنَ الإخْبَاتِ، لامُهُ تَاءٌ، لاَ مِنَ الخَبْوِ الَّذي لامُهُ وَاوٌ؛ كَمَا حَرَّفَهُ وَبَدَّلَهُ!!

ثُمَّ قَالَ[٣]: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٤] لأنفُسِهِم المُصْطَفَين الَّذينَ أُورِثُوا الكِتَّابَ أَوَّلِ الثَّلاثَةِ، فَقَدَّمَهُ عَلى المُقْتَصِدِ، والسَّابِقِ إلى آخر ما أَلْحَدَ.

أَقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الإلْحَادِ في آياتِ الله تَعالى، فإنَّ المُرَادَ بالظَّالِمِين في سُورَةِ نُوحٍ عليه السَّلامُ غَيْرُ المُرَادِ بالظَّالِم في سُورَةِ فَاطِر، فإنَّ الأوَّلَ الكَافِرُ، والثَّانِي العَاصي! وتَقْدِيمُهُ عَلَى المُقْتَصِدِ والسَّابِقِ لَيْسَ لِتَقَدُّمِهِ في الرُّتْبَة، بَلْ لمَعْنَيَيْنِ آخَرَيْنِ لم يُدْرِكْهُما هذا المُلْحِدُ، أَوْ أَدْرَكَ وَلَكِنْ لَبَّسَ كَمَا هِيَ عَادَتُه! أَحَدُهُما: أَنْ لاَ يَيْأَسَ العَاصِي مِنْ الرَّحْمَةِ والكَرَم. والثَّانِي: إبْعَادُه عَنِ الوَعْدِ ليَخَافَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فيه مُخْتَصًّا بالَّذي يَلِيهِ وَهُوَ السَّابِقُ ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[٥].

وقَوْلُه: صاحِبُ الطَّرِيقِ المُسْتَطِيلِ مَائِلٌ خَارِجٌ إلخ. كَذِبٌ بَلْ صَاحِبُ الطَّرِيقِ المُسْتَطِيلِ هُوَ المُتَوَجِّهُ إلى ما أُمِرَ بِهِ. وَصَاحِبُ الحَرَكَةِ الدَّوْرِيَّةِ سَعْيُهُ غَيْرُ مُوصِلٍ إلى مَقْصُودٍ، حَائِرٌ كالحِمار يَدُودُ بالرَّحى!! وما بَعْدَ هَذا أظْهَرُ مِنْ أَنْ يُنَبَّهَ عَلَيْه. بَلْ يُقَالُ لَهُ: جَعَلَكَ الله تَعَالى في تِلْكَ النَّارِ الَّتي مَدَحْتَهَا وَمَدَحْتَ دَاخِلِيها ـ إنْ لم يَكُنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ

---

(١) «الفصوص»: (ص ٧٢).
(٢) الآية ٣٤ من سورة الحج.
(٣) «الفصوص»: (ص ٧٢ ـ ٧٣).
(٤) الآية ٢٨ من سورة نوح.
(٥) الآية ٤٠ من سورة النور.

عَنْ هَذه الضَّلالَاتِ والتُّرَّهَاتِ ـ هَذَا، ثُمَّ انْظُرْ إلى مَا أَلْحَدَ بَعْدَ ذَلِك وحَرَّفَ وبدَّلَ، والله المُسْتَعَانُ.

قال: في الكَلِمَة الإدْرِسِيَّة[١] بَعْدَ مَا قَرَّرَ قَاعِدَتَهُ الخَبيثَة: قَال الخَرَّازُ[٢]: ـ وَهُوَ وَجْهُ مِنْ وُجُوه الحقِّ ولِسَانٌ مِنْ أَلْسِنَتِهِ يَنْطِقُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّ الله تَعَالى لا يُعْرَفُ إلاّ بجَمْعِهِ بَيْنَ الأضْدَادِ في الحُكْمِ عليه بِهَا، فَهُوَ الأوَّلُ، والآخِرُ، والظَّاهِرُ، والبَاطِنُ، فَهُوَ عَيْنُ مَا ظَهَرَ، وهُوَ عَيْنُ ما بَطَنَ في حَالِ ظُهورِهِ، وَمَا ثَمَّ مَنْ يَرَاهُ غَيْرُه، وَمَا ثَمَّ مَنْ يَبْطُنُ عَنْهُ، فَهُوَ ظَاهِرٌ لنَفْسِهِ، بَاطِنٌ عَنْه، وَهُوَ المُسَمَّى أَبَا سَعِيدِ الخَرَّازِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاء المُحْدَثَاتِ إلى آخر ما هَذَى!!!

أَقُولُ: لَقَدْ كَذَبَ على أَبي سَعِيدِ الخرّازِ في ادِّعَاءِ أَنَّ مُرَادَهُ مَا أرادَهُ مِنْ قَاعِدَتِه الخَبيثَةِ، وَهَذا دَأْبُهُ في كَذِبِه على مِثْلِ هَؤُلاءِ لِتَرْوِيجِ بَاطِله! وإذَا كَانَ قَدْ كَذَبَ عَلَى رَسُولُ الله ﷺ في إسْنَادِ هَذِهِ الأبَاطِيلِ القَبِيحَةِ إليهِ، فَالكَذِبُ عَلى مَنْ دُونَهُ أَسْهَلُ، بَلِ الطَّامَّةُ الكُبْرَى كَذبُه على رَبِّ العَالَمِينَ عَلَى مَا لاَ يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى بَصِيرَةٍ مِنْ نِسْبَتِهِ إليه مَا لاَ يَجُوزُ، وتَحْرِيفِ كَلاَمِهِ عمَّا أَرَدَاهُ وكَفَى بِهِ حَسِيباً. ثُمَّ إنَّهُ أَصَّلَ وفَرَّعَ عَلى قَاعِدَتِه الخَبِيثَةِ في هَذا المَحَلِّ إلى أَنْ قال[٣]: فَالْعَلِيُّ لِنَفْسِهِ هُوَ الَّذي يَكُونُ لَهُ الكَمَالُ الَّذي يَسْتَغْرِقُ بِهِ جَمِيعَ الأُمُورِ الوُجُودِيَّة والنِّسَبِ العَدَمِيَّةِ بِحَيْثُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَفُوتَهُ نَعْتٌ مِنْها، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مَحْمُودَةً عُرْفاً وعَقْلاً وشَرْعاً أَوْ مَذْمُومَةً عُرْفاً وعَقْلاً وشَرْعاً،

(١) «الفصوص»: (ص ٧٣).

(٢) «الفصوص»: (ص ٧٧).

(٣) أحمد بن عيسى الخراز صوفي، يقال إنه أول من تكلم في علم الفناء والبقاء، فأيُّ سكْتَةٍ فاتته، قصد خيراً ـ كذا قال الذهبي ـ فولَّد أمراً كبيراً، تشبث به كل اتحاديّ ضال». «سير النبلاء» (ج ١٣/ ص ٤٢٠). توفي الخراز سنة ٢٨٦ هـ أو ٢٧٧ هـ.

ولَيْسَ ذَلِكَ إلاَّ لِمُسمَّى الله خَاصَّةً! وأَمَّا غَيرُ مُسَمَّى الله تَعالى خَاصَّةً مِمَّا هُوَ مَجْلًى لَهُ أَوْ صُورَةٌ فيه إلخ.

أَقُولُ: هَذا ادِّعاءُ أَنَّ الله سُبْحانَهُ يَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الذَّمّ تَعَالى الله عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمونَ عُلُوًّا كبيراً!! ونَظِيرُ هَذَا مَا ذَكَرَ في الكَلِمَةِ الإبْرَاهِيميَّةِ حَيْثُ قَالَ[١] ـ بَعْدَ مَا أَلْحَدَ في مَعْنَى الخَلِيلِ ـ إلى أَنْ قَالَ: أَلا تَرَ الحَقَّ يَظْهَرُ بِصِفَاتِ المُحدَثَاتِ! وَأَخْبَرَ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسهِ، وَبِصِفَاتِ النَّقْصِ وبِصِفَاتِ الذَّمّ؟ إلى أَنْ قَالَ[٢]: فإنْ كَانَ [الحقُّ][٣] هُوَ الظَّاهِرُ، فَالخَلْقُ مَسْتُورٌ فيه، فَيَكُونُ الخَلْقُ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الحَقّ: سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَجَمِيعَ نِسَبِهِ وإدْرَاكَاتِه!! وإنْ كَانَ الخَلْقُ هُوَ الظَّاهِرُ، فالحَقُّ مَسْتُورٌ بَاطِنٌ فيه، فالحَقُّ سَمْعُ الخَلْقِ، وبَصَرُهُ، وَيَدُهُ، وَرِجْلُهُ، وجَمِيعُ قُوَاهُ، كَمَا وَرَدَ في الخَبَرِ الصَّحِيحِ!!!

أقُولُ: هَذَا إلْحَادٌ في تَأْوِيلِ مَعْنَى الخَبَرِ الصَّحِيح. وتَمَسُّكٌ بِظَاهِرِ المُتَشَابِهِ. وكَأَنَّهُ عَمِيَتْ بَصيرَتُهُ عَنْ الشَّرْطِيَّة في الخَبَرِ المَذْكُورِ حَيْثُ قَالَ الله فيه: «فإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ إلخ»[٤]. وَلَوْ كَانَ كما قَالَ هَذا الضَّالُّ المُضِلُّ مَا كَان لاشْتِرَاطِ المَحَبَّةِ مَعْنًى!! ثُمَّ حَرَّفَ عَلَى قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ إلى أَنْ قَالَ: فإِنْ قُلْتَ: فَمَا فَائِدَةُ قَوْلِهِ: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٥]؟ قُلْنَا: لَوْ شَاءَ، لَوْ: حَرْفُ امْتِنَاع[٦] لامْتِنَاعٍ: فَمَا شَاء إلاَّ مَا هُوَ الأَمْرُ عَلَيْهِ. وَلَكِنَّ عَيْنَ المُمْكِنِ قَابِلٌ

---

(١) «الفصوص»: (ص ٨٠).
(٢) «الفصوص»: (ص ٨١).
(٣) الزيادة من «الفصوص».
(٤) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٦٥٠٢).
(٥) الآية ١٤٩ من سورة الأنعام.
(٦) في «الأصل»: «لامتناع»!

للشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ في حُكْم دَلِيلِ العَقْلِ، وأَيُّ الحُكْمَيْنِ المَعْقُولَيْنِ وَقَعَ، ذَلِكَ هُوَ الَّذي كَانَ عَلَيْهِ المُمْكِنُ في حَالِ ثُبُوتِهِ!! وَمَعْنَى (لَهَدَاكُمْ): لَبَيَّنَ لكُم: وَمَا كُلُّ مُمْكِنٍ مِنَ العَالَمِ فَتَحَ الله تَعَالى عَيْنَ بَصِيرَتِهِ لإدْرَاكِ الأَمْرِ في نَفْسِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَمِنْهُم العَالِمُ والجَاهِلُ. فَمَا شَاء الله، فَمَا هَدَاهُمْ أَجْمَعِينَ، وَلاَ يَشَاءُ، وَكَذَلِكَ (إنْ يَشَأ) فَهَلْ يَشاءُ؟ هَذَا مَا لاَ يَكُونُ. فَمَشِيئَتُهُ أَحَدِيَّةُ التَّعلُّقِ[1]، وَهِيَ نِسْبَةٌ تَابِعَةٌ للعِلْمِ؛ والعِلْمُ نِسْبَةٌ تَابِعَةٌ للمَعْلُوم والمَعْلُومُ أَنْتَ وأَحْوَالُكَ. فَلَيْسَ للعِلْمِ أَثَرٌ لِمَعْلُومٍ[2]، بَلْ للمَعْلُوم أَثَرٌ في العَالِمِ، فيُعْطِيهِ مِنْ نَفْسِهِ مَا هُوَ عليه في عَيْنِهِ. وإِنَّما وَرَدَ الخِطَابُ الإلهيُّ بِحَسْبِ مَا تَوَاطَأَ عليه المُخَاطَبُونَ وَمَا أَعْطَاهُ النَّظَرُ العَقْليُّ، مَا وَرَدَ الخِطَابُ عَلَى مَا يُعْطِيهِ الكَشْفُ إلى آخِرَ مَا ذَكَرَ.

أَقُولُ: مُحَصَّلُهُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يَشَاءُ ما يُمْكِنُ وقُوعُهُ ووجُودُهُ في الخَارِجِ، وذَلِكَ دَائِرٌ على اسْتِعْدَادِ المُمْكِنِ وقَابِلِيَّتِهِ في حَالِ ثُبُوتِهِ في العِلْمِ لا عَلَى إِمْكَانِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُمْكِنٌ. فإِذَا عَلِمَ الله تَعَالى مِنَ المَعْلُومِ الَّذي يُرِيدُ إيجَادَهُ عَدَمُ اسْتِعْدَادِهِ وَقَابِلِيَّتِهِ للهُدَى لاَ يَشَاءُ هِدَايَتَهُ، وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاهُ. أَوْ فَمَشِيئَتُهُ الهِدَايَة مُعَلَّقَةٌ عَلَى العِلْم بِقَابِلِيَّةِ اسْتِعْدَادِهِ لَهَا. فإذا انْتَفَى العِلْمُ بالقَابِلِيَّةِ انْتَفَتِ المَشِيئَةُ للهِدَايَةِ، فانْتَفَتِ الهِدَايَةُ. مَعَ أَنَّ المُمْكِنَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُمْكِنٌ قَابِلٌ للهِدَايَةِ وَنَقِيضِها، فَوَرَدَ الخِطَابُ الإِلٰهِيُّ على هَذَا الإمْكَانِ، لأَنَّهُ هُوَ الَّذي تَوَاطَأ عليه أَهْلُ اللُّغَةِ المُخَاطَبُونَ بالقُرْآنِ. وَلَمْ يَرِدَ الخِطَابُ بِحَسَبِ مَا يُعْطِيهِ الكَشْفُ مِنْ أَنَّهُ لاَ يَشَاءُ إلاَّ مَا عَلَيهِ الشَّيْءُ مِنَ القَابِلِيَّة. هذا وَلَكِن المُخَاطَبُونَ كَمَا تَوَاطَؤُا عَلَى مَا ذَكَرْتَ، فَهُمْ مُتَوَاطِئُونَ على أَنَّ التَّمَدُّحَ إِنَّما يَصِحُّ بالأَمْرِ الَّذي

(١) في «الأصل»: «التعليق».

(٢) في «الأصل»: «لا للمعلوم». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

للمُتَمدَّحِ عَلَيْهِ قُدْرَةٌ حَتَّى لَوْ قَالَ القَائِلُ: لَوْ شِئْتُ لَطِرْتُ، لَكِنِّي لاَ أَشَاءُ، مَعَ عِلْمِهِ بعَدَم قُدْرَتِهِ عَلى الطَّيَرَانِ، لَكَانَ كَاذِبًا عِنْدَ نَفْسِه، وعِنْدَ كُلِّ مَنْ عَدِمَ قُدْرَتَهُ على ذَلِكَ، بَلْ مُطْلَقاً، لأنَّ خَبَرَهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ للوَاقِع، تَعَالى الله عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كبيراً. ثُمَّ إِنَّهُ بَنَى عَلَى مَا سَبَقَ إلى أَنْ قَالَ[١]: وَإِنْ ثَبتَ أَنَّكَ المَوْجُودُ، فالحُكْمُ لَكَ بِلاَ شَكٍّ. وإِنْ كَانَ الحَاكِمُ الحَقُّ، فَلَيْسَ لَهُ إلاَّ إفَاضَةُ الوُجُودِ [عَلَيْكَ، والحُكْمُ لَكَ][٢] عَلَيْكَ. فَلاَ تَحْمَدُ إلاَّ نَفْسَكَ وَلاَ تَذُمُّ إلاَّ نَفْسَكَ، وَمَا يَبْقَى للحَقِّ إلا حَمْدُ إفَاضَةِ الوُجُودِ، لأنَّ ذَلِكَ لَهُ لاَ لَكَ!!

أَقُولُ: انْظُرْ إلى سُوءِ أَدَبِهِ مَعَ الله تَعَالى المُخَالِفِ لِقَوْلِهِ ﷺ، «فَمَنْ وَجَدَ خَيْراً، فَلْيَحْمِد الله تَعَالى»[٣] ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[٤]. وغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآياتِ والأحاديثِ!! ثُمَّ زَادَ في إسَاءَةِ الأدَبِ وأَظْهَرَ الشِّرْكَ حَيْثُ قَالَ[٥]: فَأَنْتَ غِذَاؤُهُ بالأحْكَامِ، وَهُوَ غِذَاؤُكَ بالوُجُودِ! فَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ مَا تَعَيَّنَ عَلَيْكَ. فالأَمْرُ مِنْهُ إلَيْكَ، ومِنْكَ إليهِ. غَيْرَ أَنَّكَ تُسَمَّى مُكَلَّفاً، وَمَا كَلَّفكَ إلاَّ بِمَا قُلْتَ لَهُ: كَلِّفْنِي بِحَالِكَ [وبِمَا أَنْتَ عَلَيْهِ][٦] وَلاَ يُسَمَّى مُكلَّفاً: اسْم مَفعُولٍ.

أَقُولُ: يَعْنِي إنَّمَا سُمِّيتَ مُكَلَّفاً؛ لأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ: اقْتِضَاءُ حَالِكَ كَلِّفْنِي. فَأَنْتَ الَّذي طَلَبْتَ التَّكْلِيفَ مِنْهُ اقْتِضَاءَ حَالِكَ؛ فلم تَكُنْ مُكَلَّفاً!

---

(١) «الفصوص»: (ص ٨٣).

(٢) ساقطة من «الأصل»، واستدركته من «الفصوص».

(٣) صحيح: وهو قطعة من حديث طويل أوله: «قال الله تعالى: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا» الحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٧٧)، والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١٦٠، ١٥٤، ١٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٤) الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٥) «الفصوص»: (ص ٨٣).

(٦) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل: واستدركته من «الفصوص».

بِمَعْنى أنَّه كَلَّفَكَ حُكْماً مِنْهُ عَلَيْكَ حَتَّى تَكُونَ اسْمَ مَفْعُولٍ، بَلْ أَنْتَ الَّذي حَكَمْتَ عَلَى نَفْسِكَ، بَلْ عليه. بما اقْتَضَاهُ حَالُكَ! فانْظُرْ إلى هذه التَّكَلُّفَاتِ الَّتي أَرَدْتَ[١] بِهَا الإشْرَاكَ بَيْنَ العَبْدِ والرَّبِّ!! ثُمَّ تَمَّمَ ذَلِكَ بالأبْيَاتِ حَيْثُ قَالَ[٢]:

فَيَحْمَدُني وأَحْمَدُهُ	وَيَعْبُدُني فَأَعْبُدُهُ[٣]
فَفِي حَالٍ أُقِرُّبِهِ	وَفي الأعْيَانِ أَجْحَدُهُ
فَيَعْرِفُني وأُنْكِرُهُ	وأَعْرِفُه فأَشْهَدُهُ
فأَنَّي بالغِنْي وأَنَا	أُسَاعِدُهُ[٤] وأُسْعِدُهُ[٥]
لِذَاكَ الحَقُّ أوجَدَنِي	فأَعْلَمُهُ فأُوجِدُهُ
بِذَا[٦] جَاء الحَديثُ لَنَا	وحُقِّقَ فيَّ مَقْصِدُهُ

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُهُ: أَيْ يَحْمَدُني بإيجَادِي عَلَى صُورَتِهِ، وتَكْمِيلي بنَفْسِي! ويَعْبُدُني بِخَلْقِي وإيجَادِي، فإنَّ ذَلِكَ نَوْعُ خِدْمَةٍ وَعِبَادَةٍ و(فَأَعْبُدُهُ): ـ بالفَاءِ ـ للنَّتِيجَةِ، أَيْ تَتَرتَّبُ عِبادَتي عَلَى عِبَادَتِه لي بالإيجَادِ والإظْهارِ! ثُمَّ اعْتَذَرَ عَنْه بأنَّ إطْلاقَ العِبَادةِ على الحَقِّ، وإنْ كَانَ تَشْنِيعاً ونَوْعاً مِنْ سُوءِ الأدَبِ في الظَّاهِرِ، لكنَّ أحْكَام التَّجلِّيَات الإلٰهِيَّة إذَا غَلَبَتْ على القَلْبِ بحيثُ يُخْرِجُه عَنْ دَائِرَةِ التَّكْلِيفِ وطَوْر العَقْلِ، لا يَقْدِرُ القَلْبُ على مُرَاعَاةِ[٧] الأدَبِ أَصْلاً، وتَرْكُ الأدَبِ[٨] أَدَبٌ!! انْتَهى.

---

(١) الذي في «الأصل»: «أتيت». ولعل الأصوب ما أثبته.
(٢) «الفصوص» (ص ٨٣).
(٣) في «الفصوص»: «وأعبده».
(٤) في «الأصل»: «اتباعده»!
(٥) في «الفصوص»: «فأسعده».
(٦) في «الأصل»: «هذا»!.
(٧) رُسمتْ هكذا: «مراعات»!.
(٨) كذا في «الأصل»!

وَهَذَا غَيْرُ مُسَلَّم أَنَّه في حَالِ الغَلَبَاتِ، لأنَّ ذَلِك لا يُودَعُ في كِتَابٍ، ولا يُقْتَرَنُ بسُؤَالٍ وجوابٍ! ثُمَّ انْظُرْ إلى اجْتِرَائِهِ في قَوْلِه: فأنِّي بالغِنَى: المُخَالِفِ لقَوْلِه تَعالى ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾[1]. ونَحْوِها مِنَ الآياتِ حَيْثُ حَصَرَ الفَقْرَ فِيهِم، والغِنَى فيه سُبْحَانَهُ. وَلَئِنْ سُلِّم أنَّه سُبْحَانَهُ وَتعالى لا بُدَّ لَهُ مِنْ مَظْهَرٍ، فهو غَنِيٌّ عَنْ كُلِّ فَرْدِ المُظَاهَرُ بِغَيْرِهِ! فكَيْفَ يكونُ مُحْتَاجاً إلى مُعِيْنٍ مِنْها؟!

وَقَوْلُهُ[2]: أُسَاعِدُهُ، أيْ[3]: في ظُهُور أَسْمَائِهِ وَتَجَلِّيَاتِه، وجميع كَمَالاَتِهِ فِينَا، لأنَّ القَابِلَ مُسَاعِدٌ للفَاعِلِ في فِعْلِهِ بقَبُولِهِ ذلك الفِعْلَ، وأُسْعِدُهُ: بِظُهُورِ جَمَالِهِ وجَلالِهِ في مَرَائي ذَوَاتِنَا ومَظَاهِرِ أَعْيَانِنَا، فإنَّ الإسْعَادَ عِبَارَةٌ عَنْ إخْراجِ الكَمَالاَتِ الَّتي في البَاطِنِ إلى الظَّاهِرِ. وكَمَالاَتُ الأسْماءِ، وظُهُورَاتُها، كَانتْ بأَعْيَانِنا كَمَا جَاءَ في الحديث: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ الله بِكُمْ، وَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، فَيَسْتَغْفِرُونَ الله، فَيَغْفِرُ لَهُمْ»[4]. كَذَا في «شَرْحِ القَيْصَرِيّ» وَهُو غَيْرُ مُسَلَّم، فإنَّ المَادَّةَ لا تُظْهِرُ كَمَالَ الفَاعِلِ، بَلْ هُوَ الذي يُظْهِرُ كَمَالَ نَفْسِهِ فِيها[5]. قال:

---

(١) الآية ١٥ من سورة فاطر.

(٢) «الفصوص»: (ص ٨٣).

(٣) هذا من كلام القيصري شارح «الفصوص».

(٤) حديث صحيح: رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢٧٤٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «والذي نفسي بيده! لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقومٍ يُذنبون، فيستغفرون الله، فيغفِرُ لهم».

(٥) إنْ كان مقصود المؤلف بهذا الكلام أنَّ آثار أسماء الله الحسنى وصفاته تعالى تظهر على العالمين، وكذلك تظهَر عليهم آثار عِلْمِهِ تعالى وحكمته ورحمته، وأنَّ جميع الكائنات آياتٌ له تعالى، شاهدة، دالَّةٌ، مُظْهِرَةٌ لما هو مستحق له من الأسماء الحسنى، والصفات العلى، فعَنْ مقتضى أسمائه وصفاته خلق سبحانه وتعالى الكائنات، فعلى هذا يكون الظهور والتجلّي والفَيْض صحيحاً، والله أعلم. لكن مما =

وَمَعْنَى فَأَعْلَمُهِ: فأُوجِدُهُ، أَيْ أَعْلَمُهُ في جَميعِ المَظَاهِرِ، وأُظْهِرُهُ فيها للمَحْجُوبينَ!! ثُمَّ كَمَّلَ بالأبْيَاتِ الأخِيرةِ حَيْثُ قَالَ[1]:

فَنَحْنُ لَهُ كَمَا ثَبَتَتْ أدِلَّتُنَا وَنَحْنُ لَنَا
وَلَيْسَ لَهُ سِوَى كَوْنِي فَنَحْنُ لَهُ كَنَحْنُ بِنَا
فلي وَجْهَانِ هُوْ وأَنَا وَلَيْسَ لَهُ أنابأنا
ولكِنْ فيَّ مَظْهَرُهُ فَنَحْنُ لَهُ كَمِثْلِ إنَا

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُه: أيْ فَنَحْنُ له غِذَاءٌ، كَمَا نَحْنُ مَرَايَا، إذْ بِنَا ظُهُورُ كَمَالاَتِهِ، وَصِفَاتِهِ، كَمَا مَرَّ وَنَحْنُ لَنَا غِذَاءٌ باعْتِبَارِ اخْتِفَاءِ أَعْيَانِنَا الثَّابِتةِ وطابَعِنَا الكُلِّيَّةِ في صُوَرِنَا الخَارِجيَّة! أَوْ نَحْنُ لَهُ مُلْكٌ وَنَحْنُ لَنَا مُلْكٌ أيْضاً، إذْ أعْيَانُنَا حَاكِمَةٌ عَلَيْنا كَمَا مَرَّ! ومِثْلُهُ البَيْتُ بَعْدَهُ. وَقَوْلُهُ: فَلِي وَجْهَانِ أيْ: وَجْهُ الهُوِيَّةِ، ووَجْهُ الأَنَانِيَّةِ. فَمِنَ الوَجْهِ[2] الأَوَّلِ:

= ينبغي التنبيه عليه أن عبارة «رأى أن الأشياء كلها فيضُ وجوده تعالى». فهذه العبارة التي يستعملها بعض المتصوفة، وغيرهم من أهل العِلْم ـ ومنهم المؤلف الذي أقرها في كتابه الآخر «تسفِيهُ الغبيّ في تنزيه ابن عربيّ» (ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧) مجلة الحكمة عدد (١١) ـ هذه العبارة هي أيضاً من تعبيرات أهل وحدة الوجود!! فإنهم يقولون: إن وجود الحق ـ تعالى ـ فاض على ذواتِ المخلوقات، فأصبح وجودها وجوده، مع العلم أنهم يقولون بأن ذواتها ليسَتْ ذوات الحق ـ وهذا مذهبُ ابن عربي القائل: بأن الذوات كلها كانت ثابتةً في العدم ثم أفاض الله عليها من وجوده ـ فهذا مما ينبغي الانتباه له، فإن هؤلاء الملحدين الضالين المضلين كثيراً ما يستخدمون التمويه، والعبارات التي فيها تلبيس شديد، والله سبحانه وتعالى يظهرُ ما أرسل به رسوله من الهدى ودين الحق ليظهرهُ على الدين كله، وكفى بالله شهيداً.

انظر «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٢/٣٩٨ ـ ٤٠٣، ٤٦٦ ـ ٤٦٨، ٣٧٨ ـ ٣٨٠). وانظر أيضاً «ابن عربي في ميزان البحث والتحقيق» (٢/ ٢٠٠).

(١) «الفصوص»: (ص ٨٤).

(٢) في «الأصل»: «وجه». وما أثبته هو الأصوب.

لَيْسَ بَيْنَنَا امْتِيَازٌ، فَلاَ رُبُوبيَّة، وَلاَ عُبُودِيَّةَ!! ومِنَ الوَجْهِ الثَّاني: يَكُونُ التَّميُّزُ، وتَظْهَرُ العُبُودِيَّةُ، والرُّبُوبِيَّةُ، ولَيْسَ لَهُ أنا بِأنا، أيْ: لَيْسَ للحَقِّ أنانِيَّةٌ بِسَبَبِ أنانِيَّتي، بَلْ أنانيَّتُهُ بِذَاتِهِ وَهِيَ غَنِيَّةٌ عمَّا سِوَاها، وأنانِيَّتي مُفْتَقِرَةٌ إليها انتهى.

أقُولُ: فيه مِنْ مُنَاقَضَةِ قَوْلِهِ: فأنِّي بالغِنَى[1] إلخ. فاعْلَمْ أنَّهُ قَدْ قَدَّر العَزِيزُ القَدِيرُ بِحِكْمَتِهِ البَاهِرَةِ، أنَّ مَنْ ادَّعى تَعَمُّقاً في شَيْءٍ زَلَّ في ادِّعَاءِ تَعمُّقِهِ، فوَقَعَ في ضِدِّ ما ادَّعَاهُ. فَهَاتَانِ طَائِفَتَانِ ادَّعْى كُلٌّ مِنْهُمَا المُبَالَغَةَ في التَّوْحِيدِ، فَوَقَعَتْ في الشِّرْكِ!! إحْدَاهُمَا: المُعْتَزِلَةُ سَمُّوا أنْفَسَهُم أهْلَ العَدْلِ والتَّوْحِيدِ، وقدْ أَشْرَكُوا مَعَ الله تَعَالى في خَلْقِ الأفْعَالِ مَا لا يَتَنَاهَى كَثْرَةً! والأُخْرَى: هي[2] هذه الطَّائِفَةُ سَمُّوا أنْفُسَهم أهْلَ الوَحْدَةِ المُطْلَقَةِ، وقد نَزَعُوا إلى مِثْلِ هذا الشِرْك! فَنَسْألُ الله تَعَالى هِدَايَةَ الصِّراطِ المستقيم، والثَّبَاتَ عَلَيْهِ.

قَالَ في الكَلِمَة الإسْحَاقِيَّة[3]:

فِـدَاءُ نَـبِـيٍّ ذَبْـحُ ذِبْـحٍ لِـقُـرْبَـانِ ... وأَيْنَ ثُوَاجُ[4] الكَبْشِ مِنْ نَوْسِ[5] إنْسَانِ
وَعَـظَّـمَـه[6] الله الـعَـظِـيـمُ عِـنَـايـةً ... بِنَا أوْ بِهِ لاَ أدْرِ [مِنْ][7] أيِّ مِيزَانِ؟
وَلاَ شَـكَّ أنَّ الـبُـدْنَ أعْـظَـمُ قِـيـمَـةً ... وَقَدْ نَزَلتْ عَنْ ذَبْحِ كَبْشٍ لِقُرْبَانِ

---

(١) انظر الأبيات التي قبل هذه.
(٢) في «الأصل»: «في». ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) «الفصوص»: (ص ٨٤ ـ ٨٥).
(٤) ثاجَتَ البقرة تَثَاجُ وتَثُوجُ ثَوْجاً وثُوَاجاً: صَوَّتَتْ. «لسان العرب» (ج ٢/ ص ٢٢٣).
(٥) النَّوْسُ: التذَبْذُبُ. «لسان العرب» (ج ٦/ ص ٢٤٥).
(٦) في «الأصل»: «وعظم». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٧) الزيادة من «الفصوص».

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ نَابَ بِذَاتِهِ[١] شُخَيْصِ كُبَيْشٍ عَنْ خَلِيفَةِ رَحْمَانِ؟
أَلَمْ تَدْرِ أَنَّ الأَمْرَ فِيهِ مُرَتَّبٌ وَفَاءٌ لأَرْبَاحٍ ونَقْصٌ لِخُسْرَانِ؟
فَلاَ خَلْقَ أَعْلَى مِنْ جَمَادٍ وَبَعْدَهُ نَبَاتٌ على قَدْرٍ يكُونُ وأَوْزَانِ[٢]
وذُوالحُسْنِ[٣] بَعْدَالنَّبْتِ والكُلُّ عَارِفٌ بِخِلاَفِهِ كَشْفاً وإِيضَاحَ بُرْهَانِ
وأَمَّا المُسَمَّى آدَماً فَمُقَيَّدٌ بِعَقْلٍ وفِكْرٍ مع[٤] قِلاَدَةِ إِيمَانِ
بِذَا قَالَ سَهْلٌ[٥] والمُحِقُّ مِثْلُنَا لأَنَّا[٦] وإِيَّاهُم بِمَنْزِلِ إِحْسَانِ
فَمَنْ شَهِدَ الأَمْرَ الَّذي قَدْ شَهِدْتُهُ يَقُولُ بِقَوْلِي في خَفَاءٍ وإِعْلاَنِ!
فَلاَ تَلْتَفِتْ قَوْلاً يُخَالِفُ قَوْلَنَا وَلاَتَبْذُرِالسَّمْرَاءفي أَرْضِ عُمْيَانِ[٧]!
هُمُ الصُّمُّ والبُكْمُ الَّذين أَتَى بِهِمْ لأَسْمَاعِنَا المَعْصُومُ في نصِّ قُرْآنِ!

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُهُ القَيْصَرِيُّ: واعْلَمْ أَنَّ غَرَضَ الشَّيْخِ في هذه الأبياتِ بَيَانُ سِرِّ التَّوْحِيدِ الظَّاهِرِ في كُلٍّ مِنَ الصُّوَرِ الوُجُودِيَّة في صُورَةِ التَّعَجُّبِ نَفْياً لِزَعْمِ المَحْجُوبِينَ، وإِثْبَاتاً لِقَوْلِ المُوَحِّدِينَ المُحَقِّقِينَ. وَذَلِكَ أَنَّ الوُجُودَ الحَقَّ هُوَ الظَّاهِرُ في صُورَةِ الكَبْشِ، كَمَا أَنَّه هُو الظَّاهِرُ في صُورَة إِسْحَاقَ[٨]. فَمَا نَاب عَنْ نَفْسِهِ وَمَا فَدَى مِنْها إلاَّ بِنَفْسِهِ الظَّاهر في الصّورة الكَبْشِيَّةِ، فَحَصَلَتْ المُسَاوَاةُ في المَفَادَاتِ

(١) في «الأصل»: «ندابة»!.
(٢) في «الأصل»: «أو تزان»!
(٣) كذا في «الأصل»، وفي «الفصوص»: «ذو الحس».
(٤) كذا في «الأصل»، وفي «الفصوص»: «أو».
(٥) هو سهل بن عبد الله التستري، حسب زعم ابن عربي، ولا دليل صحيح على ذلك!
(٦) في «الأصل»: «أنا»!
(٧) لا تبذل المعرفة لغير المستعدين لها: كذا شرحه عفيفي المعلق على «الفصوص»!
(٨) الصواب: أن الذبيح إسماعيل. وراجع لمزيد من الفائدة «زاد المعاد» (١/ ٧١ ـ ٧٤)، و «السلسلة الضعيفة» برقم (٣٣٢) .

انتهى!! وَهذَا أَشَدُّ سَفَهاً وحُمْقاً مِنْ شَيْخِهِ، كَمَا لاَ يَخْفَى! ثُمَّ أَقُولُ: قَوْلُهُ: وَعَظَّمَه الله [تَعَالى] إلخ. لا شَكَّ أَنَّ المُرَاد بمِثْلِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾[١] في كَلاَمِ العُقَلاءِ هُوَ العَظِيمُ بالنِّسْبَةِ إلى نَوْعِهِ لاَ بالنِّسْبَةِ إلى كُلِّ مَا عَدَاهُ، ولا بالنِّسْبَةِ إلى الفِدَى، وَلَوْ كان أعْظَمَ بالنِّسْبَةِ إلى المَفْدِيِّ، وإلاَّ لَمْ يَكُنْ فِدَاءً وإنَّما يَدْفَعُ الفَادِيُّ في الفِدَاءِ مَا هُو دُونَ المَفْدِيّ عِنْدَهُ. فَبَطَلَ ما أَسَّسَ عليه قَاعِدَةَ كَوْنِ الجَمَادِ أفْضَلَ مِن النَّباتِ، ثُمَّ الحَيَوانُ، ثُمَّ الإنْسَانُ! على أنَّه نَاقَضَ فيها نَفْسَهُ في التَّمدُّح، ومَدَحَ الإنْسَانَ في أكْثَرِ كَلاَمِهِ، وذلك كُلُّه مِنْ وَسَاوِسِهِ الَّتي قَصَدَ بها تَحْسِينَ مَا يَقْبُحُ، وتَقْبِيحَ مَا هُوَ حَسَنٌ. قَصَدَ قاعدة[٢]: قَوْلَ مَنْ قَالَ: «خَالِفْ تُعرَفْ» فَلَمْ تَزَلْ بِهِ تِلْكَ القاعِدةُ حَتَّى فَضَّلَ عَذِرَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ الَّتي يَمْدَحُها ويَترفَّعُ حتَّى على الأنبياء!! على أنَّه لَمْ يَحْصُلْ مِنْ كَلاَمِهِ الجَوابُ عَنْ قَوْلِه: وَلاَ شَكَّ أَنَّ البُدْنَ أَعْظَمُ قيمةً! ثُمَّ انْظُر إلى جَعْلِ تَقَيُّدُ الإنْسَانِ بالعَقْلِ، والفِكْرِ، وتَقَلُّدِ الإيمان سَبَباً لتأخُّرِهِ عن الجميع مَعَ أنَّها هي مَنَاطُ العُلُوِّ! وهَلْ هَذَا إلاَّ مِنْ فَرْطِ الحُمْقِ والعِنَادِ والمُكَابَرة؟! وإلى كَذِبِهِ على سَهْلِ بنِ عبدِ الله التُّسْتَرِيّ في أَنَّه قَائِلٌ بقَوْلِهِ وهو بَرِيءٌ مِنْهُ؟[٣] وكَذِبُهُ عَلى الله تَعَالى في أَنَّ المُرَادَ بقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾[٤]: هُمُ المُخَالِفُونَ لِهذِه الخُرَافَات البَاطِلَةِ الصَّادِرَةِ عن الوَسَاوِسِ الشيْطَانِية! فيَدْخُلُ فيه أَهْلُ الحَقِّ مِنَ الأنبياءِ والصَّحابةِ فَمَنْ دُونَهم وَسَائِرُ العُقَلاءِ! والعَجَبُ كُلُّ العَجَب[٥] مِنْ عاقِلٍ

---

(١) الآية ١٠٧ من سورة الصافات.

(٢) في «الأصل»: «القاعدة».

(٣) قال الذهبي له كلماتٌ نافعة، ومواعظ حسنة، وقدم راسخةٌ في الطريق. وقد افتُرِيَ عليه كغيره من المتقدمين، ولم يتنبه لهذا صاحب «الكشف عن حقيقة التصوف» فجعله كالجنيد من القائلين بوحدة الوجود!! وهذه زلة عظيمة!

(٤) الآية ١٨ من سورة البقرة. والآية ١٧١ أيضاً من نفس السورة.

(٥) في «الأصل» زيادة «من» إذ رسمت هكذا: «والعجب من كل العجب»!

يَدَّعي الإِسْلامَ يَطَّلِعُ على أقْوَالِهِ الَّتي أوْدَعَها هذا الكِتَابَ، ثُمَّ يُحِبُّهُ! مَعَ أَنَّ الحُبَّ والبُغْضَ في الله مِنَ الإيمان[١]. و﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾[٢] والله المُسْتَعَانُ.

قَالَ[٣]: اعْلَمْ، أَيَّدَنا الله تَعالى وإيَّاكَ أَنَّ إبْرَاهيمَ الخَلِيلَ عَليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قَالَ لابْنِهِ: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ﴾[٤]، والمَنَام حَضْرَةُ الخَيَالِ، فَلَمْ يُعَبِّرْهَا. وكَانَ كَبْشٌ ظَهَر في صُورَةِ ابْنِ إبْراهيمَ في المَنَامِ، فَصَدَّقَ إبراهيمُ الرُّؤْيَا، فَفَدَاهُ رَبُّه مِنْ وَهْم إبْرَاهيمَ بالذَّبْحِ العَظِيمِ الَّذي هو تأْوِيلُ رُؤْيَاهُ عند الله تعالى، وهُوَ لاَ يَشْعُرُ! فالتَّجلِّي الصُّوريُّ في حَضْرَة الخَيَالِ يَحْتَاجُ إلى عِلْمٍ آخَرَ يُدْرَكُ بِهِ ما أَرَادَ الله تعالى بتلكَ الصُّورَةِ!

ثُمَّ قَالَ[٥]: وَقَال الله تعالى لإبْرَاهيمَ: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[٦]. ومَا قَالَ لَهُ: صَدَقْتَ في الرُّؤيَا أَنَّهُ ابْنُك، لأنَّه مَا عَبَّرَها، بَلْ أَخَذَ بِظَاهِرِ ما رأى، فَلَوْ صَدَقَ في الرُّؤْيَا لَذَبَحَ ابْنَه، وإنَّما صَدَّقَ الرُّؤْيَا في أَنَّ ذلك عَيْنُ وَلَدِهِ، وما كَانَ عِنْدَ الله تعالى إلاَّ الذِّبْحُ العَظيمُ في وَلَدِهِ، فَفَدَاهُ لمَّا وَقَعَ في ذِهْنِ إبراهيمَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ مَا هُو فِدَاءٌ في نَفْسِ الأمْرِ عند الله تعالى، فَصَوَّرَ الحِسُّ الذَّبْحَ، وصَوَّرَ الخيالُ ابنَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ! فَلَوْ رَأى الكَبْشَ في الخَيَالَ لَعَبَّرَهُ بابْنِهِ أَوْ بأمْرٍ آخَرَ!

---

(١) بل هو أوثق عُرَى الإيمان كما صحَّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الذي رواه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه أحمد وغيره من حديث البراء رضي الله عنه كما في «السلسلة الصحيحة» (١٧٢٨).
(٢) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف.
(٣) «الفصوص»: (ص ٨٥).
(٤) الآية ١٠٢ من سورة الصافات.
(٥) «الفصوص»: (ص ٨٦).
(٦) الآية ١٠٥ من سورة الصافات.

ثُـمَّ قَـالَ[١]: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ ﴿١٠٦﴾﴾[٢]، أيْ الاخْـتِـبَـارُ الظَّاهِرُ ـ يعني الاخْتِبَارَ في العِلْم ـ هَلْ يَعْلَمُ مَا تَقْتَضِيهِ الرّؤيا أم لا؟ لأنّه يعلم أنَّ مَوْطِن الخيال يَطْلُبُ التَّعْبِيرَ، فَغَفَلَ فَمَا وفَّى المَوْطِنَ حقَّه، وصدَّق الرُّؤيَا لهذا السَّببِ!

أقُولُ: انْظُرْ إلى هذا الاجْتِرَاءِ العظيم وإسَاءَةِ الأدبِ المُشْعِر بتَفْضِيلِ نَفْسِهِ على خليل الله تعالى الَّذي هو أفْضَلُ الأنبياء بَعْدَ نبيّنا على الجميعِ وعليه[٣] الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ فَنَسَبَهُ إلى الغَفْلَةِ وعَدَم الشُّعُورُ والوَهْمِ! فنقولُ لَهُ: كأنَّكَ أيُّها المُسِيءُ الأدَبَ أعْلَمُ بتأْوِيلِ رُؤْيَا إبْرَاهيمَ عليه السَّلام مِنْهُ؟ وهذه هي الوقَاحَةُ الَّتي لَيْسَ بَعْدَها وَقَاحَةٌ! ومِنَ المَعْلُوم أنَّ رُؤْيَا الأنبياء وَحْيٌ، فإذا قال الله له[٤] في المَنَام: اذْبَح ابْنَكَ، كَانَ كَقوْلِهِ ذلك وَحْياً في اليقظة على أنَّهُ يَجوزُ أنْ يكونَ رَأى ما تَعْبِيرُهُ ذَلِكَ. وَلاَ شكَّ أنَّه [أعْلَمُ][٥] بِرُؤْيَاهُ مِنْكَ، ومِنْ أمْثالِكَ! ومِنْ أيْنَ لَكَ أنَّهُ رَأى في المَنام أنَّه ذَبَح ابْنَه حتَّى تَزْعُمَ أنَّه كَبْشٌ ظَهَرَ في صورةِ ابْنِه؟ والقُرآن يُكَذِّبُكَ بِقَوْلِه: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾[٦]. ولَمْ يَقُلْ: افْعَلْ ما رأيتَ أنَّكَ تَفْعَلُهُ![٧] والله تعالى يُجَازِيكَ على إسَاءَةِ أدَبِكَ مع أنبيائِهِ وخُلاَصَتِهِ وخَاصَّةِ خَاصَّةِ عِبَادِهِ، وإسْنادِكَ ذَلِكَ إلى إذْنِ رَسُول الله ﷺ، وتَرَفُّعِكَ بقَولِكَ: يَحْتَاجُ إلى عِلْم آخَرَ يُدْرِكُ به ما أرَادَ الله تعالى بتلْكَ الصُّورةِ، فَكَأنَّكَ تَزْعُمُ أنَّك أدْرَكْتَ ذلك العِلْمَ،

---

(١) «الفصوص»: (ص ٨٦).
(٢) الآية ١٠٦ من سورة الصافات.
(٣) في «الأصل»: «عليه». ولعل الصواب.
(٤) في «الأصل» كتبت هكذا: «فاذا له الله»!.
(٥) ما بين حاصرتين غير موجودة في «الأصل»، والصواب إثباتها.
(٦) الآية ١٠٢ من سورة الصافات.
(٧) في «الأصل»: «افعَلْ ما رأيتك تفعله»! ولعل الصواب ما أثبته.

ونبيُّ الله تعالى لم يُدْرِكْهُ! ثُمَ إنَّ دَعْواك أنَّ الرُّؤيَا تَحْتَاجُ إلى التَّعبيرِ لَيْسَتْ صَادِقَةٍ في كُلِّ مَوْضِعٍ، فَقَدْ وَرَدَ عَن نبيِّنَا صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم حَمْلُهَا علَى ظَاهِرِها، وعَدَم تَعْبيرها في بَعْضِ المواضِعِ.

رُوِي[١] أَنَّ خُزَيْمَة بنَ ثَابِتٍ رضي الله عنه رَأى أَنَّه سَجَدَ على جَبْهَةِ النَّبيّ ﷺ، فأَخْبَرَهُ، فاضْطَجَعَ لَهُ وَقَالَ: «صَدِّقْ رؤيَاكَ، فَسَجَدَ على جَبْهَتِهِ»[٢]. ورُوِي[٣] أنَّهُ صلَّى الله تَعالى عليه وسَلَّمَ «سُئِلَ عَنْ وَرَقَةَ بنِ نَوْفَلٍ؟ فقال: أُرِيتُهُ في المنام وعليه ثيابٌ بيضٌ، ولَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لكَانَ عليه لِبَاسٌ غيرُ ذلك»[٤].

وقَوْلُكَ: إنّ الاخْتِبَارَ في العِلْم هَلْ يَعْلَمُ إلخ. مِنْ جُمْلة إسَاءَةِ الأدَبِ والكَذِبِ على الله تعالى؛ فإنَّ اخْتِبَارَاتِ الله تعالى إنَّما وَرَدَتْ للصَّبْرِ، والشُّكْرِ، لا لِلعِلْم وَعَدَمِهِ، فالاخْتِبَارُ الظَّاهِرُ في الآية إنَّما هو في كَوْنِ المأمُورِ به ذَبْحُ الوَلَدِ الَّذي هو ثَمَرةُ الفُؤاد، والثّباتُ، والصّبرُ في ذلك، والتسْلِيمُ، والانقيادُ التّامُّ في ذلك المَوْطِنِ الَّذي لا يُقْدِمُ عليه إلاَّ مِثْلُ هذا السَّيِّد الجليلِ والصَّادِقِ الخليلِ. فَمَا أَغْفَلَكَ عَنْ

---

(١) تصدير المؤلف للحديث بصيغة «روي» الدالة على التضعيف غير جيد، ولو أنه قال: «ثبت» أو «جاء» لكان هو الصواب، فالحديث صحيح.

(٢) حديث صحيح: رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢١٤، ٢١٥) بإسناد صحيح، وله طريق أخرى بإسنادٍ حسن عنده أيضاً (٥/ ٢١٥)، ورواه البغوي في «شرح السنة» برقم (٣٢٨٥).

(٣) انظر التعليق الماضي قبل هذا الحديث، وقد أصاب المؤلف ها هنا!

(٤) حديث ضعيف جداً: رواه الترمذي في «السنن» برقم (٢٢٨٩)، وضعفه بقوله: غريب، وعثمان بن عبد الرحمن ـ يعني الذي في إسناد الحديث ـ ليس عند أهل الحديث بالقوي. وكذا رواه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٩٣)، وصححه! لكن أصاب الذهبي فرده قائلاً: عثمان هو الوقاصي: متروك!

ولكن صح في ورقة حديث: «لا تسبوا ورقة، فإني رأيت له جنةً أو جنتين» صححه الحاكم على شرطهما (٢/ ٦٠٩)، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

إعْطاءِ كُلِّ ذي حَقٍّ حقَّه، وقَدْرِ كُلِّ ذِيْ قَدْرٍ قَدْرَهُ لِتَصَلُّفِكَ وتَمدُّحِكَ وإعْجَابِكَ بِذَكَائِكَ وعِلْمِكَ الَّذي أَوْرَدَكَ مَا أَوْرَدَكَ والله تعالى أَعْلَمُ بِحَالِكَ وغَايَةِ مِحَالِكَ.

وَقَوْلُكَ[1]: لَوْ صَدَقَ في الرُّؤْيَا لَذَبَحَ ابْنَهُ!

قُلْنَا: إنَّه صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم قَدْ أتَى بالفِعْلِ الَّذي يَحْصُلُ بِهِ الذَّبْحُ، مِنْ إمْرَار الشَّفْرَة على الحَلْق على ما وَرَدَ في القِصَّةِ، ولكنَّ الله تَعَالَى مَنَعَ وُجُودَ المُسَبَّبِ مَعَ وُجُودِ السَّبَبِ! كما مَنَعَ إحْرَاقَ النَّارِ، عِنْدَ مُمَاسَّتِها وجَعَلَها بَرْداً وسَلاَماً! وما ذلك مِنَ الله تَعَالى بعزِيزِ كَرَامةً لأنبيائِهِ وأحِبَّائِهِ.

وقَوْلُكَ: مَا كَان عِندَ الله تَعَالى إلاَّ الذِّبحِ العَظِيمُ إلخ.

قُلْنَا: إنْ أَرَدْتَ المَذْبوحَ حِسَّاً فمُسَلَّمٌ، لكنَّ كَلاَمَنا في المأمورِ بِهِ بذَبْحِهِ في المَنَامِ ابْتِلاءً! وإنْ أَرَدْتَ المأمورَ بِذَبْحِهِ، فَغَيْرُ مُسَلَّمٍ؛ فإنَّه لَوْ كَانَ هُوَ الكَبْشُ لم يَكُنْ فيه ابْتِلاءٌ مُبِينٌ!

وقَوْلُكَ: فَلَوْ رَأى الكَبْشَ في الخَيَالِ لَعَبَّرهُ بابْنِه؛ في غَايَةِ البُعْدِ في التَّعْبِيرِ، وأيُّ مُنَاسَبةٍ بَيْنَ الكَبْشِ والابْنِ؟! فَمَا أَحَقَّكَ بالوَهْمِ والغَفْلَةِ، وأنتَ لا تَشْعُرُ لاسْتِيلاَءِ سُلْطَانِ مَحبَّةِ التَّعلِّي. والرُّؤُسُ والمُخَالَفَةِ عليك، والله تعالى المُسْتَعَانُ.

قَالَ: في الكَلِمَة الإسْمَاعِلِيَّة[2]: والسَّعيدُ مَنْ كان عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيَّاً، وَمَا ثَمَّ إلاَّ مَنْ هُوَ مَرْضِيٌّ عندَ ربِّهِ، لأنَّه الَّذي يُبْقِي عليه رُبُوبيَّتَهُ، فَهُوَ عِنْدَهُ مَرْضِيٌّ، فَهُوَ سَعِيدٌ!

---

(١) «الفصوص»: (ص ٨٦).

(٢) «الفصوص»: (ص ٩٠).

أَقُولُ: هَذَا غيرُ مُسَلَّم، لِمَا قَدَّمْنا في الإِبْرَاهيميَّة أَنَّه[١] غيرُ مُفْتَقِرٍ إلى مُعِينٍ مِنَ الأفْرَادِ! وَقَدْ كَانَ رَبّاً قَبْلَ وُجودِ نَوْعِ الإِنْسَانِ. وتَبْقَى رُبُوبِيَّتُه بَعْدَ انْعِدامِهِ! على أَنَّه يَلْزَمُ على قاعِدَتِهِ[٢] الخَبيثَةِ الَّتي يُكرِّرُها أَنْ لا يَكُونَ الحقُّ سُبْحَانَه في الأَزَلِ رَبّاً!! ولا رَحْمَاناً قَبْلَ خَلْقِ المَرْبُوبِ والمَرْحُومِ! وقِسْ على ذَلِكَ غَيْرَهُ مِنَ الصِّفَاتِ والأَسْماءِ، لكنَّهُم يَلْتَزِمُونَ ذلكَ ولا يُبَالُونَ! ثُمَّ إِنَّه كَذَبَ على سَهْلٍ حَيْثُ قَالَ[٣]: ولهذا قَالَ سَهْلٌ: إنَّ للرُّبُوبيَّةِ سِرًّا وَهُوَ أَنْتَ ـ يُخَاطِبُ كُلَّ عَيْنٍ[٤] ـ لَوْ ظَهَرَ[٥] لبَطَلَتِ الرُّبُوبيَّةُ، فأَدْخَلَ عليه حَرَفَ لَوْ، وَهُو حَرْفُ امْتِناعٍ لامْتِنَاعٍ، وَهُوَ لاَ يَظْهَرُ، فلاَ تَبْطُلُ الرُّبوبيَّةُ، لأَنَّه لاَ وُجُودَ لِعَيْنٍ إلاَّ بِرَبِّهِ. والعَيْنُ مَوْجُودَةٌ دائماً، فالرُّبُوبيَّةُ لا تَبْطُلُ دائماً، وكُلُّ مَرْضِيٍّ مَحْبُوبٌ، وكُلُّ ما يَفْعَلُ المَحْبُوبُ مَحْبُوبٌ، فكُلُّه مَرْضِيٌّ، لأَنَّه لا فِعْلَ للعَيْنِ، بَل الفِعْلُ لربِّهَا فيها، فاطْمَأَنَّتِ العَيْنُ أَنْ يُضَافَ إليها فِعلٌ، فكانَتْ «راضيةً» بما يَظْهَرُ فيها وَعْنها مِنْ أفْعَالِ رَبِّها «مَرْضِيَّةً» تِلْكَ الأفعالُ، لأَنَّ كُلَّ فاعِلٍ وصانعٍ راضٍ عنْ فِعْلِهِ وصَنْعَتِهِ؛ [فإنْ][٦] وفَّى فِعْلَهُ، وصَنْعَتَه، حَقَّ مَا هِيَ عَلَيْهِ[٧] ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ أيْ بَيَّنَ أَنَّهُ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ!!

أَقُولُ: إِذَا كَانَ الخِطَابُ لِكُلِّ عَيْنٍ، تكونُ كُلُّ عَيْنٍ هُوَ السِّرُّ

---

(١) سبحانه وتعالى.
(٢) في «الأصل»: «قاعدة».
(٣) «الفصوص»: (ص ٩٠ ـ ٩١).
(٤) سقطت كلمة: «عين» من «الأصل»، واستدركتها من «الفصوص».
(٥) قال المعلق على «الفصوص»: «ظهر هنا معناها زال كما هو في الفتوحات المكية» (ج ٢/ ص ٦٣١). قلت: «والفتوحات» من الكتب التي تواتر ثبوتها عن الملحد ابن عربي أيضاً.
(٦) ساقطة من «الأصل»، واستدركتها من «الفصوص».
(٧) في «الفصوص»: «حق ما عليه». دون: «هي».

الَّذي للرُّبُوبيَّة. وإذْ قَدْ علَّقَ الرُّبُوبيَّةَ على ظُهُورِ السِّرِّ الَّذي هُوَ كُلُّ عَيْنٍ مُخَاطَبَةٍ، وكُلُّ مَخَاطَبةٍ لا شَكَّ أنها ظَاهِرَةٌ، فَيَلْزَمُ بُطْلانُ الرُّبوبيّة! لكنْ قَالَ شُرَّاحُهُ: إنَّ (ظَهَرَ) هُنا: بِمَعْنى زَالَ.

والظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَه بِناءً على قاعِدتِه: ظُهُورُ كُلِّ عَيْنٍ أَنَّه هُوَ الله تعالى فَهِيَ تُبْطِلُ الرُّبُوبيَّةَ، ومَا لَمْ يَظْهَرْ ذلك، فلا بُطْلاَنَ!! وَهذَا المُرَادُ لا يُرِيدُه سَهْلٌ ـ رح[1] ـ ولا غيرُه مِنَ المُسْلِمينَ، فَضْلاً عَمَّنْ هُوَ مِنْ أولياءِ الله تعالى.

وقَوْلُهُ[2]: كُلُّ فاعِلٍ وَصَانِعٍ راضٍ عنْ فِعْلِهِ وصَنْعَتِه كَذِبٌ. بَلْ كثيراً ما يَفْعَل الفاعلُ فِعلاً لا يَرْتَضِيه، بَلْ يَكْرهُهُ، خُصُوصاً على قاعدتِه الفاسِدةِ أنَّه تَعالى إنَّما يَفْعَلُ بحَسَبِ اسْتِعْدَادِ الأعْيَانِ.

وقَوْلُهُ: وفَّى صَنْعَتَهُ حَقَّ مَا هِيَ عليه إلخ. يُؤيِّدُ هذا.

وقولُه: أيْ بَيَّنَ أنّه أعْطَى كُلَّ شَيءٍ خَلْقَه. فيه دليلٌ على الرِّضَا! والكتابُ والسُّنَّةُ نَاطِقَانِ بأنَّهُ تعالى كارِهٌ وغَيْرُ راضٍ لكثيرٍ مِنْ أفعال العباد، وَهُوَ الَّذي خَلَقَها وأوْجَدَها!

قَالَ: فَكَانَ إسْماعيلُ بِعُثُورِهِ على ما ذكرنَاهُ عند ربِّه مَرْضيّاً، وكذا كُلُّ مَوْجودٍ عندَ ربِّه مَرْضِيٌّ. ولا يَلْزَمُ إذا كَانَ كُلُّ مَوْجودٍ عند ربِّه مَرْضيًّا على ما بيَّنَّاهُ أنْ يكونَ مَرْضيّاً عند ربِّ عبدٍ آخَرَ، لأنَّه ما أَخَذَ الرُّبُوبيَّةَ إلاَّ مِنْ كُلٍّ لا مِنْ واحِدٍ، فما تَعَيَّنَ مِنَ الكُلِّ إلاَّ ما يُناسِبُه، فهو ربُّه خاصَّةً، ولا يأْخُذُ أحدٌ مِنْ حيثُ أحَديتِه، ولهذا مَنَعَ أهلُ الله تعالى التَجَلِّيَ في الأحدِيَّةِ إلى آخرِ مَا ذَكَرَ!

---

(١) كذا في «الأصل»، وهو اختصار لـ: «رحمه الله».

(٢) «الفصوص»: (ص ٩١).

أقُولُ: قَوْلُه: بِعُثُورِهِ: يُنَافي كَوْنَ الرِّضَا لأجْلِ كَوْنِهِ فِعْلُهُ وصَنْعَته، أيْ لأجْلِ أنَّه يُبْقي عليه رُبُوبيَّته.

وَقوْلُه: عندَ رَبِّ عَبْدٍ آخَرَ يُشِيرُ إلى تَعَدُّدِ الأرْبَابِ بالنَّظَرِ إلى تَعَدُّدِ مَفَاهِيم الأسْمَاءِ، فيُسْنِدُ الرُّبُوبيَّة إلى مَفْهُوم الصِّفَةِ لا إلى ذات المَوْصُوفِ، فَيَلْزَمُ أنْ لاَ يكونَ الذَّليلُ عَبْدَ العَزيزِ، وبالعَكْسِ، لأنَّ الذليلَ ما أخَذَ مِنَ العزيزِ شَيْئاً، وبالعكس! وكَذَا الكَلاَمُ في المَرْحُوم، والمُنْتَقَم مِنْه، وغيرِ ذلك، فانْظُرْ إلى هذا الخَرَفِ[١] الذي يُسْنِدُه إلى النبيّ صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم!!

وَقوْلُه: ولا يأخُذُه أحَدٌ مِنْ حَيْثُ أحَدِيَّتِهِ.

نَقُولُ لَهُ: فَمَا تقولُ في قولِهِ تعالى: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ﴾[٢]. هَلْ الَّذي أعْطَى كُلَّ شَيءٍ خَلْقَهُ إلاَّ الله الأحَدُ الصَّمَدُ؟ وكَوْنُهم مَنَعُوا التَّجلِّي في الأحَدِيَّةِ لا يَسْتَلْزِمُ امْتِنَاعَ إسْنَادِ الرُّبُوبيَّة إليها! ولَئِن سُلِّمَ على ما هو اصْطِلاَحُهُ مِنَ الفَرْقِ بَيْنَ الأحَدِيَّةِ والواحِدِيَّةِ، فَلأيِّ شَيْءٍ لا تُؤخَذُ الرُّبُوبيَّةُ مِنَ الواحِدِيَّةِ مَعَ أنَّ الأدِلَّة ناطِقةٌ بذلك صَرَائِحَ وَدلاَلاَتٍ!؟ فَمِنْ أينَ يكونُ كُلُّ أحَدٍ مَرْضِيّاً عندَ الرَّبِ الواحِدِ؟! وَهَلْ هذا إلاَّ انْسِلاَخٌ مِنَ الدِّينِ وإبْطَالٌ لشَرَائِعِ[٣] المُرْسَلِينَ؟

ثُمَّ نقولُ: كَونُ الذَّليلِ مَرْضِيّاً عندَ ربِّه المُذلّ على زَعْمِكَ الفاسِدِ، والمُنْتَقَمُ مِنْهُ مَرْضِياً عندَ ربِّه المنتقِمِ: مِنْ أيْنَ يكونُ سَبَباً لِسَعَادَتِهِ عِنْدَهُ؟! والفَرْضُ أنَّه ذليلٌ، ومُنْتَقَمٌ منه، وربُّه مُذِلٌ أو منتقِمٌ.

---

(١) في «الأصل»: «الخراف». والخَرَف: فساد العقل، ورجل خَرِفٌ: فاسدُ العقل من الكِبَرِ. «لسان العرب». (ج ٩/ ص ٦٢).

(٢) الآية ٥٠ من سورة طه.

(٣) في «الأصل»: «وابطلاع الشرائع»!

ولَيْسَ عِنْدَ المذِلِّ والمنتقِمِ مِنْ حيثُ أنَّه مُذِلٌّ أو مُنْتَقِمٌ سَعَادَةٌ، بَلْ لَوْ قَصَدَ سَعَادَتَه لما رَبَّهُ، بَل تَركَهُ لِيُربَّه المُعِزُّ والرَّحيم.

فإنْ قُلْتَ: إسْعَادُهُ، إنَّما قَبْلَ ذلك![1]

قُلْنَا لَكَ: فَمِنْ أيْنَ يَلْزَمُ الرِّضَا؟! وإنْ لَزِمَ لأجْلِ إبْقَاءِ رُبُوبيَّتِه على زَعْمِكَ الفَاسِدِ، فلا نُسَلِّم لُزومَ السَّعَادةِ لِئَلاَّ تُزِيلَ الرُّبُوبيَّةَ. والرِّضا لا يُزِيلُ الشَّقَاوَةَ، بَلْ يُحَقِّقُها!

ثُمَّ قَالَ[2]: فرَضي الله تعالى عَنْ عَبيدِهِ، فَهُمْ مَرْضِيُّونَ ورَضُوا عَنْهُ، فهو مَرْضِيٌّ إلخ.

أَقُولُ: إنْ أَرَادَ بالعبيدِ المَوْصُوفين بالعُبُوديَّةِ المُطيعينَ لِرَبِّهم المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[3]. إلى آخِرِ الآياتِ، فَمُسَلَّمٌ، وإنْ أرادَ العُمومَ، فَهُو كَذِبٌ على الله سبحانه وتعالى لثُبُوتِ المَغْضُوبِ عليهم بالنُّصوص القَطْعِيّة، والأدلَّةِ اليقينيَّة.

قَالَ[4]: الثَّنَاءُ بِصِدْقِ الوَعْدِ لا بِصِدْقِ الوَعِيدِ، والحَضْرَةُ الإلٰهيّةُ تَطْلُبُ الثناءَ المحمودَ بالذَّاتِ، فيُثْنَى عليها بِصِدْقِ الوَعْدِ لا بِصِدْقِ الوعيدِ، بَلْ بالتَّجاوزِ[5] ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾[6]. لَمْ يَقُلْ: ووعيدِهِ، بَلْ قَالَ: ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾[7] مع أنَّه تَوَعَّدَ على ذلك. فأثْنى على إسْماعيلَ بأنه كَانَ صَادِقَ الوعْدِ، وقَدْ زَالَ الإمْكَانُ

(١) أي: كان قَبْلَ ذلك.
(٢) «الفصوص»: (ص ٩٢).
(٣) الآيات ٦٣ ـ ٧٥ من سورة الفرقان.
(٤) «الفصوص»: (ص ٩٣).
(٥) في «الأصل»: «التجاوز» دون الباء، والمثبت من «الفصوص».
(٦) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.
(٧) الآية ١٦ من سورة الأحقاف.

[في حقِّ الحَقِّ][1] لما فيه مِنْ طَلَبِ المُرجِّحِ.

أقُولُ: الثناءُ مِنَ الله سُبحانه قَدْ وَرَدَ بصِدْقِ الوعْد وبصدْق الوعيدِ مَعاً، فإنَّ الخُلْفَ كَذِبٌ، وَهُوَ تَعالى مُنزَّهٌ عن الكَذِبِ، وإنَّما حَسُنَ الكَذِبُ في الوعيدِ مِن الخَلْقِ، لأنَّهم جاهِلونَ بالعَواقِبِ قابِلُونَ للتَّغيُّرِ والبَدَاءِ. يَحْمِلُهم على الوعيدِ سَوْرَةُ الغَضَبِ بخِلافِ الحقِّ سُبْحانه، فلاَ يُقَاسُ عليهم. وتَمدُّحُهُ تعالى بصِدْقِ الوَعْد في الآيةِ المذكورةِ عَيْنُ تمدُّحِهِ بصِدْق الوعيدِ؛ فإنَّه سُبْحانه قَالَ: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ﴾[2]. ثُمَّ قال سُبْحانه: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ۚ﴾[3]. ووَعْدُه رُسُلَه هو إهْلاكُ الظَّالمينَ وَهُوَ وعيدٌ لهُم، فَلَمْ يُخْلِفِ الوَعْدَ، ولم[4] يخلِفِ الوعيدَ اسْتِلْزَاماً: هذا في الدنيا. وقَالَ تعالى في الآيةِ الأُخْرَى الَّتي هِيَ في الأُخْرَى: ﴿۞ قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴿٢٧﴾ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾[5].

فَقَد نَفَى سبحانه عن ذاتِهِ المقدَّسةِ تبديلَ القَوْلِ، وهو عامٌ متناوِلٌ للوعيدِ تَناوُلاً أوَّليًا لقُرْبه منه، وإرْدَافِهِ بقَوْلِه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾. على أنَّ الحقَّ أنَّ اللاَّمَ عَهْدِيَّةٌ مُخْتَصَّةٌ بالوعيد المذكورِ. وقولُهُ تعالى: ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾. الآية[6] في حقِّ المؤمنينَ القائلِ كُلٌّ[7] مِنهُم:

---

(١) الزيادة من «الفصوص».
(٢) الآية ١٣ من سورة إبراهيم.
(٣) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.
(٤) في «الأصل»: «فلم». ولعل ما أثبته هو الصواب.
(٥) الآية ٢٩ من سورة ق.
(٦) الآية ١٦ من سورة الأحقاف.
(٧) في «الأصل»: «كلهم». والصواب ما أثبته.

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ﴾[١]. الآية. لا في حقِّ الكُفَّار المتمرِّدين المُكذِّبين لله ورُسُلِهِ القَائِلِ كُلٌّ مِنْهُم لوالِدِيهِ: ﴿أُفٍّ لَّكُمَآ ...﴾[٢]. الآية، فإنَّ أولئكَ قد قَالَ في حَقِّهِم أصْدَقُ القَائِلين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِيٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنَّهُمْ كَانُواْ خَٰسِرِينَ ١٨﴾[٣].

وقولُه[٤]: وَقَدْ زَالَ الإمكانُ إلخ. كَذِبٌ.

قَوْلُه: لِمَا فيه مِنْ طَلَبِ المُرَجِّحِ.

قُلْنَا: المُرَجِّحُ في حقِّهِ تعالى لَيْسَ أمْراً خارجيّاً، بَلْ هو إرادتُه ومشيئتُه لا يُسْألُ عمَّا يَفعلُ، بَلْ أسْماؤه وصفاتُه الَّتي اقْتَضَتْ ذلك، كالمُنْتَقِم لِئلاَّ تَزُولَ ربُوبيَّتُه على زَعْمِكَ! ثُمَّ ذَكَرَ الأبياتَ الَّتي هي مِنْ أخْزَى الأبْيَاتِ[٥].

فقال: [والصدْقُ إثْبَاتٌ][٦]:

فَلَمْ يَبْقَ إلاَّ صَادِقُ الوَعْدِ وَحْدَهُ
وَمَا لِوَعِيدِ الحَقِّ عَيْنٌ تَعَايَنُ

وإنْ دَخَلُوا دَارَ الشَّقَاءِ فإنَّهُمْ
عَلَى لَذَّةٍ فيها نَعيمٌ مُبَايِنُ

نَعِيمُ جِنَانِ الخُلْدِ فالأمْرُ واحِدٌ
وبَيْنُهما عِنْدَ التَّجلِّي تَبَايُنُ

(١) الآية ١٥ من سورة الأحقاف.
(٢) الآية ١٧ من سورة الأحقاف.
(٣) الآية ١٨ من سورة الأحقاف.
(٤) «الفصوص» (ص ٩٤).
(٥) في «الأصل»: «الخير أبيات»! ولعل الصواب ما أثبته.
(٦) ما بين حاصرتين ليست في «الفصوص».

يُسَمَّى عَذَاباً مِنْ عُذُوبَة طَعْمِه
وذَاكَ لَهُ كالقِشْرِ والقِشْرُ صَائِنُ

أقُولُ: هذا مُخَالفَتُه للشَّرائع ظَاهِرٌ بلا خَفَاءٍ، وإلاَّ فلأيِّ شيءٍ يَقولون: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ ﴿١٠٧﴾﴾[1]. ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ ﴿٧٧﴾﴾[2]. إلى غَيْرِ ذلك مِنَ الآيات. فَهَلْ مَنْ يَكونُ في اللَّذَةِ يتمنَّى الخروجَ مِنْها والمَوْتَ؟! ثُمَّ نَقُولُ لَهُ: جَعَلَكَ الله تَعَالى في تِلْكَ اللَّذَةِ إنْ كُنْتَ مِتَّ على هذا الاعْتِقَاد!!

قَالَ في الكَلِمَة اليَعْقُوبِيَّةِ[3]: وبَيانُه أنَّ المُكَلَّف إمَّا مُنْقَادٌ بالموافَقَة وإمَّا مُخَالفٌ، فالمُوافِقُ المُطيعُ لا كَلاَمَ فيه لبَيانِه، وأمَّا المُخَالِفُ فإنَّه يَطْلُبُ بخلافِهِ الحاكم عليه مِنَ الله تَعالى أحَدَ أمْرَينِ: إمَّا التجاوُزَ والعَفْوَ، وإمَّا الأَخْذَ عَلَى ذَلِكَ، وَلاَ بُدَّ مِنْ أحَدِهِمَا؛ لأنَّ الأمْرَ حَقٌّ في نَفْسِهِ، فَعلى كُلِّ حَالٍ قَدْ صَحَّ انْقِيادُ الحَقِّ إلى عَبْدِهِ لأفْعَالِهِ ومَا هُو عليه مِنَ الحَالِ، فالحالُ هو المُؤثِرُ، فَمِنْ هُنَا كَانَ الدِّينُ!!

أقُولُ: انْظُرْ إلى قُبْحِ قَوْلِهِ: فالحَالُ هُوَ المُؤثِرُ، فإنَّه يَسْتَلْزِمُ أنَّ الحالَ مُؤثِرٌ فيما يَفْعَلُه الله تَعَالى بعبْدِهِ، وَهِي قَاعِدَتُهُ الخَبِيثَةُ!

فَيُقَالُ لَهُ: مَنْ أوْجَدَ ذَلِكَ الحَالَ؟

فإنْ قَالَ: وُجِدَ بنفْسِهِ، فَقَدْ أشْرَكَ وناقَضَ نَفْسَه في أنَّ الاسْتِعْدَادَ عَطَائِيٌّ، كما ذكره في الكلمةِ العُزَيْرِيَّةِ[4].

---

(١) الآية ١٠٦ من سورة المؤمنون.
(٢) الآية ٧٧ من سورة الزخرف.
(٣) «الفصوص»: (ص ٩٥).
(٤) «الفصوص»: (ص ١٣٢، ١٣٤).

وإنْ قَالَ: هُوَ عَطَاءٌ مِنَ الله تعالى، كَمَا ذَكَرَهُ هُنَاكَ، فكيف تَثْبُتُ لَهُ المُؤَثِّرِيَّةُ؟! وَهَلْ يُؤَثِّرُ المَخْلُوقُ في فِعْلِ الخَالِقِ؟

وَقَوْلُه[١]: قَدْ صَحَّ انْقِيَادُ الخَالِقِ إلى عبدِهِ لأَفْعالِهِ: بَاطِلٌ، لأنَّه مَبْنِيٌّ على مَا ذَكَرَ مِنَ البَاطِلِ!

وَقَوْلُه[٢]: إنَّ المُخَالِفَ يَطْلُبُ بخلافِهِ إمَّا العَفْوَ وإمَّا الأَخْذَ أيْضاً كَذِبٌ، إذْ لَيْسَ كُلُّ مُخَالِفٍ كذلك، بَلْ أكثرُهم مُنْكِرٌ للجَزَاءِ بالكُلِّيَّةِ! وكذلك المُعْتَرِفُ بِهِ لا يَطْلُبُ الأَخْذَ، وإنَّما يُجَوِّزه وَيَخافُ مِنْه! ثُمَّ بَنَى على هذه القاعدة الخبيثةِ ما قَالَ[٣]: هذا لِسَانُ الظَّاهِرِ في هذا البابِ، وأمَّا [سِرُّه][٤] وباطِنُه، فإنّه تَجلٍّ في مرآةِ وُجُودِ الحقِّ، فلا يَعُودُ على الممكناتِ مِنَ الحقِّ إلاَّ ما تُعْطِيهِ ذَوَاتُهم في أحْوالها، فإنَّ لَهُم في كُلِّ حقٍّ صُورةٌ، فَتَخْتَلِفُ صُورُهم لاخْتِلاَفِ أحْوالِهم، فيخْتلفُ التَّجلِّي لاخْتِلافِ الحَالِ، فيَقَعُ الأَثَرُ في العَبْدِ بحَسَبِ ما يكونُ، فَمَا أعْطَاهُ الخَيْرَ سِوَاهُ، ولا أعْطَاهُ ضِدَّ الخَيْرِ غيرُه، بَلْ هُوَ مُنْعِمُ ذَاتِهِ ومُعَذِّبُها! فَلاَ يُذَمَّن إلاَّ نَفْسَهُ، ولا يَحْمِدَنَّ إلاَّ نَفْسَه، «فالله الحُجَّةُ البالِغَةُ» في عِلْمِه بهم، إذ العِلْمُ يَتْبَعُ المَعْلُومَ!!

أقولُ: نُعِيدُ عليه السُّؤَالَ السَّابِقَ: هَلِ اخْتِلافُ الأَحْوالِ صَادِرٌ عَنْ أنْفُسِها أوْ لاخْتِلاَفِ الأَزْمِنةِ أو بِفِعْلِ الحقِّ سُبْحَانَه؟

فإنْ قَالَ: بفِعْلِ الحقِّ، فَقَدْ أبْطَلَ قاعِدَتَهُ وبَنَى عليها!

وإنْ قَالَ: بغَيْرِ ذلكَ، فقد أشْرَكَ وناقَضَ نَفْسَهُ على ما سَبَقَ.

---

(١) «الفصوص»: (ص ٩٦).

(٢) «الفصوص»: (ص ٩٥).

(٣) «الفصوص»: (ص ٩٦).

(٤) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

علـى مـا فيـه مِنْ إساءةِ الأدَبِ في قَوْلِهِ: فلا يَحْمِدنَّ إلاّ نَفْسَه! والنَّبيُّ ﷺ يقولُ عن الله تَعالى في الحديثِ القُدْسِيِّ: «فَمَنْ وَجَدَ خَيْراً، فليَحْمَدَ الله تَعالى»[١].

قَالَ[٢]: ثُمَّ السِّرُّ الَّذي فَوْقَ هذا في مِثْلِ هذه المَسْألةِ: أنَّ المُمْكِنَاتِ على أصْلِها مِنَ العَدَمِ، ولَيْسَ وُجُودٌ إلاَّ وُجُودُ الحقِّ بصُوَرِ أحْوالِ ما هِي عليه المُمْكِناتُ في أنْفُسِها وأعْيَانِها، فقدْ عَلِمْتَ مَنْ يَلْتَذُّ ومَنْ يَتألَّمُ إلى آخر ما خَرِفَ مِنَ الهَذَيَانِ.

أقولُ: السُّؤالُ السَّابِقُ على حَالِهِ في الأحْوالِ! وانْظُرْ إلى قُبْحِ ما بَنَى على ذَلك مِنْ قَوْلِه: فقدْ عَلِمْتَ مَنْ يلْتذُّ ومَنْ يتألَّمُ! فانْظُر إلى هذه الهَذَيَاناتِ[٣] الَّتي أسْنَدَها إلى النَّبيِّ صلَّى الله تَعالى عليه وسَلَّم! ثُمَّ جَمِيعُ مَا قَالَ[٤]: إنَّ الرُّسُلَ خَادِمُوا الأمْرِ الإلٰهيّ، وهُمْ في نَفْسِ الأمْرِ خَادِمُوا أحْوالِ المُمْكِنَاتِ إلى آخِرِهِ، وتَشْبِيهِهِ ذلك بخِدْمة الطبيبِ للطَّبيعة إلى آخِرِه كُلُّه بِناءٌ على القاعدةِ المذكورةِ الباطلةِ. والمَبْنِيُّ على الباطلِ بَاطِلٌ!! ثُمَّ إنَّه خَتَمَ هذه المَقَالاتِ الباطلةِ بما قال[٥]: فالرَّسُولُ مُبَلِّغ، ولهذا قَالَ ﷺ: «شَيَّبَتْنِي هُودٌ وأخَوَاتُها»[٦] لما تَحْتَوي عليه مِنْ قَولِه تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾[٧]. فَشَيَّبَهُ قَوْلُهُ تَعالى:

---

(١) حديث قدسي صحيح، تقدم أنه في «صحيح مسلم» برقم (٢٥٧٧)، وغيره.
(٢) «الفصوص»: (ص ٩٦).
(٣) في «الأصل»: «الهذايات». والصواب ما أثبته.
(٤) «الفصوص»: (ص ٩٧).
(٥) «الفصوص»: (ص ٩٨).
(٦) حديث صحيح: انظر تخريجه، والكلام على طرقه وشواهده مفصلة في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للمحدث الألباني حفظه الله تعالى برقم (٩٥٥).
وقد كتب الناسخ الحديث هكذا: «شبيتني سورة الهود وأخواتها»!
(٧) الآية ١١٢ من سورة هود.

﴿كَمَآ أُمِرْتَ﴾، فإنَّهُ لا يَدْرِي هَلْ أُمِرَ بما يُوَافِقُ الإرَادَةَ، فيقعُ أوْ بِما يُخَالِفُ الإرادةَ، فلاَ يَقَعُ. ولا يَعْرِفُ أحَدٌ حُكْمَ[١] الإرادة إلا بَعْدَ وقوعِ المُرَادِ إلاَّ مَنْ كَشَفَ الله تعالى عَنْ عَيْنِ بَصِيرتِهِ، فأدْرَكَ أعْيَانَ الممكناتِ في حَالِ ثُبوتِها على ما هِيَ عَلَيْهِ إلخ.

أقُولُ: إنْ أرَادَ مَعنى الأمْرِ، فَهُوَ غيرُ مُخْتَصٍّ بسُورةِ هودٍ، فَلاَ يُنَاسِبُ تَخْصِيصَها، بالذِّكْرِ أنْ يقولَ: شيَّبتني الأوَامِرُ والنَّواهي!! فأرادَ الأمْرَ المُقْتَرِنَ بقولِهِ: ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾. أوْ نَفْسَ اسْتَقِمْ، فليْسَ لسُورةِ هُودٍ أخَواتٌ في ذلك، إنَّما ذُكِرَ فيها، وفي الشُّورى، وهي أُخْتٌ واحِدةٌ! على أنَّ الحديثَ مَعَ اضْطِرابِهِ[٢] قَدْ وَرَدَتِ الأخواتُ فيه مُفَسَّرةً بغيرِ ذلك عنِ ابنِ عبّاس رضي الله تعالى عنه قَالَ: «قَالَ أبو بكر رضي الله تَعالى عَنْهُ: يا رسُول الله! قَدْ شِبْتَ، فَقَالَ: «شَيَّبَتْني هُودٌ والوَاقِعَةُ والمُرْسَلاتُ وعمَّ يَتَساءَلُونَ وإذا الشَّمسُ كُوِّرتْ». صحَّحهُ الحَاكِم[٣] كذلك مَرْفُوعاً. وقَالَ التِّرمذيُّ[٤]: حَسَنٌ غريبٌ.

وأكثرُ رِوَاياتِهِ مُرْسَلاً ومُسْنَداً مُفَسَّرَةٌ بذلك، ولم يَرِدْ تَفْسِيرُ الأخواتِ قَطُّ بِمَا فيهِ لَفْظُ الاسْتِقَامَةِ في شيءٍ مِنْ رِوَايَاته!

وقولُهُ: فأدْرَكَ أعْيَانَ المُمْكِنَاتِ إلخ، مِنْ جُمْلَةِ تُرَّهَاتِهِ، ورُبَّما

---

(١) في «الأصل»: «ولا يعرف أحدكم»! والتصويب من «الفصوص».

(٢) بل الحديث صحيح ليس فيه اضطراب! وإنما أُعِلَّ الحديث بالاختلاف في سنده، لكن الذين رووه موصولاً ثقتان ولهما متابعٌ، فأصبح القول بصحته موصولاً لازمٌ: وانظر «الصحيحة» (٩٥٥).

(٣) «المستدرك» (٢/ ٣٤٤) وقد وافقه الذهبي على تصحيحه على شرط البخاري، ووافقهما الألباني، وهو كما قالوا غير أن أبا إسحاق السبيعي، مدلس، وقد عنعنه، ثم هو كان قد اختلط، فالصواب أن الحديث من قبيل الصحيح لغيره بطرقه وشواهده.

(٤) «سنن الترمذي» (٣٢٩٧).

قَصَدَ الإشَارَةَ إلى ادِّعَاءِ ذَلِكَ لنفسِهِ بتخيُّلاتِهِ[١] الباطلةِ! وفيه تَفْضِيلُ نَفْسِهِ عَلَى أشْرفِ المُرْسَلينَ حيْثُ شَيَّبَهُ ذلك، لأنَّه لا يَدْرِي هَلْ أُمِرَ بما يُوافِقُ الإرادة أمْ لا؟ ولم يطَّلِعْ[٢] على المُوافَقَةِ وعَدَمِها، إذْ لَو اطَّلَعَ لَمَا شَيَّبه! وقَدْ كَشَفَ تَعَالى عَنْ بَصِيرَةِ غَيْرِهِ[٣]، فأدْرَكَ ذلك بإدْرَاكِ أعْيَانِ الممكِنَاتِ في حالِ ثُبُوتِهَا! فانظرْ إلى هذا الاجْتِرَاءِ!!

قَالَ في الكَلِمَةِ اليُوسُفِيَّةِ[٤]: تَقُولُ عائِشَةُ رَضِيَ الله تَعَالى عَنْها: «أَوَّلُ ما بُديءَ بِه رَسُولُ الله صلَّى الله تَعَالَى عَلَيْهِ وسَلَّم مِنَ الوَحْيِ الرُّؤيَا الصادِقَةُ، فَكَان لا يَرَى رُؤْيا إلا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ»[٥] تقولُ: لاَ خَفَاءَ بِهَا. وإلى هُنَا بَلَغَ عِلْمُها لا غَيْرَ! وكَانَتِ المُدَّةُ لَهُ في ذَلِكَ سِتَّةَ أشْهرٍ، ثُمَّ جَاءَهُ المَلَكُ، وما عَلِمَتْ أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَدْ قَالَ: «النّاسُ نِيامٌ، فإذا مَاتُوا انْتَبَهُوا»[٦]! وكُلُّ ما يُرَى في حَالِ النَّومِ، فَهُوَ مِنْ ذلك القَبِيلِ، وإنِ اخْتَلَفَتِ الأحْوالُ، فمَضَى قَوْلُها: سِتَّةُ أشْهرٍ، بَلْ عُمُره كُلُّه [في الدنيا][٧] بِتِلْكَ المَثَابَةِ إنَّما هُوَ مَنَامٌ في مَنَام! وكُلُّ ما وَرَدَ مِنْ هَذا القَبِيلِ، فَهُوَ المُسَمَّى عَالَمُ الخَيالِ إلى آخِرِ ما هَذَى في خَيَالِهِ!!

---

(١) في «الأصل»: «بتخيلات»!.
(٢) في «الأصل»: «ولم يقلع»!
(٣) يعني نَفْسَه عليه اللعنة إنْ مات على كُفْره!
(٤) «الفصوص»: (ص ٩٩).
(٥) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣، ٣٣٩٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٦٩٨٢) وكذا رواه مسلم في «صحيحه» (١٦٠)، وغيرهما.
(٦) حديث موضوع لا أصل له: وهذا مما يُجْزَمُ به على أن ابن عربي كان من أجهل خلقِ الله تعالى في معرفة الحديث: صحيحه من مكذوبه!!
أما الحديث، فهو من موضوعات كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي (ج ٤/ ص ٢٣) فقد قال الحافظ العراقي: لم أجده مرفوعاً. ولهذا أورده العراقي السويدي في «موضوعات الإحياء» رقم (٢٠٧) بتحقيقي.
(٧) ساقط من «الأصل»، واستدركته من «الفصوص».

أقولُ: الحديثُ لا أصْلَ لَهُ عنِ النبيِّ ﷺ، وإنّما ذُكِرَ في كَلِمَاتِ عليٍّ[(١)]! والمُرَادُ بِهِ أنَّهُم في غَفْلَةٍ كالنَّوْمِ، لا أنّهم نِيَامٌ حَقِيقَةً، وأنَّ أحْوَالَهم خَيَالاتٌ كَمَا تَخَيَّلَهُ هَذَا!! ثُمَّ بَنَى على خَيَالِه الكَاسِدِ الرَّدَّ على نبيِّ اللهِ تَعَالى يُوسُفَ الكريم بنِ الكريمِ بنِ الكَرِيمِ صَلَوَاتُ الله تَعَالى عليه وعلى آبائِهِ[(٢)].

حَيْثُ قَالَ[(٣)]: ثُمَّ قَالَ يوسُفُ بَعْدَ ذلك في آخِرِ الأمْرِ: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾[(٤)]، أيْ: أظْهرَها في الحِسِّ بَعْدَ مَا كانتْ في صُورَةِ الخَيَالِ، فَقَالَ له[(٥)] محمّدٌ صلَّى الله تَعَالى عليه وسَلَّم: «النَّاسُ نِيَامٌ»[(٦)] فَكَانَ قَوْلُ يُوسُفَ عليه السَّلامُ: ﴿قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ بمنزلَةِ مَنْ رَأى في نَوْمِهِ أنَّه قَدِ اسْتَيْقَظَ مِنْ رُؤيَا رآهَا، ثُمَّ عَبَّرها، وَلَمْ يَعْلَمْ أنَّهُ في النَّوم عَيْنُه مَا بَرِحَ، فإذا اسْتَيْقَظَ يقولُ: رَأيتُ كَذَا ورأيتُ كأنّي اسْتَيْقَظْتُ وأوَّلْتُها بكذا، هَذَا مَثَلُ ذلك. فانْظُرْ كَمْ بَيْنَ إدْرَاكِ مُحَمّدٍ صلَّى الله تَعَالى عليه وسلَّم وبَيْنَ إدْرَاكِ يوسُفَ عليه السَّلامُ في آخِرِ أمْرِهِ حِيْنَ قَالَ: ﴿قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ مَعْنَاه حِسًّاً، أيْ مَحْسُوساً وما كان إلاَّ مَحْسُوساً، فإنَّ الخَيَالَ لا يُعْطِي أبداً إلاَّ المَحْسُوسَاتِ، غيرُ ذلك لَيْسَ لَهُ. فانْظُرْ ما أشْرفَ

(١) وكذا قال العراقي في تخريج «الإحياء» (٤/ ٢٣). لكني لم أقف عليه مسنداً عن علي رضي الله عنه لا من طريق صحيح، ولا من طريق مكذوب! ولهذا لم يورده جامع «مسند علي» - بتحقيقي - في كتابه ذلك، وإنما صح عن الثوري من قوله.

(٢) صح عند البخاري برقم (٤٦٨٨) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم».

(٣) «الفصوص»: (ص ١٠١).

(٤) الآية ١٠٠ من سورة يوسف.

(٥) غير موجودة في بعض نسخ «الفصوص»، وهو الأظهر.

(٦) تقدم قريباً أنه حديث مكذوب.

عِلْم وَرثةِ مُحَمّدٍ صلَّى الله تَعَالى عليه وسلَّم.

أَقولُ: انْظُرْ إلى هذه التخيُّلاتِ الَّتي تخيَّلَها في مَنَامِهِ على زَعْمِه كَيْفَ كَذَبَ بها عَلَى النَّبيِّ صلَّى الله تَعَالى عليه وسَلَّمَ، وطَعَنَ، بها في إدْرَاكِ يُوسُفَ الصِّديقِ ﷺ وأشَارَ بها إلى تَفْضِيلِ نَفْسِهِ عليه! والله سُبْحانَهُ وتَعَالى هو المُسْتَعَانُ.

ثُمَّ بَنَى على ذلك تَكلُّمه في الظِّلِّ إلى أنْ قَالَ[١]: وإذا كَانَ الأمْرُ على ما قَرَّرْنَاهُ، فَاعْلَمْ أنَّك خَيَالٌ، وجَمِيعُ ما تُدْرِكُه ممَّا تَقُولُ فيه: لَيْسَ أنَا: ـ خَيَالٌ، فالوُجودُ كُلُّه خَيَالٌ في خَيَالٍ إلى [آخر][٢] ما ذَكَرَ.

أقولُ: فَيُقَالُ لَهُ: فَتُؤاخَذُ أنتَ بإقْرَارِكَ، ويُقَالُ لَكَ: أَنْتَ خَيَالٌ، وَكَلاَمُكَ خَيَالٌ، ومُحَالٌ، فَلاَ اعْتِبَارَ بِهِ، فلا يُفِيدُ فيكَ كَمَا في حِزْبِكَ السُّوفِسْطَائِيَّةِ[٣] إلاَّ الحَرْقُ بالنَّارِ ونَحْوِهِ!

ثُمَّ إنَّهُ في الكلمةِ الهُوديَّةِ بَعْدَ مَا تَكَلَّمَ على قَاعِدتِه الخَبيثَةِ، قَال[٤]: فَلاَ يَنْتِجُ هذا الشُّهُودُ في أخْذِ النَّواصِي بِيَدِ مَنْ هُوَ على صِرَاطٍ مُسْتَقِيم إلاَّ هَذَا الفَنُّ الخَاصُّ مِنْ عُلُومِ الأذْواقِ «فَيَسُوقُ المُجْرِمين»[٥] وهُمُ الَّذين اسْتَحقُّوا المَقَامَ الَّذي سَاقَهُم إليه برِيحِ الدَّبُورِ الَّتي أهْلَكَهُمْ عَنْ نُفُوسِهِم بها، فَهُوَ يأْخُذُ بِنَوَاصِيهم، والرِّيحُ الَّذي تَسُوقُهم، وَهُوَ عَيْنُ الأهْواءِ الَّتي كانُوا عليها إلى جهنَّم، وهي البُعْدُ الَّذي كانُوا يَتَوَهَّمُونَهُ. فَلَمَّا سَاقَهُم إلى ذلك المَوْطِن حَصَلُوا في عَيْنِ القُرْبِ، فَزَالَ

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٠٤).

(٢) ما بين حاصرتين غير موجود في «الأصل» ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) رسمت في «الأصل» هكذا: «السوء فسطائية»!

(٤) «الفصوص»: (ص ١٠٧).

(٥) في «الأصل»: «فيسوق المجرمون». والتصويب من «الفصوص».
والآية إنما هي: ﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾. سورة مريم آية ٨٦.

البُعْدُ فَزَالَ مُسَمَّى جَهنَّم في حَقِّهِم، فَفَازُوا بنعيم[١] القُرْبِ مِنْ جِهَةِ الاسْتِحْقَاقِ، لأنَّهم مُجْرِمُون، فَمَا أَعْطَاهُم هَذَا المَقَامَ الذَّوْقِيَّ اللَّذيذَ مِنْ جِهَةِ المِنَّةِ، وإنَّما أَخَذُوه، بما اسْتَحقَّتْه حَقَائِقُهُم مِنْ أَعْمَالِهم الَّتي كانوا عليها.

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هذا التَّحْرِيفِ والإلْحَادِ في آياتِ الله تعالى، وقَلْبِ مَعَاني ما أَرَادَهُ الله تعالى بها مِنَ الذَّمِّ، والتَّحْرِيفِ إلى المَدْحِ والأَمْنِ! فما تَحْرِيفُ اليَهُودُ التَّوْرَاةَ في جَنْبِ هذا التَّحْرِيفِ مَعَ اعْتِقَادِهِم بُطْلانَهُ إلاَّ كَذرَّةٍ في الصَّحْرَاءِ لا تُرَى أَطْرَافُها!

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: جَعَلَكَ الله تَعَالى في ذلك المَقَامِ الَّذي مَدَحْتَهُ إنْ كُنْتَ مِتَّ[٢] على هَذَا الاعْتِقَادِ، لأنَّك مُسْتَحِقُّه!!

قَالَ[٣]: وكانوا في السَّعْي في أعْمَالِهم على صِرَاطِ الرَّبِّ المُسْتَقيم، لأنَّ نَواصِيهم كانتْ بِيَدْ مَنْ له هذه الصِّفَةُ!

أَقُولُ: كأنَّك عَمِيتَ وَصَمَمْتَ عَنْ قَوْلِه تَعَالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ عَنِ ٱلصِّرَٰطِ لَنَٰكِبُونَ ۝٧٤﴾[٤] وقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[٥]. وإذا لم يكُن قَوْمُ هُودٍ مَغْضُوباً عليهم ولا ضَالِّينَ، فَمَنِ المَغْضُوبُ عليهم والضَّالُّون؟ وهُمُ الّذين قَالَ سُبْحانه وتَعَالى في حَقِّهِم: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا۟ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓا۟

(١) في «الأصل»: «بنعم». والتصويب من «الفصوص».

(٢) في «الأصل»: «ميت».

(٣) «الفصوص»: (ص ١٠٨).

(٤) الآية ٧٤ من سورة المؤمنون.

(٥) الآية ٦، ٧ من سورة الفاتحة.

أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٥٩﴾ وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴿٦٠﴾﴾ لكنَّ الكلام مَعَ مَنْ يُؤْمِنُ بالقُرآن، ولا يَجْعَلُهُ خَيالاً ومَنَاماً والله المستعانُ!

ثُمَّ تَمَّمَ ما تَقَدَّمَ حَيْثُ قَال[١]. فيُقَالُ لَهُ: أَوْصَلَكَ الله تعالى إلى ما وَصَلُوا! وأَمَّا تَنَاقُضُه في قَوْلِهِ؛ هُنَا بالجَبْرِ، وفي غَيْرِ مَوْضعٍ بأَنَّهم المُتَصرِّفُونَ فيه سُبْحَانَه بحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ اسْتِعْدَادُهُم، فَهُو لا يَتَحَاشَى مِنْهُ! وَسَيَأْتِي التِزَامُه جَميعَ العَقَائِدِ!!

ثُمَّ قَالَ[٢]: فالقُرْبُ الإلٰهِيُّ مِنَ العَبْدِ لاَ خَفَاءَ به في الإخْبَارِ الإلٰهِيّ، فَلاَ [قُرْبَ][٣] أَقْرَبَ مِنْ أَنْ تَكُونَ هُوِيَّتُهُ عَيْنَ أَعْضَاءِ العَبْدِ وقُوَاهُ، وليسَ العبدُ سِوَى هذه الأَعْضَاءِ والقُوَى، فَهو حَقٌّ مَشْهُودٌ في خَلْقٍ مُتوهَّم! فالخَلْقُ مَعْقُولٌ، والحقُّ مَحْسُوسٌ مَشْهودٌ عِندَ المؤمنين وأهلِ الكَشْفِ والوجودِ. وما عَدَا هذين الصِّنفَيْنِ، فالحقُّ عندَهُم مَعْقُولٌ[٤] والخَلْقُ مَشْهُودٌ، فهُم بمنزلَةِ المَاء المِلْح الأُجَاجِ، والطَّائِفَةُ الأُولى، بمنزلَةِ الماء العَذْبِ الفُرَاتِ السَّائِغ لِشارِبِه.

أَقُولُ: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴿٢٦﴾﴾[٥]! ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾[٦]! ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٧] وقد

---

(١) أي: ثم أكمل ابن عربي مقولته النجسة إلى آخرها.
(٢) «الفصوص»: (ص ١٠٨).
(٣) الزيادة من «الفصوص». وهي ساقطة من «الأصل».
(٤) في «الأصل»: «معقوق»! والتصويب من «الفصوص».
(٥) الآية ٢٦ من سورة القمر.
(٦) الآية ٤٢ من سورة الرعد.
(٧) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

عَلِمْتَ وتحقَّقْتَ مَنِ المِلْحُ الأُجَاجُ، ومَنِ العَذْبُ الفُرَاتِ عِنْدَ هَلاكِكَ، ولكنَّكَ مُنِعْتَ النُّطْقَ كَمَا مُنِعَهُ أَهْلُ القَليب[١]، والله تعالى يُقَابِلُك بما قُلْتَ! والحديثُ في آياتِهِ سبحانه وتَعَالى وإِخْبَارَاتِهِ على أَلْسِنَةِ أنبيائِهِ، فإذا قَالَ سُبْحانه وتعالى: «ولا يزالُ عبدي يتقرَّبُ إليَّ بالنوافل حتى أحبَّهُ، فإذا أحببتُه؛ كنتُ سمْعَهُ وبَصَرَهُ...»[٢] إلخ مَجَازٌ[٣] عَنْ إعَانَتِه في جميعِ أحْوالِهِ مَشْرُوطاً بالمحبَّةِ المُسَبَّبَةِ عنِ التقرُّبِ بالنّوافلِ، جَعَلْتَهُ أَنْتَ أيُّها الضَّالُّ المُضِلُّ عَيْنَ الكُفَّارِ والفُسَّاقِ وغَيْرِ ذلك مِنَ المَخْلوقَاتِ مُسْتَدِلاً بهذا الحديث [غَيْرِ][٤] الدَّالِّ في ذلك، إذْ لَوْ سُلِّم أنَّه سبحانه أرَادَ الحقيقةَ على زَعْمِكَ الباطِلِ لَدَلَّ على انتِفَائِها عِنْدَ انْتِفاءِ الشَّرْطِ[٥] الَّذي هُوَ المحبَّةُ المُرَتَّبَةُ على التقرُّب بالنّوافِلِ! ثُمَّ زَادَ في الهَذَيانِ إلى أنْ قَالَ[٦]: ألا تَرَى عاداً قَوْمَ هُودٍ كيفَ قَالُوا: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمۡطِرُنَاۚ﴾. فظَنُّوا خيراً بالله، وَهُوَ عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِهِ بِهِ، فأَضْرَبَ لهم الحقُّ عَنْ هذا القَوْلِ، فأَخْبَرَهُم بما هُوَ أَتَمُّ وأعْلَى في القُرْبِ، فإنَّه إذا أمْطَرَهُم فَذَلِكَ

---

(١) كما صحَّ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «اطلع النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم على أهل القليب فقال: وجدتم ما وعد ربكم حقاً. فقيل له: تدعو أمواتاً؟ فقال: ما أنتم بأسمع منهم، ولكن لا يجيبون» وهو في «مسلم» برقم (٩٣٢). وراجع تحقيق المحدث الألباني لكتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» للآلوسي.

(٢) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٦٥٠٢)، وقد تقدم.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (ج ٢/ ص ٣٧٣): «والحديث حق كما أخبر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإنَّ وليَّ الله لكمالِ محبته لله وطاعته لله يبقى إدراكه لله وبالله، وعمله لله وبالله، فما يسمعه مما يحبه الحق أحبه، وما يسمعه مما يبغضه الحق أبغضه، وما يراه مما يحبه الحق أحبه، وما يراه مما يبغضه الحق أبغضه، ويبقى في سمعه وبصره من النور ما يميز به بين الحق والباطل...».

(٤) ما بين حاصرتين غير موجود في «الأصل» والسياق يقتضيه.

(٥) في «الأصل»: «الصراط»! ولعل الصواب ما أثبته.

(٦) «الفصوص»: (ص ١٠٩).

حظُّ [الأرض][١] وسَقْيُ الحبَّةِ[٢]، فما يَصِلُون إلى نتيجةِ ذلك الظَّنّ إلاَّ عَنْ بُعْدٍ، فَقَالَ لَهُم: ﴿بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٣] فَجَعَلَ الرِّيحَ إشَارةً إلى ما فيها مِنَ الرَّاحَةِ لهم، فإنَّ بهذه الرِّيح أرَاحَهُم مِنْ هذه الهَياكِلِ[٤] المُظْلِمةِ والمَسَالِكِ الوَعِرَةِ والسُّدَفِ[٥] المُدْلَهِمَّةِ[٦] وفي[٧] هذه الرِّيحِ عَذَابٌ، أيْ أمْرٌ يَسْتَعْذِبُونَهُ إذَا ذَاقُوه إلاّ أنَّه يُوجِعُهم لِفُرْقَةِ المألُوفِ إلى آخر ما خَرَّفَ.

أقولُ: جَعَلَكَ الله تَعَالى في تِلْكَ الرَّاحَةِ الَّتي حَصَلَتْ لَهُم؛ كَيْفَ تَقْلِبُ مُرَادَ الله تعالى مِنْ كَلاَمِهِ وتُحَرِّفُه وتُلْحِدُ في آياتِهِ وإخْبَارَاتِه؟! ومِنْ أيْنَ عَرَفَ أولئكَ الكَفرةُ الفَجَرَةُ الله تَعَالى حتَّى ظَنُّوا بِهِ خَيْراً؟ وهَلْ كَان نَظَرُهُم إلاَّ إلى مَحْضِ الحياةِ الدُّنيا أوْ عَرَفُوا غَيْرَها؟ وهل يُفْهَم مِنْ كَلامِكَ هذا إلاَّ تَكْذِيبُ الشَّرائع؟ فالله تَعَالى يُقَابِلُك، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[٨]. ثُمَّ تَمَادَى على هذا الباطل إلى أنْ قَال[٩]: واعْلَمْ أنَّه لمَّا أطْلَعَني الحقُّ وأشْهَدَني على أعْيَانِ رُسُلِهِ وأنْبِيائِهِ كلِّهم عليهم السَّلامُ ـ مِنْ آدمَ إلى مُحَمَّدٍ عليهما السَّلامُ في مَشْهَدٍ[١٠] قُمْتُ فيه بقُرْطُبَةَ سَنَةَ سِتٍّ وثَمَانِينَ وخَمْسُمَائَةَ، ما

---

(١) ساقطة من «الأصل»: واستدركتها من «الفصوص».
(٢) في «الأصل»: «المحبة»!
(٣) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.
(٤) في «الأصل»: «الهاكيل». والتصويب من «الفصوص».
(٥) السُّدْفَةُ: الظُّلْمةُ: «المعجم الوسيط» (١/ ٤٢٥).
(٦) يُقال: فَلاَةٌ ـ صحراءُ ـ مُدْلَهِمَّة: لا أَعْلاَمَ ـ لا إشارات ـ فيها. وانظر «المعجم الوسيط» (١/ ٢٦٤).
(٧) في «الأصل»: «في» بدون الواو. والزيادة من «الفصوص».
(٨) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم.
(٩) «الفصوص»: (ص ١١٠).
(١٠) في «الأصل»: «ومشهد». والتصويب من «الفصوص».

كَلَّمَنِي أحَدٌ مِنْ تِلْكَ الطَائِفَةِ إلاَّ هُودٌ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، فإنَّه أخْبَرني بِسَبَبِ جَمْعِيَّتِهم ورَأَيْتُه رَجُلاً ضَخْماً في الرِّجال، حَسَنُ الصُّورَةِ، لَطِيفُ المُحَاوَرةِ، عارِفاً بالأمور، كَاشِفاً لها. ودَليلي على كَشْفِهِ لها قَولُه: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[١].

وأيُّ بِشَارَةٍ للخَلْق أعْظَمُ مِنْ هذه؟ ثُمَّ مِنْ امْتِنَان الله تَعالى عَلَيْنَا أنْ أوْصَلَ إليْنَا هذه المَقَالَةِ عَنه في القُرْآنِ، ثُمَّ تَمَّمَها الجَامِعُ للكُلِّ محمَّدٌ صلَّى الله [تعالى][٢] عليه وسلَّم بما أخْبَرَ بِهِ عَنِ الحقِّ بأنَّه عَيْنُ السَّمْعِ والبَصَرِ!

أقُولُ: هَذَا أيْضاً مِنْ جُمْلَة الخَيالاَتِ والكَذِبَاتِ الَّتي حَرَّفَ فيها كَلاَمَ ربِّ العالمين وألْحَدَ فيه، وفي مَعْنى حديث سيِّدِ المُرْسَلينَ، فإنَّه صلَّى الله [تعالى] عليه وسلَّم لم يُخْبِرْ عن الحقِّ سُبْحانه وتعالى ـ أنَّه عَيْنُ السَّمْعِ والبَصَرِ واليَدِ والرِّجْلِ لجميعِ الخَلْقِ حتَّى مِثْلُ قَوْم هُودٍ الَّذين ذَمَّهُم الله تعالى بما ذَمَّ وعَاقَبَهُم بما عَاقَبَ، بَلْ وَلا أرادَ صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم حَقِيقَةَ ذلك قَطُّ.

وإنَّما كَنَى بِهِ عَنْ مَعُونَتِهِ سُبْحَانه وتَعَالى لعَبْدِهِ على ما لا يَخْفَى لمَنْ كان مُسْلِماً. والله تعالى هو الهَادِي المُضِلُّ وإليه يَرْجِعُ الأمرُ كُلُّهُ. قَالَ[٣]: ـ قَابَلَهُ الله تعالى ـ ومَا رَأَيْنَا [قَطُّ][٤] مِنْ عِندِ الله تعالى في حقِّه تعالى في آيةٍ أنْزَلَها أو إخْبَارٍ [عنه][٥] أوصَلَه إلينا فيما يَرْجِعُ إليه إلاَّ بالتَّحدِيدِ تَنْزِيهاً كان أوْ غَيْرَ تَنْزِيهٍ. أوَّلُهُ العَمَاءُ الَّذي ما فَوْقَهُ هَوَاءٌ

(١) الآية ٥٦ من سورة هود.
(٢) هذه الزيادة من المؤلف أو الناسخ وهي في المخطوط كله من قول ابن عربي.
(٣) «الفصوص»: (ص ١١٠).
(٤) الزيادة من «الفصوص».
(٥) الزيادة من «الفصوص».

وَمَا[١] تَحْتَهُ هَوَاءٌ. فَكَان الحقُّ فيه قَبْلَ أنْ يَخْلُقَ الخَلْقَ!. ثم ذَكَرَ أنَّه اسْتَوَى على العَرْشِ فهذا أَيْضاً تَحدِيدٌ! ثُمَّ ذَكَرَ أنّه [ينزلُ إلى السماء الدنيا فهذا تحديدٌ! ثم ذكر أنه في السماء، وأنه في الأرض، وأنه أينما كنا إلى أنْ أخبرنا أنه عيْنُنا!][٢] ونَحْنُ مَحْدُودُونَ، فَمَا وَصَفَ[٣] نَفْسَهُ إلاَّ بالحَدِّ!!!

أقُولُ: انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرِي على الله سُبْحانه وتعالى الكَذِبَ ويَتَمَسَّكُ في المُتَشَابِهِ، فَلاَ شَكَّ أنَّه مِنَ الَّذينَ أخْبَرَ عنهم الله تعالى بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾[٤] وأيُّ فِتْنَةٍ أعْظَمُ مِن اعْتِقَادِ أنَّ الله تعالى مَحْدُودٌ، وَوَصْفِهِ بِمَا لَمْ يَصِفْ به نَفْسَه، ولم يأذن به!؟ وَقَالَ النَّبيُّ صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم لعائشة رضي الله تعالى عَنْها وعَنْ أبِيها: «فإذَا رأَيْتِ الّذين [يتبعُونَ][٥] ما تَشَابَهَ منه، فأولئك الَّذين سمَّى الله تعالى فاحْذَرُوهم»[٦].

ثُمَّ نقولُ: إنَّ المُرَادَ بالعَمَاءِ[٧] لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ حقيقَتُهُ، وَهُوَ السَّحَابُ رَقيقاً أو كَثِيفاً، أو غَيْرَ ذلك مِمَّا فُسِّرَ به في اللُّغَةِ، لأنَّه يُنَاقِضُ قَوْلَهُ: قَبْل أنْ يَخْلُقَ الخَلْقَ! وكذلك لا يمكِنُ أنْ يُرَادَ (بِمَا) المَوْصُولة لِلُزُومِ ذلك، بَلِ المُرَادُ بالعَمَاءِ ما لا يُدْرَكُ بِشَيءٍ مِنَ

---

(١) في «الأصل»: «أو ما».

(٢) ما بين حاصرتين ساقط بتمامه من «الأصل»:!! واستدركته من «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «وصفه». والتصويب من «الفصوص».

(٤) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل». واستدركته من مصادر التخريج.

(٦) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٤٥٤٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٦٥).

(٧) سيأتي بيان أنه حديث ضعيف الإسناد فلا حاجة للتكلف في تأويله، لما عُلِمَ مِنْ أنَّ التأويل أو التفسير فرع التصحيح!!

المَدَارِكِ ويكُونُ (ما) للنَّفْي حَقَّ يَصِحُّ [به][1] المَعْنَى ولا يُنَاقِضُ الجَوَابَ السُّؤالُ في الحديث المَذْكُورِ عن أبي رَزِينٍ[2] رضي الله عنه أنَّه قَالَ: «قُلْتُ: يا رَسُولَ الله! أيْنَ كَانَ ربُّنا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ؟ قَالَ: كَان في عَمَاءٍ، ما تَحْتَهُ هَوَاءٌ ومَا فَوْقَهُ هَواءٌ، وخَلَقَ عَرْشَهُ على الماء»[3]. ولِهَذَا قَالَ يزيدُ بن هارُون: أيْ لَيْسَ مَعَهُ شَيءٌ، وأَمَّا بَقِيَّةُ المُتَشابِهَاتِ، فمعلومٌ أمْرُهَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّة مِن التَّسْلِيم أو التأويل[4]!! وأمّا قوله: إلى أنْ أخْبَرَ أنَّه عَيْنُنَا، فإنَّه كَذِبٌ على ما قدَّمْنَاه آنِفاً.

قَالَ[5]: وَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[6]. حَدٌّ أيْضاً إنْ أخَذْنَا الكَافَ زَائِدَةً لِغَيْرِ الصِّفَةِ! ومَنْ تَمَيَّزَ عَنِ المَحْدُودِ فهو مَحْدودٌ بكونه

---

(١) الزيادة مني، وليست من «الأصل». والسياق يقتضيه.

(٢) في «الأصل»: «ذرّين»! والتصويب من كتب الرجال والتراجم.

(٣) حديث ضعيف الإسناد: رواه أحمد في «المسند» (٤/ ١١، ١٢)، والترمذي في «سننه» (٣١٠٩)، وابن ماجه في «سننه» (١٨٢): من طريق حماد بن سلمة، قال: أخبرني يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُس، عن عمه أبي رزين مرفوعاً به.
قلت: ووكيع بن حُدُس ـ ويقال: عُدُس ـ مجهول لم يوثقه سوى ابن حبان، ولم يرو عنه سوى رجل واحد. ولهذا قال ابن القطان: مجهول الحال، ولو قال مجهول العين لما أبعد! وانظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣١٤).

(٤) التسليم: إن كان يُقصد به ها هنا، الإيمان بأحاديث الصفات من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف، فهو الواجب، وأما التسليم بمعنى التفويض الذي عليه المفوِّضةُ، فهو باطلٌ، فإنَّ الاستواء معلومٌ في اللغة، لكن الكيف مجهول، فتنبه!
وأما قول المؤلف بالتأويل، وجعله من خصائص أهل السنة والجماعة، فلا يُسَلَّمُ له على الصحيح: فإن أهل السنة والجماعة هم الذين يؤمنون دون تأويل ولا تكييف ولا تعطيل ولا تحريف، وخالَفَ الماتريدية والأشاعرة ـ وهم أقرب من المعتزلة كثيراً لأهل السنة ـ في ذلك فأوَّلوا الصفات، فقالوا: يَدُهُ يعني قدرته، واستوى بمعنى: اسْتولى. وكل هذا باطل مخالف لعقيدة السلف.

(٥) «الفصوص»: (ص ١١١).

(٦) الآية ١١ من سورة الشورى.

لَيْسَ عَيْنَ هذا المَحْدُود! فالإطْلاقُ عَنِ التَّقيُّدِ تَقْيِيدٌ، والمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ بالإطْلاَقِ لِمَنْ فَهِمَ إلى آخِرِهِ!

أَقُولُ: لا يَتِمُّ أَنَّ الإطْلاَقَ تَقَيُّدٌ، للِتَّنَاقُضِ! وإنَّما الإطْلاَقُ عَدَمُ التَّقَيُّدِ، والمُطْلَقُ ما لَيْسَ مُقَيَّداً، لأنَّ القَيْدَ مَا يُغَيِّر أوَّلَ الكَلاَمِ، وذِكْرُ الإطْلاَقِ لا يُغَيِّرُهُ، بل يُقَرِّرُه على ما فُهِمَ مِنْه، ولا يَتِمُّ أَنَّ غَيْرَ المَحْدُودِ مَحْدُودٌ، للتناقُضِ أيْضاً! يُوَضِّحُهُ: أَنَّا إذا فَرَضْنَا أشْيَاءَ لها أعْدَادٌ مُعَيَّنَةٌ، فهي مَحْدُودَةٌ بها، وأشْيَاءَ لَيْسَ لَهَا أعْدادٌ مُعَيَّنَةٌ لا تكونُ مَحْدُودَةً، إذْ لاَ تَعيُّنَ، فَلاَ حَدَّ. مِثَالُهُ: أنْفَاسُ أهْلِ الدُّنيا مَحْدُودَةٌ للتَّعيُّنِ، وأنْفَاسُ أهْلِ الجنَّة غَيْرُ مَحْدُودةٍ لِعَدَمِ التَّعَيُّنِ. فَعُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ: لِمَنْ فَهِمَ، إنَّما هُوَ مَغْلَطَةٌ مِنْهُ، وتَلْبِيسٌ، وإيهامٌ!

وَقَوْلُهُ: وإنْ جَعَلْنَا الكَافَ للصِّفَةِ، فَقَدْ حَدَّدْنَاهُ، يعني: إنْ جَعَلْنَاهَا بمعنى المِثْلِ، فَقَدْ حَدَّدْنَاهُ بإثْبَاتِنَا المِثْلَ لَهُ. وهذه أيْضاً مَغْلَطَةٌ، إذْ لَوْ أثْبَتْنَا المِثْلَ لَمَا صَحَّ النَّفْيُ، إذْ هُوَ مِثْلُ مِثْلِهِ ضَرُورةً!!

قَالَ[1]: وإنْ أخَذْنَا «ليس كمِثْلِهِ شيء»[2] على نَفْيِ المِثْلِ، تَحقَّقْنَا بالمَفْهُوم وبالإخْبَارِ الصَّحِيح أنَّه عَيْنُ الأشْياءِ، والأشْيَاءُ مَحْدُودةٌ، وإن اخْتَلَفَتْ حُدُودُها. فَهُوَ مَحْدُودٌ بِحَدِّ كُلِّ مَحْدُودٍ، فَما يُحَدُّ شيءٌ إلا وَهُوَ حَدُّ الحقِّ إلخ.

أقُولُ: أمَّا كَوْنُ الكَلاَمِ لِنَفْيِ المِثْلِ، فهو الحقُّ الَّذي ما عَدَاهُ باطلٌ وضلالٌ. وأما قَوْلُه: تحقَّقْنَا[3] بالمَفْهُوم، أيْ بمَفْهُوم أنَّه مُمَيَّزٌ عن المَحْدُودِ، والمُمَيَّزُ عَنِ المَحْدُودِ مَحْدودٌ بتَمَيُّزِهِ عَن المَحْدُودِ، فهو مَغْلَطَةٌ، وكَذِبٌ كَمَا تَقَدَّمَ!

---

(١) «الفصوص»: (ص ١١١).
(٢) الآية ١١ من سورة الشورى.
(٣) في «الأصل»: «تحقيقنا»! والتصويب من «الفصوص».

وقولُهُ: وبالإخْبَارِ الصَّحيح، أيْ وتحقَّقْنا بالإخْبَارِ الصَّحِيح إلخ. فهو غَيْرُ صحيحٍ، بَلْ هُوَ كَذِبٌ صَرِيحٌ وبُهْتَانٌ قَبِيحٌ، كما تَقَدَّمَ، تَعالى الله عَمَّا يقولُ الظَّالمونَ عُلُوًّا كبيراً، حَيْثُ يَصِفُونَهُ بالسَّفَهِ لِكَوْنِهِ يُسَفِّهُ نَفْسَهُ ويُكَذِّبُهَا ويُجَهِّلُهَا ويَذُمُّهَا بأنْواع الذَّمِّ، ويُعَذِّبُها بأنْواعِ العَذَابِ في الدّنيا وفي الآخِرَةِ، والله تَعَالى عَزِيزٌ ذُو انْتِقَام.

ثُمَّ قَالَ[1]: فَلَما أَوْجَدَ الصُّوَرَ في النَّفسِ، وظَهَرَ سُلْطَانُ النَّسَبِ المُعَبَّرِ عَنْها بالأسْماءِ، صَحَّ النَّسَبُ الإلٰهيُّ للعَالَم، فانْتَسَبُوا إليه تعالى، فَقَالَ «اليَوْمَ أَضَعُ نَسَبَكُم وأرْفَعُ نَسَبِي»[2]. أيْ آخُذُ عَنْكُم انْتِسَابَكُم إلى

(١) «الفصوص» (ص ١١٢).

(٢) حديث ضعيف جداً: رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ٢٣٠)، وكذا رواه في «المعجم الأوسط» (ج ٥/ ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨) رقم (٤٠٥٨) ـ وهو في «مجمع البحرين» برقم (٣١١٧) ـ والبيهقي في «شعب الإيمان» (ج ٤/ ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠) رقم (٥١٣٩، ٥١٤٠) ـ موقوفاً ومرفوعاً ـ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ الطبراني: «إذا كان يوم القيامة، أمر الله منادياً ينادي: ألا إني جعلتُ نسباً، وجعلتم نسباً، فجعلتُ أكرمكم أتقاكم، فأبيتم إلا أن تقولوا: فلان بن فلان خير من فلان بن فلان، فأنا اليوم أرفع نسبي، وأضع أنسابكم، أين المتقون».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨٤): «وفيه طلحة بن عمرو، وهو متروك».

وقال الطبراني: «لا يُرْوى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به صالح».

قلتُ: وهذا من الأدلة الكثيرة التي تبين لأمثال المليباري والمعجبين به، أنه قد يفوت على كبار الحفاظ أسانيد أو طرق للأحاديث، كهذا الحديث، فإن رواية البيهقي تؤكد أن صالحاً ـ وهو ابن علي بن عبد الله الحلبي ـ أحد الذين لم يقف محقق «مجمع البحرين» على ترجمته ـ لم يتفرد به، بل تابعه غير ما واحدٍ عند البيهقي، فسبحان مَنْ لا تخفى عليه خافية.

وعلى كل حال، فالإسناد واه جداً.

ثم وقفت على طريق أخرى للحديث عند الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٦٣)، والبيهقي في «الشعب» برقم (٥١٣٨)، والواحدي في «التفسير» ـ مطبوع ـ (ج ٤/ ص ١٥٩)، وفيه محمد بن الحسين بن زبالة المخزومي، وهو ساقط كما قال الذهبي في «تلخيص المستدرك» ـ بهامش «المستدرك». =

أنفُسكم[١] وأرُدَّكم إلى انتِسابِكم إليَّ. أيْنَ المُتَّقون؟ أي الَّذين اتَّخَذُوا الله وِقَايَةً، فَكَانَ الحقُّ ظَاهِرَهُم، أيْ عَيْنَ صُوَرِهِم الظَّاهِرةِ، وهُوَ أعْظَمُ النَّاسِ وأحَقُّهُم وأقْواهُم عندَ الجميعِ. وقَدْ يكونُ المُتَّقي مَنْ جَعَلَ نَفْسَهُ وِقَايَةً للحَقِّ بِصُورَتِهِ إذْ هُوِيَّةُ الحَقِّ قُوَى العَبْدِ. فَجَعَلَ مُسَمَّى العَبْدِ وِقَايَةً لمُسَمَّى الحَقِّ على الشُّهُودِ حَتَّى يَتَمَيَّزَ العَالِمَ مِنَ [غَيْرِ][٢] العالم إلى آخِرِ ما ذَكَرَ.

أقُولُ: انْظُرْ إلى هذا التَّنَاقُضِ، فإنَّه إذَا كَان الكُلُّ حُدُودَهُ وَهُوِيَّتَهُ وصُورَهُ، فَمَنْ هُوَ الجَاعِلُ نَفْسَهُ أوْ رَبَّهُ وِقَايَةً، وَمَنْ هُوَ غَيْرُ الجَاعِلِ؟! ومِنْ جُمْلَةِ ذَلِك قَوْلُهُ[٣]: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَٰبِ﴾[٤]: وهُم النَّاظِرُونَ في لُبِّ الشَّيْءِ الَّذي هُوَ المَطْلُوبُ مِنَ الشيءِ، فَمَا سَبَق مُقَصِّرٌ مُجِدّاً، وَلاَ يُمَاثِلُ أجيْرٌ عَبْدَاً! وفي نُسْخَةٍ كَذَلِك[٥] لا يُمَاثِلُ أجِيْرٌ عَبْدَاً. قَالَ شَارِحُهُ القَيْصَرِيّ[٦]: فإنَّ الأجيرَ لا يَزَالُ نَظَرُهُ إلى الأُجْرَةِ، والعَبْدُ لا يَعْمَلُ للأُجْرَةِ، بَلْ للْعُبُودِيَّةِ.

ثُمَّ قَالَ[٧]: وإذا كَانَ الحَقُّ وِقَايَةً للعَبْدِ بِوَجْهٍ، والعَبْدُ وِقَايَةً للحقِّ

= وانظر: «الميزان» (٣/ ٥١٤) فقد جزم أبو داود بأن ابن زبالة هذا: كذاب.
ومِنْ عَجَبٍ إيرادُ الحافظ المنذري للحديث في «الترغيب والترهيب» (ج ٣/ ص ٦١٣) بصيغة الجزم!!

(١) في «الأصل»: «نفسكم». والتصويب من «الفصوص».

(٢) ساقط من «الأصل»: واستدركته من «الفصوص» (ص ١١٢).

(٣) أيْ ابن عربي الملحد الضال، فإنه بعد ذكره للآية قال: «وهم الناظرون...» إلخ.

(٤) الآية ١٩ من سورة الرعد.

(٥) هذا من قول المؤلف، ولم أجد المعلق على «الفصوص» ذكر شيئاً من اختلاف النسخ في تلك الكلمة، فلعلها مما فاته.

(٦) في «الأصل»: «القصيري».

(٧) «الفصوص»: (ص ١١٢).

بِوَجْهٍ، فقُلْ في الكَوْنِ مَا شِئْتَ: إنْ شِئْتَ قُلْتَ: هو الخَلْقُ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: هو الحَقُّ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: هو الحَقُّ الخَلْقُ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: لاَ حَقٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ وَلاَ خَلْقٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: بالحَيْرَةِ في ذَلِكَ، فَقَدْ بَانَتِ المَطَالِبُ بِتَعْيِينِكَ[١] المَرَاتِبَ!!.

أقولُ[٢]: إنَّ العَالَمَ مِنْ حَيْثُ تَعَدُّدُ صُوَرِهِ غَيْرُ الحَقِّ، ومِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهُ وَهُوِيَّتُهُ هُوَ عَيْنُ الحَقِّ، فَصَحَّتِ الإطْلاَقَاتُ الَّتي ذَكَرَها، ولَكِنَّ المَبْنِيَّ عَلَى الفَاسِدِ فَاسِدٌ[٣]! وأمَّا مَا ذَكَرَ مِنْ تَحَوُّلِ الصُّورَةِ وخَلْعِها، فَهُوَ مِنْ المُتَشَابِهِ الَّذي لا يَتَّبِعُهُ إلاَّ مَنْ في قَلْبِهِ زَيْغٌ، وقَدْ حَذَّرَنَا منه رَسولُ الله على ما تَقَدَّمَ.

ثُمَّ قَالَ: وبالجُمْلَةِ فَلاَ بُدَّ لِكُلِّ شَخْصٍ مِنْ عقيدةٍ في ربِّه يَرْجِعُ بها إليهِ، ويَطْلُبُه فيها عَرَفَهُ وأقَرَّبِهِ[٤]. وإنْ تَجَلَّى لَهُ في غَيْرِها نَكِرَهُ[٥] وتَعَوَّذَ مِنْهُ وأَسَاءَ الأدَبَ عَلَيْهِ في نَفْسِ الأَمْرِ، وهو عِنْدَ نَفْسِهِ أنَّه قَدْ تَأَدَّبَ مَعَهُ. فَلاَ يَعْتَقِدُ مُعْتَقِدٌ إلهاً بما جَعَلَ في نَفْسِهِ، فالإِلَهُ في الاعْتِقَادِيَّاتِ بالجَعْلِ، فما رَأَوْا إلاَّ نُفُوسَهُمْ وَمَا جَعَلُوا فيها[٦].

فانْظُرْ: ـ مَرَاتِبُ النَّاسِ في العِلْمِ بالله تَعالى هُوَ عَيْنُ مَرَاتِبِهِم في

---

(١) في «الأصل»: «بتقيدك». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٢) هذا من المؤلف من باب الإلزام، وليس هو ما يعتقده، وإلا لما كان مختلفاً عن قول ابن عربي، فتنبهْ!
(٣) يؤكد لك هذا الكلام ما سبق في التعليق (٢).
(٤) في «الفصوص»: (ص ١١٣): «ويطلبه فيها، فإذا تجلَّى له الحق فيها وأقرَّ به».
(٥) في «الفصوص»: «أنكره».
(٦) ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في حقيقة مذهب الاتحادية ـ كصاحب الفصوص ونحوه ـ أن الحقائق تتبع العقائد، فكل من قال شيئاً أو اعتقده، فهو حق في نفس هذا القائل المعتقد! ولهذا يأمر المحقق أن تعتقد كلما يعتقده الخلائق كما قال:

عقد الخلائق في الإله عقائداً   وأنا اعتقدتُ جميع ما اعتقدوه =

الرُّؤْيَة يَوْمَ القِيَامَةِ وقَدْ أَعْلَمْتُكَ بالسَّبب المُوجِبِ لذلك، فإيَّاكَ أَنْ تَتَقَيَّدَ بِعَقْدٍ مَخْصُوصٍ وَتكفُرَ بِمَا سِواهُ، فَيَفُوتَكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ، بَلْ يَفُوتُكَ العِلْمُ بالأَمْرِ عَلَى مَا هُو عَلَيْهِ. فكُنْ في نَفْسِكَ هَيُولى لِصُورِ المُعْتَقَدَاتِ إلى آخِرِ مَا قَالَ.

أَقُولُ: هَذَا هُوَ الغَايَةُ في الانسِلاَخِ مِنَ الدِّينِ والشَّرَائِعِ كُلِّهَا، وَمُخَالَفَةُ جَمِيعِ كُتُبِ الله تعالى وَرُسُلِه عليهم الصَّلَوَاتُ والسَّلامُ وَسَائِرِ أَهْلِ الأَدْيَانِ، والْتِزَامُ كُفْرِ كُلِّ كَافِرٍ وَجَمْعٌ بَيْنَ الأَضْدَادِ، فإنَّ اعْتِقَادَ أَنَّ الإِلٰهَ واحِدٌ يُضَادُّ اعْتِقَادَ أَنَّهُ اثْنَانِ، واعْتِقَادُ كَوْنِهِ اثْنَيْنِ يُضَادُّ اعْتِقَادَ كونه ثلاثة أو أكثر، واعْتِقاد وُجُودِهِ يُضَادّ اعتقادَ عَدَمِ وُجُودِهِ، واعْتِقَادُ الإِحْيَاءِ بَعْدَ المَوْتِ، وأَنَّ القيامَةَ تقومُ، وأَنَّه يَقَعُ ما أَخْبَرَ الله تَعَالى ورُسُلُهُ مِنَ الجَنَّةِ والنَّارِ والحِسَابِ، والثَّوابِ والعِقَابِ ونحوِهَا يُضَادُّ اعْتِقَادَ عَدَمِ ذَلِكَ!

ثُمَّ يُقَالُ لِهَذا الضَّالِّ: هَب أَنَّكَ اعْتَقَدْتَ هَذه المُتَضَادَّاتِ، فَجَمَعْتَ بَيْنَها في اعْتِقَادِكَ الَّذي هُوَ مَجْعُولُ نَفْسِكَ، فَكَيْفَ يُمْكِنُكَ الجَمْعُ بَيْنَها يَوْمَ القِيَامَةِ بِمُقْتَضَى الحديثِ الَّذي اسْتَدْلَلْتَ بِهِ عَلَى تَحَوُّلِ الصُّوَرِ وخَلْعِهَا وَهُوَ قَوْلُهُ صلَّى الله تَعَالى عليه وسلَّم فيه: «إذا كان يَوْمُ القِيَامَةِ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ لِتَتْبَعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلاَ يَبْقَى أَحَدٌ كَانَ يعْبُدُ غَيْرَ الله تعالى مِنَ الأَنْصَابِ والأَصْنَامِ إلاَّ يَتَسَاقَطُونَ في النَّارِ حتَّى لَمْ يَبْقَ إلاَّ مَنْ كَان يَعْبُدُ الله تعالى».. الحديث[1].

= وهذا يعني أن تعتقد جميع ما اعتقده الناس، فإنْ كانتْ أقوالاً متناقضة فإن الوجود يسع هذا كله، ووحدة الوجود تسع هذا كله!
انظر «مجموع الفتاوى» (ج ٢/ ص ٩٨ ـ ١٠٠) بتصرف مني.

(١) صحيح: رواه البخاري برقم (٤٥٨١)، ومسلم برقم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أن ناساً في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا: يا رسول الله! هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: نعم...» الحديث.

فإذا اعْتَقَدْتَ صِحَّةَ عِبادَةِ الأصْنَام، فَتَبِعْتَها وسَقَطْتَ في النَّارِ، فَكَيْفَ تَتبَعُ بَعْدَ ذَلِكَ الصُّورَةَ المَعْرُوفَةَ أَوِ المُنْكَرَةَ في دُخُولِ الجَنَّةِ حَالَ مَا أَنْتَ في النَّارِ، بمُقْتَضى عِبادَتِكَ الأصنامَ ومَعْلُومٌ أنَّ مَنْ دَخَلَ النَّارَ بسَبَبِ عِبَادَةِ الأصْنَامِ، فإنَّه لا يَخْرُجُ منها أبَداً عَلَى أنَّ الحديثَ المَذْكُورَ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ الله تَعَالى، وبَيْنَ مَنْ عَبدَ الله تَعالى! ثُمَّ بَعْدَ ذَلِك قَالَ[1]: وَمَا ثَمَّ إلاَّ الاعْتِقَادَاتُ، فالكُلُّ مُصِيبٌ، وكُلُّ مُصِيبٍ مَأْجُورٌ سَعِيدٌ، وكُلُّ سَعِيدٍ مَرْضِيٌّ عَنْهُ، وإنْ شَقِيَ زَمَاناً في الدَّارِ الآخِرَةِ! فَقَدْ مَرِضَ وتَأَلَّمَ أَهْلُ العِنَايَةِ إلخ.

أقُولُ: هَذا مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾[2]. وأيُّ ضَلالٍ أعْظَمُ مِنْ جَعْلِ عُبَّادِ الأصْنَامِ، والثَّنَوِيَّةِ[3]، والمُثَلِّثَةِ[4]، والمُعَطِّلةِ مُصِيبينَ!!

ثُمَّ قَالَ: وَمَعَ هذا لا يَقْطَعُ أَهْلَ العِلْمِ الَّذين كَشَفُوا الأمْرَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ أنَّه لاَ يَكُونُ لَهُم في تِلْكَ الدَّارِ - يَعْنِي جَهَنَّم - نَعِيمٌ خَاصٌّ بِهم، إمَّا بفَقْدِ أَلَم كَانُوا يَجدُونَهُ، فارْتَفَعَ عَنْهُم، فيكُونُ نَعِيمُهُم رَاحَتَهُم مِنْ وِجْدَانِ ذَلِكَ الألَمِ، أَوْ يَكُونُ لَهُ نَعيمٌ مُسْتَقِلٌّ زائِدٌ كَنَعِيم أَهْلِ الجِنَانِ في الجِنَانِ!!!

أقُولُ: هَذَا مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ

---

(١) «الفصوص» (ص ١١٤).

(٢) الآية ٣٢ من سورة يونس. وقد وهم المؤلف رحمه الله تعالى فذكر الآية هكذا: «فماذا بعد الحق إلا الضلال، فأنى تؤفكون»!!

(٣) هُمْ عُبَّادُ النار من المجوس القائلين بإلهٍ للخير، وإلهٍ للشَّر! تعالى الله عن قوله الكافرين والمشركين علواً كبيراً. وانظر «الملل والنِّحل» للشهر ستاني (ج ٢/ ص ٨٠ ـ ٨١).

(٤) النصارى عليهم لعائنُ الله تَتْرَى إلى يوم القيامة.

عَذَابِهَا﴾(١). فإنْ زَعَمَ أنَّهُ مِنَ العُذُوبةِ! رَدَدْنَاهُ بآيَاتِ التَّضجُّرِ والاسْتِغَاثَةِ كَمَا تَقَدَّمَ! فإنْ كَابَرَ وَقَالَ: قَدْ يُسْتَغَاثُ، ويُتَضَجَّرُ مِنْ زِيَادَةِ اللَّذَّةِ! قُلْنَا لَهُ: ولِمَ يَتَضَجَّرُ أَهْلُ الجنَّةِ مِنْ ذَلِك؟ فإنْ زَعَمَ [أنَّ](٢) لذَّتُهم أعْظَمُ مِن لَذَّةِ أهْلِ الجَنَّةِ! قُلْنَا لَهُ: خَلَّدَكَ الله تَعَالى في ذَلِكَ أبَدَ الآبِدينِ حَيْثُ كُنتَ لَهُ مِنَ المُعْتَقِدِينَ!!

قَالَ في الكَلِمَة الصَّالِحِيَّةِ(٣): اعْلَمْ وفَّقَكَ الله تَعالى، أنَّ الأمْرَ مَبْنِيٌّ في نَفْسِه عَلَى الفَرْدِيَّةِ ولَها التَّثْلِيثُ، فَهِيَ مِنَ الثَّلاثَةِ فَصَاعِداً. فالثلاثةُ أوَلُ الإفْرَادِ. وعَنْ هذِهِ الحَضْرَةِ الإلٰهِيَّة وُجِدَ العَالَمُ، فَقَال تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾(٤).

فهذه ذاتٌ ذاتُ إرَادَةٍ وقَوْلٍ. فَلَوْلاَ هَذِهِ الذَّاتُ وإرَادَتُهَا وَهِيَ نِسْبَةُ التَّوَجُّهِ بالتَّخْصِيصِ لتكوينِ أمْرٍ مَا، ثُمَّ قَوْلُهُ عِنْدَ هذا التَّوَجُّهِ: كُنْ كَذَلِكَ الشَّيء مَا كَانَ ذَلِكَ الشَّيءُ. ثُمَّ ظَهَرَتِ الفَرْدِيَّةُ الثُّلاثِيَّةُ أيضاً في ذلك الشَّيء وبهَا مِنْ جِهَتِهِ صَحَّ تَكْوِينُهُ واتِّصافُهُ بالوُجُودِ، وَهِيَ شَيْئِيَّتُهُ وَسَمَاعُهُ وامْتِثَالُهُ أمْرَ مُكَوِّنِهِ بالإيجَادِ. فَقَابَلَ ثَلاثَةٌ بثلاثةٍ: ذاتُهُ الثَّابِتَةُ في حَالِ عَدَمِهَا في مُوَازَنَةِ [ذاتِ](٥) مُوْجِدِهَا، وسَماعُهُ في مُوَازَنَةِ إرَادَةِ مُوجِدِهِ، وقَبُولُه بالامْتِثَالِ لما أمْرَهُ بِهِ مِنَ التَّكْوينِ في مُوَازَنَةِ قَولِهِ: كُنْ فَكَانَ هُوَ، فَنَسَبَ التكْوِينَ إليْهِ، فَلَوْلاَ أنَّه في قُوَّةِ التَّكْوين(٦) عِنْدَ هَذَا القَوْلِ مَا تَكَوَّنَ! فَما أوْجَدَ هَذا الشَّيءَ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الأمْر

(١) الآية ٣٦ من سورة فاطر.
(٢) الزيادة مني، وكأنها ساقطة من الناسخ!
(٣) «الفصوص» (ص ١١٥).
(٤) الآية ٤٠ من سورة النحل.
(٥) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٦) في «الفصوص»: «فلولا أنه من قوته التكوين من نفسه عند هذا...».

بالتكْوينِ إلاَّ نَفْسُهُ. فأثْبَتَ الحَقُّ التكْوينَ للشَّيءِ نَفْسِهُ لاَ للحقِّ، والذي للحقِّ فيه أمْرُهُ خَاصَّةً إلى آخرِ مَا خَرَف!

أقُولُ: غَيْرُ مُسَلَّم أنَّ المَعْدُومَ حَالَ عَدَمِهِ شَيْءٌ وإنَّمَا سَمَّاهُ سُبْحَانَهُ شَيْئاً باعْتِبَارِ مَا يُؤلُ لِقَوْلِه تَعَالى: ﴿أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[1]. وقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَنْ قَتَلَ قتيلاً»[2] ثُمَّ أشَدُّ مِنْ ذلك حَمَاقَةً وسَفَهاً إثْبَاتُه للمَعْدُومِ سَمَاعاً وامْتِثَالاً! ثُمَّ أظْهَرُ مِنْ ذلك بُطْلاَناً وشِرْكاً: ـ نِسْبَةُ الإيجاد إليه، وجَعْلِ الكَوْنِ المُطَاوعِ للتَّكْوينِ تَكْويناً!! ونَفْيه عَنْ الحقِّ سُبْحانَه وتَعالى أقْبَحُ وأقْبَحُ، تَعالى سُبْحَانَه عمَّا يقولُ المُلْحِدونَ عُلَوًّا كبيراً. ثُمَّ قِياسُهُ على المَوْجودِ حَيْثُ قَالَ[3]: كما يقولُ الآمِرُ الَّذي يُخَافُ ولا يُعْصَى لِعَبْدِهِ: قُمْ، فَيَقومُ العَبْدُ امْتِثَالاً إلخ. مِنْ مَغَالِيطِه وتَلْبِيسَاتِهِ الَّتي لا يَقْبَلُها عَاقِلٌ[4]! ثُمَّ غَايَةُ مُرَادِه بهذه المُقَدِّمَاتِ[5] البَاطِلَة ما بَنَى عَلَيْها حَيْثُ قَالَ في آخِرِ الكلمةِ[6]: فَمَنْ فَهِمَ هذه الحِكْمَةَ وقَرَّرها في نَفْسِهِ وجَعَلَها مَشْهُودَةً لَهُ، أرَاحَ نَفْسَه مِنَ التَّعلُّقِ بغَيْرِه، وعَلِمَ أنَّه لا يُؤْتَى عليه بخَيْرٍ ولا بشَرٍّ إلاَّ مِنْه.

ثُمَّ قَالَ: ويُقِيمُ [صاحِبُ هذا][7] الشُّهُودِ مَعَاذِيرَ المَوْجُودَاتِ

---

(١) الآية ٣٦ من سورة يوسف.

(٢) حديث صحيح: «رواه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٣٢١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه. وهو حديث طويل، والشاهد منه قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ قتَلَ قتيلاً، له عليه بيِّنةٌ، فله سَلَبه». يعني ما على المقتول من ثوب، وسلاح، ومنطقة، وفرسه الذي يركبه، أو كان يمسكه. انظر «شرح السنة» للبغوي (ج ١١/ ص ١٠٨).

(٣) «الفصوص»: (ص ١١٦).

(٤) تكررت هذه الكلمة في «الأصل»!

(٥) في «الأصل»: «المقدماته»!

(٦) «الفصوص»: (ص ١١٨).

(٧) ساقط من «الأصل»، واستدركته من «الفصوص».

[كُلِّها][١] عَنهُم، [وإنْ لَمْ يَعْتَذِرُوا][٢] ويَعْلَمُ أنَّه[٣] مِنْهُ كَانَ كُلُّ مَا هُوَ فيه.

أقُولُ: هذه القاعدةُ الخبيثةُ الَّتي يُكَرِرُّها! وبُطْلانُها أظْهَرُ مِنَ الشمسِ! وكَذَا مَا بَنَى عليها مِنْ إقَامَةِ الأعْذَارِ! وقَدْ قَدَّمْنَا أنَّه مُخَالِفٌ لِقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٤] ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[٥]. وأنَّـهُ مُـنَـاقِـضٌ نَفْسَهُ لِمَا يَذْكُرُهُ قَرِيباً في الكَلِمَة الشُّعَيْبِيَّةِ[٦] مِنْ أنَّ الاسْتِعْدَادَ مِنْ عَطاءِ الله تَعَالى على أنَّهُ لَوْ سُلِّمَ لاقْتَضَى عَكْسَ مَا ذَهَبَ إليه، وأنْ لَيْسَ لَهُمْ عُذْرٌ! إذْ كَانَ الشَّرُّ الحاصِلُ لَهُمْ مِنْ عِنْدِ أنْفُسِهم.

وإنَّما يَتَوجَّهُ إقَامَةُ المَعَاذِير إذا كَانَ الكُلُّ مِنْ الله تعالى، وكانوا مَجْبُورِينَ على ذلك، كما ذَهَبَ إليه المُجَبِّرَةُ! فإنْ قِيلَ: إنَّما لا يُعْذَرونَ إذا كَانَ مِنْ أنْفُسِهم أنْ لَوْ كَانَ باخْتِيَارِهم. أمَّا إذا لَمْ يَكُنْ عُذِرُوا[٧]؟ قُلْنَا: إذَا لَمْ يَكُنْ باخْتِيَارِهم إلخ[٨]. إمَّا أنْ يَكُونَ بِجَعْلِ الله تعالى، فَيَقَعُ فيما هَرَبَ مِنْه! وإمَّا أنْ لا يكُونَ بجَعْلِ أحَدٍ، وَهُو بَاطِلٌ وتَنَاقُضٌ على ما ذكر. ولقوله: فَيَقُولُ لِنَفْسِهِ: إذَا جَاءَهُ مَا لاَ يُخَالِفُ غَرَضَهُ: يَدَاكَ أوْكَتَا وَفُوكَ نَفَخَ، إذْ يُفْهَمُ مِنْهُ الاخْتِيَارُ!

قال في الكَلِمَةِ الشُّعَيْبِيَّةِ[٩]: ولَيْسَتِ الحَقَائِقُ الَّتي تَطْلُبُها الأسْمَاءُ

---

(١) ساقط من «الأصل»، واستدركته من «الفصوص».
(٢) ساقط من «الأصل»، واستدركته من «الفصوص».
(٣) كذا في «الفصوص»، وفي «الأصل»: «أنَّ».
(٤) الآية ٧٨ من سورة النساء.
(٥) الآية ٥٣ من سورة النحل.
(٦) «الفصوص» (ص ١٢١).
(٧) أي فما هو الجواب؟
(٨) في «الأصل»: «لايخ»! ولعل الصواب ما أثبته.
(٩) «الفصوص»: (ص ١١٩).

إلاَّ العَالَمُ! فالألُوهيةُ[١] تطْلبُ المَألُوهَ، والرُّبوبيَّةُ تَطْلبُ المَرْبُوبَ، وإلاَّ فَلاَ عَيْنَ لَهَا إلاَّ بِهِ وجُودَاً أو[٢] تَقْديراً. والحقُّ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ غَنِيٌّ عن العالمين. والرُّبُوبيَّةُ مَالَها هذا الحُكْمُ. فَبَقِيَ الأمْرُ بَيْنَ مَا تَطْلُبُه الرُّبُوبيَّةُ وبَيْنَ ما تَسْتَحِقُّهُ الذَّاتُ مِنَ الغِنَى عَنِ العالَمِ! ولَيْسَت الرُّبُوبيَّةُ على الحَقِيقَةِ والإنْصَافِ إلاَّ عَيْنُ هَذِهِ الذَّاتِ!.

أَقُولُ: آلَ[٣] أمْرُهُ إلى أنْ جَعَلَ الذَّاتَ مُحْتَاجَةً، ثُمَّ أنَّها عَيْنِ الذَّاتِ! تعالى الله عَنْ زَعْمِهِ عُلُوًّا كبيراً. ثُمَّ سَاقَ الهَذَيَان إلى أنْ قَالَ[٤]: وإذا كَانَ الحَقُّ يَتَنَوَّعُ تَجَلِّيهِ في الصُّوَرِ، فبالضَّرُورةُ يتَّسِعُ القَلْبُ ويَضِيقُ. بحَسَبِ الصُّورَةِ الَّتي يَقَعُ فيها التَّجلِّي [الإلٰهي][٥]، فإنَّ القَلْبَ مِنَ العَارِفِ أوِ الإنْسانِ الكَامِلِ. بمنزِلَةِ مَحلِّ فَصِّ الخَاتَمِ مِنَ الخَاتَمِ لا يَفْضُلُ، بَلْ يَكُونُ على قَدْرِهِ وشَكْلِهِ.

ثُمَّ قَالَ[٦]: وهذا عَكْسُ ما تُشِيرُ إلَيْهِ الطَّائِفَةُ مِنْ أنَّ الحَقَّ يَتَجَلَّى على قَدْرِ اسْتِعْدَادِ العَبْدِ. وليس[٧] كذلك، فإنَّ العَبْدَ يَظْهَرُ للحقِّ على قَدْرِ الصُّورةِ الَّتي يتَجلَّى لَهُ فيها الحقُّ. وتَحْرِيرُ هذه المَسْألةِ: أنَّ لله تَجلِّيَيْنِ: تَجَلِّيْ غَيْبٍ وتَجلِّيْ شهادةٍ، فَمِنْ تَجَلِّي الغَيْبِ يُعْطِي الاسْتِعْدَادَ الَّذي يكونُ على القَلْبِ، وهو التَّجلِّي الذَّاتي الَّذي الغيبُ حَقِيقَتُهُ، وهو

(١) في «الأصل»: «الألوهة». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٢) في «الأصل»: «و».
(٣) في «الأصل»: «قال آمره»! وما أثبته هو الصواب إن شاء الله تعالى.
(٤) «الفصوص»: (ص ١٢٠).
(٥) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
وقد سقط بعد ذلك كلام لعله من إهمال المؤلف له لعدم الشاهد منه، وهو: «فإنه لا يفضل شيء عن صورة ما يقع فيها التجلي»!
(٦) «الفصوص»: (ص ١٢٠).
(٧) في «الفصوص»: «وهذا ليس كذلك».

الهُوِيَّةُ الَّتي يَسْتَحِقُها بقَوْلِهِ (هُوَ).

فَلاَ يَزَالُ (هُوَ) لَهُ دَائِماً أبداً. فإذا حَصَلَ لَهُ ـ أعْنِي للقَلْبِ ـ هذا الاسْتِعْدادُ تجلَّى لَهُ التَّجلِّيَ الشُّهُودِيَّ في الشَّهادَةِ فِرآهُ، فَظَهر بصُورةِ ما تجلَّى لَهُ كما ذَكَرْنَاهُ. فَهُوَ تعالى أعْطَاهُ الاسْتِعْدَادَ بقولِهِ: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾!

أقولُ: هذا اعْتِرَافٌ بأنَّ الاسْتِعْدَادَ عَطَاءٌ مِنَ الله تَعَالى.

قَالَ[1]: ثُمَّ هَدَى، ثُمَّ رَفَعَ الحِجَابَ بَيْنَهُ وبينَ عَبْدِه، فَرَآهُ في صُورةِ مُعْتَقَدِهِ، فهو عَيْنُ اعْتِقَادِهِ. فلا يَشْهَدُ القَلْبُ ولا العَيْنُ أبداً إلاَّ صورةَ مُعْتَقَدِهِ في الحقِّ. فالحقُّ الَّذي في المُعْتَقَدِ هو الَّذي وَسِعَ القَلْبَ صُورَتُهُ، وهو الَّذي يتجلَّى لَهُ فيَعْرِفُه، فلا تَرَى العَيْنُ إلاَّ الحقَّ الاعْتِقَادِيَّ. ولا خَفَاءَ بِتَنَوُّعِ الاعْتِقَاداتِ؛ فَمَنْ قَيَّدَهُ أنْكَرَهُ في غَيْرِ ما قَيَّدَ بِهِ، وأقرَّ به فيما قيَّد بِهِ إذا تَجلَّى. وَمَنْ أطْلَقَهُ عن التقْيِيدِ لم يُنْكِرْهُ وأقرَّ بِهِ في كُلِّ صُوَرةٍ يتحوَّلُ فيها، ويُعْطِيهِ مِنْ نَفْسِه قَدْرَ صورَةِ ما تجلَّى لَهُ فيها إلى ما لا يَتَنَاهَى إلى آخِرِ مَا خَرَّفَ!

أقُول: انْظُرْ إلى هذه الأبَاطِيلِ الَّتي يَنْسِبُها إلى النَّبي صلَّى الله تعالى عَليه وسلَّم أنَّه أمَرَهُ بأنْ يَخْرُجَ بها إلى أُمَّتِهِ، وهي أَنْ أيَّ شَيْءٍ اعْتَقَدَهُ الإنْسانُ، فهو صُورَةُ الحقِّ، وأنَّ الحقَّ مُتَعَّدِدٌ[2] إلى ما لا يَتَنَاهَى، والله سُبْحَانَه وتَعالى يَقُولُ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾[3] ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٢١).

(٢) في «الأصل» رسمت: «متعتد»!

(٣) الآية ٣٢ من سورة يونس.

سَبِيلِهِۦۚ ﴾[١]. ثُمَّ أنْهَى هَذَيَانَهُ إلى أنْ قَالَ[٢]: قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾[٣]. لتَقَلُّبِه في أنْواعِ الصُّورِ والصِّفاتِ، ولَمْ يَقُلْ لمَنْ كَانَ لَهُ عَقْلٌ، فإنَّ العَقْلَ قَيْدٌ، فَيَحْصُر الأمْرَ في نَعْتٍ واحَدٍ، والحقيقةُ تَأْبَى الحَصْرَ في نَفْسِ الأمْره! فما هُوَ ذِكْرَى لمَنْ كَانَ لَهُ عَقْلٌ، وَهُمْ أصْحَابُ الاعْتقَادَات الَّذينَ يُكَفِّرُ بَعْضُهم بَعْضاً، ويَلْعَنُ بَعْضُهم بَعْضاً، ومَا لَهُم مِنْ نَاصِرِينَ!.

أقُولُ: أَخَذَ القَلْبَ والعَقْلَ بالمَعْنَى المَصْدِرِيّ، مِنْ قَلَبَ يَقْلِبُ وعَقَلَ يَعْقِلُ، أيْ قَيَّدَ وَرَبَطَ، وهذا خِلاَفُ المُرَادِ مِنَ الآية[٤]. فَقَدْ قَلَبَ مَعْنَى الآيةِ ورَبَطَهُ وقَيَّدَهُ باعْتِقادِهِ الخبيثِ! وإنَّما المُرَادُ فيها بالقَلْبِ: العَقْلُ مِنَ المَحَلِّ وإرَادَةِ الحَالِ، فإنَّ القَلْبَ ـ وهُوَ العُضْوَ المَعْرُوفُ ـ مَحَلُّ العَقْدِ، وهو النُّورُ الَّذي خصَّ الله تعالى بِهِ نَوْعَ الإنْسانِ وشرَّفَهُ به وجَعَلَهُ مَنَاطَ تَوْجيهِ الأمْرِ والنَّهْي والإبَانَةِ[٥] والعُقُوبةِ. وبِهِ تَقَعُ الذِّكْرَى، قَالَ تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٦]. أي أصْحابِ العُقُولِ، فَقَلَبَ هذا الزِّنْدِيقُ مَعْنَى القَلْبِ ومَعْنَى العَقْلِ عَنْ ما أرادَ الله تعالى بِهِما، وقَلَبَ مَحَلَّ الذِّكْرَى وَهُوَ العُقَلاءُ إلى القلابين[٧]، وقَلَبَ مَعْنَى آيَةِ اللَّعْنِ المذكُورَةِ في حَقِّ الكُفَّارِ المَقُولِ لهم: ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ

(١) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.
(٢) «الفصوص»: (ص ١٢٢).
(٣) الآية ٣٧ من سورة ق.
(٤) هنا بعد قوله: «الآية». ذكر الناسخ: «وربطه»! ولا معنى لها على ما يظهر.
(٥) كذا في «الأصل». ولعلها «الإنابة».
(٦) الآية ٢١ من سورة الزمر.
(٧) كذا في «الأصل»!

ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾[١]. فَجَعَلها في حقِّ أهْلِ الإسلام الَّذينَ يَعْتَقِدونَ أنَّ الحقَّ عند الله تعالى واحِدٌ، ومَا عَدَاهُ ضَلالٌ وكُفْرٌ لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[٣] ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾[٤]. إلى غيرِ ذلك مِنَ الأدِلَّةِ والبَرَاهِين. فانْظُرْ إلى هذا التَّحْرِيفِ والزَّنْدَقةِ الَّتي نَسَبَها إلى رسُول الله ﷺ! فالله تعالى يُجَازِيه عَلَى ذلك ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[٥]. ثُمَّ تمَّمَ هَذَيَانَهُ بِنَاءً على ما قَبْلَهُ مِنَ المُرَادِ بالآيةِ المَذْكُورةِ إلى أن قَالَ[٦]: فلهذا قَالَ: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾ فَعُلِمَ تَقَلُّبُ[٧] الحقِّ في الصُّوَرِ بتَقْلِيبهِ في الأشْكَالِ. فَمِنْ نَفْسِهِ عَرَفَ نَفْسَهُ، ولَيْسَتْ نَفْسُهُ بغَيْرٍ لهُوِيَّةِ الحقِّ، ولا شَيْءَ مِنَ الكَوْنِ مِمَّا [هو][٨] كَائِنٌ ويَكُونُ بغَيْرٍ لِهُوِيَّةِ الحقِّ، بَلْ هُوَ عَيْنُ الهُوِيَّة! فَهُوَ العَارِفُ والعَالِمُ والمُقِرُّ في هذه الصُّورَةِ، وهو الَّذي لا عَارِفٌ ولا عَالِمٌ، وَهُوَ المُنْكِرُ في هذه الصُّورَةِ الأُخْرى! هذا حظُّ مَنْ عَرَفَ الحقَّ مِنَ التَّجلِّي والشُّهُودِ في عَيْنِ الجَمْعِ، وهو[٩] قَوْلُه: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾. يَتَنوَّعُ في تَقْلِيبِه!!

أقُولُ: هذه قَاعِدَتُهُ المَشْهُورةُ الخَبِيثَةُ القَبِيحَةُ الشَّنْعَاءُ المُقْتَضِيَةُ

---

(١) الآية ٢٥ من سورة العنكبوت.
(٢) الآية ٣٢ من سورة يونس.
(٣) الآية ١٩ من سورة آل عمران.
(٤) الآية ٨٥ من سورة آل عمران.
(٥) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم.
(٦) «الفصوص»: (ص ١٢٢).
(٧) في «الأصل»: «تقليب». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٨) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٩) في «الفصوص». «فهو».

لكَوْنِ القِرَدَةِ والخَنَازِيرِ والكِلاَبِ وسَائِرِ الخَبَائِثِ والقاذُورَاتِ، لَيْسَتْ مُغَايِرةً لِهُوِيَّةِ الحقِّ!! وهَذَا كُفْرٌ أقْبَحُ مِنْ كُلِّ كُفْرٍ كَفَرَ بِهِ كَافِرٌ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾[1]. بَلْ مُخَالِفٌ لجميعِ الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ والرُّسُلِ المُرْسَلَةِ.

ثُمَّ قَالَ[2]: وأمَّا أَهْلُ الإيمَانِ، وَهُمُ المُقَلِّدونَ الَّذين قلَّدُوا الأنبياءَ والرُّسُلَ فيما أخْبَرُوا بِهِ عن الحقِّ، لاَ مَنْ قَلَّدَ أصْحَابَ الأفْكَارِ والمُتأوِّلينَ الأخْبَارَ الوَارِدَةَ بحَمْلِهَا على أدِلَّتِهم العَقْلِيَّةِ، فهؤلاءِ الَّذين قَلَّدُوا الرُّسُلَ المُرَادُونَ بقولِهِ: ﴿أَلْقَى ٱلسَّمْعَ﴾ لِمَا وَرَدَتْ بِهِ الأخْبارُ الإلٰهيةُ على ألْسِنَةِ الأنبياء عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ[3].

أَقُولُ: في هذا الكلام إشَارَةٌ ظَاهِرَةٌ إلى أنَّه وطائِفَتُهُ مُسْتَقِلُّونَ بالوُصُولِ إلى الحقِّ بدُونِ تَقْلِيدِ الأنبياء والرُّسلِ! ولَقَدْ عَرَضَ لي في بَعْضِ الأيَّامِ التَّفكُّر في كلام هَذَا الزِّنديقِ وما يَقْتَضِيهِ تَمَدُّحُهُ واعْتِرَاضُهُ على بَعْضِ الأنبياءِ وإعْجَابُهُ بما هُوَ عَلَيه، فَقُلْتُ في نَفْسِي: لَوْ كَانَ هذا الشَّخْصُ في زَمَنِ نبيٍّ مِنَ الأنبياء لَمَا اتَّبَعَهُ، وتَرَفَّعَ عَنِ اتِّبَاعِهِ، كَمَا رُوِي عَنْ سُقْرَاطَ الحكيم أنَّه سَمِعَ بموسَى عليهِ السَّلامُ وقيلَ لَهُ: لَوْ هَاجَرْتَ إليه، فَقَالَ: نَحْنُ قَومٌ مَهْدِيُّونَ، فلا حَاجَةَ بنا إلى مَن يَهْدِينَا! فَلَمْ يَمْضِ ذَلِكَ اليومُ الذي عَرَضَ فيه هذا الفِكْرُ حتَّى نَظَرْتُ إلى هذا المَحَلِّ مِنْ هذه الكَلِمَةِ، فَعَلَمْتُ أنَّ ذَلِكَ الفِكْرَ حَقٌّ[4]، فإنَّه مِنْ جَانِبِ الله تعالى. ثُمَّ تأكَّدَ ذلك بما اطَّلَعْتُ مِنْ كَلاَمِ بَعْضِ طَائِفتهِ وَهُوَ العَفِيفُ التِّلْمَسَاني في (شَرْح مَواقِفَ النِّفَّرِي) حَيْثُ قَال فيه:

---

(١) الآية ٣، ٥ من سورة الكافرون.
(٢) «الفصوص»: (ص ١٢٣).
(٣) في «الفصوص»: «صلوات الله وسلامه عليهم».
(٤) يعني فِكْرَهُ هو في شأنِ هذا الزنديق ابن عربي.

وذلك أنَّ السَّالِكينَ إمَّا بالعِبَادةِ وهُمْ أهْلُ التَّقْلِيدِ وإمَّا بالفِكْرِ وهم الفَلاَسِفَةُ والمُتكلِّمونَ، وإمَّا بالمَعْرِفَةِ وهم أهْلُ الأذْواقِ مِنَ الصُّوفِيَّة إلى أنْ قَالَ: والتَّعَرُّفُ بالكَرَم على نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ يَتَلَقَّوْنَهُ بالتَّقْليدِ فيما نَقَلَتِ الأنبياءُ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ انتهى.

فَفُهِمَ مِنْ كلاَمِهِ هذا أَنَّ أَهْلَ الأذْوَاقِ مِنَ الصُّوفِيَّة لَيْسُوا ممَّنْ يُقَلِّدُ الأنبياءَ لجَعْلِهم قَسِيماً لَهُم! وكَفَى بهذا الزَّعْم والاعْتِقَاد ضَلاَلاً مُبيناً. ثُمَّ إنَّهُ خَصَّ مُقَلِّدي الأنبياء بالَّذين يَحْمِلُونَ مَا وَرَدَ مِنَ الأنبياءِ مِنَ المُتَشَابِهَاتِ على ظَاهِرِهَا، كما يَفْعَلُ هُوَ وأتْبَاعُه بِنَاءً على قَاعِدَتِهِ الخبيثةِ، دُونَ الَّذين[1] قلَّدُوا الأنبياء في تَنْزِيه الله تعالى عَنْ مُمَاثَلةِ المُحْدَثَاتِ، وحَمَلُوا المُتَشَابِهَ على مَحَامِلَ تليقُ بالله سُبْحانه وتعالى، أَوْ آمنُوا بها مُسَلِّمينَ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ ظَوَاهِرِهَا؛ كَفَرِيقَيْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ المُسَلِّمَةِ والمُؤَلِّة[2]! وهذا كُلُّهُ دَعْوَى منه مِنْ غيرِ دليلٍ إلاَّ اتِّبَاعَ ما تَشَابَهَ الدَّالِّ على زَيْغِ القَلْبِ والله تعالى الموفِّقُ.

ثُمَّ بِنَاءً على ما أَسَّ[3].

قَالَ[4]: ومَنْ قَلَّدَ صَاحِبَ نَظْرٍ فِكْرِيٍّ، وتقيَّدَ بِهِ، فَلَيْسَ هو الَّذي

---

(١) في «الأصل»: «الذي».
(٢) في «الأصل»: «المؤنة»!
تنبيه: قول المؤلف بأن أهل السنة لا يعتقدون بظواهر آيات وأحاديث الصفات بل هم إما مُسَلِّمة ـ أيْ مُفَوِّضَة ـ وإما مُؤَلِّة ـ أيْ يحملون صفة اليد مثلاً على القدرة أو النعمة. . . إلخ.
أقول: هذا خطأ عظيم! فإن السلف الصالح حملوا آيات وأحاديث الصفات على ظواهرها لكن من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف.
والاستواء ـ مثلاً ـ معلوم من حيث اللغة، ولكن الكيف به مجهول لنا كما هو مذهب أئمة الحديث كمالك وغيره من السلف الصالح.
(٣) يقال: أسَّ البناء: وضع أساسه. «المعجم الوسيط» (١/١٧).
(٤) «الفصوص»: (ص ١٢٣).

أَلْقَى السَّمْعَ، فإنَّ هذا الَّذي أَلْقَى السَّمْعَ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ شَهِيداً لما ذَكَرْنَاهُ. ومَتَى لَمْ يَكُنْ شَهيداً لما ذَكرناهُ، فَمَا هُوَ المُرادُ بهذه الآيةِ. فأولئك[1] الذين قَالَ الله تعالى فيهم: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾[2] والرُّسُلُ لا يَتبرَّءُونَ مِنْ أتْبَاعِهم الَّذين اتَّبعُوهم.

أقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ إلْحَادِهِ في آياتِ الله تعالى وتَقْلِيبه مُرَادَ الله تعالى؛ فإنَّ المُرَادَ بالمُتَّبَعِينَ، والمُتَّبِعينَ في الآيةِ: الكُفَّارُ، لاَ كُلُّ مَنْ قُلِّدَ وقَلَّدَ، فإنَّ أهْلَ السُّنَّةِ هُمُ المُقَلِّدُونَ للأنبياءِ عليهم الصَّلواتُ والسَّلامُ حَقَّاً، فلا يَتبرَّءُونَ مِنِ اتِّبَاعِهِمْ، كَمَا لا يَتَبَرَّأُ الأنبياءُ مِنْهُم. قَوْلُهُ[3]: لا بُدَّ أَنْ يكونَ شَهيداً لِمَا ذَكَرْنَاهُ إلخ. دَعْوَى مِنْهُ كَاذِبَةٌ دَلَّ على بُطْلاَنِها بَرَاهِينُ الكِتابِ والسُّنَّةِ والمَعْقُولِ.

قَالَ[4]: فَحقِّقْ يا وَليُّ مَا ذَكَرْتُهُ لَكَ في هذِه الحِكْمَةِ القَلْبِيَّةِ. وأمَّا اخْتِصَاصُها بشُعَيْب، فَلِمَا فيها مِنَ التَّشَعُّبِ[5]، أيْ شُعَبُها لا تَنْحَصِرُ، لأنَّ كُلَّ اعْتِقَادٍ شُعْبَةٌ، فَهِيَ شُعَبٌ كُلُّها، أعْنِي الاعْتِقَادَاتِ، فإذا انْكَشَفَ الغِطَاءُ انْكَشَفَ لِكُلِّ أحَدٍ بِحَسَبِ مُعْتَقَدِهِ، وقَدْ يَنْكَشِفُ بِخِلاَفِ مُعْتَقَدِهِ في الحُكْمِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾[6].

فأَكْثَرُهَا في الحُكْمِ كالمُعْتَزِليّ يَعْتَقِدُ في الله نُفُوذَ الوَعِيدِ في العَاصِي إذَا مَات على غَيْرِ تَوْبَةٍ. فإذا مَاتَ وكَانَ مَرْحُوماً عند الله تعالى

---

(١) في «الفصوص»: «فهؤلاء».
(٢) الآية ١٦٦ من سورة البقرة.
(٣) «الفصوص»: (ص ١٢٣).
(٤) «الفصوص»: (ص ١٢٣).
(٥) في «الأصل»: «التشعيب». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٦) الآية ٤٧ من سورة الزمر.

قَدْ سَبقتْ لَهُ عِنايةٌ بأنَّه لا يُعاقَبُ: وَجَدَ الله غفوراً رحيماً، فَبَدَا لَهُ مِنَ الله ما لَمْ يَكُنْ يَحْتَسِبُهُ!

أقولُ: هذا أيضاً مِنْ جُمْلةِ تحريف الآياتِ افْتِراءً على الله تَعالى، فإنَّ الآيةَ سِيقَتْ في حَقِّ الكُفَّارِ! قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٥﴾ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِى مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٤٦﴾ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٤٨﴾﴾[1]. فالآيةُ نَزَلَتْ تَخويفاً للكُفَّارِ الآمِنينَ مِنَ الآخرةِ وَعَذابِها، لا تأميناً للخائِفينَ الَّذين قَالَ الله تعالى مَادِحاً لَهُم: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ﴾[2]. وما أحقَّهُ وطائِفَتَه بهذه الآية، فإنَّهم أوْلى بها مِنَ الكُفَّارِ الذين نَزَلَتْ في حقِّهم، فإنَّهم أشدُّ النَّاسِ أمْناً[3] مِنْ عَذابِ الله تعالى ووعيدِهِ[4] على ما لا يَخْفَى.

فإذا ماتُوا بَدَا لَهُمْ مِنَ الله ما لم يكُونُوا يَحْتَسِبُونَ مِنْ خُلْفِ الوَعيدِ، وجَعْلِ العَذابِ عَذْباً ونَعِيماً!! ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾[5].

ثُمَّ بَنَى على ما أسْلَفَ مِنْ قاعِدَتِهِ الخبيثةِ إلى أنْ قالَ[6]: غَيْرَ أنَّ

---

(١) الآيات ٤٥ ـ ٤٨ من سورة الزمر.
(٢) الآية ١٤ من سورة إبراهيم.
(٣) في «الأصل»: «آمناً»!
(٤) في «الأصل»: «وعيده» بحذف واو العطف!
(٥) الآية ٤٢ من سورة الرعد.
(٦) «الفصوص»: (ص ١٢٤).

صَاحِبَ التَّحقيقِ يَرَى الكَثْرَةَ في الواحِدِ، كما يَعْلَمُ أنَّ مَدْلُولَ الأسْماءِ الإلٰهيَّةِ، وإنِ اخْتَلَفَتْ حَقَائِقُها وكَثُرَتْ، أنَّها عَيْنٌ وَاحِدَةٌ. فهذه كَثْرَةٌ مَعْقُولَةٌ في وَاحِدِ العَيْنِ.

فيكونُ[١] في التَّجلِّي كَثْرَةٌ مَشْهُودَةٌ في عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، كما أنَّ الهَيُولَى تُؤخَذُ في حَدِّ كُلِّ صُورَةٍ وهِيَ مَعَ كَثْرَةِ الصُّوَرِ واخْتِلافِها تَرْجِعُ في الحَقِيقَةِ إلى جَوْهَرٍ واحِدٍ وهُوَ[٢] هَيُولاَها. فَمَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ بهذه المَعْرِفَةِ، فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ، فإنَّهُ على صُورَته خَلَقَهُ، بَلْ هُوَ عَيْنُ هُوِيَّتِهِ وحَقِيقَتِهِ. ولهذا ما عَثَر أحَدٌ مِنَ العُلَماء على مَعْرِفَةِ النَّفْسِ وحَقِيقَتها إلاَّ الإلٰهيُّونَ مِنَ الرُّسُلِ والصُّوفيَّة.

أقُولُ: انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرِي على الرُّسُلِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ أنَّهم عَرَفُوا النَّفْسَ كمَعْرِفتِهِ المَبْنِيَّةِ على قَاعِدَتِهِ الخبيثةِ أنَّ الحقَّ سُبْحَانَهُ وتعالى كالهَيُولَى يُؤخَذُ في حَدِّ كُلِّ صُورةٍ مِنْ صُوَرِ العالَمِ! تَعالى الله عمَّا يقولُ الظَّالِمونَ عُلُوًّا كبيراً.

قَالَ[٣]: وأمَّا أصْحَابُ النَّظَرِ وأرْبَابُ الفِكْرِ مِنَ القُدَمَاءِ والمُتَكلِّمِينَ في كَلاَمِهِم في النَّفْسِ ومَاهِيَّتِها، فَمَا مِنْهُم مَنْ عَثَرَ على حقيقتها ولا يُعْطِيها النَّظَرَ الفِكْرِيَّ أبداً. فَمَنْ طَلَبَ العِلْمَ بها مِنْ طَريق النظر الفِكْرِيّ، فقدْ اسْتَسْمَنَ ذَا وَرَم[٤] ونَفَخَ في غَيْرِ ضَرَم[٥]! ولا جَرَمَ أنَّهم مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾[٦]، فَمَنْ

---

(١) في «الفصوص»: «فتكون».
(٢) في «الفصوص»: «هو».
(٣) «الفصوص»: (ص ١٢٥).
(٤) في «الأصل»: «زوارم»! والتصويب من «الفصوص».
(٥) الوَرَمَ: الانتفاخ. والضَرَم: الاشتغال والاتقاد. انظر «المعجم الوسيط» (٢/ ١٠٣٩، ١/ ٥٤١). وقد جاءتْ في «الأصل»: «اسْتَحْسَنَ» والمعروف ما أثبته.
(٦) الآية ١٠٤ من سورة الكهف.

طَلَبَ الأمْرَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ، فَمَا ظَفَرَ بَتَحْقِيقِهِ!

أقُولُ: أمَّا قَوْلُهُ: وَلاَ جَرَمَ أنَّهم مِنَ الَّذين ضَلَّ سَعْيُهم إلخ. فمُسَلَّمٌ، لأنَّهم أضَاعُوا زَمَانَهم في غَيْرِ طَاعَةِ الله تعالى، فإنَّه سُبْحَانه وتَعَالى مَا أمَرَهم بمَعْرِفَتِها والتَّفَحُّصِ عَنْهَا؛ ولكِنَّه هُوَ أيْضاً[1] مِنْهُم بخَوضِهِ في ذَلِكَ، وتَضْيِيع وقْتِهِ فيه، بَلْ أشَدُّ بأضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ لبِنَائِهِ ذلك على القَاعِدَةِ الخبيثَةِ المُبَايِنَةِ لِمَا أرْسَلَ الله تعالى بِهِ رُسُلَهُ وأنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ!! وأشْنَعُ مِنْ ذَلِكَ إسْنَادُه إلى رُسولِ الله صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم أنّه أمَرَهُ بِهِ!!

قَال[2]: وما أحْسَنَ مَا قَالَ الله تَعَالى في حقِّ العَالَمِ وتبدُّلِه مَعَ الأنْفَاسِ ﴿لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[3] في عَيْنٍ واحِدَةٍ، فَقَالَ في حقِّ طَائِفَةٍ، بَلْ أكْثَرِ العَالَمِ، ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[4]. فَلاَ يَعْرِفُونَ تَجْدِيدَ الأمْرِ مَعَ الأنْفَاسِ!

أقُولُ: هَذَا أيْضَاً مِنَ الإلْحَادِ في آياتِ الله تعالى والكَذِبِ على الله تعالى، فإنَّهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالى مَا قَالَهُ إلاَّ في حقِّ الكُفَّارِ المُنْكِرينَ للمَعَادِ بَعْدَ المَوْتِ بِقَوْلِهم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ﴿٣﴾﴾[5]. فإنَّ تَجْدِيدَ الخَلْقِ في الدُّنيا لَمْ يُنْكِرُه أحَدٌ لِمَا يُشَاهَدُ مِنْ تَوَالُدِ الحَيَوانِ وتجدُّدِ النَّباتِ وغَيْرِ ذلك. ولَمْ يُرِدْ به تَعَالى قَطُّ تَجدُّدَ الأعْيَانِ ولا الأعْرَاضِ، كَمَا قَصَدَهُ هذا الضَّالُّ، فَقَالَ[6]: لكِنْ قَدْ عثَرَتْ عَلَيْهِ الأشَاعِرَةُ في بَعْضِ المَوْجُودَاتِ، وَهِيَ الأعْرَاضُ، وعَثَرَتْ

(١) يعني ابن عربي الملحد.
(٢) «الفصوص»: (ص ١٢٥).
(٣) الآية ١٥ من سورة ق.
(٤) الآية ٣ من سورة ق.
(٥) «الفصوص»: (ص ١٢٥).
(٦) يعني بهم السوفسطائية كما هو في بعض شروح «الفصوص».

عليه الحِسْبانيَّةُ[١] في العَالَمِ كُلِّه. وجَهَّلَهُم أَهْلُ النَّظَرِ بأجْمَعِهم!

أَقُولُ: الحِسْبَانِيَّة: نِسْبَةٌ إلى الحِسْبَانِ ـ بكَسْر الحَاءِ ـ بمَعْنَى الظَنِّ وأَرَادَ بِهم السُّوفِسْطائيَّة، فإنَّ مَذْهَبهم ومذهبَ النَّظَّام[٢]: أنَّ الأعْيَانَ لا تَبْقَى زَمَانَيْنِ، بَلْ بَقَاؤُها بِتَجَدُّدِ الأمْثَالِ، كَمَا قَالَهُ الأشَاعِرةُ في الأعْرَاضِ، وهو مَرْدُودٌ بأنَّه لَوْ كَان كذلك لم يُتَصَوَّرِ المَوْتُ والحَيَاةُ! وَلَكَانَ المُعَاقَبُ غَيْرُ العَاصِي، والمُنَعَّمُ غَيْرُ الطَّائِعِ! وفَسَادُهُ ظَاهِرٌ غَايَةَ الظُّهورِ، فالعَجَبُ كَيْفَ يَكُونُ المُكَابِرُ فيه وَليًّا.

ثُمَّ قَالَ[٣]: ولَكِنْ أخْطأ الفَرِيقَان أمَّا خَطأُ الحسْبَانِيّة، فبكَوْنِهم مَا عَثَرُوا مَعَ قَولِهم بالتبدُّلِ في العَالَم بأسْرِهِ على أحَدِيَّةِ الجَوْهَرِ المَعْقُولِ الَّذي قَبِلَ هذه الصُّورَةَ، ولا يُوجَدُ إلاَّ بِها، كَمَا لاَ تُعْقَلُ إلاَّ به. فَلَوْ قَالُوا بذلكَ فازُوا بِدَرَجَةِ التَّحْقِيق في الأمْرِ!

أَقُولُ: هذا تَلْويحٌ، بَلْ تَصْريحٌ بأنَّه تَعَالى جَوْهَرٌ مَعْقُولٌ لا يُوجَدُ إلاَّ بالصُّورَةِ، ولا تُعْقَلُ الصُّورةُ إلاَّ بِهِ، وصَرَّحَ بِهِ شَارِحُه الجَامِيُّ[٤]،

---

(١) من أئمة المعتزلة ومنظريهم، متهم بالزندقة، اسمه: إبراهيم بن سيار بن هانيء البصري، ألف كتباً كثيرة في الفلسفة والاعتزال. هلك سنة ٢٣١ هـ. وانظر «الأعلام» (١/ ٣٦).

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي، من القائلين بوحدة الوجود، بل ومن المنافخين عنه على اعتبار أنه هو التوحيد!! نسأل الله العافية والسلامة. أخطأ الزركلي فقال عنه: مفسر، فاضل!. هلك عام ٨٩٨ هجرية. وانظر «الأعلام» (ج ٤/ ص ٦٧) الطبعة الثالثة.
ومن العجب أن يدافع ابن العماد الحنبلي عن هذا المارق ـ إنْ مات على هذه العقيدة ـ فيصفه بالعارف بالله! وأنه كان مشتهراً بالفضائل! وبلغ صيته الآفاق! وسارت بعلومه الركبان!. «شذرات الذهب» (ج ٧/ ص ٣٦٠ ـ ٣٦١).

(٣) «الفصوص»: (ص ١٢٥).

(٤) هل يبقى بعد هذا الكفر الصريح أيُّ فضلٍ لهذا الجامي إنْ مات على هذه العقيدة الخبيثة؟!

فقال: وذلك الجَوْهَرُ هُوَ عَيْنُ الحَقِّ الَّذي بتَجلِّيه وُجِدَ العَالَمُ!! وأيُّ كُفرٍ أقْبَحُ مِنْ هَذَا؟ على أنَّه نَاقَضَ فيه نَفْسَهُ في قَوْلِه في الكَلِمَةِ الهُودِيَّة[١]: - فَهُوَ حقٌّ مَشْهُودٌ في خَلْقٍ مُتَوَهَّم، فالخَلْقُ مَعْقُولٌ، والحقُّ مَحْسُوسٌ مَشْهُودٌ عندَ المُؤمِنينَ، وأهْلِ الكَشْفِ والوُجُودِ، وَمَا عَدا هَذينِ الصِّنْفَيْنِ، فالحقُّ عِنْدَهم مَعْقُولٌ والخَلْقُ مَشْهُودٌ! وانْظُرْ إلى ما بَعْدَه تَرَى العَجَبَ حَيْثُ قَالَ: وأمَّا الأشَاعِرَةُ: فَمَا عَلِمُوا أنَّ العَالَمَ كُلَّه مَجْمُوعُ أعْرَاضٍ، فَهُوَ يَتَبَدَّلُ[٢] في كُلِّ زَمَانٍ، إذْ العَرَضُ لا يَبْقَى زَمَانَيْنِ!

أقُولُ: فَيُقَالُ: يَا أيُّها السَّفِيهُ الضَّالُّ! فإذا كَانَ العَالَمُ جَمِيعُهُ أعْرَاضاً، والعَرَضُ لا قِيَامَ لَهُ بِنَفْسِهِ، ولا يَبْقَى زَمَانَيْنِ، فَقِيَامُهُ بِمَاذَا؟! وبَقَاؤُه بِمَاذا؟! فالأوَّلُ لا جَوَابَ لَكَ عَنْهُ! والثاني: إنْ قُلْتَ بَقَاؤُهُ بِتَجَدُّدِ الأمْثَالِ. يُقَالُ لَكَ: مَا المُجَدِّدُ والمُؤثِّرُ لذلك التَّجَدُّد؟!

فإنْ قُلْتَ: كُلُّ سَابِقٍ يؤثِّرُ في لاحِقِهِ! نَتَكَلَّمُ في الَّذي لا سَابِقَ لَهُ؟ فيَرْجِعُ السُّؤالُ إلى الأوَّلِ، وَلاَ جَوَابَ لَكَ عنه، لأنَّ المَفْرُوضَ أنَّهُ عَرَضٌ، وأنَّه لا قِيَامَ لَهُ بنِفسِهِ! على أنَّ الكَلاَمَ مَعَكَ ضَائِعٌ لاعْتِرَافِكَ بالخُرُوجِ عَنْ دَائِرَةِ العَقْلِ! ولا يُفيدُ مَعَكَ إلاَّ الضَّرْبُ الوجِيعُ، أوِ الحَرْقُ بالنَّارِ كالسُّوفِسْطائِيَّة!

هَذَا وَقَدْ كَابَرَ وحَاوَلَ الجَوَابَ، عَنهما حَيْثُ قَالَ[٣]: ويَظْهَرُ ذلك في الحُدودُ للأشْيَاءِ، فإنَّهم إذَا حَدُّوا الشَّيءَ تَبَيَّنَ في حدِّهِم كَوْنُه الأعْرَاضُ، وأنَّ هَذِهِ الأعْرَاضُ المَذْكُورَةُ في حدِّهِ عَيْنُ هَذَا الجَوْهَرِ

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٠٨).
(٢) في «الأصل»: «تتبدل»! والتصويب من «الفصوص».
(٣) «الفصوص»: (ص ١٢٥).

وحَقِيقَتُه القَائِم بنَفْسِهِ. ومن حيثُ هو عَرَضٌ لا يقوم بنفسه فَقَدْ جَاءَ مِنْ مَجْموعِ ما لا يَقُومُ بنَفْسِهِ مَنْ يَقُومُ بنَفْسِهِ!

أقُولُ: هَذِهِ مِنْ جُمْلَةِ مَغَالِيطِهِ فإنَّ الحَدَّ لَفْظٌ، وهو عَرَضٌ، والمَحْدُودُ: الشَّخْصُ، وهُوَ جَوْهَرٌ وحُصُولُهُ مِنْ حَيْثُ المَوْجُودُ لَيْسَ مِنَ الحدّ، وإنَّما الحدُّ للاطِّلاَعِ على حقيقتِهِ، لاَ حقِيقَتُهُ، وإلاَّ لاحْتَرَقَ مَنْ حَدَّ النَّارَ[1] فَقَوْلُهُ: إنَّ الأَعْرَاضَ المَذْكُورَةَ في حَدِّ عَيْنِهِ وحَقِيقَتِهِ مَغْلَطَةٌ وكَذِبٌ! ثُم إنه نَاقَضَ نَفْسَهُ حَيْثُ اعْتَرَفَ أنَّه قَدْ جَاءَ مِن مَجْموعِ مَا لاَ يقُومُ بنفْسِهِ مَنْ يَقُومُ بنفْسِهِ! مَعَ أنَّ الحَاصِلَ مِنَ المَجموعِ لا شَكَّ أنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ العَالَمِ. فَقَدْ نَاقَضَ قَوْلَهُ: إنَّ العَالَم كُلَّه مَجْمُوعُ أعْرَاضٍ! فَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ قَالَ[2]: وليس التَّحَيُّزُ والقَبُولُ بأمْرٍ زَائِدٍ على عَيْنِ الجَوْهَرِ المَحْدُودِ، لأنَّ الحُدُودَ الذَّاتِيَّة هي عَيْنُ المحدُودِ وهُوِيَّتُهُ، فَقَدْ صَارَ مَا لاَ يَقُومُ بنفْسِهِ يَقُومُ بنَفْسِهِ!

أقُولُ: هذه أيْضاً مَغْلَطَةٌ مِنْ جِنْسِ ما تَقَدَّمَ، وتَنَاقُضٌ بِعَيْنِ مَا تَقَدَّمَ، كَمَا لا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أدْنَى مُسْكَةٍ وإنْصَافٍ!

ثُمَّ قَالَ[3]: ولا يَشْعُرُونَ لِمَا هُمْ عَلَيهِ، وهَؤُلاءِ هُمْ في لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ!

أقُولُ: هَذَا كَذِبٌ عَلَى الله سُبْحَانه وتَعَالى في مُرَادِهِ. وإنَّما أرَادَ بِهِ سُبْحَانه الكُفَّارَ الَّذين لا يَعْتَرِفُونَ بالخَلْقِ الجَدِيدِ بَعْدَ المَوْتِ، لا المُؤْمِنينَ الَّذين لا يَعْتَرِفُونَ بالمُحَالِ، وَهُوَ تَجدُّدُ الأعْيَانِ وَجَعْلِهَا

(١) يعني: «لاحترق مَنْ ذكر النار وأوصافها على لسانه بأنه كذا وكذا» .
(٢) «الفصوص»: (ص ١٢٦).
(٣) «الفصوص»: (ص ١٢٦).

أعْرَاضاً، فإنَّه سَفْسَطَةٌ[١]، ومُحَالٌ بِبَدِيْهَةِ العَقْلِ!!

قَالَ[٢]: وأمَّا أهْلُ الكَشْفِ فإنَّهم يَرَوْنَ أنَّ الله تَعَالى يَتجلَّى في كُلِّ نَفسٍ، ولا يُكَرِّرُ[٣] التَّجلِّي! ويَرَوْنَ أيْضاً شُهُوداً أنَّ كُلَّ [تَجلٍّ][٤] يُعْطِي خَلْقاً جَدِيداً، ويَذْهَبُ بِخَلْقٍ! فَذَهَابُهُ هُوَ الفَنَاءُ عِنْدَ التَّجلِّي، والبَقَاءُ لِمَا يُعْطِيهِ التجلِّي الآخِرْ، فَافْهَمْ!

أقُولُ: هَذَا نَفَّرَ عَنْهُم[٥] في زَنْدَقَتِهِمْ، إذْ يَدَّعُونَ مَا يُحيلُهُ العَقْلُ، فَيَسْتَدِلُّونَ عليه بالكَشْفِ والشُّهُود! والشُّهُودُ إنَّما يُدْرِكُ ما لا يُدْرِكُهُ العَقْلُ كالوِجْدَانيَّاتِ المَعْقُولةِ الَّتي يَقْبَلُها العَقْلُ عِنْدَ وُجُودِهَا، لا ما يُحِيلُهُ العَقْلُ وَلاَ وُجُودَ لَهُ أصْلاً، ويَتَرَتَّبُ عليه عِنْدَ فَرْضِهِ مُحَالٌ، كَمَا زَعَمَهُ هَذَا القَائِلُ مِنْ أنَّ كُلَّ تجلٍّ يَذْهَبُ بَخَلْقٍ، ويأتي بغَيْرِهِ، إذْ يَلْزَمُ مِنْهُ ما قَدَّمْنَاهُ مِنْ عَدَمِ تَصَوُّرِ المَوْتِ والحَيَاةِ بَعْدَهُ، وتَعْذِيبِ غَيْرِ المُذْنِبِ وإثَابَةُ غَيْرِ المُطِيعِ وَغَيْرِ ذلك مِنَ المَفَاسِدِ!!

قَالَ[٦]: في الكَلِمَة اللُّوطِيَّةِ: وزاد في سُورةِ القَصَصِ: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾[٧]. أيْ بالَّذينَ أعْطَوْهُ العِلْمَ بِهِدَايَتِهِم في حَالِ عَدَمِهِم بأعْيَانِهِم الثَّابِتَةِ. فأثْبَتَ أنَّ العِلْمَ تَابِعٌ للمَعْلُوم. فَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً في ثُبُوتِ عَيْنِهِ وَحَالِ عَدَمِهِ ظَهَرَ بِتِلْكَ الصُّورَةِ في حَالِ وُجُودِهِ. وَقَدْ عَلِمَ الله تَعَالى ذلكَ مِنْهُ أنَّه هَكَذَا يَكُونُ، فَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾[٨].

---

(١) في «الأصل»: «سفسة»!

(٢) «الفصوص»: (ص ١٢٦).

(٣) في «الأصل»: «ولا يتكرر». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٤) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٥) ولعلها: «تَفَرْعَنَ مِنْهُم».

(٦) «الفصوص»: (ص ١٣٠).

(٧)(٨) الآية ٧ من سورة القلم.

فَلَمَّا قَالَ مِثْلَ هَذَا أَيْضاً: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾[١]. لأنَّ قَوْلِي عَلَىَ حدِّ عِلْمِي في خَلْقِي: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٢] أيْ ما قَدَّرْتُ عَلَيْهِم الكُفْرَ الَّذي يُشْقِيهِم، ثُمَّ طَلَبْتُهُم بِمَا لَيْسَ في وُسْعِهِم أنْ يأتُوا بِهِ. بَلْ مَا عَامَلْنَاهُمْ إلاَّ بِحَسَبِ مَا عَلِمْنَاهُمْ، ومَا عَلِمْنَاهُم إلاَّ بِمَا أَعْطَوْنَا مِنْ نُفُوسِهِم مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ، فإنْ كَانَ ظُلْمٌ، فَهُمُ الظَّالِمُونَ إلخ.

أَقُولُ: قَدْ تَكَرَّرَتْ[٣] مِنْهُ هَذِهِ القَاعِدَةُ، ويَزْعُمْ أَنَّها سِرُّ القَدَرِ، لكِنْ يُقَالُ لَهُ: الحَالُ الَّذي هُمْ عَلَيْهِ حَالَ عَدَمِهِم: هَلْ هُوَ بِجَعْلِ جَاعِلٍ أَمْ لاَ بِجُعْلٍ؟ فإنْ قَالَ: لا بِجَعْلٍ. فَهُوَ بَاطِلٌ، لأنَّه وُجودُ شَيْءٍ بغَيْرِ عِلَّةٍ!!

على أنَّه لا تَصِحُّ نِسْبَةُ الظُّلْمِ إلَيْهِم، وَلاَ تَكْلِيفُهُم بالأمْرِ والنَّهْي لِعَدَمِ القُدْرَةِ والاخْتِيَارِ. وإنْ قَالَ بِجَعْلِ جاعِلٍ، نَقَلْنَا الكَلاَمَ إلى الجَاعِلِ، فإنْ زَعَمَ أنَّهُ غَيْرُ الحقِّ سُبْحَانَهُ وتَعَالى، فَقَدْ أَثْبَتَ مَعَهُ شَرِيكاً في الإيجاد مَعَ ادِّعَائِه التَّوْحِيدِ!! ويتأتّى عليه[٤] أيضاً مَا تَقَدَّمَ مِنْ عَدَمِ صِحَةِ نِسْبَةِ الظُّلْمِ إليهم! وإنْ قَالَ هُو الحَقُّ، فَقَدْ وَقَعَ فيما هَرَبَ مِنْهُ. فَعُلِمَ مِنْ هَذَا أنَّ مَا ذَكَرَهُ لَيْسَ سِرَّ القَدَرِ الذي ادَّعى عِلْمَهُ، وأنَّ الحُكْم لله تعالى وَحْدَهُ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[٥]. ومن هذه القاعِدَةِ أيْضاً: ما ذَكَرَ في الكَلِمَةِ العُزَيْرِيَّةِ حَيْثُ قال[٦]: اعْلَمْ أنَّ القَضَاءَ حُكْمُ الله تعالى في الأشْيَاءِ عَلَى حدِّ عِلْمِهِ بِهَا وفيها.

---

(١) الآية ٢٩ من سورة ق.
(٢) الآية ٢٩ من سورة ق أيضاً.
(٣) في «الأصل: «تكرر».
(٤) في «الأصل»: «ويتأذّى». ولعل الصواب ما أثبته.
(٥) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء.
(٦) «الفصوص»: (ص ١٣١).

وعِلْمُ[١] الله تعالى في الأشْيَاءِ عَلَى مَا أعْطَتْهُ المَعْلُومَاتُ مِمَّا هِيَ عَلَيْهِ في نَفْسِهَا.

والقَدَرُ تَوْقِيتُ مَا هِيَ عَلَيْهِ الأشْيَاءُ في عَيْنِهَا مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ فَمَا حَكَمَ القَضَاءُ عَلَى الأشْيَاءِ إلاَّ بِهَا؟ وهَذَا هُوَ عَيْنُ سِرِّ القَدَرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أوْ ألْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ. فللهِ الحُجَّةُ البَالِغَةُ، فالحاكِمُ في التحقيقِ تَابعٌ لعَيْنِ المَسْألةِ الَّتي يَحْكُمُ فيها بما تَقْتَضِيهِ[٢] ذَاتُها. فالمَحْكُومُ عليه، بما هُوَ فيه حَاكِمٌ عَلَى الحَاكِمِ أنْ يَحْكُمَ عليه بِذَلِكَ. فَكُلُّ حَاكِمٍ مَحْكُومٌ عليه بما حَكَمَ بِهِ وفيه، كَانَ الحاكِمُ مَنْ كَانَ، فَتَحقَّقْ هذِهِ المَسْألَةَ، فإنَّ القَدَرَ مَا جُهِلَ إلاَّ لِشدَّةِ ظُهُورِهِ، فَلَمْ يُعْرَفْ وَكَثُرَ فيه الطَّلَبُ والإلْحَاحُ!

أقُولُ: يَتَأتَّى عَلَيْهِ الكَلامُ السَّابِقُ آنِفاً. وأمَّا قَوْلُه: فالحَاكِمُ في التحقيقِ إلخ.

قُلْنَا: هذا في الحاكِمِ الَّذي يُتَصَوَّرُ أنْ يَكونَ مَحْكُوماً عليه، كالمَخْلُوقِ المأمُورِ بالحُكْمِ بما أُمِرَ بِهِ، فإنَّه مَحْكُومٌ عليه بحُكْمِ المَسْألَةِ الَّتي طُلِبَ مِنْهُ الحُكْمُ فيها. ولا يَتِمُّ[٣] ذلِكَ في حَقِّه تَعَالى، فإنَّه لا حُكْمَ عليه وَلاَ جَبْرَ فقَوْلُهُ: كَانَ الحَاكِمُ مَنْ كَانَ خطأٌ؛ وإنْ سَلَّمْنَا فَرْضاً مَا قَالَ مِنْ أنَّ ذَوَاتَ الأشْيَاء تَقْتَضِي ذَوَاتُها حَالَ عَدَمِهَا مَا تُوجَدُ عَلَيْهِ مِنَ الأحْوَالِ. فَعِلْمُهُ سُبْحَانَه وتَعَالى بذلِكَ لا يَقْتَضِي أنْ يَكونَ مَجْبُوراً على إيجَادَها، بَلْ يُوجِدُها باخْتياره[٤]، فَيَتَأتَّى السُّؤالُ الَّذي

(١) في «الأصل»: «في عِلْمَ»! والتصويب من «الفصوص».
(٢) في «الأصل»: «بما تقضيه». والتصويب من «الفصوص».
(٣) في «الأصل» رسمت هكذا: «ولا نم». ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) في «الأصل»: «باختيارها»!

أَوْرَدَهُ الأَشْعَرِيُّ[(١)] على الجُبَّائِيِّ[(٢)] حَيْثُ قَالَ: فَلَوْ قَالَ الفَاسِقُ: فَلأيِّ شَيْءٍ لَمْ تُمْتِنِي قَبْلَ البُلُوغ كَيْلاَ أَعْصِيَكَ بَعْدَ البُلُوغ كَمَا أَمَتَّ أَخَانَا الصَّغِيرَ لِذَلِكَ؟! فَهَا هُنَا أيضاً لَوْ قَالَ الشَّقِيُّ: حَيْثُ عَلِمْتَ أَنَّ ذَاتِي تَقْتَضِي الشَّقَاءَ إذا أُفِيْضَ عَلَيْهِما الوُجُودُ، فلأيِّ شَيْءٍ أَوْجَدْتَنِي، وَلَمْ تَتْرُكْنِي في العَدَمِ؟! فَيَقِفُ حِمَارُ الشَّيْخِ النَّجْدِيِّ وَلاَ يَبْقَى لَهُ إلاَّ أَنْ يَقُولَ لَهُ: إنَّه تَعَالى مَجْبُورٌ على إيجَادِهِ، ولا يُمْكِنُهُ أَنْ يَتْرُكَهُ في العَدَم، فيَكْفُر، بَلْ يُشْرِكَ أَوْ يَقُولَ كَما يَقُولُ المسلِمُون: إنَّه سُبْحانه ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[(٣)] ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[(٤)]. وتَبْطُلَ دَعْوَاهُ الوُصُولَ إلى سِرِّ القَدَرِ والاطِّلاَعِ عليه ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[(٥)].

ثُمَّ إنَّه مَشَى وفَرَّعَ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ هذه [القاعدة][(٦)] الفَاسِدَةِ، وتَمَدَّحَ بِهَا إلى أَنْ قَالَ[(٧)]: ولمَّا كَانَتِ الأَنْبياءُ صَلواتُ الله تعالى عليهم

---

(١) أبو الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل مِنْ نَسْلِ أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. كان معتزلياً، ثم رجع وجاهر بخلاف مذهب المعتزلة. كان من آخر أمره عودته إلى مذهب السلف الصالح في العقيدة. من أشهر مؤلفاته: «مقالات الإسلاميين». توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في عام ٣٢٤ للهجرة. وراجع القصة والتعليق عليها في «سير أعلام النبلاء» (ج ١٤/ص ١٨٤ ـ ١٨٥).
وانظر «الأعلام» (ج ٥/ ص ٦٩). وكتاب «الإبانة عن أصول الديانة».

(٢) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجُبَّائي: من أئمة المعتزلة ـ نسأل الله العافية ـ توفي سنة ٣٠٣ للهجرة. راجع القصة والتعليق عليها في «سير أعلام النبلاء» (ج١٤/ ص١٨٤ ـ ١٨٥).

(٣) الآية ١٦ من سورة البروج.

(٤) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء.

(٥) قطعة من حديث خطبة الحاجة، وأوله: «إنَّ الحمد لله...» وهو حديث صحيح ألف في جمع طرقه وشواهده المحدثُ الألباني رسالة صغيرة مفيدة.

(٦) ساقط من «الأصل». ولعل ما أثبته صواب.

(٧) «الفصوص»: (ص ١٣٣).

وسَلاَمُهُ لا تَأخُذُ عُلُومَها إلاَّ مِنَ الوَحْي الخاصّ الإلٰهيّ، فَقُلُوبُهم ساذَجَةٌ مِنَ النَّظَرِ العَقْلِيّ لِقُصُورِ العَقْلِ مِنْ حَيْثُ نَظَرُهُ الفِكْرِيُّ عَنْ إدْرَاكِ الأمُورِ على مَا هِيَ عليه. والإخْبَارُ أيْضاً يَقْصُرُ عَنْ إدْرَاك مَا لاَ يُنَالُ إلاَّ بالذَّوْقِ. فَلَمْ يَبْقَ العِلْمُ الكَامِلُ إلاَّ في التَّجلِّي الإلٰهي، ومَا يَكْشِفُ الحقُّ عَنْ أعْيُنِ البَصَائِرِ والأبْصَارِ مِنَ الأغْطِيَةِ، فتُدْرِكُ الأمُورَ قَدِيمَها وحَدِيثَها، وعَدَمَها ووُجُودَهَا، ومُحَالَهَا ووَاجِبَها، وجَائِزَها على ما هِيَ عَلَيْهِ في حَقَائِقِهَا وأعيانِهَا. فَلَّما كَانَ مَطْلَبُ العُزَيْرِ[1] على الطَّرِيقَةِ الخَاصَّةِ لذلِكَ وَقَعَ العَتْبُ عَلَيْهِ، كَمَا وَرَدَ في الخَبَرِ. فَلَوْ طَلَب الكَشْفَ الَّذي ذَكَرْنَاهُ رُبَّما كَانَ لاَ يَقَعُ عليْهِ العَتْبُ في ذَلِكَ. والدَّلِيلُ عَلَى سَذَاجَةِ قَلْبِهِ، قَوْلُهُ في بَعْضِ الوُجُوهِ: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[2]؟ أمَّا عِنْدَنا فَصُورَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ في قَوْلِهِ هَذا [كصُورة][3] قَوْلِ إبْرَاهيمَ عليهِ السَّلامُ ﴿أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[4] ويقْتَضِي ذلِكَ الجَوَابَ بالفِعْلِ الَّذي أظْهَرَهُ الحقُّ فيه في قَوْلِه: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾[5] فَقَالَ لَه: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾[6].

فَعَايَنَ كَيْفَ تَنْبُتُ الأجْسَامُ مُعَايَنَةِ تَحْقِيقٍ، فَأَرَاهُ الكَيْفِيَّةَ فَسَأَلَ عَنِ القَدَرِ الذي لا يُدْرَكُ[7] إلاَّ بالكَشْفِ للأشْيَاءِ في حَالِ ثُبُوتِها في عَدَمِها، فَمَا أُعْطِيَ ذَلِكَ، فإنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الاطِّلاَعِ الإلٰهِيّ، فَمِنَ المُحَالِ

(١) في «الأصل»: «العزيز». والتصويب من «الفصوص».
(٢) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.
(٣) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٤) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.
(٥) الآية ٢٥٩ من سوزة البقرة.
(٦) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.
(٧) في «الأصل»: «لا يدري». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

أنْ يَعْلَمُه إلاَّ هُوَ، فإنَّها المَفَاتِحُ الأوَلُ، أعْنِي مَفَاتِحَ الغَيْبِ التي لاَ يَعْلَمُها إلاَّ هُوَ!

أقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَة المَوَاضِعَ الَّتي يُشيرُ فيها إلى تَفْضِيلِ نَفْسِهِ الخَبِيثَةِ وَطَواغِيتِهِ عَلَى الأنْبِيَاءِ ظُلْماً وعُلُوّاً، ومُجَرَّدَ دَعْوَى كَاذِبَةٍ، وَتَوهُّماتٍ فَاسِدَةٍ. أوَّلُها: قَوْلُهُ: وَقَعَ العَتْبُ عليه كَمَا وَرَدَ في الخَبَرِ إلخ. وثَانِيهَا: قَوْلُهُ: إنَّه كَقَوْلِ إبْراهيم عليه السَّلامُ: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ ولَيْسَ كذلك[1]، فإنَّ العُزَيْرَ عليه السَّلامُ لَمْ[2] يَسْأَلْ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾: شَيْئاً.

وإنَّما كَلاَمُهُ تَعَجُّبٌ وتَفَكُّرٌ في قُدْرَةِ الله تَعَالى، واسْتِعْظَامٌ لَهَا. وثَالِثُها: قَوْلُهُ: فَسَأَلَ عَنِ القَدَرِ إلخ. وهَذَا أبْعَدُ شَيْءٍ عَنْ مُرَادِهِ عليه السَّلامُ. وأيْنَ كَيْفِيَّةُ الإحْيَاءِ مِنْ مَعْنَى القَدَرِ؟ وَرَابِعُهَا: مَا يُشِيرُ إليه مِنْ تَفْضِيلِ نَفْسِهِ في قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ إلخ. ثُمَّ قَالَ في آخِره[3]: وَقَدْ يُطْلِعُ الله مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ على بَعْضِ الأُمُورِ مِنْ ذَلِكَ! وخَامِسُهَا: قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ[4]: فَلَمَّا رَأَيْنَا عَتْبَ الحَقِّ لَهُ عليه السَّلامُ في سُؤالِهِ في القَدَرِ، أنَّه طَلَبَ هذا الاطِّلاعَ أنْ يَكُونَ[5] لَهُ قُدْرَةٌ تَتعلَّقُ بالمَقْدُورِ، وَمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ إلاَّ مَنْ لَهُ الوُجُودُ[6] المُطْلَقُ إلخ. أَقُولُ: انْظُرْ إلى هَذَا البُهْتَانِ العَظِيم على أنبياء الله تَعَالى: أنَّ العُزَيْرَ عليه السَّلامُ طَلَبَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾. قُدْرَةً تَتَعَلَّقُ بالمَقْدُورِ، ولَيْسَ في كَلاَمِهِ هَذَا ما يُشْعِرُ بذلِكَ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ

---

(١) في «الأصل»: «لذلك». ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) في «الأصل»: «لمَّا».

(٣) «الفصوص»: (ص ١٣٣).

(٤) «الفصوص»: (ص ١٣٤).

(٥) في «الأصل»: «تكون». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٦) في «الأصل»: «وجود». والتصويب من «الفصوص».

بَلْ دَأْبُهُ الافْتِرَاءُ على خَواصِّ عِبَادِ الله تعالى ليَعْتَرِضَ عليهم، ويَتَمَدَّحَ بذلك، فالله تَعَالى يُقَابِلُهُ بِذَلِكَ!

وسَادِسُها: مَا قَالَ[١]: وأمَّا مَا رُوِّينَاهُ مِمَّا أَوحَى الله تَعَالى بِهِ إليه: «لئن لم تَنْتَهِ لأَمْحُوَنَّ اسْمَكَ من ديوان النبوة». أيْ أَرْفَعُ عَنْكَ طَرِيقَ الخَبَرِ وأُعْطِيكَ الأُمُورَ على التَّجلِّي، والتَّجلِّي لا يكُونُ إلاَّ بما أَنْتَ عليه مِنَ الاسْتِعْدَادِ الَّذي بِهِ يَقَعُ الإِدْرَاكُ الذَّوْقِيُّ، فتَعْلَمُ أنَّكَ مَا أَدْرَكْتَ إلاَّ بِحَسَبِ اسْتِعْدَادِكَ إلخ.

أَقُولُ: هذا افْتِرَاءٌ على الله سُبْحَانه وتَعَالى أنَّه أَوْحَى للعُزَيْرِ عليه السَّلامُ ذَلِكَ! ثُمَّ تَحْرِيفُ المَعْنَى إلى مَا لاَ يَدُلُّ عليه الكَلاَمُ لَوْ ثَبَتَ! فإنَّ مِثْلَ هَذَا الكَلاَمِ لا يُقَالُ إلاَّ للتَّخْوِيفِ[٢] مِنْ حَطِّ المَرْتَبَةِ! وكَيْفَ يَكُونُ إعْطَاءُ الأُمُورِ عَلَى التَّجلِّي أَحَطُّ رُتْبَةً مِنْ إعْطَائِها بالإخْبَارِ، والإخْبَارُ يُوجِبُ عِلْمَ اليَقينِ والكَشْفُ بالتَّجلِّي يُوجِبُ عِلْمَ اليَقينِ، بَلْ حَقَّ اليَقِينِ!؟ ومِنْ جُمْلَةِ زَعْمِ هَذه الطَّائِفَةِ الفَاسِدِ أَنَّ النُّبوَّةَ مُقْتَصِرَةٌ على الإخْبَارِ بالوَحْيِ[٣] دُوْنَ الذَّوْقِ الكَشْفِيِّ. وهذا مِنْ أعْظَمِ البُهْتَانِ وأَقْبَحِ الحُسْبَانِ، بَلِ النَّبيُّ[٤]، لَهُ الحَظُّ الأَوْفَرُ مِنْ كلٍّ مِنَ الأَمْرَيْنِ، والوِرْدُ الأَصْفَى مِنْ كُلٍّ مِنَ المَشْرَبَيْنِ، ولكِنَّ عَيْنَ الحَسَدِ في غَشاءٍ وغِطَاءٍ مِنْ ذلـك. ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[٥] ثُـمَّ اعْـتَـرَفَ فـي هـذه الكَلِمَةِ أيْضاً بما اعْتَرَفَ بِهِ في الشُّعَيْبِيَّةِ[٦] من [أنَّ][٧] الاسْتِعْدَادَ عَطَائيٌّ،

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٣٤).
(٢) في «الأصل»: «للتحريف». ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) في «الأصل»: «الوحي». ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) في «الأصل»: «بل له النبي»! والصواب ما أثبته إن شاء الله تعالى.
(٥) الآية ٤٠ من سورة النور.
(٦) في «الأصل»: «الشعبية»!
(٧) ساقط من «الأصل». والصواب إثباتها.

فَقَالَ[١] ـ عقيب ذلك ـ: فَتَنْظُرُ في هَذَا الأمْرِ الَّذي طَلَبْتَ، فإذا لَمْ تَرَهُ تَعْلَمُ أنَّهُ لَيْسَ[٢] عِنْدَكَ الاسْتِعْدَادُ الَّذي تَطْلُبُه، وأنَّ ذَلِكَ[٣] مِنْ خَصَائِصِ الذَّاتِ الإلٰهِيَّةِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أنَّ الله [تعالى][٤] أعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ: ولَمْ يُعْطِكَ هَذَا الاسْتِعْدَادَ الخَاصَّ، فما هو خَلْقُكَ، ولَوْ كَانَ خَلْقَكَ لأعْطَاكَهُ الحقُّ الَّذي أَعْطَى كُلَّ شيءٍ خَلْقَهُ. فتكُونَ أَنْتَ الَّذي تَنْتَهي عَنْ مِثْلَ هذا السُّؤالِ مِنْ نَفْسِكَ، لا تَحْتَاجُ فيه إلى نَهْيٍ إلٰهيّ إلخ.

أقُولُ: هذا يُنَاقِضُ ما قَدَّمَهُ: أنَّ الأشْيَاءَ حَاكِمةٌ بما هي عليه عَلَى الحَاكِمِ عَلَيْها أنْ يَحْكُمَ عليها بِهِ! فانْظُرْ إلى كَثْرَةِ تَنَاقُضَاتِهِ ـ مَعْ ادِّعَائِهِ الكَشْفَ المُنَافِي للتَنَاقُضِ ـ وإلى هذه التُرَّهَاتِ الَّتي أَسْنَدَ الأمْرَ بها إلى النَّبي صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم في دِيبَاجَةِ الكِتَابِ العَارِي عَنِ الصَّوابِ المُوجِبِ للشَّكِّ والارْتِيَابِ!

قَالَ[٥]: واعْلَم أنَّ الوِلاَيَةَ هي[٦] الفَلَكُ المُحِيطُ العَامُّ، ولهذا لم تَنقَطِعْ، وَلَهَا الإنْبَاءُ العَامُّ. وأمَّا نُبُوَّة التَّشْرِيعِ والرِّسَالَةِ فمُنْقَطِعَةٌ. وفي محمدٍ ﷺ قَدِ انْقَطَعَتْ، فَلاَ نَبيَّ بَعْدَهُ: يَعْنِي مُشَرِّعاً أوْ مُشَرَّعاً له، ولا رَسُولَ وَهُوَ المُشَرِّعُ[٧]. وهذا الحَديثُ قَصَمَ ظُهُورَ أَوْلِياءِ الله تَعَالى، لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ انْقِطَاعَ ذَوْقِ العُبُودِيَّةِ[٨] الكَامِلَةِ التَّامَّة، فلا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٣٤).
(٢) في «الأصل»: «فإذا لم تر أنه عندك». والتصويب من «الفصوص».
(٣) في «الأصل»: «وأن من ذلك»! وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٤) الزيادة في مثل هذا كله من كلام المؤلف وليس من كلام الزنديق!
(٥) «الفصوص»: (ص ١٣٤).
(٦) في «الأصل»: «هو». والتصويب من «الفصوص».
(٧) في «الأصل»: «مشروعاً له، ولا رسول وهو المشرع». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٨) في «الأصل»: «العبودة»!

اسْمُهَا الخَاصُّ بِهَا، فإنَّ العَبْدَ يُرِيدُ أنْ لا يُشَارِكَ سَيِّدَهُ، وَهُوَ الله تَعَالى في اسْمٍ، والله تَعَالى لَمْ يَتَسَمَّ بِنَبِيٍّ، ولا رَسُولٍ، وتَسَمَّى بالوَلِيِّ إلخ.

أقُولُ: انْظُرْ إلى مَا يُشِيرُ إليه في هذا الكَلامِ ويُصَرِّحُ بغَيْرِهِ والله وَلِيُّ النيَّاتِ، العَالِمُ بذَاتِ الصُّدُورِ!

ثُمَّ قَوْلُهُ: إنَّ انْقِطَاعَ النبوَّةِ والرِّسَالةِ يَتَضَمَّنُ انْقِطَاعَ ذَوْقِ العُبُودِيَّةِ[١] الكَامِلَةِ، غَيْرُ مُسَلَّمٍ أَنَّ ذلك لانْقِطَاعِ الاسْمِ، بَلْ لانْقِطَاعِ المَحلِّ في غَيْرِ النَّبيِّ والرَّسُولِ، فالله تَعَالى أعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ. فَقَدْ عَلِمَ سُبْحَانَه وتَعَالى أنَّه لَمْ يَبْقَ لَهَا مَحلٌّ، فَلِذَلِكَ قَطَعَها لانْقِطَاعِ مَحلِّهَا. فَلَوْ عَلِمَ سُبْحَانه أنَّه قَدْ بَقِيَ لَهَا مَحلٌّ لَمَا قَطَعَها، كَمَا لَمْ يَقْطَعْها قَبْلَ مُحَمَّدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ. وانْقِطَاعُ الاسْمِ وعَدَمُهُ لا مَدْخَلَ لَهُ في ذَلِكَ!

وأَمَّا قَوْلُهُ: فإنَّ العَبْدَ يريدُ أنْ لا يُشَارِكَ سَيِّدَهُ في اسْمٍ إلى آخِرِهِ، فإنْ أرَادَ بِهِ أنْ لا يُطْلَقَ على العَبْدَ اسْمُ صِفَةٍ تُطْلَقُ على السَّيِّد، فَغَيْرُ مُسَلَّمٍ، فإنَّه قَدْ أُطْلِقَ على العَبْدِ أَسْمَاءُ صِفَاتٍ كثيرةٍ مِمَّا يُطْلَقُ على الله تعَالى، لكِن بإذْنِهِ سُبْحَانَه وتَعَالى، وعَدَمِ مَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ[٢].

وإنْ أرَادَ أَنَّ العَبْدَ يُرِيدُ أنْ يَخْتَصَّ باسْمٍ لا يُطْلَقُ على سَيِّدِهِ كالنَّبِيِّ والرَّسُولِ وهو الظَّاهِرُ، وقَدْ صَرَّحَ بِهِ بَعْدً هذَا في قَوْلِه[٣]: فَلَمْ يَبْقَ اسْمٌ يَخْتَصُّ بِهِ العَبْدُ دُونَ الحقِّ. فَذَلِكَ[٤] لم يَنْقَطِعْ بانْقِطَاعِ النَّبِيِّ والرسُولِ، بَلْ للعَبْدِ أَسْمَاءٌ كثيرةٌ يَخْتَصُّ بِهَا كالعَبْدِ والفَقِيرِ والذَّلِيلِ

---

(١) في «الأصل»: «العبودة»!

(٢) لكنْ مع التفاوتِ العظيم بين الخالق والمخلوق، فالأول له الكمال المطلق، والآخر عاجز ناقص فقير إلى ربه.

(٣) «الفصوص»: (ص ١٣٥).

(٤) هذا من كلام المؤلف ردّاً على الوجه الثاني من مُرَادِ ابن عربيّ الملحد!

ونَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لا يُحْصَى كَثْرَةً، نَعَمْ قَصَمَ ظُهُورَ مِثْلِ هذا المُتَصَلِّفِ وَطَائِفَتِهِ، حَيْثُ صَارُوا لا يَقْدِرونَ على ادِّعَاءِ النُّبوَّةِ كما رُوِيَ عَنْ بَعْضِهِم وهو ابنُ سَبْعينَ[1] أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ حَجَّرَ ابْنُ آمِنَةَ واسِعاً حَيْثُ قَالَ: لا نَبِيَّ بَعْدِي!

قَالَ[2]: إلاَّ أَنَّ الله تَعَالى لَطِيفٌ لَطَفَ[3] بِعِبَادِهِ، فأَبْقَى لَهُم النُّبوَّةَ العَامَّةَ الَّتي لا تَشْرِيعَ فيها إلى أنْ قَالَ[4]: فإذا رَأَيْتَ النبيَّ يَتَكَلَّمُ بكلام خَارِجٍ عن التَشْرِيعِ، فَمِنْ حَيْثُ هُوَ وَلِيٌّ عَارِفٌ، ولِهَذا، مَقَامُهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَالِمٌ [أتَمُّ][5] أَكْمَلُ مِنْ حَيْثُ هُوَ رَسُولُ الله[6] أو ذُو تَشْرِيعٍ وَشَرْعٍ.

فإذا سَمِعْت أحداً مِنْ أَهْلِ الله تَعَالى يَقُولُ أَوْ يُنْقَلُ إلَيْكَ عَنْهُ أَنَّه قَالَ: الوِلاَيَةُ أَعْلَى مِنَ النُّبُوَّةِ، فَلَيْسَ يُرِيدُ ذَلِكَ القَائِلُ إلاَّ مَا ذَكَرْنَاهُ. أَوْ يَقُولُ: إنَّ الوَلِيَّ فَوْقَ النَبيِّ والرَّسُولِ، فإنَّه يَعْنِي بذلك في شَخْصٍ وَاحد. وهو أنَّ الرَّسُولَ [عليه السلامُ][7] مِنْ [حَيْثُ][8] هو وَلِيٌّ أَتَمُّ مِنْه[9] مِنْ حَيْثُ هُوَ نَبِيٌّ ورَسُولٌ إلى آخِرِ مَا قَالَ.

أَقُولُ لَهُ: لا دَلِيلَ لَكَ عَلَى ذَلِكَ، بَلِ الأمْرُ مَعْكُوسٌ عَلَيْكَ،

---

(١) الزنديق الملحد: عبد الحق بن إبراهيم الإشبيلي، كفّره كثير من العلماء، ويكفيه أنه من أئمة القائلين بوحدة الوجود، فلعنة الله عليه إن مات على هذا المعتقد الخبيث. وانظر «الأعلام» (ج ٤/ ص ٥١). مات سنة ٦٦٩ هـ.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٣٥).

(٣) في «الفصوص»: «لطيف بعباده».

(٤) «الفصوص» (ص ١٣٥) أيضاً.

(٥) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٦) في «الفصوص»: «رسول».

(٧) ساقط من «الأصل».

(٨) ساقط من «الأصل».

(٩) في «الفصوص»: «أتم من حيث».

وهو أنَّه مِنْ حَيْثُ هوَ نَبِيٌّ ورَسُولٌ أتَمَّ في العِلْم والحَالِ مِنْ كَوْنِهِ وَلِيّاً، إذْ هُمَا خُصُوصِيَّتَانِ: عَطَاءٌ مِنَ الله تَعالى لا يَنالُهما[١] أحَدٌ باجْتِهَادِهِ، بِخِلاَفِ الوِلاَيَةِ، فإنَّه قَدْ تُنَالُ بالاجْتِهَادِ، كَما وَرَدَ في الصَّحِيحِ: «ولا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حَتَّى أُحِبَّه»[٢]. الحديث.

وإن انْقَطَعَتِ الرِّسَالَةُ في الآخِرَةِ لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ، فَلاَ يَتِمُّ انْقِطَاعُ النُّبوَّةِ، إذِ النَّبِيُّ: فَعِيلٌ، بِمَعْنَى مَفْعُول، أيْ: المُنَبَّأُ مِنَ الفَيْضِ الإلٰهِيِّ[٣] بالعُلُومِ، فَهُو أَوْلَى باسْتِلْزَام العِلْم مِنَ الوَلِيِّ بالنَّظَرِ إلى المَعْنَى. ولِكَوْنِهِ بِمَعْنَى المَفْعُولِ لَمْ يُطْلَقْ عَلَى الله تَعالى، وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى الفَاعِلِ لأطْلَقَ عليه سُبْحَانَه بِخلاَفِ الوَليِّ، فإنَّه بمَعْنَى القَرِيْبِ[٤]، فَلِذَلِكَ أُطْلِقَ عليه تَعالى. وأمَّا قَوْلُهُ: فإذا رأيت النَّبيَّ يَتَكَلَّمُ بكلام خَارِجٍ عنِ التَّشريعِ إلخ، فكلامٌ لا طَائِلَ تَحْتَهُ، إذْ غَيْرُ مُسَلَّم أنَّه يتكلَّمُ بما هُوَ خَارِجٌ عنِ التشريعِ، بَلْ جَمِيعُ أقْوالِهِ وأفْعَالِهِ: حَرَكَاتِهِ وسَكَنَاتِهِ تَشْرِيعٌ[٥].

قَالَ[٦]: لاَ أنَّ[٧] الوَلِيَّ التَّابعَ لَهُ أعْلَى مِنْهُ، فإنَّ التَّابعَ لا يُدْرِكُ المَتْبوعَ أبداً فيما هُوَ تَابعٌ لَهُ فيه، إذْ لَوْ أدْرَكَهُ لَمْ يَكُنْ تَابِعاً، فَافْهَمْ.

أقُولُ: انْظُرْ إلى قَوْلِهِ: فَافْهَمْ، وافْهَمْ أنَّ مُرَادَهُ أنَّ التَّابعَ قَدْ يَكُونُ

(١) يعني النبوة والرسالة. وفي «الأصل»: «لا ينالهم»!

(٢) صحيح: وقد تقدم تخريجه.

(٣) كان الأولى بالمؤلف الابتعاد عن تعبيرات المتصوفة، والاعتماد على تعبيرات السلف الصالح، ففيها الهدى والنور.

(٤) الولي: هو من تولى عباده المؤمنين ـ خاصةً ـ بالإعانة في أمورهم كلها. وراجع: «شرح أسماء الله الحسنى» لغير واحدٍ من العلماء.

(٥) في هذا الإطلاق نظر على ما هو معروف في علم الأصول!

(٦) «الفصوص»: (ص ١٣٥).

(٧) في «الأصل»: «لأنَّ»! والتصويب من «الفصوص».

أعْلَى في غَيْرِ مَا هُوَ تَابِعٌ فيه، كَمَا صَرَّحَ بِهِ في غَيْرِ هذا المَوْضِعِ! وجُلُّ مُرَادِهِ الإِشَارَةُ إلى تَرَفُّعِهِ وتَفَضُّلِهِ!

ثُمَّ قَالَ[١]: فقوله للعُزَيْر: (لَئِن لَمْ تَنْتَه عَنِ السُّؤالِ عَنْ مَاهِيَّةِ القَدَرِ لأَمْحُوَنَّ اسْمَكَ مِنْ دِيوَانِ النُّبُوَّةِ) فَيَأتِيكَ الأَمْرُ على الكَشْفِ بالتَجلِّي ويَزولُ عَنْكَ اسْمُ النَّبيِّ والرَّسُولِ وتَبْقَى لَهُ وِلاَيَتُهُ!.

أَقُولُ: كأَنَّهُ يَزْعُمُ بهذا التأويلِ أَنَّ النَّبيَّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ مَا دَامَ نَبِيّاً لا يُمْكِنُ أَنْ يُطْلِعَهُ الله تَعَالى على سِرِّ القَدَرِ على الكَشْفِ بالتَّجلِّي بِخِلاَفِ الوَليِّ! وهو زَعْمٌ فاسدٌ لا دَلِيلَ عليه، بَلِ الدَّليلِ يَدُلُّ على فَسَادِهِ، فإنَّ النَّبيَّ لَهُ الوِلاَيَةُ التَّامَّةُ، فَمِنْ أيِّ جِهَةٍ يُمْنَعُ عَنِ الكَشْفِ؟ ومِنْ أيْنَ يَقْتَضِي وُجودُ النُبوَّةِ عَدَمَ الكَشْفِ بالتَّجلِّي، وَحُصُولِهِ بالوِلاَيَةِ العَارِيَةِ عَنِ النبوَّةِ!؟ وهَلْ هَذا إلاَّ إشارةٌ إلى حَطِّ رُتْبَةِ النُّبُوَّةِ مُطْلَقاً عَنِ الوِلاَيَةِ الصِّرْفَةِ؟ وأنَّ تَصْريحَهُ بِخِلاَفِ ذَلِكَ، إنَّما هُوَ للسَّترِ! عَلَى أنَّ الَّذي رُوِيَ في ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أبو الفَرَجِ بنُ الجَوْزِيِّ[٢] في تاريخِهِ المُسَمَّى «بالمُنْتَظَم»[٣] عَنْ دَاودَ بنِ أبي هِنْدٍ[٤] (قَالَ: سَأَلَ عُزَيْرٌ عليه السَّلامُ رَبَّهُ عَنِ القَدَرِ، فأَوْحَى إليه: سأَلْتَنِي عَنْ عِلْمي؟ فعُقُوبَتُكَ

(١) «الفصوص»: (ص ١٣٦).

(٢) هو العلامة عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، حافظ كبير، لكنه لم يكن مدققاً في صحة ما يرويه في كثير من كتبه! بل إنه مع ذلك كان يميل إلى التأويل المذموم في آياتِ وأحاديث الصفات!

ولي بحث بينت فيه شيئاً من أخطائه في صناعة الحديث، فانظر تحقيقي لكتابه: «إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث» توفي - رحمه الله تعالى - سنة ٥٩٧ للهجرة.

(٣) راجع ما في «المنتظم» (ج١/ ص٤١٢) .

(٤) ثقة مُتْقن كان يهِمُ بآخره، من طبقة التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، توفي سنة أربعين ومائة للهجرة. وانظر «تقريب التهذيب» (١٨٢٦). وعليه فالخبر منقطع الإسناد، ويشبه الإسرائيليات. ثم إن ابن الجوزي لم يُسْنِدْه!

أنْ لا أُسَمِّيكَ في الأنْبِيَاءِ، فَلَمْ يُذْكَرْ مَعَ الأنبياء) انْتهى، فَهذَا يَدُلُّ على اسْتِبْشَارِهِ تَعَالى بِذَلِكَ[١]، فَكَيْفَ يَنَالُهُ الوَلِيُّ بالكَشْفِ مَعَ ذَلِكَ!

ثُمَّ إنَّه حَاوَلَ الجَوَابَ عَنْ مَا اعْتُرِضَ على قَوْلِهِ ذلك أنَّهُ وَعِيدٌ، وَمَا ذَكَرْتَ لا يَصْلُحُ أنْ يَكُونَ وَعِيداً حَيْثُ قَالَ[٢]: إلاَّ أنَّه لَمَّا دَلَّتْ قَرِينَةُ الحَالِ أنَّ هذا الخِطَابَ جَرَى مَجْرَى الوَعِيدِ، عَلِمَ مَنْ اقْتَرَنَتْ عِنْدَهُ هذه الحَالَةُ مَعَ الخِطَابِ أنَّه وَعِيدٌ بانْقِطَاعِ خُصُوصِ بَعْضِ مَرَاتِبِ الوِلاَيَةِ في هذه الدَّارِ، إذ النُّبوَّةُ والرِّسَالَةُ خُصُوصُ مَرْتَبَةٍ في الوِلاَيَةِ على بَعْضِ مَا تَجْرِي عليه الوِلاَيَةُ مِنَ المَرَاتِبِ. فَيَعْلَمُ أنَّه أُعْطِي[٣] [أعْلَى][٤] مِنَ الوَلِيِّ الَّذي لا نُبُوَّةَ تَشْرِيعٍ عِنْدَهُ[٥] ولا رِسَالَة.

ومَنِ اقْتَرَنَتْ عندَهُ حَالَةٌ أُخْرَى تَقْتَضِيها أيضاً مَرْتَبَةُ النبوَّة، يَثْبُتُ عِنْدَهُ أَنَّ هذا وَعْدٌ لاَ وَعِيدٌ. فإنَّ[٦] سُؤالَهُ [عليه السلام][٧] مَقْبُولٌ، إذِ النَّبيُّ هُوَ الوَلِيُّ الخَاصُّ ويُعْرَفُ بِقَرِينَةِ الحَالِ أنَّ النَّبيَّ مِنْ حَيْثُ لَهُ وِلاَيَةُ هذا الاخْتِصَاصِ[٨]: مُحَالٌ أنْ يُقَدِمَ على مَا يَعْلَمُ أنَّ الله تَعَالى يَكْرَهُهُ مِنْهُ أوْ يُقْدِمَ عَلَى مَا يَعْلَم أنَّ حُصُولَهُ مُحَالٌ! فإذا اقْتَرَنَتْ هذه الأحْوَالُ عِنْدَ مَنْ اقْتَرَنَت عِنْدَهُ وتَقَرَّرت [عنده][٩] أُخْرِجَ هذا الخِطَابُ الإلٰهِيُّ عِنْدَهُ في قَوْلِهِ: (لأمْحُوَنَّ اسْمَكَ مِنْ دِيوَانِ النُّبوَّة) مَخْرَجَ

---

(١) ليس ما زعمه المؤلف بصحيح، بل لعل العكس صواب، هذا بفرض صحة الأثر، كيف وعلامات النكارة واضحة عليه.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٣٦).

(٣) غير موجود في «الفصوص».

(٤) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٥) في «الفصوص»: «لا نبوة ولا تشريع عنده».

(٦) الزيادة من «الفصوص».

(٧) في «الأصل»: «وإنَّ».

(٨) في «الفصوص»: «من حيث له في الولاية هذا الاختصاص».

(٩) ساقط من «الأصل».

الوَعْد، وَصَارَ يَدُلُّ على عُلوِّ مَرْتَبةٍ[١] بَاقِيَةٍ، وهي المَرْتَبَةُ البَاقِيَةُ على الأَنْبِيَاءِ والرُّسُلِ في الدَّارِ الآخِرَةِ الَّتي لَيْسَتْ بِمَحَلٍّ لِشَرْعٍ[٢] يَكُونُ عليه أحَدٌ مِنْ خَلْقِ الله [تَعَالى] في جَنَّةٍ وَلاَ نَارٍ بَعْدَ الدُّخُولِ فيهما.

أقُولُ: حَاصِلُهُ أنَّ ثَمَّ حَالَتَيْنِ: حَالةٌ تَقْتَضِي أنَّ هذا الخِطَابَ وَعِيدٌ وهي انْقِطَاعُ مَرْتَبَةٍ خَاصَّةٍ في هَذِه الدَّارِ، وهِيَ نُبُوَّةُ التشْرِيعِ. وحَالَةٌ تَقْتَضِي أنَّه وَعْدٌ. وهي أنَّ النَّبيَّ عليه السَّلامُ مِنْ حَيْثُ أنَّه لَهُ هَذَا الاخْتِصَاصُ في الوِلاَيَةِ عَالِمٌ بِمَا يَكْرَهُهُ الله سُبْحَانَهُ وبِمَا هُوَ علَيْهِ مُحَالٌ، فَلاَ يَسْأَلُ ذَلِك ولا يُقْدِمُ. وحَيْثُ سَأَلَهُ، لَقَدْ عَلِمَ أنَّه غَيْرُ مَكْرُوهٍ لَهُ تَعَالى ولا مُحَالٍ عَلَيْهِ، وأنَّ سُؤالَهُ قَدْ قُبِلَ. وأنَّ الله تَعَالى قَدْ وَعَدَهُ بإبْقَاءِ المَرْتَبَةِ البَاقِيَةِ على الأنبياءِ والرُّسُلِ عندَ انْقِطَاعِ الرُّتْبَةِ الخَاصَّةِ بهذه الدَّار، وَهِيَ النُّبوَّةُ والرِّسَالَةُ.

ومُرَادُهُ إثْبَاتُ كَوْنِ الوِلاَيَةِ المُجَرَّدَةِ، لَو فُرِضَت، لأنَّ[٣] النبوَّة مَانِعَةٌ مِمَّا خصوصيَّاتُهُ[٤] الوِلاَيَةُ، وَهُوَ الاطِّلاعُ عَلَى سِرِّ القَدَرِ على الكَشْفِ بالتجلِّي، لكنَّ هذا المُرَادَ لا تُشْتَمُّ لَهُ رَائحةٌ مَّا[٥]، مِنْ ذَلِكَ التَّرْكِيب الخَطَابِيِّ!

ثُمَّ يُقَالُ: لا يَخْرُجُ[٦] أنَّ العُزَيْرَ عليه السَّلامُ لَمْ يَنْتَهِ، وأنَّه مُحِيَ مِنْ دِيوَانِ النُّبوَّةِ، وأنَّهُ خِلاَفُ الإجْمَاعِ! أوْ أنَّه انْتَهى وَلَمْ يَسْأَلْ بَعْدَهُ،

---

(١) في «الفصوص»: «رتبة».
(٢) في «الأصل»: «محل الشرع»!
(٣) في «الأصل»: «لا أنَّ». ولعل الصواب ما أثبته حتى تستقيم العبارة.
(٤) في «الأصل»: «خصوصيات». ولعل الصواب ما أثبته.
(٥) في «الأصل»: «لا تشتم رائحة ما من...». ولعل الصواب إثباتُ «لَهُ».
(٦) في «الأصل»: رسمت هكذا: «لايخ»! ويمكن أن تكون «لائحٌ».

وَهُوَ يُنَافِي كَوْنَهُ وَعْداً، على أنَّ كَوْنَهُ وَعْداً عَلَى ما قَدَّرَهُ، إنَّما يَتَأتَّى عَلَى تَقْدِير أنَّ[١] بَعْضَ الأنبياء لا تَبْقَى له[٢] تِلْكَ المَرْتَبَةُ البَاقِيَةُ المُشَارِ إليها، وذلك غَيْرُ مُسَلَّم، بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ كالمُحَالِ. وقَوْلُهُ: مُحَالٌ أنْ يُقْدِمَ عَلَى مَا يَعْلَمُ أنَّ الله تَعَالى يَكْرَهُهُ مُسَلَّمٌ، ولكِنْ لا يَتِمُّ أنَّ الوَلِيَّ أوِ النَّبِيَّ يَعْلَمُ جَمِيعَ مَا يَكْرَهُهُ الله سُبْحَانه، لِوُرُودِ سُؤالِ مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ أكَابِرِ الأنْبِياءِ كَنُوحٍ عليهِ السَّلامُ في حقِّ ابْنِهِ، فَبَطَلَ مَا حَاوَلَهُ مِنَ الجَوَابِ واضْمَحَلَّ، والله تَعَالى المُوَفِّقُ للصَّوابِ. قَال في الكَلِمَةِ العِيسَوِيَّةِ[٣]: وخَرَجَ عِيسى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ مِنَ التَّواضُعِ إلى [أنْ][٤] شَرَعَ لأُمَّتِهِ أنْ يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرونَ! أقُولُ: انْظُرْ إلى هَذَا البَلَهِ والسَّفَهِ! وهَلْ يَكُونُ إعْطَاءُ الجِزْيَةِ شَرِيعَةً مِنَ الشَّرَائِعِ قَطُّ؟! مَعَ أنَّه إنَّما هُوَ عِوَضٌ في مُقَابَلَةِ عَدَمِ القَتْلِ، مَعَ البَقَاءِ عَلَى الكُفْرِ. فَهَلْ شَرَعَ لَهُم عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ أنْ يَصِيرُوا عَلَى الكُفْرِ بمحمَّدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ويُعْطُوا الجِزْيَةَ؟! فانْظُرْ أيَّ حَمَاقَةٍ وبُطْلاَنٍ يَنسِبُهُ إلى النَّبِيِّ ﷺ أنَّه أَمَرَهُ أنْ يَخْرُجَ بِهِ إلى أُمَّتِهِ!

قَالَ[٥]: وإنَّ أحَدَهُم أيْ: وَشَرَعَ لأُمَّتِهِ أنَّ أحَدَهُم ـ إذَا لُطِمَ في خَدِّهِ وَضَعَ الخَدَّ الآخَرَ لِمَنْ لَطَمَهُ، وَلاَ يَرْتَفِعُ عَلَيْهِ وَلاَ يَطْلُبُ القِصَاصَ مِنْهُ. هَذَا لَهُ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ، إذِ المَرْأةُ لَهَا السُّفْلُ إلخ!

أقُولُ: أمَّا كَوْنُ التَّواضُعِ شَرِيعةً، فَمُسَلَّمٌ، لأنَّه مِنَ الأخْلاَقِ الحَسَنَةِ المَنْدُوبِ إليها في كُلِّ الشَّرَائِعِ.

---

(١) في «الأصل»: «على تقدير على أنَّ...». ولعل الصواب حذف: «على» الثانية.

(٢) في «الأصل»: «لم». ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) «الفصوص»: (ص ١٤٠).

(٤) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٥) هذا من تفسير المؤلف لكلام الزنديق ابن عربي.

وأمَّا قَوْلُهُ: إنَّه مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ إلخ. فَغَيْرُ مُسَلَّم لِعَدَم الاخْتِصَاصِ بِهِ، بَلْ سَائِرُ الأنْبِيَاءِ مَعَ أَنَّ لَهُم جِهَاتُ الآبَاءِ أَيْضَاً، قَدْ شَرَعُوا ذَلِكَ! قَال ﷺ: «مَنْ تَوَاضَعَ لله رَفَعَهُ الله»[١] والأدِلَّةُ على ذلك لا تُحْصَرُ كَثْرةً. ثُمَّ سَاقَ الكَلاَمَ في كَوْنِ عِيسى عليه السَّلامُ رُوحَاً مِنَ الله تَعَالى، وكَلِمَتُهُ إلى أَنْ قَالَ[٢]: فالمَوْجُودَاتُ كُلُّها كَلِمَاتُ الله الَّتي لا تَنْفَدُ، فإنَّها عَنْ «كُنْ» وَكُنْ كَلِمَةُ الله. فَهَلْ تُنْسَبُ الكَلِمَةُ إليه بِحَسَبِ مَا هُوَ عليه، فَلاَ تُعْلَمُ مَا هِيَّتُها، أوْ ينْزِلُ هُوَ تَعَالى إلى صُورَةِ مَنْ يَقُولُ: كُنْ فيكونُ قَوْلُ: كُنْ، حَقِيقَةً لِتلْكَ الصُّورَةَ الَّتي نَزَلَ إليها وَظَهَر فيها؟ فَبَعْضُ العَارِفِينَ يَذْهَبُ إلى الطَّرَفِ الوَاحِدِ، وبَعْضُهُم إلى الطَّرَفِ الآخَرِ، وبعضُهم يَحَارُ في الأَمْرِ، وَلاَ يَدْرِي! وهذه مَسْأَلَةٌ لا تُعْرَفُ إلاَّ ذَوْقَاً: كأبي يزيد حِيْنَ نَفَخَ في النَّمْلَةِ التي قَتَلَها فَحِيِيْتْ[٣]، فَعَلِمَ عِنْدَ ذَلِكَ بِمَنْ يَنْفُخُ[٤]، فَنَفَخَ، فَكَانَ عِيسَوِيَّ المَشْرَبِ[٥]!

أَقُولُ: قَدْ اعْتَرَفَ هَا هُنَا أَنَّ الحَقَّ سُبْحَانَهُ وتَعَالى مِنْ حَيْثُ مَا

---

(١) حديث صحيح: رواه مسلم في «صحيحه» (٢٥٨٨) من رواية أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «ما نقصت صدقة من مالٍ، وما زاد الله عبداً بعفوٍ إلاَّ عِزاً. وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله».
ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/٤٦) بلفظ: «مَنْ تواضع لله، رفعه الله».
وراجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٣٢٨).

(٢) «الفصوص»: (ص ١٤٢).

(٣) في «الأصل»: «فحيت».

(٤) في «الأصل»: «نفخ».

(٥) تنسَبُ إلى البسطامي أبي يزيد هذا قصصٌ كثيرة، الشأنُ في ثبوتها عنه كما قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، وكما قال من قبله شيخه شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.
وقد بينتُ في تحقيقي لكتاب المؤلف الآخَر: «تسفيه الغبي» أنَّ الواجب دراسة الأسانيد إلى هؤلاء القوم قبل قبول تلك الأخبار حتى لا يقع الباحث في الإثم بافترائه عليهم! انظر (ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨) ـ مجلة الحكمة ـ العدد الحادي عشر.

هُوَ عَلَيْهِ، لاتُعْلَمُ مَاهِيَّتُهُ مَعَ ادِّعَائِهِ في غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ: أَنَّ العَالَمَ هُوِيَّتُهُ، ومَاهِيَّتُهُ، فَلْيُنْظَرْ! وَزَعَم أَنَّ التَّكْوِينَ قَدْ يَصْدُرُ مِنْ صُورَةٍ يَنْزِلُ الحَقُّ إليها، ثُمَّ بَنَى عَلَى قَاعِدَتِهِ المَعْلُومَةِ مَا ذَكَرَ بَعْدَهُ إلى أَنْ قَالَ[(١)]:

فَلَـوْلاَهُ وَلَـوْلاَنَـا ... لَـمَـا كَـانَ الَّـذي كَـانَـا
فـإنَّـا أعْـبُـدٌ حَـقّـاً ... وإنَّ الله مَـوْلاَنَـا
وإنَّـا عَـيْـنُـهُ حَـقّـاً ... إذَا مَـا قُـلْـتَ إنْـسَـانَـا
فَـلاَ تُـحْـجَـبْ بِـإنْـسَـانٍ ... فَـقَـدْ أعْـطَـاكَ بُـرْهَـانَـا
فَـكُـنْ حَـقّـاً وكُـنْ خَـلْـقَـاً ... تَـكُـنْ بِـالله رَحْـمَـانَـا
وَغَـذِّ خَـلْـقَـهُ[(٢)] مِـنْـهُ ... تَـكُـنْ رَوْحَـاً وَرَيْـحَـانَـا
فـأعْـطَـيْـنَـاهُ مَـا يَـبْـدُو ... بِـهِ فِـيـنَـا وأعْـطَـانَـا
فَـصَـارَ الأمْـرُ مَـقْـسُـومـاً ... بِـإيَّـاهُ وإيَّـانَـا
فـأحْـيَـاهُ الَّـذي يَـدْرِي ... بِـقَـلْـبِـي حِـيْـنَ أحْـيَـانَـا
فَـكُـنَّـا فِـيـهِ أكْـوَانَـاً ... وأعْـيَـانَـاً وأزْمَـانَـا
ولَـيْـسَ بِـدَائِـمٍ فِـيـنَـا ... وَلَـكِـنْ ذَاكَ[(٣)] أحْـيَـانَـا

أَقُولُ: هَذَا كُلُّهُ شِرْكٌ ظَاهِرٌ عَلى قَوَاعِدِهِ المُتَكَرِّرَةِ في الكِتَابِ الَّذي أَسْنَدَ الأمْرَ بإخْرَاجِهِ للأُمَّةِ إلى رَسُولِ الله ﷺ الَّذي هُوَ أَحْرَصُ الخَلْقِ عَلَى أُمَّتِهِ عَنْ مُوجِبَاتِ الشَّكِّ والشُّبَهِ في دِينِهِم!

ثُمَّ قَالَ[(٤)]: ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ في أَمْرِ النَّفْخِ الرُّوحَانِيِّ مَعَ

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٤٣).

(٢) في «الأصل»: «وعد حه»! وفي «الفصوص»: «وغذ خلقه»!! ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) ساقط من «الأصل»، واستدركته من «الفصوص».

(٤) «الفصوص»: (ص ١٤٣).

صُورَةِ البَشَرِ العُنْصُرِيِّ، هُوَ أَنَّ الحَقَّ وَصَفَ نَفْسَهُ بالنَّفَسِ الرَّحْمَانِيِّ(١)، ولا بُدَّ لِكُلِّ مَوْصُوفٍ بِصِفَةٍ أَنْ يَتْبَعَ الصِّفَةَ جَمِيعُ مَا تَسْتَلْزِمُهُ تِلْكَ الصِّفَةُ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ النَّفَسَ في المُتَنَفِّسِ مَا يسْتَلْزِمُهُ. فَلِذَلِكَ قَبِلَ النَّفَسُ الرَّحْمَانِيُّ(٢) صُورَةَ العَالَمِ، فَهُو لَهَا كالجَوْهَرِ الهَيُولاَنِيِّ وَلَيْسَ إلاَّ عَيْنُ الطَّبِيعَةِ. فالعَنَاصِرُ صُورَةٌ مِنْ صُوَرِ الطَّبِيعَةِ. ومَا فَوْقَ العَنَاصِرِ، وَمَا تَوَلَّدَ عَنْهَا [فَهُوَ](٣) أيْضاً مِنْ صُوَرِ الطَّبِيعَةِ، وَهِيَ الأَرْوَاحُ العُلْوِيَّةُ الَّتي فَوْقَ السَّمٰواتِ السَّبْعِ. وأَمَّا(٤) أرْوَاحُ السَّمٰواتِ وأَعْيَانُها، فَهِيَ عُنْصُرِيَّةٌ وَمَا تَكوَّنَ عَنْ كُلِّ سَمَاءٍ مِنَ المَلائِكَةِ، فَهُوَ مِنْهَا فَهُم عُنْصُرِيُّونَ، ومَنْ(٥) فَوْقَهُم طَبِيعِيُّونَ! ثُمَّ سَاقَ أَنْوَاعاً مِنَ الخُرَافَاتِ إلى [أنْ](٦) قَالَ(٧): فَمَا فَضَلَ الإنْسَانُ غَيْرَهُ مِنَ الأَنْوَاعِ العُنْصرِيَّةِ إلاَّ بِكَوْنِهِ بَشَراً مِنْ طِيْنٍ، فَهُوَ أَفْضَلُ نَوْعٍ مِنْ كُلِّ مَا خُلِقَ مِنَ العَنَاصِرِ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ. فالإنْسَانُ في الرُّتْبَةِ فَوْقَ المَلائِكَةِ الأَرْضِيَّةِ والسَّمَاوِيَّة، والمَلائِكَةُ العَالُونَ خَيْرٌ مِنْ هذا النَّوْعِ بالنَّصِّ الإلٰهِيِّ.

أَقُولُ: انْظُرْ كَيْفَ نَاقَضَ نَفْسَهُ فيما قَالَ في الكَلِمَة الإسْحَاقِيَّةِ(٨) حَيْثُ جَعَلَ الجماد هُنَاكَ أَعْلَى الكُلِّ، والإنْسَانَ أَدْنَى الكُلِّ! وجَعَلَهُ هُنَا أَعْلَى [مِنْ](٩) جَمِيعِ العُنْصُرِيَّاتِ! وَهَلْ هَذَا إلاَّ وَسَاوِسٌ وخَيَالاَتٌ

---

(١) في «الأصل»: «الروحماني»! والتصويب من «الفصوص».
(٢) في «الفصوص»: «الإلٰهي».
(٣) ساقط من «الأصل»: واستدركته من «الفصوص».
(٤) في «الأصل»: «وما»!
(٥) في «الأصل»: «وما»!
(٦) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٧) تكررت: «قال» في «الأصل». والصواب حذف واحدة منها.
(٨) «الفصوص»: (ص ٨٥) عند قوله:
فلا خَلْقَ أعْلَى مِنْ جَمَادٍ وبَعْدَه نبـاتٌ عـلـى قَـدْرٍ يـكـون وأوزان
(٩) ساقط من «الأصل». ولعل الصواب إثباته.

تَعْتَرِيه تَارَاتٍ أوْ في حَالاَتٍ مُخْتَلِفَةٍ فَمَا أَبْعَدَهُ عَنِ الكَشْفِ الَّذي يَدَّعِيهِ! وَقَوْلُهُ: بالنَّصِّ الإلٰهِيِّ، أرَادَ بِهِ مَا قَرَّرَهُ في قَوْلِهِ[1]: فَقَالَ لِمَنْ أبَى عَنِ السُّجُودِ لَهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾[2]. على مَنْ هُوَ مِثْلَكَ ـ يَعْنِي عُنْصرِياً ـ أَمْ كُنْتَ مِنَ العَالِينَ عَنِ العُنْصُرِ وَلَسْتَ كَذَلِكَ. وَيَعْنِي بالعَالِينَ: مَنْ عَلاَ بِذَاتِهِ عَنْ أنْ يَكُونَ في نَشْأتِهِ النُّورِيَّةِ عُنْصُرِيّاً، وإنْ كَانَ طَبِيعِيّاً، انتهى. ثُمَّ إنَّهُ سَاقَ الهَذَيَانَ بِنَاءً عَلَى قَوَاعِدِه البَاطِلَةِ في تَحْرِيفِ تَفْسِير قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[3]. إلى آخِرِ السُّورَةِ حَتَّى قَالَ[4]: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾: أَيْ رَفَعْتَنِي إلَيْكَ وَحَجَبْتَهُم عَنِّي، وَحَجَبْتَنِي عَنْهُم: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[5] في غَيْرِ مَادَّتي، بَلْ في مَوادِّهم، إذْ كُنْتَ بَصَرَهُم الَّذي يَقْتَضِي المُرَاقَبَةَ. فَشُهُودُ الإنْسَانِ نَفْسَهُ شُهُودُ الحَقِّ إيَّاهُ!

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هَذَا الكُفْرِ الصَّرِيحِ، والإلْحَادِ الَّذي هُوَ أقْبَحُ مِنْ كُلِّ قَبِيحٍ، حَيْثُ يَجْعَلُ الحَقَّ سُبْحَانَه بَصَرَ الكُفَّارِ الَّذينَ اتَّخَذُوا عِيسى وأُمَّهُ إلٰهَيْنِ! ثُمَّ سَاقَ الهَذَيَانَ إلى أنْ قَالَ[6]: ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً عِيسَوِيَّةً ومحمَّدِيَّةً: أمَّا كَوْنُها عِيسَوِيَّةً، فإنَّها قَوْلُ عِيسى عليه السَّلامُ بإخْبَارِ الله تَعَالى عَنْهُ في كِتَابِهِ، وأَمَّا كَوْنُها مُحمَّدِيَّةً، فَلِمَوْقِعَها مِنْ مُحمَّدٍ صلى الله تَعَالى عَلَيْهِ وسلَّم بالمَكَانِ الَّذي وَقَعَتْ [مِنْهُ][7]، فَقَامَ بِهَا لَيْلَةً كَامِلَةً يُرَدِّدُها لم يَعْدِلْ إلى غَيْرِها حَتَّى طَلَع الفجر: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ

(١) «الفصوص»: (ص ١٤٥).
(٢) الآية ٧٥ من سورة ص.
(٣) الآية ١١٦ من سورة المائدة.
(٤) «الفصوص»: (ص ١٤٨).
(٥) الآية ١١٦ من سورة المائدة.
(٦) «الفصوص»: (ص ١٤٨).
(٧) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾[(١)] و«هُمْ» ضَمِيرُ الغَائِبِ، [كما أنَّ «هو» ضمير الغائب][(٢)] كما قَالَ ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[(٣)] بضَمِيرِ الغَائِبِ، فَكَانَ الغَيْبُ سِتْراً لَهُمْ عَمَّا يُرَادُ بالمَشْهُودِ الحَاضِرِ.

فَقَالَ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ ﴾ بضَمِيرِ الغَائِبِ، وَهُوَ عَيْنُ الحِجَابِ الذي هُمْ فيه عَنِ الحَقِّ. فذَكَّرَهُمُ الله تَعَالى قَبْلَ حُضُورِهِم حتَّى إذا حَضَرُوا تَكُونُ الخَمِيرَةُ قَدْ تَحكَّمَتْ في العَجِينِ، فَصَيَّرَتْهُ مِثْلَهَا. ﴿فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾: فأفْرَدَ الخِطَابَ للتَّوْحِيدِ الَّذي كَانُوا عَلَيْهِ. وَلاَ ذِلَّةَ أعْظَمُ مِنْ ذِلَّةِ العَبِيدِ، لأَنَّهُم لا تَصَرُّفَ لَهُم في أنْفُسِهم. فَهُمْ بحُكْمِ مَا يُرِيدُهُ مِنْهُم سَيِّدُهُم وَلاَ شَرِيكَ لَهُ فيهم، فإنَّه قَالَ: ﴿عِبَادُكَ ﴾ فأفْرَدَ والمُرَادُ بالعَذابِ إذْلاَلُهم، وَلاَ ذُلَّ[(٤)] أذَلَّ مِنهُم لِكَوْنِهِم عِباداً. فَذَوَاتُهم تَقْتَضِي أنَّهم أذِلاَّءُ، فَلاَ تُذِلَّهُم، فإنَّكَ لا تُذِلُّهُم بأَدْوَنَ مِمَّا هُمْ فِيه مِنْ كَوْنِهِم عَبِيداً. ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ أيْ: تَسْتُرُهُم عَنْ إيقاعِ العَذَابِ الَّذي يَستَحِقُّونَهُ بمُخَالَفَتِهِم، أيْ تجعلُ لَهُم غَفْراً يَسْتُرُهُم عَنْ ذَلِكَ ويَمْنَعُهُم مِنْه. ﴿فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ ﴾: أيْ المَنِيعُ الحِمَى. إلى آخِرِ مَا خَرَّفَ.

---

(١) الآية ١١٨ من سورة المائدة.

والحديث ثابتٌ: رواه النسائي في «الصغرى» (٢/ ١٧٧)، وفي «الكبرى» (ج ٦/ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠) رقم (١١١٦١)، وابن ماجه في «سننه» (١٣٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٤١)، وصححه، ووافقه الذهبي، وليس كما قالا! فإن مدار الإسناد على جسرة بنت دجاجة، وهي حسنة الحديث على التحقيق، فقد وثقها ابن حبان، والعجلي، وروى عنها جماعة. «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٦٧).

والحديث رواه البغوي ـ أيضاً ـ في «شرح السنة» (٩١٥). وزعم الأرناؤوط أنه إسنادٌ صحيح! والحديث حسنه الألباني. «صحيح النسائي» (٩٦٦).

(٢) ساقط من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».

(٣) الآية ٢٥ من سورة الفتح.

(٤) غير موجودة في «الفصوص».

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هذا الإلْحَادِ في آياتِ الله تَعَالى والتَّعَصُّبِ للكُفَّارِ! وإلى هَذِهِ التأويلاتِ الرَّكيكَةِ في قَوْلِهِ[١]: «هُمْ» ضَمِيرُ الغَائِبِ، فَيُقَالُ لَهُ: يَا أَيُّها الأحْمَقُ! فَهَلْ كَانَ المَقَامُ يَقْتَضِي تَكَلُّماً أَوْ خِطَاباً؟ وكَذَا في قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ فأفْرَدَ الخِطَابَ[٢]: هَلِ المَقَامُ يَقْتَضِي غَيْرَ الإفْرَادِ؟! وانْظُرْ إلى الكَذِبِ، وَبُعْدِ المُنَاسَبَةِ في قَوْلِهِ: للتَّوحِيدِ الَّذي كَانُوا عَلَيْهِ! وَهُمْ الَّذينَ اتَّخَذُوا عِيسى عليه السَّلامُ وأُمَّه إلٰهَيْنِ! وانْظُرْ إلى بُعْدِهِ عَنِ الحَقِّ والحَقَائِقِ في قَوْلِهِ: وَلاَ ذِلَّةَ أَعْظَمُ مِنْ ذِلَّةِ العَبِيدِ! وَقَوْلِهِ: المُرَادُ بالعَذَابِ: إذْلالُهُم، وَلاَ ذُلَّ أَذَلُّ مِنْهُم لِكَوْنِهِم عِباداً! فَيُقَالُ لَهُ: يَا أَيُّها المُتَصَلِّفُ بالتَّصَوُّفِ والدَّعَاوَى العَرِيضَةِ فِيهِ! مَتَى كَانَتْ عُبُودِيَّةُ[٣] اللهِ ذُلاً بَلْ هِي كَمَالُ العِزةِ وَعَيْنُها، بها[٤] افْتَخَرَ[٥] مَنِ افْتَخَرَ. ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[٦] ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ[٧] عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[٨] فَهَلْ جَعَلَ الله تَعَالى أَنْبِياءَهُ وخَوَاصَّهُ في العَذَابِ والذُّلِّ؟! مَعَ أَنَّهُ أَنْكَرَ وعَذَّبَ مَنْ كَذَّبَ مَنْ هُوَ عَبْدُهُ، فَقَال تَعَالى: ﴿فَكَذَّبُواْ عَبْدَنَا﴾[٩] إلخ، إنَّما الذُّلُّ في عُبُودِيَّةِ[١٠] المَخْلُوقِ. بَلْ إذَا كَانَ السَّيِّدُ مِنَ المَخْلُوقِينَ مِنَ الأغْنِيَاءِ تَعَزَّزَ بِهِ عَبِيدُهُ بِقَدْرِ ارْتِفَاعِهِ في الغِنَاءِ. وهذا أَمْرٌ ظَاهِرٌ لا يُنْكِرُهُ إلاَّ مُعَانِدٌ مِثْلُكَ! دَأْبُهُ المُغَالَطَةُ والبُهْتَانُ.

---

(١) في «الأصل»: «قولهم». ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) في «الأصل»: «فأفرد الخطاب هل»! ولا معنى لـ«هل» هذه ها هنا.
(٣) في «الأصل»: «عبودة». ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) كذا في «الأصل»: ولعل الأصوب: «وبها».
(٥) في «الأصل»: «افتخر بها». والصواب حذف: «بها».
(٦) الآية ٣٠ من سورة مريم.
(٧) في «الأصل»: «قال»! والتصويب من «المصحف الشريف».
(٨) الآية ١٩ من سورة الجن.
(٩) الآية ٩ من سورة القمر.
(١٠) في «الأصل»: «عبودة».

وأمَّا عَدَمُ التَّصرُّفِ في أنفُسِهم، فَلَيْسَ ذِلَّةً، كَيْفَ وَمُؤنَتُهم وكِفَايَتُهم عَلَى سَيِّدِهم الغَنيِّ القَادِره الجَوَادِ الكريم! فانْظُرْ أيُّها المُنْصِفُ! إلى مِثْلِ هَذِه الأبَاطِيلِ الَّتي أتَى بِهَا في هَذَا الكِتَابِ ـ فالوَيْلُ كُلُّ الوَيْلِ لِمَنْ اطَّلَعَ هَذَا الإلْحَادَ، ثُمَّ يَعْتَقِدُهُ مُسْلِماً[١]، فَضْلاً عَنِ اعْتِقَادِهِ وَلِيّاً.

ثُمَّ كَذَبَ على النَّبي صلَّى الله تَعَالى عليه وسلَّم حَيْثُ قَالَ[٢]: فَكَانَ سُؤالاً مِنَ النَّبي صلَّى الله تَعَالى عَلَيْهِ وسلَّمَ وإلْحَاحاً مِنْهُ عَلَى رِبِّه في المَسْألَةِ لَيْلَتَهُ الكَامِلَةَ إلى طُلُوعِ الفَجْرِ يُردِّدُها طَلَباً للإجَابَة! أقُولُ: لا شَكَّ أنَّ الضَّميرَ في (تُعذِّبهم) و(تَغْفِرْ لَهُم) رَاجِعٌ إلى النَّاسِ الَّذينَ اتَّخذُوا عِيسى وأُمَّهُ إلٰهَيْنِ مِنْ دُونِ الله، فَكَيْفَ يَدْعُو لَهُم رَسُولُ الله صلَّى الله تَعَالى عليه وسلَّم، ويُلِحُّ، وَقَدْ نَهَاهُ الله تَعَالى عَنِ الاسْتِغْفَارِ للمُشْرِكين، وأخْبَرَهُ أنَّه ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾[٣]؟ نَعَمْ، إنْ قَصَدَ صلَّى الله تَعَالى عَلَيْه وسلَّم عُصَاةَ أُمَّتِهِ فَلاَ حَاجَة.

قَالَ في الكَلِمَة السُّلَيْمَانِيَّة[٤] بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ: والعَمَلُ مُقَسَّمٌ عَلَى ثَمَانِيَة أعْضَاءٍ مِنَ الإنْسَانِ. وَقَدْ أخْبَرَ الحَقُّ أنَّه تَعَالى هُوِيَّةُ كُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا، فَلَمْ يَكُنِ العَامِلُ غَيْرَ الحَقِّ، والصُّورَةُ للعَبْدِ والهُوِيَّةُ مُدْرَجَةٌ فيه، أيْ في اسْمِهِ لاَ غَيْرَ، لأنَّه تَعَالى عَيْنُ مَا ظَهَرَ وسُمِّيَ خَلْقاً.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ[٥]: فَقَيَّدَ رَحْمَةَ الوُجُوبِ، وأطْلَقَ رَحْمَةَ الامْتِنَانِ في قَوْلِهِ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٦]. حتَّى الأسْمَاءَ الإلٰهِيَّةِ،

---

(١) يعني به ابن عربي.
(٢) «الفصوص»: (ص ١٤٩).
(٣) الآية ٤٨، ١١٦ من سورة النساء.
(٤) «الفصوص»: (ص ١٥١).
(٥) «الفصوص»: (ص ١٥١ ـ ١٥٢).
(٦) الآية ١٥٦ من سورة الأعراف.

أعْنِي حَقَائِقَ النِّسَبِ. فَامْتَنَّ عَلَيْها بِنَا. فَنَحْنُ نَتِيجَةُ رَحْمَةِ الامْتِنَانِ بالأَسْمَاءِ الإلٰهِيَّةِ والنِّسَبِ الرَّبَانِيَّة. ثُمَّ أوْجَبَها [عَلى نَفْسِهِ][١] بِظُهُورِنَا[٢] لنا، وأعْلَمَنَا أَنَّه هُوِيَّتُنَا، لنَعْلَمَ[٣] أَنَّهُ مَا أَوْجَبَها على نَفْسِهِ إلاَّ لِنَفْسِهِ. فَمَا خَرَجَتِ الرَّحْمَةُ عَنْهُ. فَعَلَى مَنِ امْتَنَّ وَمَا ثَمَّ إلاَّ هُوَ؟ إلاَّ أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ حُكْم لبَيَانِ[٤] التَّفْصِيلِ لِمَا ظَهَرَ مِنْ تَفَاضُلِ الخَلْقِ في العُلُوم حَتَّى يُقَالَ: إنَّ هذا أعْلَمُ مِنْ هَذَا، مَعَ أحَدِيَّةِ العَيْنِ! ومَعْنَاهُ مَعْنَى نَقْصِ تَعَلُّقِ الإرَادَةِ[٥] عَنْ تَعَلُّقِ العِلْم، فهذه مُفَاضَلَةٌ في الصِّفَاتِ الإلٰهِيَّةِ، وكَمَالُ تَعَلُّقِ الإرَادَةِ وفَضْلُهَا وزِيَادتُها على تَعَلُّقِ القُدْرَةِ إلخ.

أقُولُ: أَمَّا قَاعِدَتُهُ المَذْكُورَةُ، فَمَعْلُومَةٌ! وأَمَّا قَوْلُهُ: بنَقْصِ تَعَلُّقِ الإرَادَةِ عَنْ تَعلُّقِ العِلْم، فَصَحِيحٌ. وأمَّا قَوْلُهُ: بِتَفْضِيلِ[٦] تَعَلُّقِ الإرَادَةِ وزِيَادَتِها عَلَى تَعَلُّقِ القُدْرَةِ، فَغَيْرُ صحيح، بَلْ كَذِبٌ قَبِيحٌ، فإنَّه سُبْحَانه وتعالى قَادِرٌ على كُلِّ مَا يُرِيدُ. قَالَ تَعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٧]. فَلاَ يُمْكِنُ أنْ يُرِيدَ شَيْئاً وَهُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عليه، فإنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ المُحْدَثَاتِ، بَلِ السُّفَهَاءِ، تَعَالى الله تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيراً. بَلِ الأمْرُ عَكْسُ مَا قَالَهُ، فإنَّ القُدْرَةَ أزْيَدُ مِنَ الإرَادَةِ، فإنَّه قَادِرٌ على كُلِّ مَا يُرِيدُ[٨]، ولا يُرِيدُ كُلَّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، كَمَا لاَ يَخْفَى عَلَى أَنَّهُ مُنَاقِضٌ نَفْسَهُ فِيمَا قَالَ[٩] في الكَلِمَةِ الإبْرَاهِيمِيَّةِ (فَمَا شَاءَ، فَمَا هَدَاهُمْ، فَهَلْ

---

(١) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٢) في «الأصل»: «ثم أوجبها ثم أوجبها»!
(٣) في «الأصل»: «ليعلم». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٤) كذا «الأصل». وفي «الفصوص»: «لسان»!
(٥) في «الأصل»: تكررت عبارة: «تعلق الإرادة» مرتين! والتصويب من «الفصوص».
(٦) في «الأصل»: «تفصيل». ولعل الصواب ما أثبته.
(٧) الآية ١٦ من سورة البروج.
(٨) في «الأصل»: «على ما كل يريد». والصواب ما أثبته.
(٩) «الفصوص»: (ص ٨٢).

يَشَاءُ؟ هَذَا مَا لاَ يَكُونُ. فَمَشِيئَتُهُ[١] أَحَدِيَّةُ التَعَلُّقِ وَهِيَ نِسْبَةٌ تَابِعَةٌ للعِلْمِ، والعِلْمُ نِسْبَةٌ تَابِعَةٌ للمَعْلُومِ) فإنَّهُ صَرِيحٌ في أَنَّهُ لا يُرِيدُ مَا لاَ يَكُونُ وَهُوَ كَثِيرُ التَّنَاقُضَاتِ مَعَ ادِّعَائِهِ الكَشْفَ المُنَافِي لَهَا!!!

قَالَ[٢]: وكَذَلِكَ السَّمْعُ الإلٰهِيُّ والبَصَرُ وجَمِيعُ الأَسْمَاءِ الإلٰهِيَّةِ عَلَى دَرَجَاتٍ في تَفَاضُلِ بَعْضِها على بَعْضٍ. كذلك تَفَاضُلُ ما ظَهَرَ في الخَلْقِ مِنْ أَنْ يُقَالَ: هَذَا أَعْلَمُ مِنْ هَذَا مَعَ أَحَدِيَّةِ العَيْنِ. وكَمَا أَنَّ كُلَّ اسْمٍ إلٰهِيٍّ إِذَا قَدَّمْتَهُ سَمَّيْتَهُ بِجَمِيعِ الأَسْمَاءِ ونَعَتَّهُ بها، كَذَلِكَ فيما ظَهَرَ مِنَ الخَلْقِ فيه أَهْلِيَّةُ كُلِّ مَا فُوضِلَ بِهِ. فَكُلُّ جُزْءٍ مِنَ العَالَمِ هُوَ مَجْمُوعُ العَالَمِ، أَيْ هُوَ قَابِلٌ لحَقَائِقِ مُفْرَدَاتِ[٣] العَالَمِ كُلِّهِ!.

أَقُولُ: هَذَا مُنَاقِضٌ لِمَا يُكَرِّرُهُ كَثيراً أَنَّ الأَشْياءَ لَهَا اسْتِعْدَادَاتٌ حَالَ عَدَمِهَا، فَكُلٌّ مِنْهَا يَقْبَلُ مِنْ فَيْضِ وُجُودِ الحَقِّ عَلَى حَسَبِ اسْتِعْدَادِهِ، فتَنَبَّهْ لِتَنَاقُضِهِ!!

ثُمَّ قَالَ[٤]: فَلاَ يَقْدَحُ قَوْلُنَا: إِنَّ زَيْداً دُونَ عَمْرٍو في[٥] العِلْمِ أَنْ تَكُونَ هُوِيَّةُ الحَقِّ عَيْنُ زَيْدٍ وعَمْرٍو، وتَكُونَ في عَمْرٍو أَكْمَلُ وأَعْلَمُ مِنْهُ في زَيْدٍ، كَمَا تَفَاضَلَتِ الأَسْمَاءُ الإلٰهِيَّةُ ولَيْسَتْ غَيْرَ الحَقِّ! فَهُوَ تَعالى مِنْ حَيْثُ هُوَ عَالِمٌ أَعَمُّ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ مَا هُوَ مُرِيدٌ وقَادِرٌ، وَهُوَ هُوَ لَيْسَ غَيْرُهُ. فَلاَ تَعْلَمْهُ هُنَا يا وَلِيَّ [الله!][٦] وتَجْهلْهُ هُنَا، وتُثْبِتْهُ هُنَا وتَنْفِيهِ هُنَا إلاَّ إِنْ أَثْبَتَّهُ بالوَجْهِ الَّذي أَثْبَتَ نَفْسَهُ، ونَفَيْتَهُ عَنْ كَذَا بالوَجْهِ

---

(١) في «الأصل»: «فمشيته».
(٢) «الفصوص»: (ص ١٥٣).
(٣) في «الفصوص»: «للحقائق متفرقات»!!
(٤) «الفصوص»: (ص ١٥٣).
(٥) في «الأصل»: «وفي»!
(٦) الزيادة من «الفصوص».

الَّذي نَفَى نَفْسَهُ كالآيَةِ الجَامِعَةِ للنَّفْي والإثْبَاتِ في حَقِّهِ حِيْنَ قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١] فَنَفَى ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٢] فأثْبَتَ بِصِفَةٍ تَعُمُّ كُلَّ سَمِيعٍ وبَصِيرٍ مِنْ حَيَوَانٍ ومَا ثَمَّ إلاَّ حَيوانٌ إلخ.

أَقُولُ: أمَّا القَاعِدَةُ المَعْلُومَةُ، فَلاَ حَاجَةَ للكلامِ فيها.

وأمَّا قَوْلُهُ: أثْبَتَ نَفْسَهُ ونَفَى نَفْسَهُ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ، فإنَّهُ في الآيَةِ المَذْكُورَةِ إنَّما نَفَى المِثْلَ وَلَمْ يَنْفِ نَفْسَهُ، وإنَّما أثْبَتَ السَّمْعَ والبَصَرَ، أيْ كَمَالَهُمَا لِنَفْسِهِ. ونَفْسُهُ لَم تَكُنْ مُنْتَفِيَةً قَطُّ لِيُثْبِتَها تَعالى! وكذلك سَمْعُهُ وبَصَرُهُ إلاَّ أنَّهُ حَصَرَهُما فيه لأنَّهُما في غَيْرِهِ كالعَدَمِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[٣] لا أنَّهُ كَمَا زَعَمَ عَيْنُ كُلِّ مَنْ يَسْمَعُ ويُبْصِرُ حتَّى الجَمَادَ! عَلَى مَا تَكلَّفَ مِنَ التَأوِيلِ عَلى تقدِيرِ تَسْلِيمِهِ أيْضاً!

ثُمَّ قَالَ[٤]: ثُمَّ كَيْفَ[٥] يُقدِّمُ سُلَيْمَانُ اسْمَهُ عَلى اسْمِ الله تَعالى، كَمَا زَعَمُوا، وَهُوَ مِنْ [جُمْلَةِ][٦] مَن أوْجَدَتْهُ الرَّحْمَة فَلاَ بُدَّ أنْ يَتَقَدَّمَ الرَّحمٰنُ الرَّحيمُ لِيَصِحَّ اسْتِنَادُ المَرْحُومِ.

هَذَا عَكْسُ الحَقَائِقِ: تَقْدِيمُ مَنْ يَسْتَحِقُّ التأخِيرَ، وتأْخِيرُ [مَنْ يَسْتَحِقُّ التقديم في المَوْضِعِ الذي][٧] يَسْتَحِقُّهُ.

أَقُولُ: هَذَا اعْتِرَاضٌ عَلَى سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، لكِنَّ

---

(١) الآية ١١ من سورة الشورى.
(٢) الآية ٨٨ من سورة القصص.
(٣) «الفصوص»: (ص ١٥٤).
(٤) في «الفصوص»: «ثم إنه كيف».
(٥) ساقط من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».
(٦) ساقط من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».
(٧) ساقط من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».

قَوْلَهُ: كَمَا زَعَمُوا، إشارَةٌ إلى أنَّه إنَّما يَتوجَّهُ عَلَى زَعْم مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ غَيْرُ هُوِيَّةِ الحَقِّ لاَ عَلَى قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّه عَيْنُها، إذْ[1] لاَ يُتَصَوَّرُ التَّقْدِيمُ المَذْكُورُ على ذَلِكَ التَّقْدِيرِ، إذْ هُوَ كقَوْلِهِ: (إنَّه مِنَ الله) والذَّاتُ مُتقدِّمَةٌ على الصِّفَةِ بالرُّتْبَةِ.

ولِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إنِ اعْتَبَرْتَ جِهَةَ الكَثْرَةِ، فَالاعْتِرَاضُ بِحَالِهِ عَلَى زَعْمِكَ أيْضاً، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ إساءَتِكَ الأدَبَ مَعَ أنْبِياءِ الله تَعَالى عَلَيْهِم الصَّلَواتُ والسَّلاَمُ. وإنِ اعْتَبَرَ جِهَةَ الوَحْدَةِ، فالكَاتِبُ والمَكْتُوبُ إليه! وَمَا إلى ذَلِكَ وَاحِدٌ، فَلا يُتَصَوَّرُ تَقْدِيمٌ ولا تأْخِيرٌ، إذْ سُلَيْمَانُ والرَّحْمٰنُ وغَيْرُهُما وَاحِدٌ!!

قَالَ[2]: فَكَانَ[3] عَيْنُ قَوْلِ آصِفَ بِنِ بَرْخِيا[4] عَيْنَ الفِعْلِ في الزَّمَنِ الوَاحِد. فرأى[5] في ذلك الزَّمانِ بعَيْنِهِ سليمانُ[6] عَرْشَ بَلْقِيسَ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ لِئَلاً يَتخَيَّلَ أَنَّهُ أدْرَكَهُ، وَهُوَ في مَكَانِهِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ، ولم يَكُنْ عِنْدَنَا باتِّحَادِ الزَّمَانِ انْتِقَالٌ، وإنَّما كَانَ إعْدَامٌ وإيْجَادٌ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُ أحَدٌ بذلك إلاَّ مَنْ عَرَفَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ

---

(١) في «الأصل»: «إذا». ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) «الفصوص»: (ص ١٥٥).
(٣) في «الأصل»: «وكان».
(٤) على زعم القصص الإسرائيلية يُرْوَى أنه هو المقصود بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ آية ٤٠ من سورة النمل.
وهذا الأثر رواه ابن جرير في «تفسيره» (١١/ ج ١٩/ ص ١٦٣) بسندٍ فيه ابن حُمَيد شيخ الطبري، وهو متروك. وكذا رواه في (ص ١٦٤). وفيه العلة السابقة.
وانظر «تفسير ابن كثير» (ج ٦/ ٢٠٢).
(٥) في «الأصل»: «فرى».
(٦) في «الأصل»: «سلمين»!

خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[١] إلى آخر مَا ذَكَرَ إلى أَنْ قَالَ[٢]: فلم يَكُنْ لآصِفَ مِنَ الفَضْلِ إلاَّ حُصُولُ التَّجْدِيدِ في مَجْلِسِ سُلَيْمَانَ عليه السَّلامُ. فَمَا قَطَعَ العَرْشُ مَسَافَةً، ولا زُوِيتْ لَهُ أَرْضٌ[٣] ولا خرَقَها[٤] لِمَنْ فَهِمَ مَا ذَكَرْنَاهُ!

أَقُولُ: هَذَا إعَادَةٌ لِمَا ذَكَرَ في الكَلِمةِ الشُّعَيْبيَّةِ مِنَ القَوْلِ بتَجَدُّدِ الأعْيَانِ، وَلَوْ صَحَّ هَذَا لَمَا كَانَ الرَّائي[٥] لِلعَرْشِ، هُوَ القَائِلُ: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾[٦]. وَلاَ الآتي بِهِ هُوَ القَائِلُ ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ ﴾[٧] بَلْ وَلاَ هُوَ آتٍ بِهِ إلى مَا لاَ يَخْفَى مِنَ المُحَالاَتِ!! على أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ: هَلْ مَا زَعَمْتَ مِنَ الإعْدَامِ والإيْجَادِ باقْتِضَاءِ ذَاتِ الشَّيْءِ أَمْ بالغَيْرِ؟ والأَوَّلُ مُحَالٌ. والثَّانِي إمَّا أَنْ يَكُونَ الحَقُّ سُبْحَانَهُ أَوْ غَيْرُهُ؟ والثَّاني مُحَالٌ، لأَنَّهُ شِرْكٌ. والأَوَّلُ يَقْتَضِي الغَيْرِيَّة، وَلَسْتَ تَقُولُ بِهَا، إلاَّ باعْتِبَارِ الوُجُودِ والأَعْيَانِ الَّتي تَزْعُمُ أَنَّ لَهَا ثُبُوتاً في العَدَمِ!! فما المُخَصِّصُ بِزَمَانٍ دُوْنَ زَمَانٍ، وَمَكَانٍ دُوْنَ مَكَانٍ؟! إمَّا نَفْسُ الأعْيَانِ أَوْ نَفْسُ الوُجُودِ.

وعَلَى كِلاَ التَقْدِيرَيْنِ لاَ يَصِحُّ أَنْ يُسْنِدَ الشَّخْصُ ذَلِكَ التَّخْصِيصَ إلى نَفْسِهِ. وكَذَا إنْ أُرِيدَ المُرَكَّبُ مِنْهُمَا عَلَى مَا زَعَمْتَ مِنَ التَّجْدِيدِ. وإذا تأَمَّلْتَ كَلاَمَهُ ظَهَرَ لَكَ أَنَّه لَيْسَ إلاَّ خَيالاَتٌ لاَ حَقِيقَةٌ. واسْتِدْلاَلُهُ بالآيَةِ كَذِبٌ صَرِيحٌ على مَا ذَكَرْنَاهُ فيما سَبَقَ!

---

(١) الآية ١٥ من سورة ق.
(٢) «الفصوص»: (ص ١٥٦).
(٣) في «الأصل»: «عرض»! والتصويب من «الفصوص».
(٤) في «الأصل»: «ولا فرقها»! والتصويب من «الفصوص».
(٥) في «الأصل»: «الرأي». ولعل الصواب ما أثبته.
(٦) الآية ٣٨ من سورة النمل.
(٧) الآية ٤٠ من سورة النمل.

قَالَ[١]: وسَبَبُ ذَلِكَ كَوْنُ سُلَيْمَانَ [عَلَيْهِ الصَّلاةُ][٢] هِبَّة الله تَعَالى لِدَاوُدَ [عليه الصَّلاَةُ][٣] إلخ.

أقُولُ: لَيْسَ لَفْظُ الهِبَةِ مُخْتَصّاً بِسُلَيْمَانَ عليه السلامُ لِدَاوُدَ عليهِ الصَّلاةُ، بَلْ عَامٌّ! قَالَ تَعَالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[٤]. وقَالَ سُبْحَانه وتَعَالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ﴾[٥]. وقَالَ تَعَالَى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا [٦]وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾[٧].

قَالَ[٨]: ولَمَّا رأتْ بَلْقِيسُ عَرْشَهَا مَعَ عِلْمِهَا بِبُعْدِ المَسَافَةِ واسْتِحَالَةِ انْتِقَالِهِ في تِلْكَ المُدَّةِ عِنْدَهَا ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾[٩] وَصَدَّقَتْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَجْدِيدِ الخَلْقِ بالأمْثَالِ وَهُوَ: (هُوَ). وصَدَقَ الأمْرُ، كَمَا أَنَّكَ في زَمَانِ التجْدِيدِ عَيْنُ مَا أَنْتَ في الزَّمَانِ المَاضِي!

أقُولُ: كأَنَّهُ يُحَاوِلُ بهذا الجَوابَ عمَّا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الاعْتِرَاضَاتِ الَّتي ذَكَرْنَا بَعْضَهَا. ولا يَخْفَى مَا فيه مِنَ التَّنَاقُضِ في قَوْلِهِ: بالأمْثَالِ!

وقَوْلُهُ: عَيْنُ ما أنْتَ في الزَّمَانِ المَاضِي، فإنَّ المِثْلَ غَيْرُ العَيْنِ! لا يُقَالُ يُرِيدُ بالخَلْقِ المَعْنَى المَصْدَرِيّ لا المَخْلُوق، فالمُتجدِّدُ أمْثَالُ المَصْدَرِ، لاَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ المَصْدَرُ، بَلْ مَا وَقَعَ عليهِ المَصْدَرُ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ يَتَجدَّدُ أمْثَالُ الخَلْقِ عَلَيْها، فَلاَ تَنَاقُضَ، لأنَّا نَقُولُ: هَذَا أيْضاً

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٥٦).
(٢) (٣) غير موجودة في «الفصوص».
(٤) الآية ٨٤ من سورة الأنعام.
(٥) الآية ٩٠ من سورة الأنبياء.
(٦) تكررت: «لمن يشاء». وكذلك «يهب».
(٧) الآية ٤٩ من سورة الشورى.
(٨) «الفصوص»: (ص ١٥٦ ـ ١٥٧).
(٩) الآية ٤٢ من سورة النمل.

مُحَالٌ، إذْ هُوَ خَلْقُ المَخْلُوقِ وتَحْصِيلُ الحَاصِلِ ومُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ هُنَا: وإنَّمَا كَانَ إيجَادٌ وإعْدَامٌ! ولِقَوْلِهِ في الشُّعَيْبِيَّةِ[١]: إنَّ كُلَّهُ[٢] مَجْمُوعُ أعْرَاضٍ، فَهُوَ يَتَبَدَّلُ في كُلِّ زَمَانٍ إلخ.

ثُمَّ إنَّهُ خَبَطَ العَشْوَاءَ[٣] تَابِعاً قَوَاعِدَهُ البَاطِلَةِ إلى أنْ قَالَ[٤]: فَكَانَ إسْلامُ بَلْقِيسَ إسْلامَ سُلَيْمَانَ، إذْ قَالَتْ ﴿مَعَ سُلَيْمَٰنَ﴾[٥]، فَتَبِعَتْهُ. فَمَا يَمُرُّ[٦] بِشَيْءٍ مِنَ العَقَائِدِ إلاَّ مَرَّتْ بِهِ مُعْتَقِدَةً ذَلِكَ. كَمَا نَحْنُ عَلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ الَّذي الرَّبُّ عَلَيْهِ لِكَوْنِ نَوَاصِينَا في يَدِهِ ويَسْتَحِيلُ مُفَارَقَتُنَا إيَّاه. فَنَحْنُ مَعَهُ بالتَّضْمِينِ، وَهُوَ مَعَنَا بالتَّصْرِيحِ، فإنَّهُ قَالَ[٧]: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[٨]. ونَحْنُ مَعَهُ بِكَوْنِهِ آخِذاً بِنَوَاصِينَا، فَهُوَ تَعَالى مَعَ نَفْسِهِ حَيْثُ مَا مَشَى بِنَا مِنْ صِرَاطِهِ. فَمَا بَقِيَ مِنَ العَالَمِ إلاَّ عَلَى صِرَاطٍ مُستَقيمٍ، وهو صِرَاطُ[٩] الربِّ تَعَالى.

أقُولُ: هَذَا إعَادَةٌ لِمَا ذَكَرَهُ في الكَلِمَةِ الهُودِيَّة.

أمَّا قَوْلُهُ: فَمَا يَمُرُّ بِشَيْءٍ مِنَ العَقَائِدِ إلخ، فَصَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ أنَّ

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٢٥).
(٢) يعني العَالَمَ.
(٣) يُقَالُ: ركب العشواء أي خَبَطَ أمْرَهُ على غير بصيرة. «المعجم الوسيط» (٢/ ٦٠٩). وقد وقع في «الأصل»: «عشواء». ولعل الصواب: «إنه خَبَطَ خَبْطَ عشواء».
(٤) «الفصوص»: (ص ١٥٧). وقد تكررت: «قال» مرتين.
(٥) الآية الكريمة: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. الآية ٤٤ من سورة النمل.
(٦) في «الأصل»: «يأمر»!! والتصويب من «الفصوص».
(٧) «الفصوص»: (ص ١٥٧ ـ ١٥٨).
(٨) الآية ٤ من سورة الحديد.
(٩) في «الأصل»: «الصراط». والتصويب من «الفصوص».

سُلَيمانَ عليهِ الصَّلاةُ لا يَمُرُّ إلاَّ عَلَى العَقَائِدِ الصَّحِيحةِ، لاَ مِنْ حَيْثُ مَا قَصَدَهُ مِنْ عُمُومِ جَمِيعِ العَقَائِدِ!! ومِنْ أَيْنَ يَدُلُّ رَبُّ العَالَمِينَ على أَنَّ جَمِيعَ عَقَائِد العَالَمِينَ حَقٌّ والله سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾[1]؟ وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ عَنِ ٱلصِّرَٰطِ لَنَٰكِبُونَ ﴿٧٤﴾﴾[2].

وَقِيَاسُ العَقَائِدِ على المَشْي الحِسِّيِّ مِنْ مَغَالِيطِه البَاطِلَةِ! وإلاَّ فَلاَ خَفَاءَ في مُخَالَفَةِ المُنَافِقِينَ ونَحْوِهم، وإِنْ مَشَوْا مَعَ المُؤْمِنينَ بأقْدَامِهِم في طَرِيق! عَلَى أنَّ المُرَادَ بالآيةِ أنَّهُ: مَالِكُهُم ومُتَصَرِّفٌ فيهم كَيْفَ شَاءَ، لاَ أَنَّهُ مُجْبِرُهُم عَلَى اتِّبَاعِ الحَقِّ. وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ، فَمَنْ هُمْ الضَّالُّون المَذْكُورُونَ في القُرْآنِ؟!

قَالَ[3] في الكَلِمَةِ الدَّاوُدِيَّة ـ بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَمْرَ الخِلافَةِ إلى أَنْ قَالَ[4]: ولله تَعَالى في الأَرْضِ خَلائِفُ عَنِ الله، وَهُمْ الرُّسُلُ. وأَمَّا الخِلاَفَةُ اليَوْمَ، فَعَنِ الرُّسُلِ، لاَ عَنِ الله، فإنَّهُم مَا يَحْكُمُونَ إلاَّ بمَا شَرَعَ [لَهُمُ][5] الرَّسُولُ لا يَخْرُجُونَ عَنْ ذَلِكَ. غَيْرَ أنَّ هُنَا دَقِيقَةً لا يَعْلَمُها إلاَّ أمْثَالُنَا، وذَلِكَ في أَخْذِ مَا يَحْكُمُونَ بِهِ مِمَّا [هُوَ][6] شَرْعٌ للرَّسُولِ، [عليه السلامُ][7] فالخَلِيفَةُ عَنِ الرَّسُولِ مَنْ يأْخُذُ الحُكْمَ بالنَّقْلِ عَنْهُ ﷺ أو الاجْتِهَادِ الَّذي أَصْلُهُ أَيْضاً مَنْقُولٌ عَنْهُ ﷺ. وَفِينَا مَنْ

---

(١) الآية ٣٢ من سورة يونس.
(٢) الآية ٧٤ من سورة المؤمنون.
(٣) «الفصوص»: (ص ١٦٠ ـ ١٦٢).
(٤) «الفصوص»: (ص ١٦٢).
(٥) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٦) ساقط من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».
(٧) ساقط من «الأصل».

يأْخُذُه[١] عَنِ الله تَعالى، فَيَكُونُ خَلِيفَةً عَنِ الله تَعالى بِعَيْنِ ذَلِكَ الحُكْمِ إلخ.

أَقُولُ: لا بُدَّ لَهُ حَيْثُ لاَ يَجِدُ مُخَالَفَةً ولا اعْتِرَاضاً مِنْ تَرَفُّعٍ وتَمدُّحٍ دَعْوَى مُجَرَّدَةٍ عَنِ البُرْهَانِ.

ثُمَّ قَالَ[٢]: ولهذا مَاتَ رَسُولُ الله ﷺ وَمَا نَصَّ بخلافَةٍ عَنْهُ إلى أحَدٍ. وَلاَ عيّنَهُ لِعِلْمِهِ أَنَّ في أُمَّتِهِ مَنْ يأْخُذُ الخِلاَفَةِ عَنْ رَبِّه، فَيَكُونُ خَلِيفَةً عَنِ الله تَعَالى مَعَ المُوافَقَةِ في الحُكْمِ المَشْرُوعِ إلى آخِرِ مَا قَالَهُ!

أَقُولُ: هَذَا غَيْر صَحِيحٍ، بَلْ إنَّما لَمْ يَنُصَّ لِعِلْمِهِ أَنَّ الله تَعالى يُؤلِّفُ قُلُوبَ المُؤْمِنينَ حَتَّى يُجْمِعُوا عَلَى خِلاَفَةِ أبي بَكْرٍ رضي الله تَعالى عَنْهُ وَنَبَّهَ على ذَلِكَ صلَّى الله تَعالى عَلَيْهِ وسلَّمَ بقَوْلِهِ: «يأبَى الله تَعالى، وَيَدْفَعُ المُؤْمِنُونَ إلاَّ أَبَا بَكْرٍ»[٣].

ولَمْ يدَّعِ أَبُو بَكْرٍ وَلاَ غَيْرُهُ له أَنَّهُ أَخَذَ الخِلاَفَةَ عَنْ رَبِّهِ بالمَعْنَى الَّذي تَزْعَمُ! ولاَ ضَرُورَةَ إلى ذَلِكَ وَلاَ دَلِيلَ عَلَى وُقُوعِهِ، حَيْثُ حَصَلَتِ المُوافَقَةُ، والمُخَالَفَةُ مَرْدُودَةٌ.

قَالَ[٤]: وإنّما تَنْقُصُ أوْ تَزِيدُ[٥] عَلَى الشَّرْعِ الَّذي تَقَرَّرَ بالاجْتِهَادِ

---

(١) في «الأصل»: «نأخذه». والتصويب من «الفصوص».

(٢) «الفصوص»: (ص ١٦٣).

(٣) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٥٦٦٦، ٧٢١٧)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (ج ٢/ ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥، ٢٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (ج ٣/ ص ٤٧٧)، والبغوي في «شرح السنة» (ج ٥/ ص ٢٢٠ ـ ٢٢١). وإسناد الحاكم صحيح أيضاً كما جزم الذهبي.

(٤) «الفصوص»: (ص ١٦٤).

(٥) في «الأصل»: «وإنما ينقص أو يزيد». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

لا عَلَى الشَّرْعِ الَّذي شُوْفِه بِهِ مُحمَّدٌ ﷺ، فَقَدْ يَظْهَرُ مِنَ الخَلِيفَةِ مَا يُخَالِفُ حديثاً مَّا في الحُكْمِ، فيُتَخيَّلُ أنَّهُ مِنَ الاجْتِهَادِ ولَيْسَ كَذَلِكَ: وإنَّما هَذَا الإمَامُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ مِنْ جِهَةِ الكَشْفِ ذَلِكَ الخَبَرُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ، وَلَوْ ثَبَتَ لحَكَمَ(١) بِهِ. وإنْ [كان](٢) الطَّرِيقُ فيه: العَدْلُ عَنِ العَدْلِ، فَمَا هُوَ مَعْصُومٌ مِنَ(٣) الوَهْمِ وَلاَ مِنَ النَّقْلِ، بالمَعْنَى فَمِثْلُ هَذَا يَقعُ مِنَ الخَلِيفَةِ اليَوْمِ!

أَقُولُ: انْظُرْ مَا أَمْكَرهُ في ترويج بَاطِلِه بادِّعائِهِ أَنَّ الأَحَادِيثَ الصَّحِيحةَ قَدْ تكُونُ غَيْرَ ثَابتَةٍ في نَفْسِ الأمْرِ، فَيَطَّلِعُ عَلى ذَلِكَ هُوَ وأمْثَالُهُ كَشْفاً، فَيُخَالِفُونَنَا! وأنْتَ خَبِيرٌ بأنَّ هَذِهِ دَعْوَى مُجَرَّدَةٌ لاَ دَلِيلَ عَلَيْها، إذ الكَشْفُ لَيْسَ دَلِيلاً، وإلاَّ لَفَسَدَ نِظَامُ الشَّرْعِ، إذْ لاَ يَعْجِزُ أَحَدٌ عَنِ ادِّعَاءِ مِثْلِ ذَلِكَ، فَيَعْمَلُ كُلُّ ذِي هَوَى بِمُقْتَضَى هَوَاهُ ويَدَّعِي فيه الكَشْفَ! وأيُّ فَسَادٍ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، والله المُوَفِّقُ. ثُمَّ بَعْدَ ما قَرَّر أنَّه لا يَنْفُذُ حُكْمٌ إلا لله تَعَالى(٤) سَوَاءً كَانَ عَلى وَفْقِ الشَّرْعِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، مُوَافِقاً للأمْرِ أَمْ لاَ، إذِ الكُلُّ بِمَشِيئَتِهِ، وصَدَقَ في ذَلِكَ!!!

قَالَ(٥): فَلمَّا(٦) كَانَ الأَمْرُ في نَفْسِهِ عَلَى ما قَرَّرْنَاه، كانَ مآلُ الخَلْقِ إلى السَّعَادَةِ على اخْتِلاَفِ أنْواعِهَا. فَعَبَّرَ عَنْ هَذَا المَقَامِ بأنَّ الرَّحْمَةَ وسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ!

---

(١) في «الأصل»: «الحكم به». والتصويب من «الفصوص».

(٢) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «عن». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٤) في «الأصل»: «لا ينفذ حكم الله تعالى...» وما أثبته موافق لما في «الفصوص» (ص ١٦٥).

(٥) «الفصوص»: (ص ١٦٦).

(٦) في «الفصوص»: «ولما».

أَقُولُ: هَذَا كَذِبٌ بَاطِلٌ، فإنَّ السَّعَادَةَ مُتَعلِّقَةٌ بمُوافَقَةِ الأمْرِ، لاَ بمُوافقَةِ مُطْلَقِ المَشِيئَةِ. وَقَدْ صَرَّحَ سُبْحَانَه بأنَّه يَكْتُبُها للَّذين يَتَّقُونَ ويُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ويَتَّبِعُونَ النَّبيَّ الأُمِّي إلى آخِرِ مَا ذَكَرَ تَعَالى[١]، فَعُلِمَ أنَّ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ لَمْ يُكْتَبْ لَهُ.

قَالَ في الكَلِمَةِ اليُونُسِيَّةِ[٢]: وأَمَّا أَهْلُ النَّارِ، فمآلُهُم إلى النَّعِيمِ وَلَكِنْ في النَّارِ، إذْ لاَ بُدَّ لِصُورَةِ النَّارِ بَعْدَ انْتِهَاءِ مُدَّةِ العَذَابِ أَنْ تكُونَ بَرْداً وسَلاَماً عَلَى مَنْ فيها، فَنَعِيمُ أَهْلِ النَّارِ بَعْدَ اسْتِيفَاء الحُقُوقِ نَعِيمُ خَلِيلِ الله تَعَالى حِيْنَ أُلْقِيَ في النَّارِ، فإنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ تَعذَّبَ بِرُؤْيَتِهَا، وبِمَا تَعوَّدَ في عِلْمِهِ وتَقرَّرَ مِنْ أنَّها صُورَةٌ تُؤلِمُ مَنْ جَاوَرَهَا مِنَ الحَيَوانِ. ومَا عَلِمَ مُرَادَ الله تَعَالى فيها، ومِنْهَا في حَقِهِ! فَبَعْدَ وُجُودِ هَذِهِ الآلاَمِ[٣] وَجدَهَا بَرْداً وسَلاَماً مَعَ شُهُودِ[٤] الصُّورَةِ اللَّوْنِيَّةِ في حَقِّهِ، وَهِيَ نَارٌ في عُيُونِ النَّاسِ!.

أَقُولُ: هَذَا مَذْهَبُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلاَ دَلِيلَ عَلَيْهِ إلاَّ مَا قَرَّرَهُ قَبْلَهُ مِنْ سَبْقِ الرَّحْمَةِ، ومِنْ مُرَاعَاةِ[٥] الإبْقَاءِ عَلَى هَذِهِ النَّشْأَةِ إلى آخِرِ مَا ذَكَرَ. وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّة، ولِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ

---

(١) الآيــة هــي: ﴿۞ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ ١٥٦، ١٥٧ من سورة الأعراف].

(٢) «الفصوص»: (ص ١٦٩).

(٣) في «الأصل»: «الألم»! والتصويب من «الفصوص».

(٤) في «الأصل»: «وجود». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٥) في «الأصل»: «مراعات»!

عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾[١] و﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ﴾[٢]. ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾[٣]. ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴾[٤] ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا ٱلْعَذَابَ ﴾[٥]. فيكُونُ ما ذَهَبَ إليهِ قِيَاساً لِمُقَابَلَةِ النَّصِّ.

فإنْ اسْتَدلَّ بِقَوْلِهِ تَعالى: ﴿أَحْقَابًا﴾[٦]. قُلْنَا: هُوَ مُحتَمِلٌ لِكَوْنِهِ جَمْعَ حُقْبٍ ـ بِسُكُونِ القَافِ[٧] ـ ظَرْفاً. ولِكَوْنِهِ جَمْعَ حِقْبَةٍ[٨] ـ بكَسْرِهَا ـ حَالاً، فَلاَ يُعَارِضُ النُّصُوصَ الصَّرِيحَةَ القَطْعِيَّةَ الدَّالَّةَ. ولاَ يُمْكِنُه أنْ يُخصِّصَهُ بالقِيَاسِ الَّذي ذَكَرَهُ، وإنْ أخَذَ العَذَابَ مِنَ العُذُوبَةِ عِناداً كَمَا ذَكَرَهُ في الإسْمَاعِلِيَّة، وَرَدَ عَلَيْهِ السَّعِيرُ!!

قَالَ في الكَلِمَةِ الأيُوبِيَّةِ[٩]: قَالَ تَعَالى لأيُّوبَ عليه الصلاةُ والسَّلامُ: ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌ ﴾[١٠]، يَعْنِي: مَاءٌ بَارِدٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ إفْرَاطِ حَرَارَةِ الألَمِ، فَسَكَّنَهُ الله تعالى بِبَرْدِ المَاءِ. ولِهَذَا كَانَ الطِّبُّ: النَّقْصُ مِنَ الزَّائِدِ، والزِّيَادَةُ في النَّاقِصِ. فالمَقْصُودُ طَلَبُ الاعْتِدَالِ، ولاَ سَبِيلَ إليه إلاَّ أنَّه يُقَارِبُهُ. وإنَّما قُلْنَا: لا سَبيلَ إليه، أعْنِي إلى الاعْتِدَالِ مِنْ أجْل أنَّ الحَقَائِقَ والشُّهُودَ يُعطِي التَّكْوِينَ مَعَ الأنْفَاسِ عَلَى الدَّوَامِ،

---

(١) الآية ١٦٢ من سورة البقرة. والآية ٨٨ من سورة آل عمران.
(٢) الآية ٣٦ من سورة فاطر.
(٣) الآية ٧٥ من سورة الزخرف.
(٤) الآية ٩٧ من سورة الإسراء.
(٥) الآية ٥٦ من سورة النساء.
(٦) الآية ٢٣ من سورة النبأ.
(٧) ويجوز بضم القاف أيضاً: «حُقُب». انظر «المعجم الوسيط» (١/ ١٨٦).
(٨) في «الأصل»: «حِقَب». ولعل الصواب ما أثبته.
(٩) «الفصوص»: (ص ١٧١).
(١٠) الآية ٤٢ من سورة ص.

وَلاَ يَكُونُ[١] التَّكْوِينُ إلاَّ عَنْ مَيْلٍ يُسَمَّى في الطَّبيعَةِ انْحِرَافاً أَوْ تَعْفِيناً[٢] أَوْ في حقِّ الحقِّ: إرَادَةً، وَهِيَ مَيْلٌ إلى المُرَادِ الخَاصِّ دُونَ غَيْرِهِ. والاعْتِدَالُ يُوزَنُ بالسَّوَاءِ في الجَمِيعِ، وهَذا لَيْسَ بِوَاقِعٍ، فلهذا مَنَعْنَا مِنْ حُكْمِ الاعْتِدَالِ!

أَقُولُ: إطْلاَقُ المَيْلِ على إرَادَةِ الحَقِّ، ونَفْيُ الاعْتِدَالِ عَنْهُ[٣] سُبْحَانَهُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَلاَ يَتِمُّ أَنَّ تَرْجِيحَ الفَاعِلِ المُخْتَارِ أَحَدَ الجَائِزَيْنِ يُسمَّى انْحِرَافاً في حقِّ الطَّبِيعَةِ، وَلاَ مَيْلاً في حَقِّ الحَقِّ، ولا أَنَّ الاعْتِدَالَ يُوزَنُ بالسَّوَاءِ! وإنَّما ذَلِكَ إذَا لَمْ يَكُنْ مُقْتَضَى مَا قَدْ عَلِمَهُ الحكيمُ الخَبيرُ. فالتَّكْوِينُ مِنَ العَليم الحَكِيم بِجِهَةِ التَّخْصِيصِ: كَيْفَ يُسَمَّى مَيْلاً؟! إنَّمَا المَيْلُ العَمَلُ عَلى خِلاَفِ مُقْتَضَى الحِكْمَةِ، فإذَا تَأَمَّلْتَ كَلاَمَ هَذَا الشَّخْصِ وَجَدْتَ أَكْثَرَهُ مُغَالَطَاتٍ مُمَوَّهةٍ بِمُنَاسَبَاتٍ تَغُرُّ ناظِرَهَا[٤]، ولا حَقِيقَةَ لَهَا عِنْدَ التأمُّلِ والتَّحقِيق! ومِنْ هَذَا القَبِيلِ مَا قَالَ[٥]: وَقَدْ وَرَدَ في العِلْم الإلٰهيِّ النَّبوَيِّ إتِّصَافُ الحَقِّ بالرِّضَا[٦] والغَضَبِ، وبالصِّفَاتِ. والرِّضَا مُزِيلٌ للغَضَبِ، والغَضَبُ مُزِيل للرِّضَا عَنِ المَرْضِيِّ عَنْهُ، والاعْتِدَالُ أَنْ يَتَسَاوَى الرِّضَا والغَضَب، فَمَا غَضِبَ الغَاضِبُ عَلَى مَنْ غَضِبَ عَلَيْهِ وَهُوَ عَنْهُ رَاضٍ. فَقَدْ اتَّصَفَ بأَحَدِ الحُكْمَيْنِ في حَقِّهِ، وَهُوَ مَيْلٌ ومَا رَضِيَ الرَّاضِي عَمَّنْ رَضِيَ عَنْهُ وَهُوَ غَاضِبٌ عَلَيْهِ، فَقَدِ اتَّصَفَ بِأَحَدِ الحُكْمَيْنِ في حَقِّهِ وَهُوَ مَيْلٌ.

---

(١) في «الأصل»: «ولا يوسنى»! والتصويب من «الفصوص».
(٢) في «الأصل»: «تعفيفاً»! والتصويب من «الفصوص».
(٣) في «الأصل»: «عن». والصواب ما أثبته.
(٤) في «الأصل»، كانت: «يغر ظنارها»! ولعل الصواب ما أثبته!
(٥) «الفصوص»: (ص ١٧٢).
(٦) في «الأصل«رسمت هذه الكلمة هكذا دائماً: «الرضاء».

أقُولُ: هَذَا أيْضاً مِنْ قَبِيل مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ غَلَطٌ ومَغْلَطَةٌ[١]، فإنَّه غَيْرُ صَحيحٍ، إذْ تَسَاوي الرِّضَا والغَضَبِ مُطْلَقاً لَيْسَ باعْتِدَالٍ! والرِّضَا عمَّنْ يَسْتَحِقُّهُ والغَضَبُ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ لَيْسَ بِمَيْلٍ، بَلْ هُوَ عَيْنُ الاعْتِدَالِ، وَهُوَ الاتِّصَافُ بأَحَدِ الحُكْمَيْنِ في مَحلِّهِ ومُسْتَحِقِّهِ! فانْظُرْ إلى هَذِهِ المَغَالِيطِ الَّتي بَنَى عَلَيْها مَذْهَبَهُ حَيْثُ قَالَ[٢]: وإنَّما قُلْنَا: هَذَا مِنْ أجْلِ مَا يُرَى أنَّ أَهْلَ النَّارِ لا يَزَالُ غَضَبُ الله تَعَالى عَلَيْهِم دَائِماً أبداً في زَعْمِهِ. فَمَا لَهُمْ حُكْمُ الرِّضَا مِنَ الله تَعَالى، فَصَحَّ المَقْصُودُ. فإنْ كَانَ كَمَا قُلْنَا مآلُ أَهْلِ النَّارِ إلى إزَالَةِ الآلاَمِ، وإنْ سَكَنُوا النَّارَ فَذَلِكَ رِضَا: فَزَالَ الغَضَبُ لِزَوَالِ الآلاَمِ إذْ عَيْنُ الألَمِ عَيْنُ الغَضَبِ إنْ فَهِمْتَ. فَمَنْ غَضِبَ فَقَدْ تأذَّى، فَلاَ يَسْعَ في انْتِقَام المَغْضُوبِ عليه بإيْلاَمِهِ إلاَّ لِيَجِدَ الغَاضِبُ الرَّاحَةَ بذلك، فيَنْتَقِلُ الألَمُ الَّذي كَانَ عِنْدَهُ إلى المَغْضُوبِ عَلَيْهِ. والحَقُّ إذَا أفْرَدْتَهُ عَنِ العَالَمِ يَتَعَالى عُلوًّا كبيراً عَنْ هذه الصِّفَةِ عَلَى هَذَا الحَدِّ!

أقُولُ: انْظُرْ كَيْفَ يَأتِي بالدَّلِيلِ عَلَى نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، مَعَ ادِّعَائِهِ الكَشْفَ والدَّعَاوَى العَرِيضَةِ، فإنَّ الحَقَّ سُبْحَانَهُ حَيْثُ كَانَ مُنَزَّهاً عَنِ الألَمِ والرَّاحَةِ المُقْتَضِيتَيْنِ للغَضَبِ الَّذي هُمَا سَبَبُهُ ـ ثَبَتَ أنَّ غَضَبَهُ تَعَالى لَيْسَ إلاَّ لِحِكْمَةٍ اقْتَضَتْهُ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ زَوَالِ الغَضَبِ لِعَدَمِ زَوَالِ الحِكْمَةِ المُقْتَضِيَةِ لَهُ، فَافْهَمْ رَاشِداً، والله المُوفِّق.

ثُمَّ عَادَ إلى قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ حَيْثُ قَالَ[٣]: وإذَا كَانَ الحقُّ هُوِيَّةَ العَالَمِ، فَمَا ظَهَرَتِ الأحْكَامُ كُلُّها إلاَّ فيه، ومِنْهُ، إلى آخِرِ مَا ذَكَرَ

(١) في «الأصل»: «وهو غلظ ومغلّظة»! ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) «الفصوص»: (ص ١٧٢).
(٣) «الفصوص»: (ص ١٧٢).

وألْحَدَ إلى أنْ قَالَ[١]: فَهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، لِيَعْلَمَ عَنْ شُهُودٍ، لاَ عَنْ فِكْرٍ، فَكَذَلِكَ عِلْمُ الأذْوَاقِ، لاَ عَنْ فِكْرٍ، وَهُوَ العِلْمُ الصَّحِيحُ وَمَا عَدَاهُ، فَحَدْسٌ وتَخْمِينٌ لَيس بِعِلْمٍ أصْلاً!

أقُولُ: هَذِهِ دَعْوَى ظَاهِرةُ البُطْلاَنِ[٢]، بَلْ مَا يَدَّعِيهِ مِنْ عُلُوم الأذْوَاقِ لَيس إلاَّ تَخَيُّلاَتٍ فَاسِدَةٍ ظَاهِرةِ الفَسَادِ، وآثَارُهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا مِنَ المُنَاقَضَاتِ ونَحْوِهَا، كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيهِ في أمَاكِنِهِ.

والمَذْكُورُ هُنَا أيْضاً مِنْ جُمْلَتِها، فإنَّهُ إذَا كَانَتِ[٣] الأحْكَامُ مَا ظَهَرَتْ إلاَّ فِيهِ، فالشَّاهِدِيَّةُ والمَشْهُودِيَّةُ والذَّائِقِيَّةُ والمُفَكِرِيَّةُ: جَمِيعُ ذَلِكَ أحْكَامٌ ظَاهِرِيَّةٌ فِيهِ!! فَمِنْ أيْنَ حَصَلَ التَّعَيُّنُ؟ عَلَى أنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ كَلامِهِ إنْكَارُ حُصُولِ العِلْمِ بالتَّواتُرِ ولا يَخْفَى فَسَادُهُ!

قَالَ[٤]: فَعَمِلَ[٥] أيُوبُ بِحكْمَةِ الله إذْ[٦] كان نَبِيّاً لِمَا عَلِمَ أنَّ الصَّبْرَ الَّذي هُوَ حَبْسُ النَّفْسِ عَنِ الشَّكْوَى عِنْدَ الطَّائِفَةِ[٧]، ولَيْسَ كَذَلِكَ يُحَدُّ الصَّبْرُ عِنْدَنَا[٨]، وإنَّما حَدُّهُ حَبْسُ النَّفْسِ عَنِ الشَّكْوَى لغَيْرِ الله، إلى أنْ قَالَ[٩]: وَعَلِمَ أيُوبُ أنَّ في حَبْسِ النَّفْسِ عَنِ الشَّكْوَى إلى الله تَعَالى في دَفْعِ الضُّرِّ مُقَاوَمَةَ القَهْرِ الإلٰهِيِّ، وَهُوَ جَهْلٌ

(١) «الفصوص»: (ص ١٧٣).
(٢) في «الأصل»: «كاذبة البطلان»! ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) في «الأصل»: «كان».
(٤) «الفصوص»: (ص ١٧٤).
(٥) في «الأصل»: «فعلم»! والتصويب من «الفصوص».
(٦) في «الأصل»: «إذا»! والتصويب من «الفصوص».
(٧) يُعَلِّقُ عفيفي - محقق «الفصوص» - على هذه الكلمة فيقول: «يقول القاشاني - وهو أحَدُ شراح «الفصوص» - أي المتقدمين من الشرقيين من أهل الله»!!
(٨) في «الفصوص»: «ولَيْسَ ذلك بِحَدٍّ للصبر عندنا».
(٩) «الفصوص»: (ص ١٧٤).

بالشَّخْصِ إذِ[١] ابْتَلاَهُ الله تَعَالى بِمَا تَتأَلَّمُ مِنْهُ نَفْسُهُ، فَلاَ يَدْعُو الله تَعَالى في إزَالَةِ ذَلِكَ [الأمْرِ المؤلم، بَلْ ينبغي له عند المحقِّق أنْ يتضرَّعَ ويَسْأَلَ الله في إزَالَةِ ذلك عَنْه][٢] فإنَّ ذَلِكَ إزَالَةٌ عَنْ جَنَابِ الله تَعَالى عِنْدَ العَارِفِ صَاحِبِ الكَشْفِ، فإنَّ الله تَعَالى قَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ بأنَّهُ يُؤذَى، فَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٣].

وأيُّ أذَىً أعْظَمُ مِنْ أنْ يَبْتَلِيَكَ بِبَلاءٍ عِنْدَ غَفْلَتِكَ عَنْهُ أَوْ عَنَ مَقَامِ إلٰهِيٍّ لاَ تَعْلَمُهُ[٤] لِتَرْجِعَ إليه بالشَّكْوَى، فَيَرْفَعُه عَنْكَ، فَيصحُّ الافْتِقَارُ الَّذي هُوَ حَقِيقَتُكَ[٥] فَيَرتَفِعُ عَنِ الحَقِّ الأذَى[٦] بِسُؤالِكَ إيَّاهُ في رَفْعِهِ عَنْكَ، إذْ أنْتَ صُورَتُهُ الظَّاهِرَةُ إلى أَنْ قَالَ[٧].

فَعَلِمْنَا أَنَّ الصَّبْرَ إنَّما هُوَ حَبْسُ النَّفْسِ عَنِ الشَّكْوَى إلى غَيْرِ الله تَعَالى، وأعْنِي بالغَيْرِ وَجْهاً خاصًّا مِنْ وُجُوهِ الله تَعَالى، وَهُوَ المُسمَّى وَجْهَ الهُوِيَّةِ، فَتَدْعُوهُ[٨] مِنْ ذَلِكَ الوَجْهِ في رَفْعِ الضُّرِّ عنه[٩]، لاَ مِنَ الوُجُوهِ الأُخَرِ المُسَمَّاةِ[١٠] أسْبَاباً[١١]، وَلَيْسَتْ إلاَّ هُوَ[١٢] مِنْ حَيْثُ[١٣]

---

(١) في «الأصل»: «إذا». والتصويب من «الفصوص».
(٢) كل ما بين الحاصرتين ساقط من «الأصل»!! واستدركته من «الفصوص».
(٣) الآية ٥٧ من سورة الأحزاب.
(٤) في «الأصل»: «لا لتعلمه»!
(٥) في «الأصل»: «حقيتك».
(٦) في «الأصل»: «الذي»! والتصويب من «الفصوص».
(٧) «الفصوص»: (ص ١٧٤ ـ ١٧٥).
(٨) في «الأصل»: «فيدعوه». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٩) غير موجود في «الفصوص».
(١٠) في «الأصل»: «المسمات».
(١١) في «الأصل»: «إسناداً». والتصويب من «الفصوص».
(١٢) في «الأصل»: «اللهو»! والتصويب من «الفصوص».
(١٣) في «الأصل»: «هو».

تَفْصِيلُ الأَمْرِ في نَفْسِهِ. فالعَارِفُ لا يَحْجِبُهُ[١] سُؤالُهُ هُوِيَّةَ الحَقِّ في رَفْعِ الضُرِّ عَنْه عَنْ أَنْ تكونَ[٢] جميعُ الأَسْبَابِ عَيْنُهُ مِنْ حَيْثِيَّةٍ خَاصَّةٍ إلخ.

أَقُولُ: قَوْلُهُ: وَهُوَ جَهْلٌ بالشَّخْصِ إلخ. سُوءُ أَدَبٍ واجْتِرَاءٌ عَلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ عَدَمُ الشَّكْوَى في بَعْضِ الأَوْقَاتِ مِنَ الأكابِرِ كإبْرَاهِيمَ عليه الصَّلاةُ في قَوْلِهِ: (حَسْبِي عَنْ سُؤالِي، عِلْمُهُ بِحَالِي)[٣]. وكأيُّوبَ عليه الصَّلاةُ في ابْتداءِ أَمْرِهِ، فإنَّه[٤] لَمْ يَسْأَلْ إلاَّ بَعْدَ مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ[٥]، وغيرهما مِمَّنْ لا يُحْصى كَثْرَةً في حِكَايَاتِهِم. وهَذَا الكلامُ مِنْهُ غَلَطٌ أَوْ مَغْلَطَةٌ، وإنَّما العَارِفُ الَّذي يَعْرِفُ ويُرَاعِي الأَوْقَاتَ والأَحْوَالَ، ويَعْلَمُ أيَّ حَالٍ أُرِيدَ مِنْهُ فيه تَرْكُ الشَّكْوَى والصَّبْرِ، وأيَّ حَالٍ أُرِيدَ مِنْهُ الشَّكْوَى إلى جَنَابِ الرَّبِّ وغَيْرِ ذلك.

وقَوْلُهُ ـ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ ـ: فإنَّ ذَلِكَ إزَالَةٌ عَنْ جَنَابِ الله تَعَالى إلخ يُقَالُ لَهُ: أَوَّلاً: أَيُّ ضَرُورَةٍ دَعَتْهُ إلى وَضْعِهِ والتَّأَذِي بِهِ

---

(١) في «الأصل»: «لا يحجب».
(٢) في «الأصل»: «يكون».
(٣) هذا خبرٌ باطل عن إبراهيم عليه السلام! فإنَّ المُسْلِم مأمورٌ بسؤال الله تعالى كُلَّ شيء حتى الشِسع ـ سَيْر النعل ـ فإن الله عز وجل إن لم ييسّرْهُ لم يتيسَّر» ـ رواه ابن السني (٣٤٩) بسند حسن.
كما روى الحاكم (١/ ٤٩١) وصححه ووافقه الذهبي: «مَنْ لا يَدْعُ الله، يَغْضبْ عليه». وإبراهيم هو أبونا الذي سمَّانا (المسلمين) فكيف يصدر عنه هذا الكلام.
وراجع «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢١).
(٤) في «الأصل»: «فإن». ولعل الصواب ما أثبته.
(٥) هذا من الإسرائيليات أيضاً، وليس له إسناد صحيح إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوْ إلى صحابي غير معروف بالرواية عن بني إسرائيل.
وإنما صح من رواية أنس مرفوعاً أن بلاء أيوب عليه السلام لبث ثماني عشرة سنة...» وليس في القصة أنه لم يكن يدعو الله، فتنبه.
وانظر «تفسير ابن كثير» (ج ٧/ ص ٦٥ ـ ٦٦).

وَطَلَبِ سُؤَالِ[1] الكَشْفَ، إذا كَانَ هُوِيَّةُ الوَاضِعِ والمُؤذَى والسَّائِلِ والكَاشِفِ إلى غَيْرِ ذَلِكَ[2]. ولاَ يَدْفَعُ الاعْتِرَاضَ قَوْلُهُ: وأعْنِي بالغَيْرِ وَجْهاً خَاصّاً إلخ لأنَّهُ صَرَّحَ بأنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنَ العَالَم عَيْنُ الهُوِيَّةِ ولَيْسَ غَيْراً لَهَا! واسْتِدْلاَلُهُ بالآيَةِ مِنْ جُمْلَة إلحَادِهِ في آياتِ الله تَعَالى في اسْتِدْلاَلِهِ بالمُتَشَابِهِ[3] واتِّبَاعِهِ الدَّالِّ على زَيْغِ القَلْبِ بالنَّصِّ!

قَالَ في الكلمِةِ اليَحْيَاوِيَّةِ[4] عَنْ عِيسى عليه السَّلامُ، أنَّه أحَدُ الشَّاهِدينَ عَلَى بَراءَةِ أُمِّهِ، والشَّاهِدُ الآخَرُ هُوَ[5] الجِذْعِ إلخ.

أقُولُ: هَزُّ الجَذْعُ لَمْ يَكُنْ بحَضْرَةِ الرَّبَّانِيينَ الَّذينَ قَالُوا مَا قَالُوا، ولَمْ يَرَوْا هزَّهُ، وَلاَ تَسَاقُطَ الرُّطَبِ!! فَكُلُّ هَذِهِ عِنْدِيَّاتٌ عَنْ خَيَالاتٍ، لاَ عَنْ رِوَايَةٍ[6]!!

قَالَ[7] في الكَلِمَةِ الزَّكَرِيَّاوِيَّةِ في أثْنَاءِ هَذَيَانَاتٍ: وَقَدْ ذَكَرْنَا في

---

(١) في «الأصل»: «السؤال»!

(٢) يعني: إذا كان الكُلُّ واحداً!!

(٣) ليس في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾. متشابه بالمعنى الذي يريده المُؤَوِّلَةُ للصِّفَاتِ! فإن الله سبحانه تعالى ليس أذاه من جنس الأذى الحاصل للمخلوقين، كما أن سخطه وغضبه وكراهته ليست من جِنْسِ ما للمخلوقين». وانظر «الصواعق المرسلة» للعلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى (ج ٤/ ص ١٤٥٠ ـ ١٤٥١).
وهذا هو الصواب لا ما ذهب إليه المؤلف من أنه من المتشابه، كما ذهب إليه القرطبي ـ رحمه الله ـ وأقرَّهُ الحافظ في «فتح الباري» (ج ٨/ ص ٥٧٥) ـ فقال: «قال الله تبارك وتعالى: «يؤذيني ابن آدم» فذكره: معناه يخاطبني من القول بما يتأذى من يجوز في حقه التأذي، والله منزه عن أن يصل إليه الأذى، وإنما هذا من التوسع في الكلام»!

(٤) «الفصوص»: (ص ١٧٦).

(٥) في «الأصل»: «عن». والتصويب من «الفصوص».

(٦) في «الأصل»: «رَوِيَّة». ولعل الصواب ما أثبته.

(٧) «الفصوص»: (ص ١٧٧).

=

«الفُتُوحَاتِ» أنَّ الأثَر لا يَكُونُ إلاَّ للمَعْدُوم لا للْمَوْجُودِ، [وإنْ كَانَ للمَوْجُود][١]، فَبِحُكْم المَعْدُوم: وَهُوَ عِلْمٌ غَريبٌ ومَسْألةٌ نَادِرةٌ، لاَ يَعْلَمُ تَحْقِيقَها، إلاَّ أصْحَابُ الأوْهَام، فذلِكَ بالذَّوْقِ عِنْدَهُم. وأَمَّا مَنْ لا يُؤثِّرُ الوَهْمُ فيه، فَهُوَ بَعِيدٌ عَنْ هَذهِ المسألةِ.

أقُولُ: قَدْ أقَرَّ بأنَّه مِنْ أصْحَابِ[٢] الأوْهَام الَّذين أثَّرَ[٣] الوَهْمُ فيهم، فَصَدَّقْنَا في نِسْبَةِ التَّخَيُّلاَتِ إلَيْهِ! والتَّوَهُّمَاتِ! وأَمِنَّا مِنْ مُطَالَبَةِ الإثْبَاتِ! وإنْ كَانَ ظَاهِرَ الثُّبُوتِ لِغَيْرِ المُكَابِرِ[٤]!

ثُمَّ انْظُرْ إلى قُبْح قَوْلِهِ: إنَّ الأثَرَ لاَ يَكُونُ إلاَّ لِلْمَعْدُوم إلخ. فإنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أنْ لا يَكُونَ لله سُبْحَانَهُ تأثيرٌ أوْ يَكُونَ مَعْدُوماً أوْ مُحْتَاجاً إلى المَعْدُومِ عَلَى مَا لاَ يَخْفَى! تَعَالى الله عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيراً.

فانْظُرْ إلى هَذِهِ التُّرَّهَاتِ الَّتي نَسَبَها وأسْنَدَ الأمْرَ بإظْهَارِهَا[٥] إلى رَسُولِ الله ﷺ! وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بالله.

قَالَ في آخِرِها[٦]: ثُمَّ إنَّ الرَّحْمَةِ تُنَالُ عَلَى طَرِيقَيْنِ: طَرِيقِ الوُجُوبِ، وَهُو قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٧]. ومَا قَيَّدَهُمْ [به][٨] مِنَ الصِّفَاتِ [العِلْمِيَّةِ][٩] والعَمَلِيَّةِ. والطريقُ الآخَرُ: الَّذي تُنَالُ بِهِ هَذِهِ

---

(١) ساقط بتمامه من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».
(٢) في «الأصل»: «الأصحاب». والصواب ما أثبته.
(٣) في «الأصل»: «أثروا»! والصواب ما أثبته.
(٤) علّق أحدهم على «الأصل» قائلاً: «يُنْظَرُ اعترافه بأنه من أصحاب الأوهام»!
قلتُ: ألا يكفي أن المؤلف نفسه ـ أعني ابن عربي ـ أقَرَّ ذلك في «الفصوص»! بل وجزم أنه في «الفتوحات»!!؟
(٥) في «الأصل»: «بإظهار إظهارها»!
(٦) «الفصوص»: (ص ١٨٠).
(٧) الآية ١٥٦ من سورة الأعراف.
(٨) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٩) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

الرَّحْمَةُ طَرِيقُ الامْتِنَانِ الإلٰهِيِّ الَّذي لا يَقْتَرِنُ بِهِ عَمَلٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[1]. ومِنْهُ قِيْلَ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[2]. ومِنْهَا قَوْلُهُ: «اِعْمَلْ ما شِئْتَ فقد غفرتُ لَكَ»[3]. فاعْلَمْ ذٰلِكَ.

أَقُولُ: كِتَابَتُهُ سُبْحَانه الرَّحْمَةَ لِمَنْ كَتَبَها لَهُ امْتِنَانٌ مِنْهُ، إذْ لا يَجِبُ عليه شيءٌ إلاَّ بِمَا أَوْجَبَهُ بِوَعْدِهِ منه[4]. وأمَّا الرَّحْمَةَ التي وَسِعَتْ كُلَّ شيءٍ، فَقَدْ قَرَّرَ هُوَ نَفْسُه[5] أَنَّها الوُجُودُ، وَهُوَ أَيْضاً امْتِنَانٌ مِنْه لا افْتِقَارٌ، كَمَا زَعَمَه في غير هَذا المَوْضِعَ تعالى الله عَنْ ذَلك!

قَالَ[6] في الكَلِمَةِ الإلْيَاسِيَّةِ: إلْيَاسُ هُوَ إدْرِيسُ عليه السلامُ، كَانَ نبيّاً قَبْل نُوح عليه السَّلامُ، وَرَفَعَه الله تعالى مَكاناً عليّاً، فَهُو في قَلْبِ الأفْلاَكِ سَاكِنٌ، وَهُوَ فَلَكُ الشَّمْسِ! ثُمَّ بُعِثَ إلى قَرْيَةِ بَعْلَبَكَّ [وَبَعْل][7] اسْمُ صَنَم، وَبكُّ هُوَ سُلْطَانُ تِلكَ القَرْيَةِ. وَكَانَ هَذَا الصَّنَمُ المُسَّمى بَعْلاً مَخْصُوصاً بالمَلِكِ. وكَانَ إلْيَاسُ الَّذي هُوَ إدْريسُ عليه السلامُ قَدْ مُثِّلَ لَهُ انْفِلاَقُ الجَبَلِ المُسَمَّى لُبْنَان مِنَ اللُّبْانَة[8] ـ وَهِيَ الحَاجَةُ ـ عَنْ

---

(١) الآية ١٥٦ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٢ من سورة الفتح.

(٣) قطعة من حديث صحيح رواه مسلم في «صحيحه» (٢٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فيما يحكي عن ربه عز وجل، قال: «أذْنَبَ عبدٌ ذنباً. فقال: اللهم! اغفر لي ذنبي...» الحديث وفي آخره: فقال تبارك وتعالى: أذنب عبدي ذنباً، فعلم أن له رباً يغفرُ الذنب، ويأخذ بالذنب. اعملْ ما شئتَ فقد غفرتُ لك».

(٤) كذا في «الأصل». ولعل الصواب: «بوعدٍ منه».

(٥) أيْ ابن عربي.

(٦) «الفصوص»: (ص ١٨١).

(٧) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٨) وانظر «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص ١٥٨٦) ـ مؤسسة الرسالة. وفي «الفصوص»: «اللبنانة»!

فَرَسٍ[١] مِنْ نَارٍ، وجَمِيعُ آلاتِهِ[٢] مِنْ نَارٍ. فلمَّا رَآهُ رَكِبَ عَلَيْهِ، فَسَقَطَتْ عَنْهُ الشَّهْوَةُ، [فكان عَقْلاً بلا شَهْوَةٍ][٣] فَلَمْ يَبْقَ لَهُ تَعَلُّقٌ بما تَتَعلَّقُ بِهِ الأغْرَاضُ النَّفْسِيَّةُ. فَكَانَ الحَقُّ فيه مُنَزَّهاً، فَكَانَ[٤] على النِّصْفِ مِنَ المَعْرِفَةِ بالله تعالى!

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هَذِهِ الجُرْأَةِ القَبِيحَةِ في حَقِّ إدْرِيسَ عليه الصلاةُ والسَّلامُ فيما زَعَمَ: أمَّا كَوْنُ إدْرِيسَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ في السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فحقٌّ قَدْ أَخْبَرَ بِهِ[٥] النَّبِيُّ صلَّى الله تعالى عليهِ وسلَّم إذْ رَآهُ[٦] فيها لَيْلَة المِعْرَاجِ[٧]. وأمَّا كَونُهُ هُوَ إلياسُ الذي أُرْسِلَ إلى بَعْلَبَكَّ فَكَذِبٌ، فإنَّ إدْرِيسَ عليه السَّلامُ أَخْنُوخ[٨] بَيْنَهُ وَبَيْنَ آدَمَ عليه الصَّلاةُ

(١) في «الأصل»: «فرش». والتصويب من «الفصوص».
(٢) في «الأصل»: «الآية»!! والتصويب من «الفصوص».
(٣) ساقط كله من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».
(٤) في «الأصل»: «وكان».
(٥) في «الأصل»: «له». والصواب ما أثبته.
(٦) في «الأصل»: «إذا رآه»! والصواب ما أثبته إن شاء الله تعالى.
(٧) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٨٨٧، ٤٧١٦، ٦٦١٣)، في «صحيحه» (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة رضي الله عنه.
(٨) في «الأصل»: «خنوخ». وما أثبته موافق لما في «تاريخ الطبري».
وأعلم أن هذا الاسم - أخنوخ - لا أساس له من الصحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل روي فيه حديث مكذوب باطل: رواه الطبري في «تاريخه» (ج ١/ ص ١٧٠ - ١٧١) - دار المعارف - لفظه: «يا أبا ذر! أربعة - يعني من الرسل - سريانيون: آدم، وشيث، ونوح، وأخنوخ، وهو أول من خط بالقلم، وأنزل الله تعالى على أخنوخ ثلاثين صحيفة».
فهذا الحديث موضوع آفته: الماضي بن محمد، فإنه منكر الحديث كما في «الميزان» (٣/ ٤٢٤). ولا يبعد أن يكون أبو سليمان - شيخ الماضي في هذا الحديث - الفلسطيني، هو الذي وضع الحديث، فإنه له حديثاً طويلاً منكراً في القصص كما قال البخاري. «الميزان» (٤/ ٥٣٣).
ثم إن تحديد السنين بين أخنوخ وبين آدم ليس عليه أثارة من علمٍ يعتمد عليه، وإنما هي الإسرائيليات!!

والسَّلامُ خَمْسَةَ آبَاءٍ، واسْم أبيهِ يَرْد ـ بالرَّاءِ والدَّال ـ رُويتْ مُعْجمةً ومُهْمَلةً[١]. وإلياسُ مِنْ بَني إسْرَائيل مِن ذُرِّيةِ هَارُون عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ بَيْنَهُ وبَيْنَ هَارُونَ عليه الصلاةُ والسلامُ أبَوَانِ أوْ ثَلاثَةٌ عَلَى اخْتِلاَفٍ في العَدَدِ والأسْمَاءِ، وهو الذي بُعِثَ إلى بَعْلَبَكَّ.

وذُكِرَ في قِصَّتِهِ أنَّ قَوْمَهُ لـمَّا أصَرُّوا عَلَى كُفْرِهم دَعَا رَبَّه أنْ يَقْبِضَه إليه، فيُرِيحَهُ مِنْهُم، فقيل لَهُ: انْظُرْ إلى يوم كَذَا، فاخْرُجْ فيه إلى بَلَدِ كَذَا، فَمَا جَاءَكَ مِنْ شيءٍ فارْكَبْهُ ولاَ تَهبْهُ. فَخَرَجَ وَخَرَجَ مَعَهُ ألْيَسَعُ حتَّى إذا كَانَ بالبَلَدِ الَّذي أُمِرَ بِهِ أَقْبَلَ فَرَسٌ مِنْ نَارٍ، فَوَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَوَثَبَ عليه، فانْطَلَقَ فَكَسَاهُ الله تعالى الرِّيشَ، وألْبَسَهُ النُّورَ وَقَطَعَ عَنْه لَذَّةَ المَطْعَم والمَشْرَبَ، فَطَارَ مَعَ الملائِكةِ، فكَانَ إنْسِيّاً مَلكيّاً سَمَاوِيّاً أيْضاً! ذَكَره ابنُ الجَوْزِيّ رحمه الله[٢] في تَارِيخِهِ المُسَمَّى «بالمُنْتَظَم»[٣] وذَكَرَ فيه أنَّهُ[٤] يُقَالُ لَهُ: إدْرَاس أيضاً، وإدْرَاسِين. وكأنَّ هَذَا هُوَ الَّذي غَرَّ بَعْضَ الحَمْقَى، فَظَنُّوا إدْرَاسَ ـ بالألِفِ ـ إدْريسَ ـ بالياءِ ـ وأنَّهُ هُو إدْرِيسُ الَّذي قَبْلَ نُوح عليه الصلاةُ والسلامُ، ومِنْ آبائِهِ. وغَفَلُوا عَنْ عَدِّ إلياسَ في ذُرِّيَةِ نُوح، في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ﴾[٥]. وأنَّ الذُّرِيَّةَ لا تُطْلَقُ عَلَى الآباءِ إلاَّ بِطَرِيقِ المَجَازِ. وهَا هُنَا مَانِعٌ عَنْ إرَادَتِهِ، وَهُوَ إرادَةُ الحَقِيقَةِ قَطْعَاً في مَا عَدَا إلياسَ، فَلاَ يُرَادُ فيه المَجَازُ عَلَى أنَّهُ لاَ قَرِينَةَ أصْلاً، كَيْفَ والمَعْرُوفُ المَشْهورُ هُوَ الَّذي مِنْ بَني إسْرائيل. والأصْلُ عَدَمُ الاشْتِرَاكِ. ثُمَّ إنَّ جَعْلَ سُقُوطِ

---

(١) هذا أيضاً ليس عليه أثارة مِنْ عِلْمٍ! وانظر «تاريخ الطبري» (ج ١/ ص ١٦٩ ـ ١٧٠).

(٢) في «الأصل»: «رح». أي رحمه الله.

(٣) «المنتظم» (ج ١/ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤). وانظر (ج١/ ص ٣٨٤).

(٤) في «الأصل»: «أنَّ». ولعل الصواب ما أثبته.

(٥) الآية ٨٥ من سورة الأنعام.

الشَّهْوَةِ سَبَباً لنُقْصَانِ المَعْرِفَةِ بالله تعالى مِنْ أقْطَعِ الحَمَاقَاتِ، فإنَّ الشَّهْوَةَ هي الحِجَابُ الأعْظَمُ عَنِ المَعْرِفَةِ عِنْدَ أهْلِ الله تعالى[١]، ولكنْ هَذَا مِنْ دَيْدَنِ هَذَا المُعَانِدِ وقَاعِدَتِهِ التي أوْرَدَتْهُ المَوَارِدَ! وهي قاعِدةُ: خالِفْ تُعْرَفْ! عَلَى مَا مَرَّ كثيراً، ويأتي كثيراً، فإنَّه لشِدَّةِ ذَكَائِهِ! قَصَدَ تَحْسينَ ما أُجْمِعَ على قُبْحِهِ، وتَقْبيحَ ما أُجْمِعَ على حُسْنِهِ! وكُلُّ شيءٍ أُفْرِطَ في نَوْعِهِ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاعْتِدَالِ، حتَّى أنَّه قَدْ يُبَايِنُ نَوْعَهُ.

ومِنْ هَذَا مَا قَالَ[٢]: فإنَّ العَقْلَ إذا تَجَرَّدَ لِنَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ أخْذِهِ العُلُومَ عَنْ نَظَرِهِ، كَانَتْ مَعْرِفَتُه بالله تعالى عَلَى التَّنْزِيهِ لاَ عَلَى التَّشْبِيهِ. فإذا أعْطَاهُ الله تعالى المَعْرِفَةَ بالتَّجلِّي كَمُلَتْ مَعْرِفَتُهُ بالله تعالى، فَنَزَّهَ في مَوْضِعٍ وشَبَّهَ في مَوْضِعٍ، ورَأى سَرَيَانَ الحَقِّ في الصُّوَرِ الطَّبِيعيةِ والعُنْصُرِيَّةِ. ومَا بَقِيَت لَهُ صُورَةٌ إلاَّ وَيَرَى عَيْنَ الحَقِّ عَيْنَها!.

أقُولُ: العَقْلُ إذَا تَجَرَّدَ عَنْ دَوَاعِي الشَّهْوَةِ، فأخَذَ العُلُومَ أخَذَها عَنْ نَظَرِه الصحيح، فحَصَلَ بذلكَ لِصَاحِبِه عِلْمُ اليقينِ، فإذا أعْطَاهُ الله تعالى المَعْرِفَة بالتجلِّي حَصَلَ بذلِكَ عَيْنُ اليقينِ، ثُمَّ حَقُّ اليقينِ! وَوُجودُ الشَّهوةِ لا يُمْكِنُ قَطُّ أنْ يكونَ سَبباً أوْ شَرْطاً لتجلِّي الحقِّ، بَلْ هُوَ مَانِعٌ لَهُ بإجْمَاعِ أهْلِ الشَّرِيعةِ والحَقِيقَةِ[٣]. فكَيْفَ يكونُ سُقوطُها

---

(١) يجبُ تقييدُ ذلك بالشهوة المحرمة، لأن الشهوة المباحة لا تكون يوماً حجاباً عن الله تعالى إلا إذا صَرَفَتْ عَنْ طاعة الله وذكره.. إلخ. فتنبه. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩﴾﴾ [الآية ٩ من سورة المنافقون].

(٢) «الفصوص»: (ص ١٨١).

(٣) ليس هناك علماء شريعة، وعلماء حقيقة بالمعنى الذي يريده الصوفية الضالون. بل علماء الشريعة هم علماء الحقائق كلها عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بما تعلموه من الكتاب والسنة، وبما انتهجوه لأنفسهم من طريقةٍ قويمةٍ هي اتباع الصحابة والسلف الصالح من بعدهم، على ما دلت عليه النصوص بشأن هذا الاتباع، فهم متبعون لا مبتدعون كالصوفية. نسأل الله تعالى أن يمن علينا باتباع =

سَبَباً لنُقْصَانِ المَعْرِفَةِ الحَاصِلَةِ بالتَّجلِّي؟! فانْظُر كَيْفَ يأتي بالدَّليلِ المُنافي لمُدَّعاهُ؟ وذٰلِكَ نتيجةُ تحكيم سُلْطَانِ الوَهْم عليه حَيْثُ قَالَ[١]: وهذه هي المَعْرِفةُ التَّامَّةُ التي جاءَتْ بِهَا الشَّرَائِعُ المُنَزَّلَةُ مِنْ عندِ الله تعالى، وحَكَمَتْ بهذه المَعْرِفَةِ الأوْهَامُ كُلُّها!

أَقُولُ: لَقَدْ كَذَبَ والله في جَعْلِهِ ذلك مَعْرِفَةً فَضْلاً عَنْ أن تكونَ تَامَّةً، وفي قَوْلِهِ: الَّتي جاءَتْ بِها الشَّرائِعُ.

وصَدَقَ في قَوْلِهِ: حَكَمَتْ بِها الأوْهَامُ، فإنَّما يَحْكُم بِمِثْل هذا: الأوْهَامُ البَاطِلةُ والخَيالاَتُ الفَاسِدةُ!! ثُمَّ زَادَ في الحَماقَةِ حَيْثُ قالَ[٢]: ولذلكَ كَانتِ الأوْهَامُ أقْوى سُلْطاناً في هذهِ النَّشْأةِ مِنَ العُقولِ، لأنَّ العَقْلَ وَلَوْ بَلَغَ مَا بَلَغَ في عَقْلِهِ، لَمْ يَخْلُ مِنْ حكْمِ الوَهْمِ عليه، والتَّصَوُّرِ فيما عَقَلَ. فَالوَهْمُ هو السُّلْطَانُ الأعْظَمُ في هذِهِ الصُّورَةِ الكَامِلَةِ الإنْسَانيةِ!

أَقُولُ: هذا سَبَبُ خَبْطِهِ[٣] خَبْطَ عَشْوَاءَ، بَلْ عَمْيَاءَ! فيما يأْتِي بِهِ مِنَ الدَّلاَئلِ الدَّالَّةِ عَلَى خِلاَفِ مُدَّعَاهُ. وَهُو كَوْنُهُ حَكَّمَ الوَهْمَ عَلَى نَفْسِه، وجَعَلَهُ السُّلْطَانَ الأعظَمَ. والوَهْمُ مِنْ الخَواصِّ[٤] الحَيَوَانِيَّة، والعَقْلُ مِنْ الخَواصِّ[٥] الإنْسَانِيَّةِ.

فَمَنْ حَكَّمَ حَيْوَانِيَّتَهُ على إنْسَانِيَّتِهِ، فَمَاذَا يُرْجَى مِنْهُ غَيْرُ ذلك؟!

= نهج السلف الصالح حتى نلقاه على ذلك.

وحصول التجلي الذي ادّعاه المؤلف لا دليل عليه في شأن الحصول على المعرفة، اللهم إلا أن تكون بعض القصص الصوفية الخرافية!!

(١) «الفصوص»: (ص ١٨١).

(٢) «الفصوص»: (ص ١٨١).

(٣) في «الأصل»: «خبط». ولعل الصواب ما أثبته.

(٤)(٥) في «الأصل»: «خواص». ولعل الصواب ما أثبته.

ثُمَّ زَادَ في الكَذِبِ بالمُكَابَرَة والعِنَادِ، حَيْثُ قَالَ[١]: وبِهِ جَاءَتِ الشَّرائِعُ المُنَزَّلَةُ، فَشَبَّهَتْ ونَزَّهَتْ، شَبَّهَتْ في التَّنْزِيهِ بالوَهْم، ونَزَّهَتْ في التَّشْبِيهِ بالعَقْلِ! فارْتَبَطَ الكُلُّ بالكُلِّ، فَلَمْ يَتَمَكَّنْ أَنْ يَخْلُوَ تَنْزِيهٌ عَنْ تَشْبِيهٍ، وَلاَ تَشْبِيهٌ عَنْ تَنْزِيهٍ!

أَقُولُ: هَذَا نَتِيجَةُ تَحْكِيمِ الوَهْمِ واعْتِبَارِهِ! وأَهَلُ الشَّرَائِعِ مِنَ الرُّسُلِ وأَتْبَاعِهِم بريئُونَ مِنْ ذلك، فإِنَّ الوَهْمَ عندهُم سَاقِطُ الاعْتِبَارِ. وَلَمْ يَرِدْ لَهُ اعْتِبَارٌ أَصْلاً في كِتَابٍ وَلاَ سُنَّةٍ ولكنَّ أَهْلَ الزَّيْغِ دَأْبُهم التقوُّلُ والبَهْتُ!

قَالَ[٢]: قَال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣]: فنَزَّهَ وشَبَّهَ ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٤]: فَشبَّه وهِيَ أَعْظَمُ آيةِ تَنْزِيهٍ نَزَلَتْ، ومَعَ ذلك لم تَخْلُ عَنْ تَشْبِيهٍ بالكافِ، فَهو أعلمُ [العُلَمَاءِ][٥] بنفسِهِ، ومَا عَبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ إلاَّ بِمَا ذَكرناهُ!

أَقُولُ: هذا إِمَّا جَهْلٌ عظيمٌ بما يُعْطِيهِ التَّرْكِيبُ الجَارِي على القَوانينِ العَرَبيةِ الفُصْحى، وإِمَّا تَجَاهُلٌ ومَغْلَطَةٌ وخِدَاعٌ، فإِنَّه لا يُفْهَمُ مِنَ الآيةِ إلاَّ التَّنْزِيهِ المَحْضُ على أبْلَغِ وَجْهٍ، عَلَى تَقْدِيرِ[٦] عَدَمِ زِيادَةِ الكافِ أيْضاً، إِذْ مَعْنَاهُ: لَيْسَ مِثْلُ مِثْلِهِ شَيْءٌ، وهو نَفْيٌ للمِثْلِ بطريقِ الكِنَايَةِ التي أَجْمَعَ البُلَغَاءُ على أَنَّها أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيح إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ لَمْ يَصْدُقِ الكلامُ، لأَنَّهُ سبحَانَهُ يكونُ مِثْلَ ذَلِكَ المِثْلِ ضَرُورةً، كَقوْلِنَا: ليسَ لأخي زَيْدٍ أَخٌ، فإِنَّه نَفَى الأَخَ عَنْ زَيْدٍ، إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ أَخٌ لَكَانَ

(١) «الفصوص»: (ص ١٨١).
(٢) «الفصوص»: (ص ١٨٢).
(٣)(٤) الآية ١١ من سورة الشورى.
(٥) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٦) في «الأصل»: «تقديم»!

هُوَ أخاً، فَلاَ يَصْدُقُ الكَلاَمُ، مَعَ القَطْعِ بأَنَّ الكَلاَمَ صَادِقٌ في الآيَةِ، فَكَانَ نَفْياً مَحْضاً للمِثْلِ لاَ شائِبَة فيه لِثُبُوتِ مِثْلٍ مَّا أصْلاً، إذْ وُجُودُهُ سُبْحَانَه قَطْعِيٌّ.

وأَمَّا قَوْلُهُ: إنَّ ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ تَشبيهٌ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ على قَاعِدَتِهِ الخَبيثَةِ: أنَّ المَوْجُودَاتِ كُلَّها هي[1] تعالى! عَلَى زَعْمِهِ وَهُوَ غَلَطٌ أيْضاً، أوْ مَغْلَطَةٌ، فإنَّه إذَا حَكَمَ عَلَيهِ سُبْحَانَه بأنَّه جِنْسُ مَا يُسْمعُ وَمَا يُبْصَرَ [كان][2] كُلُّ وَاحِدٍ يُشْبِهُ الآخَرَ مِنْ حَيْثُ السَّمْعُ والبَصَرُ، لأنَّا نَقولُ: لَيْسَ المَحْكُومُ عليه كُلُّ فَرْدٍ، بَلِ الفَرْدُ الجَامِعُ لِكُلِّ فَرْدٍ. وَلاَ نَظِيْرَ لَهُ وَلاَ مِثْلَ عَلَى تَقْدير صِحَّةِ قَاعِدَتِهِ أيضاً!! فتأَمَّلْ، نَعَمْ قَدْ يَدَّعي بطَرِيقِ الوَهْم الَّذي حَكَّمَهُ: أنَّ كُلَّ فَرْدٍ جَامعٌ لِكُلِّ فَرْد! لكِنْ يُنَاقِضُهُ قَوْلُهُ في مَوْضِعٍ آخَرَ بَعْدَ هَذا: ولا نَشُكُّ[3] أنَّ عَمْراً مَا هُوَ زَيْدٌ وَلاَ خَالِدٌ وَلاَ جَعْفَرُ عَلَى أنَّ الكَلاَمَ مَعَ مَنْ يُحَكِّمُ الوَهْمَ وَيَجْعَلُهُ السُّلْطَانَ الأعْظَمَ ضَائِعٌ! بَلِ المُفِيدُ في الرَّدِّ عليه كَمَا في السُّوفِسْطائيَّةِ أنْ يُحَرَّقَ بالنَّارِ، وَيُقَالُ لَهُ: تَوَهَّمْ أنَّها نورٌ بَارِدٌ مُعْتَدِلٌ فيه اللَّذَةُ العُظْمَى!!!

قَالَ[4]: ثُمَّ قَالَ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾﴾[5] وما يَصِفُونَهُ إلاَّ بِمَا تُعْطِيهِ[6] عُقُولُهم. فَنَزَّهَ نَفْسَهُ عَنْ تَنْزِيهِهِم، إذْ حَدَّدُوهُ[7] بذلك التَّنْزِيهِ، وذَلِكَ لِقُصُورِ العُقولِ عَنْ إدْراكِ مِثْلِ هَذَا! أقُولُ: هَذَا أيْضاً مِنْ جُمْلَةِ إلْحَادِهِ في آياتِ الله تعالى، والعُدُولِ بها

---

(١) كررتْ في «الأصل»! ولا داعي لذلك.
(٢) «الفصوص»: (ص ١٨٤).
(٣) في «الأصل»: «ولا شكَّ». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٤) «الفصوص»: (ص ١٨٢).
(٥) الآية ١٨٠ من سورة الصافات.
(٦) في «الأصل»: «يعطيه». والتصويب من «الفصوص».
(٧) في «الأصل»: «حدوده»! والتصويب من «الفصوص».

عَمَّا أُرِيدَ بِها! وَهُوَ ظَاهِرُ البُطْلاَنِ، إِذِ الضَّمِيرُ فِيهِ لاَ يَصِحُّ أَنْ يَعُودَ إِلى أَرْبَابِ العُقُولِ الصَّحِيحةِ الَّذينَ نَزَّهُوهُ، لِعَدَمِ ذِكْرِهِم. بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلى أَصْحَابِ الأَوْهَام الفَاسِدَةِ الَّذينَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهم في قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ ١٥١ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ١٥٢﴾[١]. وأَنْتَ مِنْهُم أَيُّها المُلْحِدُ لأَنَّك تَزْعُم أَنَّه الوَالِدُ والمَوْلُودُ، فَقَدْ صَحَّحْت قَوْلَهُمْ بِوَهْمِكَ الَّذي حَكَّمْتَهُ، فإِنَّما نَزه نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ عَنْ وَصْفِهِم وَوَصْفِكَ إِيَّاهُ بالأَوْصَافِ البَاطِلةِ. وَقَوْلُكَ: إِنَّهم حَدَّدُوهُ بِذَلِكَ التَّنْزِيهِ كَذِبٌ، إذ الوَصْفُ بالكَمَالِ المُطْلَقِ لَيْسَ بتَحْدِيدِ لأَنَّه جِنْسٌ له ليخرج[٢] بفصل.

قال[٣]: ثُمَّ جَاءَتِ الشَّرائِعُ كُلُّها بِمَا تَحْكُمُ بِهِ الأَوْهَامُ. فَلَمْ تُخْلِ الحَقَّ عَنْ صِفَةٍ يَظْهَرُ فيها كَذَا قَالَتْ، وبِذَا جَاءَتْ. فَعَمِلَتِ الأُمَمُ عَلَى ذَلِكَ، فأَعْطَاهَا الحَقُّ التَّجلِّي، فَلَحِقَتْ بالرُّسُلِ وِرَاثَةً، فنَطَقَتْ بِمَا نَطَقَتْ بِهِ رُسُلُ الله [تعالى] ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[٤].

أَقُولُ: هُوَ كَذِبٌ بَاطِلٌ، والمَبْنِيُّ عَلَى البَاطِلِ، بَاطِلٌ، وَهُوَ إِلْحَاقٌ[٥] طَائِفَتِهِ المُبْتَدِعينَ للمُتَشَابِهِ بالرُّسُلِ مِنْ حَيْثُ الوِرَاثَةُ[٦]!

وَقَوْلُهُ: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾: كَلاَمٌ حَقٌّ أَرَادَ بِهِ بَاطِلاً! ثُمَّ بَنَى عَلَى مَا أَسَّسَ حَيْثُ قَالَ[٧]: وأَنَّ المُتَجلِّي في صُورَةِ

---

(١) الآية ١٥٢ من سورة الصافات.
(٢) كذا في «الأصل». ولعلها: «لا يخرج».
(٣) «الفصوص»: (ص ١٨٢).
(٤) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.
وفي «الأصل»: «رسالاته»، وهي قراءة باقي العشرة عدا ابن كثير وحفص رحمهم الله.
وانظر: «القراءات العشر المتواترة» (ص ١٤٣).
(٥) في «الأصل»: «لحاق».
(٦) وهذا نوع من التوبيخ والتقريع بابن عربي وطائفته الكفرة الفجرة!
(٧) «الفصوص»: (ص ١٨٢).

بِحُكْمِ اسْتِعْدَادِ تِلكَ الصُّورَةِ، فَيُنْسَبُ إليه مَا تُعْطِيه حَقِيقَتُها وَلوَازِمُها، لا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ: مِثْلُ مَنْ يَرَى الحَقَّ في النَّوْمِ وَلاَ يُنْكِرُ هَذا وأنَّه لا شَكَّ الحقَّ عَيْنهُ، فَتَتْبَعُهُ لَوَازِمُ تِلْكَ الصُّورَةِ وحَقَائِقُهَا التي تجلَّى فيها في النَّوْمِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُعَبَّرُ ـ أيْ يُجَازُ ـ عَنْها إلى أمْرٍ آخَرَ يَقْتَضِي التنْزِيهَ عَقْلاً، فإنْ كَانَ الَّذي يُعَبِّرُها ذَا كَشْفٍ وإيمانٍ، فَلاَ يَجُوزُ عَنْها إلى تَنْزِيهٍ فَقَطْ، بَلْ يُعْطِيهَا حقَّها مِنَ[1] التَّنْزِيهِ، ومِمَّا ظَهرتْ فيه. فالله عَلَى التَّحْقيقِ عِبَارَةٌ لِمَنْ فَهِمَ الإشارة!!!

أَقُولُ: انظُرْ إلى هَذا الكَلاَمِ، وقُبْحِ مَا آلَ إليه، وَهُوَ الحُكْمُ بأنَّ الله تَعَالى عِبَارةٌ لا ذَاتٌ! ويَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُهُ غَيْرَ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ، بَلْ قِيَامُهُ بِصُوَرِ العَالَمِ! وقَدْ قَرَّرَ في مَوْضِعٍ آخَرَ: أنَّ الصُّوَرَ صُوَرُهُ[2]، والعَالَمُ فيه مَعْقُولٌ ومُتَوَهَّمٌ!! وَقَدْ قَرَّرْنَا مِرَاراً أنَّ تَنَاقُضَاتِهِ لا تَنْحَصِرُ كَثْرةً إلاَّ أنَّهُ يَلْتَزِمُ ذلك، لأنَّه الْتَزَمَ جَمِيعَ الاعْتِقَادَاتِ، وأنَّ العَالَم كُلَّهُ[3] أعْرَاضٌ، وغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَتَخلَّصُ بِهِ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الاعْتِرَاضَاتِ. وإنْ كَان أصْلُهُ فَاسَداً، فَلاَ يُفِيدُ مَعَهُ إلاَّ ما يُفِيدُ مَعَ السُّوفِسْطَائِيَّةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ غَيْرَ مَرَّةٍ! ثُمَّ سَاقَ الهَذَيانَ إلى أنْ قَالَ[4]: ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[5]. وقَالَ تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[6] إذْ لاَ يكُونُ مُجيباً إلاَّ إذَا كَانَ[7] مَنْ يَدْعُوهُ غَيْرُهُ[8]، وإن

(١) كذا في «الأصل». وفي «الفصوص»: «في».
(٢) في «الأصل»: «أن الصورة صورة»! ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) في «الأصل»: «كلها»!
(٤) «الفصوص»: (ص ١٨٣).
(٥) الآية ٦٠ من سورة غافر.
(٦) الآية ١٨٦ من سورة البقرة.
(٧) قال المعلق على «الفصوص»: كان تامة: أيْ إذا وُجِدَ مَنْ يدعوه.
(٨) كذا في «الأصل». ولا وجود لها في «الفصوص».

كَانَ عَيْنُ الدَّاعي[1] عَيْنَ المُجِيب. فَلاَ خِلاَفَ في اخْتِلاَفِ الصُّوَرِ، فَهُمَا صُورتَانِ بِلاَ شَكٍّ. وتلك الصُّوَرُ كُلُّها كالأعْضَاءِ لِزَيدٍ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ زَيْداً حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ شَخْصِيَّةٌ، وأَنَّ يَدَهُ لَيْسَتْ صُورَةَ رِجْلِهِ وَلاَ رَأْسِهِ وَلاَ عَيْنِهِ وَلاَ حَاجِبِهِ. فَهُوَ الكَثِيرُ، الوَاحِدُ الكَثِيرُ بالصُّوَرِ، الوَاحِدُ بالعَيْنِ كالإنْسَانِ[2] بالعَيْنِ وَاحِدٌ بِلاَ شَكٍّ [وَلاَ نَشُكُّ][3] أَنَّ عَمْراً[4] مَا هُوَ زَيْدٌ وَلاَ خَالِدٌ وَلاَ جَعْفَرٌ إلخ.

أقُولُ: هَذَا مَا قَرَّرْنَاهُ فيما سَبَقَ قَرِيباً. والقَاعِدَةُ مَعْلُومَةٌ إلاَّ أَنَّ التَّمْثِيلَ الأَوَّلَ غَيْرُ صَحِيحٍ، إِذْ لاَ يُقَالُ: لِيَدِ زَيْدٍ زَيْدٌ، وكذا الثاني، إِذْ الإنسانُ الذي هُوَ واحِدٌ في الكُلِّ لَيْسَ بِعَيْنٍ، فتأَمَّلْ. ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَوْضَحَ عَلَى تَحوُّلِ الحَقِّ في الصُّوَرِ بما وَرَدَ في الصَّحِيحِ مِنْ تجَلِّيهِ سُبْحَانَه يَوْمَ القِيَامَةِ في الصُّورَةِ التي تُنْكَرُ ثُمَّ[5] في الصُّورَةِ التي تُعْرَفُ، وَهُوَ [هُوَ][6] في الصُّورَتَيْنِ، وَقَرَّرَ مَا قَرَّرَ مِنَ التَّشْبِيهِ بِرُؤْيَةِ الصُّوَرِ في المِرآة[7]. وهَذَا الاسْتِيضَاحُ السَّفِلُ [الجَوابُ[8]]عَنْهُ عَسِرٌ جِدّاً إلاَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ[9] لَهُ سُبْحَانَهُ صِفَاتٍ عَرَّفَنَا إِيَّاها وَصِفَاتٍ اسْتأْثَر بِهَا لَمْ يُعَرِّفْنا إِيَّاها.

وأَحْوَالُ الآخِرَةِ وَمَا فيها مِنَ الوِجْدَانِيَاتِ التي لاَ عَيْنٌ رَأت، وَلاَ

---

(١) في «الأصل»: «الداع»!
(٢) في «الأصل»: «وكان»! والتصويب من «الفصوص».
(٣) ساقط من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».
(٤) رسمت هكذا في «الأصل»: «عمروا».
(٥) في «الأصل»: «هم»! والتصويب من «الفصوص».
(٦) ساقط من «الأصل» ولا تستقيم الجملة بدونه!
(٧) في «الأصل»: «المرات».
(٨) ساقط من «الأصل» ولا تستقيم الجملة بدونه!
(٩) في «الأصل»: «إنه». ولعل الصواب ما أثبته.

أُذُنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، لا يُمْكُنُ القِيَاسُ علَيْها. فَكَيْفَ يَصِحُّ الاسْتِدْلاَلُ بها عَلَى مَا قَرَّرَ مِنَ الأبَاطِيلِ المُبايِنةِ للشَّرْعِ[١] والعَقْلِ المُؤدِّيَةِ إلى وَصْفِهِ تَعَالى بالصِّفاتِ القَبيحَةِ المُضَادَّةِ لِمَا عَلَيْهِ إجْمَاعُ أهْلِ الشَّرْعِ والحَقَائِقِ مِنَ المُسْلِمينَ والكُفَّارِ! فَلَعْنَةُ الله تعالى والمَلائِكَةِ والنَّاسِ أجْمَعينَ على هَذهِ الطَّائِفَةِ بِمَا ابْتَدَعَتْ مِنْ هَذهِ الخَبائِثِ وسَمَّتْها حَقَائِقَ.

ثُمَّ أتْبَعَ ذَلِكَ بِمَا قَالَ[٢]: والدليلُ على ذلك ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[٣]: والعَيْنُ مَا أَدْرَكَتْ إلاَّ الصُّورةَ المحمديَّة التي ثَبَتَ لَهَا الرَّمْيُ في الحِسِّ، وهِيَ الَّتي نَفَى الله الرَّمْيَ عَنْها [أوَّلاً][٤]، ثُمَّ أثْبَتَهُ [لَهَا][٥] وَسَطاً، ثُمَّ عَادَ بالاسْتِدْراك أنَّ الله هُوَ الرَّامي في صُورَةٍ مُحمَّدِيَّةٍ إلخ.

أقُولُ: هُوَ سُبْحَانه المُقْدِرُ عَلَى كَسْبِ العَبْدِ للفِعْلِ، والخَالِقُ للفِعْلِ، فبذلك[٦] قَالَ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ هَذَا المُحرِّفُ مِنَ القَاعِدَةِ لَمَا صَحَّ النَّفْيُ، وَلاَ الاسْتِدْرَاكُ، فإنَّ الصُّورَةَ المُحمَّدِيَّةَ لَيْسَتْ غَيْرَهُ عَلَى مَا قَرَّرَهُ مِنْ قَاعِدَتِهِ الخَبيثَةِ! وإذَا كَانَتْ الصُّورَةُ إنَّمَا هِيَ الحَقُّ بزَعْمِهِ البَاطِلِ يكُونُ تَقْديرُ الكَلام «وما رمَيْتُ» أنَا في صُورَتِكَ (إذْ رَمَيْتُ) أنَا في صُورَتِكَ ولكِنِّي رَمَيْتُ! وهذا كَمَا تَرَى كلامٌ لاَ طَائِلَ تَحتَهُ، بَلِ المَعْنَى عِنْدَ أهْلِ الحَقِّ والإيمَانِ الصَّحيحِ ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ حَقِيقَةً خَلْقاً وإيجاداً، ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾

---

(١) في «الأصل»: «الشرع». ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٨٥).

(٣) الآية ١٧ من سورة الأنفال.

(٤) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٥) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٦) كذا في «الأصل». ولعل الأصوب: «فلذلك».

مَجازاً وكَسْباً[1]، ولكنَّ الله هو الَّذي رَمَى حَقِيقَةً بخَلْقِهِ ذَلك الرَّمْيَ، وإيجَادِهِ إيَّاهُ[2].

وهكذا جَمِيعُ الأفْعَالِ المُضَافَةِ إلى العِبَادِ. وقَوْلُهُ سُبْحانه حقٌّ، وخَبَرُهُ صِدْقٌ كَما عَلِمَهُ العُلَماءُ وآمَنَ بِهِ المُؤمِنُونَ على الوَجْهِ الحَقِّ الصَّحيحِ الخَالِصِ مِنَ الشَّوَائِبِ الجَامِعِ بَيْنَ الحقيقةِ والشَّريعة[3]! قَالَ[4]: ومِمَّا يَدُلُّكَ على ضَعْفِ النَّظَرِ العَقْلِيِّ مِنْ حَيْثُ فِكْرُهُ، كَوْنُ العَقْلِ يَحْكُمُ على العِلَّةِ أنَّها لا تَكُونُ مَعْلُولَةً لمَنْ هي عِلَّة لَهُ: هَذَا حُكْمُ العَقْلِ لا خَفَاء بِهِ، ومَا في عِلْم التَّجلِّي إلاَّ هَذَا، وهو أنَّ العِلَّةَ تكونُ[5] مَعْلُولةً لمَنْ هي عِلَّةٌ لَهُ. والَذي حَكَمَ بِهِ العَقْلُ صَحيحٌ مَعَ التَحْرِيرِ في النَّظَرِ، وغَايَتُهُ في ذلك أنَّه يَقُولُ: إذَا رَأى الأمْرَ على خِلاَفِ مَا أعْطَاهُ الدَّلِيلُ النظريُّ، أنَّ العَيْنَ بَعْدَ أنْ[6] ثَبَتَ أنَّها واحِدَةٌ في هذا الكثير، فَمِنْ حَيْثُ هي عِلَّةٌ في صُورَةٍ مِنْ هذه الصُّوَرِ لمَعْلُولٍ مَّا، فَلا تكونُ مَعْلُولةً لمَعْلُولِهَا، في حَالِ كَوْنِها عِلَّةً، بل يَنْتَقِلُ الحُكْمُ بانْتِقَالِها في الصُّوَرِ، فتكونُ مَعْلُولةً لمَعْلُولِها، فيصِيرُ مَعْلُولُهَا عِلَّةً لَهَا.

---

(١) في «الأصل»: «كسباً». ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) نقل الشوكاني في «تفسيره» (ج ٢/ ص ٢٩٤ ـ ١٩٥) أقوال أهل العِلْم واللغة في تفسير الآية، فذكر كلام ثعلب. (وما رميت) الفزع والرعب في قلوبهم. (إذا رميت) بالحصباء فانهزموا (ولكن الله رمى) أي أعانك وأظفرك. وكذا قال بمثله أبو عبيدة. وقال المبرّد: (وما رميت) بقوتك (إذ رميت) ولكنك بقوة الله رميت. ونقل غير ذلك أيضاً، فراجعه هناك.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (ج ١٥/ ص ٤٠) بأن ذلك خرق للعادة من الله سبحانه وتعالى، فَرَمْيَةُ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أصابت مَنْ لم يكن في قدرته أن يصيبه. وقال هذا هو الصحيح في تفسيرها.
(٣) انظرْ لزاماً التعليق على هذا الموضوع فيما مضى قريباً.
(٤) «الفصوص»: (ص ١٨٥).
(٥) في «الأصل»: «يكون».
(٦) ليس في «الفصوص».

هَذَا غَايَتُهُ إذا كَانَ قَدْ رأى الأمْرَ على مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقِفْ مَعَ نَظَرِهِ الفِكْرِيِّ.

أَقُولُ: انظُرْ إلى اسْتِدْلاَلِهِ بِمَا لاَ يَصْلُحُ دَليلاً وَهُوَ الكَشْفُ، ثُمَّ الاعْتِرَافُ بِصِحَّةِ حُكْمِ العَقْلِ، وتأْوِيلِ مَا يُرَى حَالَ التَّجلِّي مِمَّا يُخَالِفُ حُكْمَ العَقْلِ بِمَا لاَ يَرُدُّهُ العَقْلُ مِنِ اخْتِلاَفِ الحَيْثِيَّةِ!!

ثُمَّ كَيْفَ بَنَى عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ[1]: وإذَا كَانَ الأمْرُ في العِلِّية بهذه المَثَابَةِ، فَمَا ظَنُّكَ باتِّسَاعِ النَّظَرِ العَقْلِيِّ في غيْرِ هذا المَضِيقِ؟ فَلاَ أعْقَلَ مِنَ الرُّسُلِ صَلَواتُ الله [تعالى] عَلَيْهِم وسَلاَمُهُ[2]، وَقَدْ جَاءُوا بما جَاءُوا بِهِ في الخَبَرِ عَنْ الجَنَابِ الإلٰهِيِّ، فأثْبَتُوا ما أثبَتَه العَقْلُ وزَادُوا مَا لاَ يَسْتَقِلُّ العَقْلُ بإِدْرَاكِهِ، ومَا يُحِيلُهُ العَقْلُ رَأْساً وَيُقرُّ بِهِ في التَّجلِّي. فإذا خَلاَ بَعْدَ التَّجلِّي بنَفْسِهِ حَارَ فيما رَآهُ، فإنْ كَانَ عَبْدَ[3] رَبٍّ رَدَّ العَقْلَ إليهِ، وإنْ كَانَ[4] عَبْدَ نَظَرٍ رَدَّ الحقَّ إلى حُكْمِهِ[5].

أَقُولُ: كَوْنُ الرُّسُلِ قَدْ جَاءَتْ بِمَا يُحِيلُهُ العَقْلُ رَأْساً غَيْرُ مُسَلَّم، ولاَ يَتِمُّ أنَّ المتَشَابِهَاتِ التي هِيَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: هَذَا مِمَّا يُحِيلُهُ العَقْلُ، إلاَّ إذَا أُرِيدَ بِهَا حَقَائقُ ظَوَاهِرِها، كَمَا يَدَّعِيهِ هُوَ وطَائِفَتُه لأجْلِ إثْبَاتِ قَاعِدَتِهم الخَبِيثَةِ مِنْ أنَّه تَعالى عَيْنُ صُوَرِ العَالَم. أمَّا إذا أُرِيدَ بِها أنَّ لَهُ سُبْحَانَه صِفَاتٍ تُطْلَقُ عليها هذه الألفَاظُ، فَهِي لَيْسَتْ مِمَّا[6] يِحِيلُه

(١) «الفصوص»: (ص ١٨٥).
(٢) غير موجودة في «الفصوص».
(٣) في «الأصل»: «عند»! والتصويب من «الفصوص».
(٤) في «الأصل»: «كا»!
(٥) قال المعلق على «الفصوص»: «الهاء في إليه عائدة على الرب، وفي حكمه على العقل».
(٦) في «الأصل»: «بما». والصواب ما أثبته.

العَقْلُ، فإنَّ العَقْلَ كَمَا لا يُحِيلُ كَوْنَ ذَاتِهِ تعالى شَيْئاً لاَ كالأشْيَاءِ التي نُدْرِكُها، كَذَلِكَ لا يُحِيلُ أنَّ كُلَّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ صِفَةٌ لا كالصِّفَةِ التي نألَفُها ونَعْرِفُها[١].

وكذلكَ مَا يُسَمَّى به مِنْ أسماءٍ ويُذْكَرُ عَنْهُ مِنْ أفْعَالٍ عَلَى هذه الوتَيرةِ. وادِّعائُهم أنَّ التَّجلِّي يُعْطِي أنَّ ذلك كُلَّه عَلَى مَا هُوَ المَعْهودُ والمألُوفُ عِنْدَنَا دَعْوىً بِلاَ دَليلٍ، فإنَّ الكَشْفَ كالإلْهَامِ لا يَصْلُحُ دَليلاً، لأنَّه يُعارَضُ بِمِثْلِهِ[٢]. ولا يُمْكِنُ إثْبَاتُ الأوْلَوِيَّةِ.

ثُمَّ إنَّه انْتَقَلَ إلى دَعْوَى أُخْرَى، فَقَالَ[٣]: وهَذَا لا يكونُ إلاَّ مَا دَامَ في هذه النَّشْأةِ[٤] الدُّنْيَاوِيَّة[٥] مَحْجُوباً عَنْ نَشْأتِهِ الأُخْرَاوِيَّةِ[٦] في الدنيا.

فإنَّ العَارِفِينَ يَظْهَرُونَ هُنا كأنَّهم في الصُّورَةِ الدُّنْيَاوِيَّةِ[٥] لِمَا يَجْرِي عَلَيْهِم مِنْ أحْكَامها، والله تعالى قَدْ حَوَّلَهُم في بَواطِنِهم في النَّشْأةِ الأُخْرَاوِيَّةِ[٦]، لا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ. فَهُمْ بالصُّورَةِ مَجْهُولُون إلاَّ لِمَنْ[٧] كَشَفَ الله تعالى عَنْ بَصِيرتِهِ، فأدْرَكَ فَمَا مِنْ عَارِفٍ بالله تعالى مِنْ حَيْثُ التجلِّي الإلْهيِّ إلاَّ وَهُوَ عَلَى النَّشْأةِ[٤] الآخِرَةِ، قَدْ حُشِرَ[٨]

---

(١) هذا نصٌّ صريح في عقيدة المؤلف في صفات الله تعالى وأنها على ظاهرها لكن لا كما نألفُهُ ونعرفُه. أي أنه يؤمن بأن صفات الله تعالى على الحقيقة من غير تمثيلٍ ولا تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه.

(٢) هذا كلام رصين في رد دعاوى الصوفية وأذنابهم من الذين يصحّحون أو يضعفون الأحاديث أو يفتون بفتاوى باطلة: بناءً على الكشف، زعموا!!

(٣) «الفصوص»: (ص ١٨٦).

(٤) في «الأصل»: «النشاء»! والتصويب من «الفصوص».

(٥) في «الفصوص»: «الدنيوية».

(٦) في «الفصوص»: «الأخروية».

(٧) في «الأصل»: «مَنْ». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٨) في «الأصل»: «حشين»! والتصويب من «الفصوص».

في دُنْيَاهُ ويُنشَرَ[١] في قَبْرِه، فَهُوَ يَرَى مَا لاَ تَرَوْنَ ويَشْهَدُ مَا لاَ تَشْهَدُونَ[٢]، عِنَايةً مِنَ الله تعالى ببَعْضِ عِبَادِهِ في ذَلِكَ! أقُولُ: هَذِه كُلُّها دَعَاوى مُجَرَّدَةٌ لا تُفِيدُ! فَلَيْتَ شِعْرِي: مَا الفائِدَةُ في ذِكْرِها وإيدَاعِهَا في الكُتُبِ؟!!

وإسْنَادِ ذَلِكَ إلى أَمْرِ النَّبي صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم بِهِ، حَيْثُ كانَتْ لاَ تُفِيدُ عِلْماً وَلاَ حَالاً إلاَّ أنْ يَقُولُوا: إنَّها تُفِيدُ شَوْقاً وَهْمِياً! ومَا أَقَلَّ جَدْوَاهُ! وَمَا أعْظَمَ خَطَرَهُ وَبَلْوَاهُ! فإنَّ تَصْدِيقَهُ والانْقِيَادَ لَهُ يُورِثُ الزَّنْدَقَةَ والانْسِلاَخَ[٣] مِنَ الشَّرائِعِ على ما تَقْتَضِيه قَوَاعِدُه المُقَرَّرَةُ المُتَكرِّرَةُ. فكَيْفَ يأمُرُ بذلك النَّبيُّ ﷺ وَهُوَ أخْوَفُ النَّاسِ مِنْ إدْخَالِ الشُّبَهِ على أُمَّتِهِ في دِينِهم؟!

ثُمَّ انْظُر إلى مَا قال! قَالَ[٤]: فَمَنْ أرادَ العُثُورَ على هذه الحِكْمَة الإلْيَاسِيَّة الإدْرِيسيَّةِ[٥] الذي أنشأهُ[٦] الله تعالى بنَشْأتين، وكَانَ نَبيًا قَبْلَ نُوحٍ عليه السَّلامُ[٧]، ثُمَّ رُفِعَ ونَزَلَ رَسُولاً بَعْدَ ذلك، فجَمَعَ الله تعالى لَهُ مَنْزِلَتَيْنِ فَلْيَنْزِلْ[٨] عن حُكْمِ عَقْلِهِ إلى شَهْوَتِهِ! ويكونُ حَيَواناً مُطْلقاً

---

(١) في «الأصل»: «وينتشر». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٢) في «الأصل»: «ما لا يشهدون».
(٣) في «الأصل»: «والانسلاخ بتأنٍ».
(٤) «الفصوص»: (ص ١٨٦).
(٥) في «الأصل»: «الإدرسية».
(٦) في «الأصل»: «أنشأ»!
(٧) التسليم غير موجود في «الفصوص»!
(٨) هذا جواب الشرط من الزنديق ابن عربي، وما أَقْطَعَهُ من جواب!!
نَعَمْ: فهنيئاً لأتباعه ومعتقدي مذهبه بهذه الحرية والإباحية! على أنَّ لهم ـ على مذهب شيخهم ـ حرية وعذوبة أخرى في نار جهنم!!!

حتَّى يَكْشِفَ مَا تَكْشِفُهُ[1] كُلُّ دَابَّةٍ مَا عدا الثَّقَلِيْنِ، فحينئذٍ[2] يَعْلَمُ أنَّه قَدْ تَحقَّقَ بحَيوَانِيَّتِهِ. وعَلامَتُهُ عَلامَتَانِ: الواحِدَةُ هذا الكَشْفُ، فَيَرَى مَنْ يُعَذَّبُ في قَبْرِهِ ومَنْ يُنَعَّمُ، وَيَرى المَيِّتَ حَيَّاً والصَّامِتَ والقَاعِدَ مَاشِياً!!

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هذه الحَمَاقَاتِ والخُرَافَاتِ! أَوَّلاً: الكَذِبُ على إدْرِيسَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ كَمَا قَدَّمنا! وثانياً: أنَّه لَمْ يَذْكُرْ أنَّ إلياسَ نَزَلَ عَنْ حُكْمِ عَقْلِهِ إلى شَهْوَتِهِ! وثالثاً: أَمْرُهُ بالنُّزُول عَنْ حُكْمِ العَقْلِ إلى الشَّهْوَةِ ليَكونَ حَيواناً مُطْلقاً، ولَمْ يُعْهَدْ مِثْلُهُ قَطُّ في شَرِيعَةٍ وَلاَ طَرِيقَةٍ! بَلْ تَرْكُ مُقْتَضَى العَقْلِ إلى الشَّهْوَةِ مَذْمُومٌ مُطْلقاً، والله سُبْحَانَه حِينَ بَالَغَ في ذَمِّ الكُفَّارِ شَبَّهَهُم بالحَيَوَانَاتِ ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ﴾[3] ﴿وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ﴾[4] ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾[5]. ولـكِـنَّ هَذَا جَارٍ مِنْ هَذَا الشَّخْصِ عَلَى قَاعِدَة: (خَالِفْ تُعْرَفْ).

ثُمَّ انْظُرْ إلى مَا ذَكَرَهُ مِنْ فَائِدة الكَوْنِ حَيَواناً: وَهُوَ أَنْ يُكْشَفُ لَهُ عَنْ سَمَاعِ عَذَابِ الميِّتِ، كَمَا وَرَدَ: أنَّه (يَسْمَعُ[6] ضَرْبَة الكَافِرِ أو المُنافِقِ عِنْدَ سُؤالِهِ في القَبْرِ غَيْرُ الثَّقَلَيْنِ)[7] فَلَيْتَ شِعْرِي! مَاذَ يَحْصُلُ

---

(١) في «الأصل»: «ما يكشفه». والتوصيب من «الفصوص».
(٢) في «الأصل»: «فح». وكأنها اختصار من الناسخ لكلمة: «فحينئذٍ».
(٣) الآية ٤٤ من سورة الفرقان.
(٤) الآية ١٢ من سورة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).
(٥) الآية ١٧٦ من سورة الأعراف.
(٦) في «الأصل»: «سَمِعَ». والتصويب من مصادر تخريج الحديث.
(٧) «في الأصل»: «التلقين»! والتصويب من مصادر تخريج الحديث.
حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (١٣٣٨، ١٣٧٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، والشاهد فيه: «ثم يُضرب بمطرقةٍ من حديث ضربة بين أذنيه، فيصيح صيحة يسمعُها مَنْ يليه إلا الثقلين».
وكذا رواه: أبو داود في «السنن» (٤٧٥١)، والنسائي في «الصغرى» (٤/ ٩٦، ٩٧) وأحمد في «المسند» (٣/ ١٢٦، ٢٣٣)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١١٨٠).

لَهُ مِنَ المَراتِبِ الدُّنْيَاوِيِّةِ أو الأُخْرَاوِيَّة. بهذا الكَشْفِ، وَقَدْ حَجَبَهُ الله تعالى عَنَّا رَحْمَةً بِنَا، وَلَمْ يَحْجُبْه مِنَ الحَيَوانِ لِعَدَمِ تَضرُّرِهِ بِهِ لِعَدَمِ عَقْلِهِ لا لكَرَامَتِهِ عَلَيْه!

قَال[1]: والعَلاَمَةُ الثانية: الخَرَسُ بحَيْثُ لَوْ أَرَادَ أَنْ [يَنْطِقَ][2] بما رآه لَمْ يَقْدِرْ، فحينئذٍ[3] يتحقَّقُ بحَيَوانِيَّتِه! وَكَانَ لَنَا تِلْمِيذٌ قَدْ حَصَلَ لَهُ هذا الكَشْفُ غَيْرَ أَنَّه لَمْ يُحْفَظْ عَلَيْهِ الخرَسُ، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ بحَيَوانِيَّتِه! ولمَّا أَقَامَني الله تعالى في هذا المَقَام تَحَقَّقْتُ بِحَيَوانِيَّتِي تَحَقُّقاً كُلِّيّاً، فكُنتُ أرَى وأُرِيدُ النُّطْقَ بما أُشَاهِدُ، فَلاَ أَسْتَطِيعُ، فكنتُ لا أُفَرِّقُ[4] بَيْني وبَيْنَ الخُرْسِ الذين لا يتَكَلَّمُون!

أَقُولُ: لَودِدْنا أَنْ لَوْ كَانَ تَمَّ لَكَ الخَرَسُ وَدَامَ وانْضَمَّ إليه الشَّلَلُ، فَلاَ كُنتَ تَكَلَّمْتَ بِمَا تَكَلَّمْتَ، وَلاَ كَتَبْتَهُ! ولكِنَّ الله تعالى يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، ولَوْ شَاءَ مَا خَلَق الشَّيْطَانَ وَلاَ أَمْهَلَهُ ولكِن اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ [ذلك][5] لِيَتَبَيَّنَ مَنْ يَثْبُتُ عَلى الهُدَى بالتَّوْفِيقِ، مِمَّنْ[6] هُوَ على شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فانْهَارَ بِهِ في نار جهنَّم. ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[7].

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: إذا كنتُ قَدْ أُسْلِخْتَ مِنْ عَقْلِكَ والْتَحقْتَ بِمُطْلَقِ الحَيَوانِ، فَمِنْ أَيْنَ لَكَ إرَادَةُ النُّطْقِ؟! وَهَذِهِ الإرَادَةُ لا تُوجَدُ في الحَيَوانِ! وكَيْفَ شَعَرْتَ بِهَا والحَيَوانُ لا يَشْعُرُ بذلك؟ عَلَى أَنَّه يَلْزَمُ مِنْ

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٨٦).
(٢) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٣) في «الأصل»: «فح». وهو اختصار لـ: «فحينئذٍ».
(٤) في «الأصل»: «لا فَرْقَ». وهو صواب أيضاً.
(٥) ما بين حاصرتين زيادة مني، حتى يستقيم المعنى.
(٦) في «الأصل»: «فمن». والصواب ما أثبته.
(٧) الآية ٣٣ من سورة غافر.

ذَلِكَ فِعْلُ مَا لاَ يَقْبُحُ مِنَ الحَيَوانِ مِنْ كَشْفِ السَّوْءَةِ[١] والسِّفَادِ[٢] جِهَاراً، وَعَدَم وُجُوبِ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَسَائِرِ القَبَائِحِ الَّتي حُرِمَ السُّكُوتَ[٣] مِنْ أَجْلِهَا! فَلَعَنَ الله مَذْهَباً أُصُولُهُ هكذا!

ثُمَّ انْسَابَ إلى مَا هُوَ أَصْلُ مُرَادِهِ مِنْ هَذه المُقَدِّمَاتِ، فَقَال[٤]: فإذا تَحَقَّقَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ انْتَقَلَ إلى أنْ يكون عَقْلاً مُجَرَّداً في غَيْرِ مَادَّةٍ طَبِيعيَّةٍ، فَيَشْهَدُ أُمُوراً هي أُصُولٌ لِمَا يَظْهَرُ في الصُّورَةِ الطَّبِيعيَّةِ، فَيَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ ظَهَرَ هذا الحُكْمُ في صُوَرِ الطَّبِيعَةِ عِلْماً ذَوْقِيَّاً. فإنْ كُوشِفَ عَلَى أَنَّ الطَّبِيعَة عَيْنُ نَفْسِ الرَّحمٰنِ، فَقَدْ أُوتي خَيْراً كثيراً، وإنِ اقْتُصِرَ مَعَهُ على ما ذَكرنَاهُ، فهذا القَدْرُ يَكْفِيهِ مِنَ المَعْرِفَةِ الحاكِمَةِ علَى عَقْلِهِ: فَيَلْحَقُ بالعَارِفينَ، ويَعْرِفُ عِنْدَ ذَلِكَ ذَوْقاً ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[٥].

وما قَتَلَهُم إلاَّ الحَدِيدُ والضَّارِبُ، والذي خَلْفَ هَذِهِ الصُّوَرُ! فَبالمَجْمُوعِ وَقَعَ القَتْلُ والرَّمْيُ، فَيُشَاهِدُ الأمُورَ بأُصُولِها وصُوَرِهَا، فيكونُ تَامَّاً. فإنْ شَهِدَ النَّفَسَ كَانَ مَعَ التَّمَامِ كامِلاً: فلاَ يَرَى إلاَّ الله تعالى عَيْنَ مَا يَرَى. فَيرى الرَّائي[٦] عَيْنَ المَرْئي.

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُهُ القَيْصَرِيُّ: فَيَعْلَمُ ذَوْقَاً أَنَّ الأُمُورَ الكُلِّيَة كَيْفَ تَنْزِلُ وتَصِيرُ جُزْئِيَّتُهُ[٧] مَحْسُوسَةً مُصَوَّرَةً بصُورَةِ الطَّبِيعَةِ العُنْصُرِيَّةِ مِنْ

---

(١) في «الأصل»: «السوء». ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) في «الأصل»: «السفار». والصواب بالدال لا بالراء.
(٣) في «الأصل»: «حرم السّكر»! ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) «الفصوص»: (ص ١٨٧).
(٥) الآية ١٧ من سورة الأنفال.
(٦) في «الأصل»: «الرأي».
(٧) في «الأصل»: «جزأيته»!

عَيْنِ تَنَزُّل رُوحِهِ المُجَرَّدَةِ إلى هذه الصُّورَةِ الإنْسَانِيَّةِ والمَقَام[1] الحَيَوانِيَّةِ، ويُزَحْزِحُها[2] إلى مَقَامِها الأصْلِيّ ويُحَقِّقُها بالعَهْدِ الإلٰهيّ ليَعْرِفَ كيفيَّةَ تَنْزِيلاتِ الذَّاتِ الإلٰهِيَّةِ مِنْ مَقَام الأحَدِيَّةِ والوَاحِدِيَّةِ إلى المِرآةِ[3] الكَوْنِيَة وظُهورِهَا في جَمِيع مَراتِبِ العَوالِم السُّفْلِيَّةَ والعُلْوِيَّةِ. شَرِيفَها وخَسِيسِهَا، عَظِيمِها وحَقِيرِها، فَيُشَاهِدُ الحَقَّ في جميع مراتب الوُجُودِ شُهُوداً حَاليّاً، فَيَفُوزَ بالسّعادَةِ العُظْمى والمَرْتَبَةِ[4] الكُبْرى انتهى. فَهَذَا ونَحْوُهُ مِنْ كَلاَم هَذِهِ الطَّائِفَةِ يَدُلُّك عَلَى أَنَّ تَصوُّفَهم كتصوُّفِ الفَلاَسِفَةِ، نِهَايَتُهُ الابْتِهَاجُ بالعِلْمِ بِحَقَائِقِ مَبَادِيء الأشْيَاءِ ونِهَايَاتِهَا.

والعَارِفُ والسَّعِيدُ مَنْ حَصَلَ لَهُ ذلكَ وَلَيْسَ كتَصَوُّفِ المُسْلِمينَ[5] الذي[6] نِهَايَتُهُ الاسْتِغْراقُ بمُشَاهَدَةِ الحَقِّ والابْتِهَاجُ بِهَا. والعَارِفُ والسَّعيدُ مَنْ جَاهَدَ في الله أو جَذَبَتْهُ مِنْهُ عِنَايَةٌ حتَّى أوْصَلَته[7] إلى ذلك.

قَالَ القشَيْرِيُّ[8] رَحْمَةُ الله تَعَالى عليه في «الرِّسَالَةِ»: وعِنْدَ هؤلاءِ

(١) كذا في «الأصل». ولعل الصواب: «والمقامات».
(٢) في «الأصل»: «ويزحزها»، ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) في «الأصل»: «المرآت».
(٤) في «الأصل»: «المرتبة».
(٥) ليس في الإسلام تصوف أو صوفية، وإنما دخل هذا البلاءُ على المسلمين من الهندوس والبراهمة والمجوس، واليهود والنصارى!
والذي يظهر أن المؤلف لم يتحر موضوع التصوف من جذوره ليقف على حقيقة المتصوفة! نعم: ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأوائل من هؤلاء الصوفية كالجنيد البغدادي كانوا على جانب طيب من اتباع الكتاب والسنة. وعلى كل فالمؤلف قد يُعْذَرُ لأنه لم يقل (التصوف الإسلامي) وإنما قال تصوّف المسلمين! فتأملْ!
(٦) في «الأصل»: «الذين»!
(٧) في «الأصل»: «أوْ صله».
(٨) هو عبد الكريم بن هوازان النيسابوري، من كبار الصوفية ومشايخهم، كان السلطان ألب أرسلان يقدّمُه ويكرمه. له عدة كتب مثل: «التيسير في التفسير». و«الرسالة القشيرية». توفي سنة ٤٦٥ للهجرة. وانظر «الأعلام» (ج ٤/ ص ١٨٠).

القَوْمِ المَعْرِفَةُ صِفَةُ مَنْ عَرَفَ الحَقَّ تَعَالى بأَسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ ثم صَدَقَ الله في مُعاملاتِهِ، ثم تَنَقَّى عن أخلاقِهِ الرَّدِيَّةِ وآفَاتِهِ، ثُمَّ طَالَ بالبَابِ وُقُوفُهُ، وَدَامَ بالقَلْبِ اعْتِكَافُهُ، فحظِيَ مِنَ الله تَعَالى بجَمِيلِ إقْبَالِهِ، وصَدَقَ الله تعالى في جَمِيعِ أحْوَالِهِ وانْقَطَعَ عَنْهُ هَوَاجِسُ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَصْغَ[١] بقَلْبِهِ إلى خَاطِرٍ يَدْعُوهُ إلى غَيْرِهِ. فإذا صَارَ مِنَ الخَلْقِ أجْنَبِيًّا، ومِنْ آفَاتِ نَفْسِهِ بَرِيئاً، ومِنَ المُشْكِلاتِ والمُلاحَظَاتِ نَقِياً، وَدَامَ في السِّرِّ مَعَ الله تعالى مُنَاجَاتُهُ، وحَقَّ في كُلِّ لَحْظَةٍ إليه رُجُوعُهُ، وَصَارَ مُحدَّثاً مِنْ قِبَلِ الحَقِّ بتَعْرِيفِ أسْرَارِهِ[٢] فيما يُجْرِيهِ مِنْ تَصْرِيفِ أقْدَارِهِ سُمِّي عِنْدَ ذَلِكَ عَارِفاً، وتُسمَّى حَالَتُهُ مَعْرِفَةً[٣].

ولَقَدْ ذَكَرَ في «الرِّسَالَةِ» فَوْقَ أرْبَعِينَ قَوْلاً في نَعْتِ المَعْرِفَةِ والعَارِفِ عَنِ المَشَايِخِ المُجْمَعِ عليهم عِلْمَاً وعَملاً وحَالاً، لَيْسَ فيها مَا يَخْرُجُ عَنْ مَا قَالَهُ القُشَيرِيُّ رَحْمَةُ الله تعالى عَلَيْهِ، ولا مَا يُوافِقُ قَوْلَ هذه الطَّائِفَةِ إلاَّ أَنْ يُلْحِدُوا في تأْوِيلِهِ على غَيْرِ مُرَادِ قَائِلِهِ كَمَا يُلْحِدُونَ في آياتِ الله تَعالى وكَلامَ رَسُولِ الله صلَّى الله تعالى [عليه] وسلَّم مكابرة وعِنَاداً. فهؤلاءِ والفَلاسِفَةُ تَقَشَّفُوا واجْتَهدوا في الرِّيَاضَاتِ والتَّصْفِيةِ طَلَباً لما تَصَوَّرُوهُ، فحَصَلَ لَهُم نَتِيجَةُ ذلك في الدُّنيا [ما حَصَلَ][٤] للفَلاسِفَةِ [مِنْ][٥] تَحْرِيرُ الحَدْسِيَّاتِ التي وَضَعُوها وحَرَّرُوها، فانْتَفَعَ بها النَّاسُ بَعْضَ الانْتِفَاعِ وإنْ كَانَ بِنَاؤُهَا عَلَى مَا زَعَمُوه غَيْرَ

---

(١) في «الأصل»: «يضع»! ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) في «الأصل»: «امراره»! ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) قد أغنانا الله سبحانه وتعالى بمعرفة الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان عن كل معرفة أو عِرْفان مزعوم، فالحمد لله الذي شرح صدور أهل الحديث الذين هم الطائفة المنصورة والناجية لهذا الحق المبين.

(٤) ما بين حاصرتين سقط من «الأصل» ولعل السياق يقتضيه.

(٥) ساقط من «الأصل» والسياق يقتضيه.

مُسَلَّم. فَحَصَلَ لَهُم في الدُّنيا مَا نَوَوْهُ وَقَصَدُوه مِن اجْتِهَادِهم. وأمَّا هَذِه الطَّائِفَةُ، فَخَيَّلَ لَهُم الشَّيْطَانُ مَا خَيَّلَ، وسَوَّلَ لَهُم[١] مَا سَوَّلَ، فَجَدُّوا واجْتَهَدُوا في الرِّيَاضَاتِ والتَّصْفِيَةِ والخَلْوة بِنِيَّةِ الوُصُولِ إلى أَنْ يَظْهَرَ الحَقُّ فيهم، فَيَكُونُوا مَبَادِيء للتَّصرُّفِ وَمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الأُلُوهِيَّةِ! فَحَصَلَ لَهُمْ مِنْ جُهْدِهم في الدُّنيا بَعْضُ الخَوَارِقِ المَبْنِيَّةِ عَلَى التَّصْفِيَةِ لاَ عَلَى صِحَّةِ الطَّرِيقِ حِكْمَةً مِنَ العَزِيزِ الحكيم، فاغْتَرُّوا بذلك وَحَكَمُوا بِصِحَّةِ مَا كَانُوا تَخَيَّلُوهُ، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا[٢]، وَكِلاَ الطَّائِفَتَيْنِ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾[٣] الآية. وقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾[٤]. وقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ﴾[٥] فإنَّ جَزَاءَ سَعْيِهم قَدْ حَصَلَ لَهُم في الدُّنيا، إذِ الأعْمَالُ بالنِّيَاتِ. وكَلاَمُهم دَالٌّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ دِلاَلَةً جلِيةً[٦] لِمَنْ فَهِمَ ـ وأنْصَفَ وَلَمْ يُعَانِدْ ـ بَلاَيَاهُم[٧] ولكنَّه[٨] غَيْرُ ظَاهِر! فَنَسْأَلُ الله تَعَالى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى صِرَاطِهِ المُسْتَقيم الَّذي قَالَ فيه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن[٩] سَبِيلِهِۦ﴾[١٠] وأنْ يُعِيذَنَا مِنَ الفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْها وما

---

(١) في «الأصل»: «وسوّلهم»! والصواب ما أثبته.
(٢) في «الأصل»: «فأضلوا». والصواب ما أثبته.
(٣) الآية ١٠٣ من سورة الكهف.
(٤) الآية ٢٣ من سورة الفرقان.
(٥) الآية ٤٧ من سورة الزمر.
(٦) في «الأصل»: «جليلة». ولعل الصواب ما أثبته.
(٧) في «الأصل»: «بلايّاهم». بتشديد الياء، والصواب بفتحها فقط.
(٨) في «الأصل»: «ولكن». ولعل الصواب ما أثبته.
(٩) في «الأصل»: «فتفر بكم»! والتصويب من المصحف الشريف.
(١٠) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.

بَطَنَ. فإنَّه[١] حَسْبُنَا ونِعْمَ الوَكِيلُ.

قال في الكَلِمَةِ اللُّقْمَانِيَّةِ[٢]: فنَبَّهَ لُقْمَانُ بما تَكلَّمَ بِهِ وَبِمَا سَكَتَ عَنْهُ أَنَّ الحقَّ عَيْنُ كُلِّ مَعْلُومٍ إلخ. أقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الإلْحَادِ في كَلامِ أَوْلِياءِ الله تعالى، كَمَا أَلْحَدَ في كَلامِ الله تَعَالى وأنبيائِهِ! وَمِنْهُ[٣] قَوْلُه تَعَالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ﴾[٤] وَمِنْ لَطَافَتِهِ ولُطْفِهِ أنَّه في الشَّيْءِ المُسَمَّى كَذا المَحْدُودِ بِكَذَا عَيْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ إلخ. إلى أنْ قَالَ[٥]: كما تَقُولُ الأشَاعِرَةُ: إنَّ العَالَم كُلَّهُ مُتَمَاثِلُ الجَوْهَرِ: فَهُوَ جَوْهَرٌ وَاحِدٌ، فَهُوَ عَيْنُ قَوْلِنَا: العَيْنُ وَاحِدةٌ. ثُمَّ قَالَتْ: ويَخْتَلِفُ بالأعْرَاضِ، وَهُوَ قَوْلُنَا: ويَخْتَلِفُ وَيَتَكثَّرُ بالصُّوَرِ والنِّسَبِ حتَّى يَتميَّزَ فَيُقَالُ: هَذَا لَيْسَ هَذَا مِنْ حَيْثُ صُورَتُهُ أَوْ عَرَضُهُ أَوْ مِزَاجُهُ كَيْفَ شِئْتَ فَقُلْ. وَهَذَا عَيْنُ هَذَا مِنْ حَيْثُ جَوْهَرُهُ، ولِهَذَا يُؤخَذُ عَيْنُ الجَوْهَرِ في حدِّ كُلِّ صُورَةٍ ومِزَاجٍ: فنقُولُ نَحْنُ: إنَّه لَيْس سِوَى الحَقِّ، ويَظُنُّ المُتَكَلِّمُ[٦] أنَّ مُسَمَّى الجَوْهَرِ وإنْ كَانَ حَقًّا، مَا هُوَ عَيْنُ الحَقِّ الَّذي يُطْلِقُهُ أَهْلُ الكَشْفِ والتَّجلِّي.

أقُولُ: انْظُرْ كَيْفَ يُصَرِّحُ بأَنَّ الجَوْهَرِ الَّذي يُؤخَذُ في الحُدُودِ مِثْلِ النَّارِ جَوْهَرٌ مُحْرِقٌ، والمَاءِ جَوْهَرٌ سَيَّالٌ، ونَحْوِ ذَلِكَ: هُوَ عَيْنَ الحَقِّ، وَصَاحِبُ عِلْمِ الكَلامِ يَظُنُّه غَيْرَهُ! ثُمَّ انْسَابَ في الهَذَيَانِ إلى أَنْ قَالَ[٧]:

---

(١) في «الأصل»: «وإنه». ولعل الأصوب ما أثبته.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٨٨).

(٣) يعني من جملة إلحاداته كذلك.

(٤) الآية ١٦ من سورة لقمان: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿١٦﴾﴾.

(٥) «الفصوص»: (ص ١٨٨).

(٦) قال عفيفي ـ المعلق على «الفصوص»: المقصود به المتكلم الأشعري.

(٧) «الفصوص»: (ص ١٩٠).

وأَمَّا حِكْمَةُ وصِيَّتِهِ في نَهْيِهِ إيَّاهُ ـ يَعْنِي ابْنَهُ ـ أَنْ لا يُشْرِكَ بالله، فإنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ.

أقولُ: قَالَ شَارِحُهُ[١] الجَامِي: جَوَابُ أمَّا[٢]: حُذِفَ تَقْدِيرُهُ، فَتَنْبِيهُه[٣] لابْنِهِ على أنَّ حَقِيقَةَ الشِّرْكِ مُنْتَفِيَةٌ، في نَفْسِ الأمْرِ. وإنَّما حَذَفَهُ لِقَرِينَةِ المَقَامِ حَيْثُ قَالَ[٤]: والمَظْلُومُ المَقَامُ حَيْثُ نَعَتَهُ بالانْقِسَامِ وَهُوَ عَيْنٌ وَاحِدةٌ، فإنَّه لاَ يُشْرَكُ مَعَهُ إلاَّ عَيْنُه، وهَذَا غَايةُ الجَهْلِ. وسَبَبُ ذلك أنَّ الشَّخْصَ الَّذي لا مَعْرِفَةَ [لَه][٥] بالأمْرِ على ما هو عليه، ولا بِحَقِيقَةِ الشيءِ إذا اخْتَلَفَتْ عليه الصُّوَرُ[٦] في العَيْنِ الوَاحِدَةِ، وَهُو لا يَعْرِفُ أنَّ ذلك الاخْتِلاَفَ في عَيْنٍ وَاحِدةٍ، جَعَلَ الصُّورَةَ[٧] مُشَارِكَةً للأُخْرَى في ذلك المَقَامِ، فَجَعَل لِكُلِّ صُورَةٍ جُزْءاً مِنْ ذَلِكَ المَقَامِ.

ومَعْلُوم في الشَّرِيكِ أَنَّ الأمْرَ الَّذي يَخُصُّه مِمَّا وَقَعَتْ فيه المُشَارَكةُ[٨] لَيْس عَيْنَ الآخَرِ[٩] الَّذي شَارَكَهُ، إذْ هُوَ لِلآخَرُ[١٠] فإِذَنْ[١١] مَا ثَمَّ شَرِيكٌ عَلَى الحَقِيقَةِ، فإنَّ كُلَّ وَاحِدٍ على حَظِّهِ مِمَّا قِيلَ فيهِ إنَّ بَيْنَهما مُشَارَكَةً فيه. وَ[١٢] هُوَ سَبَبُ ذَلِكَ الشَرِكَةُ المُشَاعَةُ، وإنْ

---

(١) في «الأصل»: «شارح». والصواب ما أثبته.
(٢) يعني «أمَّا» التي سبقت على لسان ابن عربي قريباً.
(٣) في «الأصل»: «فتنبهيه». والصواب ما أثبته إن شاء الله تعالى.
(٤) «الفصوص»: (ص ١٩٠).
(٥) غير موجود في «الأصل». والاستدراك من «الفصوص».
(٦) في «الأصل»: «الصورة». وما أثبته من «الفصوص».
(٧) في «الأصل»: «الصور». وما أثبته من «الفصوص».
(٨) في «الأصل»: «بالمشاركة». وما أثبته من «الفصوص».
(٩) (١٠) في «الأصل»: «الآخر».
(١١) في «الأصل»: «فإذا».
(١٢) في «الأصل»: «وهو». والتصويب من «الفصوص».

كَانَتْ مُشَاعَةً، فإنَّ التَّصْرِيفَ مِنْ أَحَدِهما يُزِيلُ الإشاعَةَ ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾[١] هَذَا رُوحُ المَسْأَلَةِ!

أَقُولُ: قَالَ شارِحُه الجاميُّ: وَلَمَّا أَبْطَلَ الشَّرِكَةَ التي يَشْقَى صَاحِبُها بِوَجْهَيْهِ، أي التَّجْزِئَةِ والإشَاعَةِ، أَشَارَ إلى شَرِكَةٍ يَسْعَدُ صَاحِبُها باعْتِقَادِها والقَوْلِ بِهَا بِقَوْلِهِ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾[٢]!

وقَالَ شَارِحُهُ القَيْصَرِيُّ عَنْهُ أَنَّه ذَكَرَ في «فُتُوحَاتِه» في فَصْلِ الأَوْلِياءِ المُشْرِكُ باللهِ. فَلاَ تَجْزَعْ مِنْ أَجْلِ الشَّرِيكِ الَّذي يَشْقَى صَاحِبُهُ، فإنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُشْرِكٍ حَقِيقَةً، وأَنْتَ هُوَ المُشْرِكُ عَلَى الحَقِيقَةِ، لأَنَّه مِنْ شَأْنِ الشَرِكَةِ اتِّحادُ العَيْنِ المُشْتَرَكِ فيها، فَيَكُونُ لِكُلٍّ وَاحِدِ الحُكْمُ فيه عَلَى السَّواءِ، وإلاَّ فَلَيْسَ بِشَرِيكٍ مُطْلَقٍ - وَهُوَ الشَّرِيكُ الَّذي اشْتَبَهَ الشَّقِيَّ[٣] - [مَنْ][٤] لَمْ يَتَوارَدْ مَعَ اللهِ تَعَالى على أَمْرٍ يَقَعُ فيه الاشْتِرَاكُ. فَلَيْسَ بِمُشْرِكٍ عَلَى الحَقِيقَةِ بِخِلاَفِ السَّعِيدِ، فإنَّه أَشْرَكَ الاسْمَ (الرَّحمٰن) بالاسْمِ (الله) وبالأسْماءِ كُلِّها في الدَّلاَلَةِ على الَّذاتِ، وفي الجَامِعِيَّةِ للأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ. فَهُوَ أَقْوى في الشِّرْكِ مِنْ هَذَا، فإنَّ الأَوَّلَ شَرِيك مِنْ دَعْوَى كَاذِبَةٍ، وَهَذَا أَثْبَتَ شَرِيكاً بِدَعْوَى صَادِقَةٍ، فَغُفِرَ لِهَذَا المُشْرِكِ لِصِدْقِهِ، وَلَمْ يُغْفَرْ لِذَلِكَ المُشرِكِ لِكَذِبِهِ فهذا أَوْلَى باسْمِ المُشْرِكِ مِنَ الآخَرِ، والله هُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ. انتهى. فانْظُرْ إلى هَذِهِ المَقَالاَتِ والرَّوَغَانِ عَنِ الحَقِّ والإلْحَادِ[٥]!

أَمَّا أَوَّلاً: فبِالمَيْلِ[٦] بالأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ الخَاصَّةِ إلى اللُّغَوِيَّةِ العَامَّةِ! ومَعْلُومٌ عِنْد كُلِّ غَيْرِ مُعَانِدٍ: أَنَّ الشِّرْكَ في الآيَةِ لَيْسَ مُطْلَقَ الشِّرْكِ،

(١) (٢) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.
(٣) كذا في «الأصل». ولعل الأصوب: «بالشقي».
(٤) الزيادة مني حتى يستقيم كلام الجامي الضال!
(٥) في «الأصل»: «وإلحاد». ولعل الصواب ما أثبته.
(٦) في «الأصل»: «بالميل» ولعل إثبات الفاء أولى.

بَلْ هُوَ اعْتِقَادُ الاشْتِرَاكِ بَيْنَ ذَاتَيْنِ في اسْتِحقَاقِهِمَا العِبَادَةَ!

وثَانِياً: أَنَّ الأمْرَ الَّذي وَقَعَ فيه الاشْتِرَاكُ المَنْهِيُّ عَنْهُ لَيْسَ هُوَ الجُزْءُ المُسَلَّمُ إلى كُلِّ شَرِيكٍ عَلَى مَا زَعَمَ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ عَيْنَ الآخَرِ الَّذي شَارَكَهُ: إذْ هُوَ للآخَرِ إلخ. بَلِ الَّذي وَقَعَ فيه الاشْتِرَاكُ هُوَ نَفْسُ اسْتِحْقَاقِ العِبَادَةِ الَّذي اعْتَقَدَهُ المُشْرِكُ، وَهُوَ بَاقٍ على شُيُوعِهِ!

وثَالِثاً: أَنَّ المَعْنَى المَذْكُورَ الَّذي هُوَ اعْتِقَادُ اسْتِحْقَاقِ العِبَادَةِ لَيْسَ مُشْتَركاً بَيْنَ لَفْظي الله والرَّحْمٰنِ، فإنَّ الأسْمَاءَ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَسْمَاءٌ لاَ تُعْبدُ، وإنْ عَانَدَ مَنْ عَانَدَ! وإنَّما يُعْبَدُ المُسَمَّى سُبْحَانَهُ وتَعَالى، وَهُوَ وَاحِدٌ أَحَدٌ فَرْدٌ صَمَدٌ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أحد!

وفي هَذَا كِفَايَةٌ لمَنْ لَهُ دِرَايَةٌ، والله تَعَالى وليُّ التَّوْفِيقِ والهِدَايَةِ.

قَالَ في الكَلِمَةِ الهَارُونِيَّةِ[١]: وسَبَبُ ذَلِكَ عَدَمُ التَثَبُّتِ في النَّظَرِ فيما [كان في][٢] يَدَيْه إلخ.

أَقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ إسَاءَتِهِ[٣][٤] الأدَبَ مَعَ الأنْبياءِ صَلَواتُ الله تَعَالى عليهم وسَلاَمُهُ!

قَالَ[٥]: وكَانَ[٦] موسى عليه السَّلامُ[٧] أَعْلَم بالأمْرِ مِنْ هَارُونَ عليه السَّلامُ[٨]، لأنَّه عَلِمَ مَا عَبَدَهُ أَصْحَابُ العِجْلِ، لِعِلْمِهِ أَنَّ الله تَعَالى

(١) «الفصوص»: (ص ١٩١).
(٢) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٣) في «الأصل»: «اسيائه»! والصواب ما أثبته.
(٤) يعني عدم تثبت موسى عليه الصلاة والسلام في النظر فيما كان في يديه من الألواح التي ألقاها من يديه! عليه ـ أعني ابن عربي ـ من الله ما يستحق بسبب سوء أدبه هذا، وسيأتي ما هو أشنع من هذا فلا تعجل أخي المسلم!
(٥) «الفصوص»: (ص ١٩٢).
(٦) في «الأصل»: «وكان». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٧) (٨) التسليم يبدو أنه من المؤلف أو الناسخ، فليس هو في «الفصوص».

قَضَى أنْ لاَ يُعْبَدَ إلاَّ إيَّاهُ. ومَا حَكَمَ الله تعالى بشيءٍ إلاَّ وَقعَ. فَكَانَ عَتْبُ مُوسَى أخَاهُ هَارُونَ لَمَّا وَقَعَ الأمْرُ في إنْكَارِهِ وعَدَم اتِّسَاعِهِ. فإنَّ العَارِفَ مَنْ يَرَى الحَقَّ في كُلِّ شَيءٍ، بَلْ يَرَاهُ عَيْنَ كُلِّ شَيءٍ.

فَكَانَ[1] موسى عَلَيْهِ السَّلامُ[2] يُرَبِّي هَارُونَ عليه السَّلامُ[3] تَرْبِيَةَ عِلْمٍ وإنْ كَانَ أصْغَرَ مِنْهُ في السِّنِّ.

أقُولُ: لَقَدْ كَذَبَ عَلى نَبِيِّ الله تَعَالى وأَلْحد وَعَانَدَ حتَّى أَنَّ شَارِحَهُ القَيْصَرِيَّ أنْكَرَ عليه ذَلِكَ مِنْ وَجْهٍ حَيْثُ قَالَ: واعْلَمْ أَنَّ هَذَا الكَلاَمَ وإنْ كَانَ حَقًّا مِنْ حَيْثُ الوِلاَيَةُ والبَاطِنُ، لَكِنْ لا يَصِحُّ مِنْ حَيْثُ النُّبُوةُ والظَّاهِرُ؛ فَإنَّ النَّبيَّ يَجِبُ عَلَيْهِ إنْكَارُ العِبَادَةِ للأَرْبَاب الجُزْئِيَّةِ، كَمَا يجبُ عَلَيْهِ إرْشَادُ الأُمَّةِ إلى الحَقِّ المُطْلَقِ، لِذَلِكَ أنْكَرَ جَمِيعُ الأنْبياءِ عِبَادَةَ الأصْنَام، وإنْ كانَت مَظَاهِرَ للهُوِيَّةِ الإلٰهِيَّة! وإنْكَارُ هَارُونَ عِبَادَةَ العِجْلِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ نبيًا حَقٌّ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً على أَنَّ مُوسى عليه السَّلامُ عَلِمَ بالكَشْفِ أنَّه ذُهِلَ عَنْ شُهُودِ الحَقِّ الظَّاهِرِ في صُورَةِ العِجْلِ، فأَرَادَ أَنْ يُنَبِّهَهُ على ذَلِكَ، وَهُوَ عَيْنُ التَّرْبِيَةِ والإرْشَادِ مِنْه.

وإنْكَارُهُ عليه السلامُ على السَّامِرِيِّ وعِجْلِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ. فإنَّ إنْكَارَ الأنْبِيَاءِ والأوْلِياءِ لِعِبَادَةِ الأصْنَام التي هي المَظَاهِرُ لَيْسَ كإنْكَارِ المَحْجُوبين، فإنَّهُم يَرَوْنَ الحَقَّ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ بِخِلاَفِ غَيْرِهم. بَلْ ذلكَ لتَخْلِيصهم عِنْدَ التَّقَيُّدِ بِصُورَةٍ خَاصَّةٍ، ومَجْلىً مُعَيَّنٍ. إذْ فيه إنْكَارُ باقي المَجَالي، وَهُوَ عَيْنُ الضَّلاَلِ انتهى. فَهؤُلاءِ كَمَا تَرَى، هَذِهِ قَاعِدَتُهم الخَبيثَةُ التي بَنَوْا علَيْها مَذْهَبَهم الخَبِيثَ البَاطِلَ، وَزَعَمُوا أَنَّ الوِلاَيَةَ

---

(١) في «الأصل»: «وكان». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٢) (٣) التسليم يبدو أنه من المؤلف أو الناسخ، فليس هو في «الفصوص».

تُدْرَكُ على غَيْرِ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّبوَّةُ. وأنَّ النُّبوَّة باعْتِبارِ الظَّاهِرِ والبَاطِنِ. والَّذي يَحْصُلُ بالوِلاَيَةِ يُخَالِفُهُ، وَهُوَ الحَقيقَةُ! وهذا كُلُّهُ كَذِبٌ وإلْحَادٌ وَزَنْدَقَةٌ. فإنَّ الحَقيقَةَ مُكَمِّلَةٌ للشَّرِيعَةِ[1] لا مُبْطِلَةٌ لَهَا. ولكِنَّ الكَلاَمَ مَعَهُم لا يُفِيدُ وإلاَّ فَكَلاَمُ الصُّوفِيَّةِ المُسلمينَ فيه الكِفَايَةُ لغَيْرِ المُعَانِدِ!!

قَالَ القُشَيْرِيُّ رحمه الله في الرِّسَالَةِ: الشَّرِيعَةُ أَمْرٌ بالتِزَام[2] العُبُودِيَّةِ. والحَقِيقَةُ مُشَاهَدَةُ الرُّبُوبِيّةِ[3]، وكُلُّ شَرِيعَةٍ غَيْرِ مُؤَيَّدَةٍ بالحَقيقَةِ، فَغَيْرُ مَقْبُولَةٍ[4]، وكُلُّ حَقيقةٍ غَيْرِ مُقَيَّدَةٍ بالشَّرِيعةِ، فَغَيْرُ مَحْصُولَةٍ[5]. فالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بتَكْلِيفِ الخَلْقِ، والحَقِيقَةُ إنْبَاءٌ عَنْ تَصْرِيفِ الحَقِّ، فالشَّرِيعةُ أَنْ تَعْبُدَهُ، والحَقيقةُ أَنْ تَشْهَدَهُ. والشَّرِيعَةُ قِيَامٌ بما أَمَرَ، والحَقيقةُ شُهُودٌ لَمَا قَضَى وَقَدَّرَ وأَخْفَى وأَظْهَرَ!! سَمِعْتُ الأُسْتَاذَ أَبَا عَلِيٍّ رحمه الله: قَوْلُه تَعَالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: حِفْظٌ للشَّرِيعَةِ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: إقْرَارٌ بالحَقِيقَةِ[6]! واعْلَمْ أَنَّ الشَّرِيعَةِ

---

(١) ما كان أحْوجَ بالمؤلف إلى تَرْكِ هذا الهُراء!
فإن الإسلام لا ينقسم إلى حقيقةٍ وشريعةٍ كما يفهمه الصوفية. بل لعلي لا أبْعِدُ عندما أقول: إن فتْحَ هذا الباب يجعلُ هؤلاء الزنادقة لا يتورعُون من الولوج منه كلما سنحت لهم الفرصة، فلماذا لا نغلق هذا الباب من الشر العظيم، والفساد الكبير، بقولنا: إن الإسلام يبرأ من تقسيمه إلى شريعة وحقيقة! على أننا لو أحْسَنَّا الظن بالمؤلف ـ وهو واجب ـ لقلنا: إنْ كانتِ الحقيقة المزعومة تخالف أحكام الشريعة التي جاء بها الكتاب والسنة فهي مردودة، وإنْ لم تخالفها فاللفظ (الحقيقة) محدث وبدعة، يجب استبداله بالتسميات الشرعية، والله أعلم وأحكم.

(٢) في «الأصل»: «بالالتزام»!.

(٣) هذا قول بوحدة الشهود: أي شهود الله سبحانه وتعالى في كل شيء.
وهذا مَدْخَلٌ للقول بوحدة الوجود، فاللهم غفراً. على أن مُنَظِّرَ القول بوحدة الشهود إنما هو السرهندي الضال المضل في كتابه «المكتوبات» والله الهادي.

(٤) في «الأصل»: «مقبول»!

(٥) في «الأصل»: «محصول»!

(٦) قال الحافظ أبو زرعة ـ وقد سُئِلَ عن الحارث المحاسبي وكتبه ـ فقال للسائل: إياكَ وهذه الكتب. هذه كتب بدعٍ وضلالاتٍ. عليك بالأثر، فإنك تجدُ فيه ما =

حَقِيقةٌ مِنْ حَيْثُ أنَّها وَجَبَتْ بأَمْرِهِ، والحَقِيقَةَ أَيْضاً شَرِيعةٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّ المَعَارِفَ بِهِ، سُبْحَانَهُ أَيْضاً، وجَبَتْ بِأَمْرِهِ انتهى.

فانْظُرْ إلى هَذَا الكَلاَمِ الذي لاَ غُبَارَ علَيْهِ، وَلاَ دُخَانَ ولا تَلْبِيسَ يُخَالِطُهُ ولا بُهْتَانَ! ولله دَرُّ القَائِلِ[1]:

ويا أيها الصوفي خَفْ من فصوصه
خواتم سُوءٍ غيرُها بالخناصِرِ
وخُذْ نَهجَ سَهْلٍ والجنيد وصالحٍ
وقومٍ مَضَوْا مثلِ النجوم الزواهرِ
على الحق كانوا ليس فيهم لوحدة
ولا لحُولِ الحق ذكرٌ لذاكرِ
رجالٌ رأوا ما الدارُ دَارُ إقامةٍ
لقومٍ ولكنْ بلغةٌ للمسافرِ

= يُغْنيك. قيل له: في هذه الكتب عبرةٌ. فقال: مَنْ لم يكنْ له في كتاب الله عبرةٌ فليس له في هذه الكتب عبرةٌ، بلغكم أن سفيان ومالكاً والأوزاعيَّ صنَّفُوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس؟! ما أسرع الناس إلى البدع!

ويعلق الحافظ الذهبي على هذه العبارة التي يجب أن تكتب بماء الذهب قائلاً: مات الحارث سنة ثلاث وأربعين ومائتين. وأين مثل الحارث؟ فكيف لو رأى أبو زرعة تصانيف المتأخرين: كالقوت لأبي طالب، وأين مثل القوت! كيف لو رأى بهجة الأسرار لابن جهضم؟ وحقائق التفسير للسلمي، لطار لُبُّهُ! كيف لو رأى تصانيف أبي حامد الطوسي في ذلك على كثرة ما في «الإحياء» من الموضوعات؟

كيف لو رأى «الغنية» للشيخ عبد القادر؟!

كيف لو رأى «فصوص الحكم» و«الفتوحات المكية»؟!

بلى لمَّا كان الحارث لِسَانَ القوم في ذاك العصر، كان معاصرُه ألْفُ إمامٍ في الحديث! فيهم أحمد بن حنبل، وابن راهوية، ولمَّا صار مِثْلُ ابن الدخميسِّيني وابن شُحَانة، كان قطب العارفين! كصاحب «الفصوص»، وابن سفيان. نسأل الله العفوَ والمسامحة آمين. «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٣١).

(١) هو ابن المقري صاحب القصيدة المشهورة في الرد على ابن عربي وطائفته.

أولـئـكَ أهْـلُ الله فـالْـزَمْ طَـرِيـقَـهـم
وعُـذْ عَـنْ دَوَاعـي الابْـتِـدَاعِ الـكَـوَافِـرِ
فَـلاَسِـفَـةٌ بـاسْـمِ الـتَّـصَـوُّفِ أَظْـهَـرُوا
عَـقَـائـدِ كُـفْـرٍ بـالـمُـهَـيْـمِـنِ ظَـاهِـرُ
وقَـالُـوا اطْـمَـئِـنُّـوا أيُّـهـا الـنَّـاسُ وآمِـنُـوا
قَـــدر وعـــيـــد لـــيـــس بـــأمـــر

والله يهدي من يشاء.

قال[١]: ولِذَا[٢] لمَّا قَالَ هَارُونَ مَا قَالَ رَجَعَ إلى السَّامريِّ، فَقَالَ لَهُ: ﴿فَمَا خَطْبُكَ يَسَٰمِرِيُّ﴾[٣] - يَعْنِي فيما صَنَعْتَ مِنْ عُدُولك إلى صُورَةِ العِجْلِ عَلَى الاخْتِصَاصِ، وَصُنْعِكَ هَذَا الشَّبَحَ[٤] مِنْ حُلِيِّ[٥] القَوْمِ حَتَّى أَخَذْتَ بِقُلُوبهم[٦] مِنْ أَجْلِ أَموالِهم. فإنَّ عيسى عليه السَّلامُ يقُولُ لبني إسْرَائِيلَ: «يا بَنِي إسْرَائيلَ، قَلْبُ كُلِّ إنْسَانٍ حَيْثُ مَالُهُ، فاجْعَلُوا أمْوالَكُم في السَّماءِ تكُنْ قُلُوبكم في السَّماءِ»[٧].

أقُولُ: الأمْوالُ لم تَكُنْ لَهُم، وإنما كَانتْ للقِبْطِ، كانُوا قَدِ اسْتَعَارُوها مِنْهُم، ولَمْ يَمْلِكُوها، لأنَّ الغَنَائِمَ لَمْ تَحِلَّ لِغَيْرِ هذه الأُمَّةِ[٨].

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٩٢).
(٢) في «الأصل»: «ولذلك».
(٣) الآية ٩٥ من سورة طه.
(٤) في «الأصل»: «الشيخ»! والتصويب من «الفصوص».
(٥) في «الأصل»: «جلي»! والتصويب من «الفصوص».
(٦) في «الأصل»: «قلوبهم». والتصويب من «الفصوص».
(٧) هذا لا دليل على ثبوته عن عيسى عليه الصلاة والسلام عن طريق نبينا عليه الصلاة والسلام، بل هو من الإسرائيليات بلا شك.
(٨) صح هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد روى البخاري في =

قَالَ[١]: وقَالَ لَهُ: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ﴾ فسَمَّاهُ إِلٰهاً بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ للتَّعْلِيمِ، لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ بَعْضُ المَجَالِي الإِلٰهِيَّة!.

أَقُولُ: كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ! وإِنَّما سَمَّاهُ إِلٰهاً: نَظَراً إِلى اعْتِقَادِهِ، ولهذا أَضَافَهُ إِليه. وتَهَكُّماً بِهِ حَيْثُ يَتَّخِذُ إِلٰهاً يُحْرَقُ!

ثُمَّ ذَكَرَ أَمْرَ التَّسْخِيرِ[٢] إِلى أَنْ عَادَ إِلى قَاعِدَتِهِ الخَبيثَةِ المَكْرُوهَةِ، فَقَالَ[٣]: ولذلكَ تَسَمَّى الحَقُّ لَنَا بِرَفِيعِ الدَّرَجَاتِ، ولَمْ يَقُلْ: رَفِيعُ الدَّرَجَةِ. فَكَثَّرَ الدَّرَجَاتِ في عَيْنٍ وَاحِدَةٍ. فإِنَّه قَضَى أَنْ لاَ يُعْبَدَ إِلاَّ إِيَّاهُ في دَرَجَاتٍ كثيرةٍ مُخْتَلِفَةٍ أَعْطَتْ كُلُّ دَرَجَةٍ مَجْلىً إِلٰهِيًّا عُبِدَ فيها. وأَعْظَمُ مَجْلىً عُبِدَ فيه وأَعْلاَهُ (الهَوَى) كَمَا قَالَ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[٤] فَهُوَ أَعْظَمُ مَعْبُودٍ، فإِنَّهُ لاَ يُعْبَدُ شَيْءٌ إِلاَّ بِهِ، وَلاَ يُعْبَدُ هُوَ إِلاَّ بِذَاتِهِ إِلى آخِرِ مَا ذَكَرَ!

أَقُولُ: هَذَا هُوَ الضَّلالُ البَعِيدُ المُخَالِفُ للحَقِّ السَّدِيدِ: وَهُوَ أَنَّ العِبَادَةَ عَلَى [عَدَم][٥] مُخَالَفَةِ هَوَى النَّفْسِ المَذْكُور في الآيَةِ، فإِنَّه مَا ذُكِرَ على سَبِيلِ المَدْحِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الذَّمِّ البَلِيغ، ولَكِنَّ دَأْبَ ذَلِكَ

= «صحيحه» (٣٣٥، ٤٣٨، ٣١٢٣) ومسلم في «صحيحه» أيضاً (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أُعطيتُ خمساً لم يعطهن أحدٌ قبلي: نُصِرت بالرُّعْبِ مسيرة شَهْرٍ، وجُعِلتْ لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجلٍ من أمتي أدركته الصلاة فليصلِّ، وأُحلَّتْ لي المغانم، ولم تحلَّ لأحدٍ قبلي، وأُعطيتُ الشفاعة، وكان النبي يُبعثُ إلى قومه خاصةً، وبعثتُ إلى الناس عامةً».

(١) «الفصوص»: (ص ١٩٢).

(٢) في «الأصل»: «الشحير»! والتصويب من «الفصوص»: (ص ١٩٣).

(٣) «الفصوص»: (ص ١٩٤).

(٤) الآية ٢٣ من سورة الجاثية.

(٥) ما بين حاصرتين زيادة مني حتى يستقيم كون عبادة الهوى هي المذمومة.

الضَّالِّ قَلْبُ المَوْضُوعِ بِمَدْحِ المَذْمُوم، وذَمِّ المَمْدُوح!! فالله تَعَالى يُقَابِلُهُ عَلَى ما انْتَحَلَ.

وقَوْلُهُ[١]: حتَّى [إنَّ][٢] عِبَادَةَ الله[٣] تعالى كَانَتْ هَوَىً أيْضاً إلخ. تَلْبِيسٌ ومَغْلَطَةٌ، فإنَّ كَوْنَ عِبَادَةِ الله تَعَالى عَنْ الهَوَىَ لَيْسَ المُرَادُ هَوَى المَذْكُورِ في الآيَةِ المَذْكُورَةِ، بَلِ المُرَادُ بِهِ الهَوَى الَّذي هُوَ بمَعْنَى المَحَبَّةِ. ثُمَّ كُلُّ مَا بَنَاهُ على قَاعِدَتِهِ[٤] الفاسِدَةِ، فَلاَ شَكَّ في فَسَادِهِ لمَنْ وفَّقَهُ الله تَعَالى.

ثُمَّ تَمَادَى على ذلك إلى أنْ قَالَ[٥]: وأمَّا العَارِفُونَ بالأمْرِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَيَظْهَرُونَ بِصُورَةِ الإنْكَارِ لِمَا عُبِدَ مِنَ الصُّوَرِ[٦]، لأنَّ مَرْتَبَتَهم في العِلْمِ تُعْطِيهم أَنْ يَكُونُوا بحُكْمِ الوَقْتِ لِحُكْمِ الرَّسُولِ[٧] الَّذي آمَنُوا بِهِ عَلَيهم الَّذي بِهِ سُمُّوا مُؤْمِنين.

فَهُمْ عُبَّادُ الوَقْتِ مَعَ عِلْمِهِم بأنَّهم مَا عَبَدُوا مِنْ تِلْكَ الصُّوَرِ أعْيَانَهَا، وإنَّما عَبَدُوا الله فيها لحُكْم سُلْطَانِ التَّجلِّي الَّذي عَرَفُوهُ مِنْهُم[٨]، وجَهِلَهُ المنكِرُ الَّذي لاَ عِلْمَ لَهُ بِمَا تَجلَّى، وَيَسْتُرُهُ[٩] العَارِفُ المُكَمِّلُ مِنْ نَبيٍّ ورَسُولٍ وَوَارِثٍ عَنْهُم. فأمَرَهُم بالانْتِزاحِ[١٠] عَنْ تِلْكَ

---

(١) «الفصوص»: (ص ١٩٥).
(٢) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٣) في «الفصوص»: «عبادته لله».
(٤) في «الأصل»: «قاعدة».
(٥) «الفصوص»: (ص ١٩٦).
(٦) في «الأصل»: «الصورة».
(٧) في «الأصل»: «الرسول الله»!
(٨) قال عفيفي: أي من الأصنام.
(٩) في «الأصل»: «أو يستره».
(١٠) في «الأصل»: «بالانشراح»!! والتصويب من «الفصوص». والانتزاحُ هو الابتعاد كما في «المعجم الوسيط» وغيره.

الصُّوَرِ لَمَّا انْتَزَحَ[(١)] عَنْها رَسُولُ الوَقْتِ اتِّبَاعاً للرَّسُولِ طَمَعاً في مَحَبَّةِ الله تَعَالى إِيَّاهُم بقَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ[(٢)] فَٱتَّبِعُونِى[(٣)] يُحْبِبْكُمُ[(٤)] ٱللَّهُ﴾[(٥)].

أقولُ: فيُقَالُ لَهُ: فَلأيِّ شَيْءٍ لَمْ تَسْتُرْهُم مَعَ زَعْمِكَ أَنَّكَ وَارِثٌ وَعَارِفٌ؟! ولأيِّ شَيْءٍ مَا اتَّبَعْتَ الرَّسُولَ في سَتْرِهِ، وَلَمْ تَطْمَعْ في مَحَبَّةِ الله تعالى باتِّبَاعِهِ كَمَا طَمِعَ العَارِفُونَ على زعمك؟! وَلَيْتَ شِعْرِي! مَا الفَائِدَةُ في ذِكْرِهِ وإفْشَائِهِ إلاَّ الاعْتِقَادُ والانْسِلاَخُ مِنَ الشَّرَائِعِ. فإنْ كَانَت مَعَارِفَ وحَقَائِقَ كَمَا تَزْعُمُ، فَهِيَ لا تُنَالُ بالتَّعْلِيم والتَّعَلُّم، وإنَّما تُنَالُ بالذَّوْقِ والكَشْفِ كَمَا تَدَّعِيهِ! فَمَنْ ذَاقَها كَفَاهُ ذَوْقُها، وَلاَ حَاجَةَ إلى تَعْلِيمِكَ[(٦)]! وإنْ كَانَ إفْشَاؤُهَا وَذِكْرُها وإثْبَاتُها بالأدِلَّةِ الَّتي تُشِيْنُها بِهَا، لأجْلِ أَنْ لا يُنْكَرَ عَلَى مَنْ يَعْمَلُ بمُقْتَضَاهَا[(٧)] فَفِي ذَلِكَ ـ كما عُرِفْتَ بِهِ ـ مُخَالَفَةُ الرُّسُلِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، وحِرْمَانُ مَحَبَّةِ الله تعالى بَعَدم اتِّباعِهِم! فَقَدْ أَتَيْتَ بِمَا يُرَدُّ بِهِ عَلَيْكَ كَمَا هُوَ شَأْنُ المُتَحَيِّرِ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾[(٨)].

ولا يَنْفَعُكَ إسْنَادُ ذلك إلى أَمْرِ الرَّسُولِ صلى الله تعالى عليه وسلَّم في الوَاقِعَةِ، فإنَّها لا تُعَارِضُ مَا صَحَّ وتَواتَرَ عَنْهُ، وعَنْ جَمِيعِ

(١) في «الأصل»: «انشرح»!
(٢) تكررت في «الأصل»!
(٣) في «الأصل»: «فاتبعون»!
(٤) في «الأصل»: «يحبب الله»!
(٥) الآية ٣١ من سورة آل عمران.
(٦) هذا الجواب رائعٌ جداً من المؤلف على ابن عربي، فجزاه الله خيراً فقد أجاد، وفاق عليَّ بن سلطان القاري في هذا الجواب.
(٧) في «الأصل»: «بمقتضى». ولعل الصواب ما أثبته.
(٨) الآية ٣٧ من سورة النحل.

الأنبياءِ والرُّسُلِ والعَارِفينَ الطَّامِعينَ في مَحبَّةِ الله تَعالى عَلَى أنَّه لَوْ كَانَ كَمَا زَعَمْتَ لَكَانَ ذلك الإنْكَارُ مِنَ الرُّسُلِ ومُتَابِعيهم على سَبيلِ الاسْتِحْبَابِ والأوْلَوِيَّةِ[1]، وَلَمْ يَكُنَ ـ عَلَى أبْلَغِ وُجوهِ الوُجُوبِ ـ بحيثُ أُمِرُوا بالقِتَالِ والتَّفَانِي وتَحمُّلِ الأذَى البَليغ في الدَّعْوةِ إلى تَرْكِ ذلك عَلَى مَا لاَ يَخْفَى عِنْدَ[2] مَنْ لَهُ أدْنَى بَصِيرةٍ ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[3].

قَالَ[4]: في الكَلِمَة المُوسَوِيَّة: حِكْمَةُ قَتْلِ الأبْنَاءِ[5] ليَعُودَ إلَيْهِ بالإمْدَادِ حَيَاةُ كُلِّ مَنْ قُتِلَ مِنْ أجْلِهِ، لأنَّهُ قُتِلَ على أنَّه مُوسَى!

أقُولُ: هَذَا هَذَيانٌ لا يَضُرُّ ولا يَنْفَعُ وأشَدُّهُ هَذَيَاناً قَوْلُهُ: إنَّ الصَّغيرَ يَفْعَلُ في الكبير! واسْتِدْلالُهُ على ذلك بما اسْتَدَلَّ، سِيَّما قَوْلُه: إنَّ الصَّغِيرَ حَدِيثُ بِرَبِّه، لأنَّهُ حَدِيثُ التَّكْوِينِ، والكَبيرُ أبْعَدُ[6] إلخ. فإنَّه يُقَالُ لَهُ: إذَا كَانَتْ صُورَةُ الكَبيرِ والصَّغيرِ والمَطَرِ[7] عَينَ الحَقِّ كَمَا زَعَمْتَ، فكَيْفَ يتأتّى أوْ يُتَصَوَّرُ القُرْبُ والبُعْدُ؟

---

(١) في «الأصل»: «الأولية». ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) في «الأصل»: «عن».
(٣) الآية ٢٣ من سورة الزمر.
(٤) «الفصوص»: (ص ١٩٧).
(٥) في «الأصل»: «الأنبياء»! والتصويب من «الفصوص».
(٦) «الفصوص»: (ص ١٩٧ ـ ١٩٨).
(٧) يعني المؤلف بالمَطَر، ما ذكر ابن عربي في (ص ١٩٨) من أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أصابه المطر، حَسَر عن ثوبه حتى يصيبه من المطر. ثم يقول: «لأنه ـ أي المطر ـ حديث عهد بربه تعالى». أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٨٩٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
وفي هذا الحديث إشارة إلى علو الله تعالى على خلقه، وأنه في السماء لأن المطر ينزل من السماء، ولهذا رواه ـ بسنده ـ الذهبي في «العلو للعلي الغفار» (ص ٤٦).

فإنْ قُلْتَ: بالنَّظَر إلى الصُّوَرِ!

يُقَالُ لَكَ: صُورَةُ الصَّغيرِ لَيْسَ لَهَا قُرْبٌ إلاَّ بالعَدَمِ، فَهَلْ سُمِّيَ العَدَمُ رَبًّا؟! عَلى أنَّكَ تَزْعُم أنَّ الأعْيانَ دَائِماً في التَّجدُّدِ، فَلاَ يمكِنُ أَنْ تكونَ صُورَةٌ أقْرَبُ مِنْ صُورَة في التكوين أصْلاً وإنَّما هذه هَذَيَاناتٌ ومَغَالِيطُ[1] تُخَيِّلُ بها على الحَمْقَى الَّذين ألْقَوا إليكَ العِنَانَ قَائِلينَ: صَدَق والأَمْرُ على مَنْ أَمَدَّ اللهُ[2] بصيرته بالتنوير!

ثُمَّ اسْتَمَرَّ على ذَلِكَ الهَذَيانِ إلى قَالَ[3]: كذلك تَدبيرُ الحَقِّ العَالَمَ مَا دَبَّرهُ إلاَّ بِهِ، أَوْ بِصُورَتِهِ، فَمَا دَبَّرَهُ إلاَّ بِهِ كَتَوقُّفِ الوَلَدِ على إيجاد الوَالِدِ[4]، والمُسَبَّبَاتِ على أسْبَابِها، والمشْرُوطَاتِ على شُرُوطِها، والمَعْلُولاَتِ عَلى عِلَلِها، والمَدْلُولاتِ على أدِلَّتِها، والمُحَقَّقَاتِ على حَقَائِقِها. وكُلُّ ذَلِكَ مِنَ العَالَمِ وَهُوَ تَدْبِيرُ الحَقِّ فيه. فما دَبَّرَه إلاَّ بِهِ.

وأمَّا قَوْلُنَا: أوْ بِصُورَتِهِ، ـ أعْنِي صُورة[5] العَالَم ـ فأعْنِي بِهِ الأَسْمَاءَ الحُسْنَى والصِّفَاتِ العُلَى التي تَسَمَّى الحَقُّ بِها أو اتَّصَفَ[6] بِها. فَمَا وَصَلَ إلينا مِنِ اسْمٍ تَسَمَّى بِهِ إلاَّ وَجَدْنَا مَعْنَى ذَلِكَ الاسْمَ وَرُوحَهُ في العَالَمِ. فَمَا دَبَّرَ العَالَم أَيْضاً إلاَّ بِصُورَةِ العَالَمِ!.

أقُولُ: انْظُرْ[7] إلى هذه الجُرْأَةِ في حَصْرِهِ تَدْبِيرَ الحَقِّ سُبْحَانَهُ العَالَمَ على العَالمِ وَهُوَ يُؤدِّي إلى افْتِقَارِهِ سُبْحَانَه إلى العَالَمِ في إيجَادِهِ،

(١) في «الأصل»: «مغالط».
(٢) في «الأصل»: «صدق الأمير على من إمداد الله». ولعل ما أثبته صواب.
(٣) «الفصوص»: (ص ١٩٨).
(٤) في «الفصوص»: «الولد»!
(٥) في «الأصل»: «صور». والتصويب من «الفصوص».
(٦) في «الفصوص»: «واتصف».
(٧) في «الأصل»: «المنظر»!

وإلى تَوَقُّفِ الشَّيءِ عَلَى نَفْسِهِ أوْ إلى قِدَم العَالَم، وعَدَم افْتِقَارِهِ إلى الصَّانِع!! وذلك هُوَ الضَّلالُ المبينُ بَلِ الأَسْبَابُ ومُسَبِّبَاتُهَا وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ بِمَحْضِ قُدْرَتِهِ سُبْحَانَه الذَّاتِيَّةِ لَمْ يَحْتَجْ في تَدْبيرِ ذَرَّةٍ من العَالَم إلى شَيْءٍ مِنَ المُحْدَثَاتِ تَعَالى عَمَّا يَقُولُ الظَّالمونَ عُلواً كبيراً.

قَالَ[1]: كذلك لَيسَ شَيْءٌ في هَذَا العَالَم إلاَّ وَهُوَ مُسَخَّرٌ لهذا الإنْسَانِ لما تُعْطِيه حَقِيقَةُ صُورَتِه. فَقَال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ [2]جَمِيعًا مِّنْهُ﴾[3]. فكُلّ مَا في العالم[4] تَحْتَ تَسْخِيرِ الإنْسانِ، عَلِمَ ذَلِكَ مَنْ عَلِمَهُ ـ وهو الإنْسَانُ الكَامِلُ ـ وجَهِلَ ذلك مَنْ جَهِلَهُ ـ وهو الإنْسَانُ الحَيَوانُ!

أقُولُ: قَوْلُهُ: تَحْتَ تَسْخِيرِ الإنْسَانِ غَيرُ صَحِيحٍ، فإنَّ الإنْسَانَ لَيْسَ فَاعِلَ التَّسْخِيرِ ولاَ مَفْعُولَهُ يَرُدُّ الأوَّلَ قَوْلُهُ: سَخَّرَ لكُم. والثاني: ظَاهِرٌ.

ثُمَّ سَاحَ في الهَذَيَانِ إلى أنْ قَالَ[5]: فالهُدَى هُوَ أَنْ يَهْتَدِيَ الإنْسَانُ إلى الحَيْرَةِ، فَيَعْلَمَ أنَّ الأمْرَ حَيْرَةٌ، والحَيْرَةُ قَلَقٌ وحَرَكَةٌ، والحَرَكَةُ حَيَاةٌ فَلاَ سُكُونَ، وَلاَ مَوْت، وَوُجُودٌ فَلاَ عَدَمٌ[6].

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هذه الخُرَافَاتِ والهَذَيَانَاتِ الَّتي لا نَفْعَ لها في دِينٍ ولا دُنْيَا، وَهُوَ يَتَمَدَّحُ بها ويَدَّعِي الكَمَالَ. وقَدْ أضَاعَ طَرَفاً مِنْ عُمُرِهِ في هذا البَحْث! ولَيْسَ ذلك إلاَّ حِرْصاً على أَنْ يُتَّبَعَ على مَذْهَبِهِ

(١) «الفصوص»: (ص ١٩٩).
(٢) في «الأصل»: تكررت هكذا: «والأرض وما في الأرض»!!
(٣) الآءَة ١٣ من سورة الجاثية.
(٤) في «الأصل»: «المعالم». والتصويب من «الفصوص».
(٥) «الفصوص»: (ص ١٩٩ ـ ٢٠٠).
(٦) في «الأصل»: «ولا عدم».

البَاطِلِ، وقَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ بما فَتَنَه الله بِهِ مِن زَخَارِفَ الكَلامِ الَّتي هي كالسَّرَابِ تَغُرُّ وَلاَ طَائِلَ تَحْتَها.

ثُمَّ انْسَابَ في هذَيَانِهِ إلى أَنْ رَجَعَ إلى قَاعِدَتِهِ بِحُسْنِ تَخَلُّصٍ، فَقَالَ[1]: فكَانَتِ الزَّوْجِيَّةُ التي هي الشَّفْعِيَّةُ لَها (يعني للأرض)[2] بما تَوَلَّدَ منها وظَهَرَ عَنْهَا كَذَلِكَ وُجُودُ الحَقِّ كَانَتِ الكَثْرةُ لَهُ وتَعْدَادُ الأَسْمَاءِ أنَّه كَذَا وكَذَا بما ظَهَرَ عَنْه مِنَ العَالَم الَّذي يَطْلُبُ بِنَشْأَتِه حَقَائِق الأَسْمَاءِ الإلٰهيَّة، فَثَبَتَ[3] بِهِ وبخالِقِهِ أحَديَّةُ الكَثْرَةِ، وَقَدْ كَانَ أَحَدِيَّ العَيْنِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ كالجَوْهَرِ الهَيُولاَنِيِّ أحَدِي العَيْنِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ كَثيرٌ بالصُّوَرِ الظَّاهِرَةِ فيه الَّتي هُوَ حامِلٌ لها بذاتِهِ. كذلك الحقُّ بِما ظَهَرَ مِنْهُ مِنْ صُوَرِ التَّجلِّي، فَكَانَ مَجْلَى صُوَرِ العَالَم مَعَ الأَحَدِيَّةِ المَعْقُولَة. فانْظُر مَا أَحْسَنَ هَذَا التَّعْلِيمَ الإلٰهيَّ الَّذي خَصَّ[4] الله تعالى بِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ!

أَقُولُ: انْظُرْ كَيْفَ يَتَبَجَّحُ بِهَذَا العِلْم الخَبِيثِ المُخَالِفِ لجَمِيعِ الشَّرائِعِ الَّتي أَتَتْ بِهَا الرُّسُلُ عليهم الصَّلَواتُ والسَّلامُ، وأُنْزِلَتْ بِهَا الكُتُبُ!!

فَلاَ قَدَّسَ الرَّحمٰنُ شَخْصاً يُحِبُّهُ
عَلى مَا يَرَى مِنْ قُبْحِ هَذِي المَخَابِر[5]

(١) «الفصوص»: (ص ٢٠٠).
(٢) هذا من تفسير المؤلف.
(٣) في «الأصل»: «فتثبت»! والتصويب من «الفصوص».
(٤) في «الأصل»: «خلص»! وما أثبته هو الصواب إنْ شاء الله تعالى.
(٥) هذا بيت من مجموعة أبيَات قالها ابن المقريء رحمه الله تعالى في شأن ابن عربي وطائفته الملعونة.

قَالَ[١]: وكَانَ[٢] قُرَّةَ عَيْنٍ لِفِرْعَوْنَ بالإيمَانِ[٣] الذي أعْطَاهُ الله تعالى عِنْدَ الغَرَقِ، فَقَبَضَهُ[٤] طَاهِراً مُطَهَّراً لَيْسَ فيه شَيْءٌ مِنَ الخُبْثِ، لأنَّه قَبَضَهُ عِنْدَ إيمَانِهِ قَبْلَ أنْ يَكْتَسِبَ شَيْئاً مِنَ الآثَامِ! والإسْلاَمُ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ إلى آخِرِ مَا قَالَ!

أقُولُ: هذَا مِنْ جُمْلَةِ قَاعِدَتِهِ الَّتِي هِيَ: خَالِفْ تُعْرَفْ. فإنَّ هذا القَوْلَ لَمْ يَقُلْهُ أحد قَبْلَهُ. وَقَلَّدَهُ فِيهِ مَنْ أَلْقَى إلَيْهِ القِيَادَ مِنَ الحَمْقَى! وَهُوَ مُخَالِفٌ للكِتَابِ والسُّنَةِ وإجْمَاعِ الأُمَّةِ. وَلَيْسَ لَهُ فِيه شُبْهَةٌ يَتَشَبَّثُ بها إلاَّ هَاتَانِ الآيَتَانِ[٥]. ولاَ يَتِمُّ التَّعلُّقُ بوَاحِدَةٍ مِنْهُما: أمَّا هذه الآيَةُ، فإنَّ الكَافَ لَيْسَ بمُتَعَينٍ لِفرْعَونَ ألبَتَّة، بَلْ على الاحْتِمَالِ، وكُفْرُهُ وَتَمرُّدُهُ قَطْعِيُّ الثُّبُوتِ يَقِيناً! فَلاَ يُحْكَمُ بِزَوَالِهِ مَعَ الاحْتِمَالِ، لأنَّ اليَقِينَ لاَ يزُولُ بالشَّكِّ. وعَلَى تَقْدِيرِ عَوْدِهِ إليه، فَقَدْ وَرَدَ عن النبيّ صلى الله تَعالى عليه وسلَّم أنه قَالَ: «لمَّا قالَتْ ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ قَالَ لها اللَّعينُ[٦]: يكُونُ لَكِ قُرَّةَ عَيْنٍ، فأمَا أنَا فَلا حَاجَةَ لي فيه. قَالَ رَسُولُ الله صلَّى الله تَعَالى عليه وسلَّم: والَّذي يُحْلَفُ بِهِ لَوْ أَقَرَّ فِرْعَونَ أَنْ[٧] يكونَ قُرَّةَ عَيْنٍ لَهُ، كَمَا أقَرَّتْ[٨] لَهَدَاهُ الله تَعَالى كَمَا هَدَاهَا،

---

(١) «الفصوص»: (ص ٢٠١).

(٢) يعني المُلْحِدُ: مُوسى عليه الصلاة والسلام!! كما هو في «الفصوص».

(٣) في «الفصوص»: «بالأيمان»! وهو خطأ ظاهر.

(٤) في «الأصل»: «فقبضه قبضة»! والتصويب من «الفصوص».

(٥) يعني بالآيتين رحمه الله تعالى: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾: الآية ٩ من سورة القصص.
و ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾: الآية ٩٠ من سورة يونس.

(٦) أيْ: فرعون.

(٧) في «الأصل»: «أنه»! والتصويب من «سنن النسائي»، و«تفسير ابن كثير» وغيرهما من مصادر التخريج كما سيأتي.

(٨) أيْ: امرأة فرعون، في «النسائي»، و«ابن كثير»، وغيرهما: «كما أقرَّتِ امْرأتُهُ».

ولكِنْ حَرَمَهُ الله تعالى ذلك[١]»[٢] وأمَّا آيَةُ سُورَةِ يُونُسَ، فَلَيْسَ فيها أنَّه آمَنَ، وإنَّما فيها أنَّه قَالَ: (آمَنْتُ) كَمَا قَالَ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾[٣].

﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾[٤] ﴿فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾[٥]. [ولو][٦] عَلِمَ سُبْحَانَه وتَعَالى مِنْه صِدْقَ الإيمانِ، لَكَانَ مُقْتَضَى بَلاَغَةِ القُرْآنِ أَنْ يُقَالَ: «حتى[٧] إذا أدركه الغرق آمَنَ». كَمَا

---

(١) في مصادر التخريج: «ولكنَّ الله حرمه ذلك».

(٢) حديث حسن: رواه النسائي في «السنن الكبرى» (ج ٦/ ص ٣٩٦ ـ ٤٠٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. ومعظمه موقوف، وفيه ألفاظ يسيرة مرفوعة كما قال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (ج ٥/ ص ٢٨٦) وزاد: «وكأنه تلقاه ابن عباس رضي الله عنه مما أبيح نقله من الإسرائيليات عن كعب الأحبار أو غيره، وسمعتُ شيخنا الحافظ أبو الحجاج المِزّي يقول ذلك أيضاً».
قلتُ: إسناد الحديث حسن للاختلاف في شأن أصبغ بن زيد، فإنه وإن وثقه ابن معين، والدارقطني، وأبو داود. فقد قال أبو زرعة: شيخ. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث. وقال مسلمة بن قاسم: لين، ليس بحجة. وقال ابن حبان: كان يخطىء كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد». وانظر «تهذيب التهذيب» (ج ١/ص ١٨٣). ولهذا قال الحافظ: صدوق يُغْرب: «التقريب» (٥٣٩).
وقال الذهبي: صدوق. «الكاشف» (٤٥١).
والحديث رواه أيضاً: أبو يعلى في «المسند» (ج ٥/ ص ١٠ ـ ٢٩) رقم (٢٦١٨)، والطبري في «التفسير» (الجزء ١٦/ص ١٦٤ ـ ١٦٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (ج ١/ ص ٦٠ ـ ٦٦) رقم (٦٦)، وبحشل في «تاريخ واسط» (ص ٨٦)، و ابن أبي حاتم في «تفسيره» ـ كما في «ابن كثير» ـ والطبري ـ أيضاً ـ في «التاريخ» (ج ١/ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣).
وقد عزاه السيوطي لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن مردوية، وابن أبي عمر أيضاً «الدر المنثور» (ج ٤/ ص ٢٩٦).

(٣) الآية ١٤ من سورة الحجرات.

(٤) ساقط من «الأصل». واستدركته من «المصحف الشريف» آية ١٤ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٨٤ من سورة غافر.

(٦) في «الأصل»: «وعلم». والصواب ما أثبته إنْ شاء الله تعالى.

(٧) في «الأصل»: «حقّ»!

قَالَ في حَقِّ قَوْم يُونُس ﴿لَمَّآ ءَامَنُواْ﴾[1] وفي حَقِّ أصْحَابِ الكَهْفِ: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ﴾[2].

فَلَمْ يُسْنِدْ سُبْحَانه الإيمان إلى القَوْل إلاَّ في حَقِّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ التَّصْدِيقَ القَلْبِيَّ، اللَّهُمَّ إلاَّ أَنْ يَقْرِنَهُ بمُؤكّدٍ يَدُلُّ على التَّصْدِيقِ، كَمَا في حَقِّ السَّحَرَةِ.

وقَوْلُهُ: الإسْلاَمُ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ: دَليلٌ عَلى مَا قُلْنَاهُ، إذْ لَوْ آمَنَ إيمَاناً صَحيحاً مَقْبُولاً لَجبَّ مَا قَبْلَهُ مِنْ مَفَاسِدِهِ، وَلَمْ يُؤاخَذْ بها. ومُؤاخَذَتُه بِها ثَابِتَةٌ بالدَّلاَئِلِ القَطْعِيَّة. قَالَ الله تَعالى: ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ ﴿٢٥﴾﴾[3]. وقَالَ تَعَالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[4]. إلى قَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾[5]. وقَالَ تَعالى: ﴿أَلَمْ[6] تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾ ٱلَّتِى لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿٨﴾ وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُواْ ٱلصَّخْرَ[7] بِٱلْوَادِ ﴿٩﴾ وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ طَغَوْاْ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُواْ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ﴿١٢﴾ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴿١٣﴾ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾[8][9] وقَالَ تَعالى: ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ وَقَالَ سَٰحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٣٩﴾ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾[10]. فَلَوْ كَانَ إيمانُه إيماناً لَجبَّ مَا قَبْلَهُ وَلَمْ يُؤاخَذْ

---

(١) الآية ٩٨ من سورة يونس.
(٢) الآية ١٣ من سورة الكهف.
(٣) في «الأصل»: «القطعي». والصواب ما أثبته.
(٤) الآية ٢٥ من سورة النازعات.
(٥) الآية ٤٠ من سورة العنكبوت.
(٦) في «الأصل»: «لم»!
(٧) في «الأصل»: «السخر»!
(٨) في «الأصل»: «لمرصاد»!
(٩) الآية ٩ من سورة الفجر.
(١٠) الآية ٣٩ من سورة الذاريات.

لَقَوْلِهِ تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[١] بَلْ كأنَّه قَصَدَ[٢] بجَهْلِهِ أنْ يَخْدَعَ رَبَّه تعالى كَمَا كَانَ يَخْدَعُ موسى بقولِه[٣]: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ[٤] بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[٥]. حتَّى إذَا كَشَف عَنْه نَكَثَ.

ثُمَّ إنَّه[٦] بَعْدَ مَا حَرَّفَ قَوْلَهَ تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[٧]. وانْسَابَ في الهَذَيانِ!

قَالَ[٨] في هَذَيَانِهِ: فأُمُّهُ عَلَى الحَقِيقَةِ مِنْ أرْضَعَتْهُ لاَ مَنْ وَلَدَتْهُ، فإنَّ أُمَّ الوِلاَدَةِ حَمَلتْه على جِهَةِ الأَمَانَةِ، فتكوَّنَ فيها وتَغذَّى بِدَمِ طَمْثِهَا[٩] مِنْ غير إرَادَةٍ لَها في ذلك حتَّى لا يكُونَ لَها عليه امْتِنَانٌ، فإنَّه مَا تَغَذَّى إلاَّ بِمَا لَوْ لَم يتَغذَّ بِهِ[١٠] ولم يَخْرُجْ عنها[١١] ذلك [الدَّمُ][١٢] لأَهْلَكَها وأمْرَضَها. فللجَنِينِ المِنَّةُ على أُمِّهِ بكَوْنِهِ تَغذَّى بذلِكَ الدَّمِ، فَوَقَاهَا بنَفْسِهِ إلى آخر مَا قَالَ!

أَقُولُ: انْظُر إلى هذه الخُرَافَاتِ الَّتي ضَيَّعَ العُمُرَ فيها، وانْظُرْ إلى قَوْلِهِ فللجَنِينِ المِنَّةُ إلخ. ما أكْذَبَه! وإذا لَمْ يَكُنْ إرَادَةٌ في تِلْكَ التَّغْذِيَةِ، فَمَنْ يُوجِدُ للجَنِينِ إرَادَةً حتَّى يكُونَ لَهُ مِنةٌ أوْ وِقَايَةٌ مَنَّهُ بنَفْسِهِ أوْ

---

(١) الآية ٣٨ من سورة الأنفال.
(٢) الضمير يعود لفرعون.
(٣) في «الأصل»: «لقوله». ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) في «الأصل»: «ولنرسلنك». والتصويب من المصحف الشريف.
(٥) الآية ١٣٤ من سورة الأعراف.
(٦) الضمير هنا يعود لابن عربي.
(٧) الآية ٤٨ من سورة المائدة.
(٨) «الفصوص»: (ص ٢٠٢).
(٩) هذا من بالغ جهل ابن عربي، فإن الجنين لا يتغذى بدم الطمث!
(١٠) في «الأصل»: «تتغذ به»! والتصويب من «الفصوص».
(١١) في «الأصل»: «منها»! وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(١٢) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

بغَيْرِها!؟ وهَلْ هَذَا إلاَّ غَفْلَةٌ عَنْ فِعْلِ القَادِرِ الحكيم أَوْ مَغْلَطَةٌ؟ فَلَيْتَ شِعْرِيْ! كَيْفَ نَسَبْتَ[١] مِثْلَ هذه التُّرَّهَاتِ إلى النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ؟!

ثُمَّ خلَطَ[٢] غَثًّا بسَمِينٍ، وجَدَّدَ في أَثْنَاءِ ذَلِكَ ذِكْرَ قَاعِدَتِهِ تَاراتٍ، وأَسَاءَ الأَدَبَ في بَعْضِ ذَلِكَ بإِطْلاَقِ الغَفْلَةِ على مُوسى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ إلى أَنْ قَالَ[٣]: وأَمَّا حِكْمَةُ سُؤالِ فِرْعَونَ عَنِ المَاهِيَّةِ الإِلٰهِيَّةِ فَلم يكنْ [عَنْ][٤] جَهْلٍ، وإِنَّما كَانَ عَنِ اخْتبارٍ حتَّى يَرَى جَوابَهُ مَعَ دَعْوَاهُ الرِّسَالَةَ عَنْ رَبِّهِ ـ وقَدْ عَلِمَ فِرْعَونُ مَرْتَبَةَ المُرْسَلِينَ في العِلْمِ ـ فَيستَدِلَّ بجَوَابِهِ عَلَى صِدْقِ دَعْوَاهُ!

أَقُولُ: مُحَصَّلُ كَلاَمِهِ في هَذا المَحَلِّ، أَنَّ فِرْعَون كَانَ مِنْ طَائِفَتِهِ وأَهْلِ مَذْهَبِهِ الكُمَّلِ عَلَى زَعْمِهِ الفَاسِدِ! وأَنَّه مِنَ المُسْتَبِدِّينَ بالمَعْرِفَةِ غيْرِ[٥] المُحْتَاجِينَ إلى الأَنْبِيَاء، وإلى تَقْلِيدِهم! كَمَا تَقَدَّمَ في الكَلِمَةِ الشُّعَيْبِيَّةِ. وإِنَّما كَالَمَ موسى ليَخْتَبِرَ صِدْقَ دَعْوَاهُ، ومَعَ هَذا يُمَوِّهُ عَلَى قَوْمِهِ بِعَدَمِ صِدْقِهِ في دَعْوَاهُ الرِّسَالَة، وعَدَم عِلْمِهِ بما سَأَلَهُ عَنْهُ إِبْقَاءً لِمَنْصِبِهِ، فَلِهَذا قَالَ[٦]: وسَأَلَ سُؤالَ إيهَامٍ لأَجْلِ الحَاضِرينَ حتَّى يَعْرِفَهُم مِنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُرُونَ بِمَا شَعَرَ هُوَ في نَفْسِه في سُؤَالِهِ: فإِذا أَجَابَهُ جَوَابَ العُلَمَاءِ بالأَمْرِ أَظْهَرَ فِرْعَونُ ـ إِبْقَاءً لمَنْصِبِهِ ـ أَنَّ مُوسَى مَا أَجَابَهُ على سُؤالِهِ. فَيَتَبيَّنُ عِنْدَ الحَاضِرينَ ـ لِقُصُورِ فَهْمِهم ـ أَنَّ فِرْعَونَ

---

(١) في «الأصل»: «نسبته». ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) في «الأصل»: «غلط». ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) «الفصوص»: (ص ٢٠٧).
(٤) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(٥) في «الأصل»: «الغير»! ولعلّه خطأ من الناسخ، فإن المؤلف مِنْ أصحاب اللغة!
(٦) «الفصوص»: (ص ٢٠٧).

أَعْلَمُ مِنْ مُوسى [عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ][١].

أقُولُ: قَوْلُهُ على سُؤَالِهِ، أيْ عَلَى مُقْتَضَى سُؤالِهِ.

قَالَ[٢]: ولهذا لمَّا قال لَهُ في الجَوَاب ما يَنْبَغِي - وَهُوَ في الظَّاهِرِ غَيْرُ جَوَابِ[٣] مَا سُئِلَ عَنْهُ، وَقَدْ عَلِمَ فِرْعَون أَنَّهُ لا يُجِيبُهُ إلاَّ بِذَلِكَ - فَقَالَ لأَصْحَابِهِ: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾[٤] أيْ مَسْتُورٌ عَنْهُ عِلْمُ مَا سَأَلْته عَنْهُ، إذْ لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَعْلَمَ أَصْلاً. فالسُّؤَالُ صَحِيحٌ، فإنَّ السُّؤال عَنِ المَاهِيَّةِ سُؤالٌ عَنْ حَقِيقَةِ المَطْلُوبِ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقِيقَةٍ في نَفْسِهِ. وأمَّا الَّذين جَعَلُوا الحُدُودَ مَركَّبة مِنْ جِنْسٍ وفَصْلٍ، فذلك في كُلِّ مَا يَقَعُ فيه الاشْتِرَاكُ، ومَنْ لاَ جِنْسَ لَهُ لاَ يَلْزَمُ أَنْ لاَ يَكُونَ على حَقِيقَةٍ في نَفْسِهِ لا تَكُونُ لغَيْرِهِ. فالسُّؤَالُ صَحِيحٌ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الحَقِّ والعِلْمِ الصَّحِيحِ والعَقْلِ السَّلِيم، فالجَوابُ عَنْهُ لا يكُونُ إلاَّ بما أَجَابَ بِهِ مُوسَى [عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ][٥].

أقُولُ: لَهُ اهْتِمَامٌ عَظِيمٌ بتَوْجِيهِ أُمُورِ فِرْعَونَ، ولَيْسَ ذَلِكَ إلاَّ لمُنَاسَبَةٍ[٦] بَيْنَ الأَرْوَاحِ، فإنَّها جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْها ائْتَلَفَ، ومَا تَنَاكَرَ مِنْها اخْتَلَفَ[٧] (والمَرْءُ مَعَ [مَنْ][٨] أحبّ)[٩].

---

(١) الزيادة من «الأصل».
(٢) «الفصوص»: (ص ٢٠٧).
(٣) في «الأصل»: «غير جواب على». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٤) الآية ٢٧ من سورة الشعراء.
(٥) الزيادة من «الأصل».
(٦) في «الأصل»: «لمناسبته». والصواب ما أثبته.
(٧) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٣٣٦) معلقاً بإسناد صحيح من حديث عائشة رضي الله عنهما. ورواه مسلم في «صحيحه» (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٨) ساقط من «الأصل». واستدركته من مراجع التحقيق.
(٩) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٦١٦٨، ٦١٦٩، ٦١٦٧٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١) من حديث أنس، =

فَجَدَّ[١] كُلَّ الجِدِّ في تَصْحيح سُؤالِهِ الَّذي هُوَ مَحْضُ تَعَنُّتٍ وَعِنَادٍ وتَمْويهٍ وتَخييلٍ ومَغْلَطَةٍ على مَا هُوَ دَأْبُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ، كَمَا تَرَى كَلامَ هذا المُلَبِّسِ! وإلاَّ فَربُّ العَالَمِينَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى فَيُسْأَلَ عَنْهُ بِمَاهِيَّتِهِ أَوْ غَيْرِهَا!

ثُمَّ اسْتَطْرَدَ[٢] إلى الشُّرُوعِ في قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ الَّتي هِيَ[٣] جُلُّ مَقْعَدِهِ ومَطْمَحُ نَظَرِهِ، فَقَالَ[٤]: وَهُنَا سِرٌّ كَبيرٌ، فإنَّه أَجَابَ بالفِعْلِ لِمَنْ سأَلَ عَنِ الحَدِّ الذَّاتِّي، فَجَعَلَ الحَدَّ الذَّاتيَّ عَيْنَ إضَافَتِهِ إلى مَا ظَهَرَ عَنْهُ مِنْ صُوَرِ العَالَمِ، [أَوْ مَا ظَهَرَ فيه مِنْ صُوَرِ العَالَمِ][٥]. فكأنَّه قَالَ لَهُ في جَوَابِ قَوْلِهِ: (ومَا رَبُّ العَالَمين؟) قَالَ: الَّذي يَظْهَرُ فيه[٦] صُوَرُ العَالَمينَ مِنْ علو ـ وَهُوَ السَّماءُ ـ وسُفْلٍ ـ وَهُوَ الأَرْضُ ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ أَوْ يَظْهَرُ هُوَ بِهَا!

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هَذا التَّلْبِيسِ والإلْحَادِ في آيَاتِ الله تَعَالى! وَهَلْ يَفْهَمُ أَحَدٌ لَهُ أَدْنَى لُبٍّ مِنْ إضَافَةِ الرَّبِّ إلى شَيْءٍ، ظُهُورَهُ بِصُورَةِ ذَلِكَ الشَّيء أَوْ ظُهُورَ الشَّيءِ بصُورَتِهِ؟ غَايَةُ مَا يُقَالُ: إنه ظَهَرَ وَعُرِفَ بإضَافَتِهِ إلى الشَّيء، وَعُرِفَ الشَّيءُ بإضَافَتِهِ إليه. وكذلكَ سَائِرُ[٧] الإضَافَاتِ، فإنَّها مِنْ أَسْبَابِ التَّعْرِيفِ، لا أَنَّ أَحَدَهُما صَارَ عَيْنَ الآخَرِ!

ثُمَّ قَالَ[٨]: فَلَمَّا قَالَ فِرْعَونُ لأَصْحَابِهِ: (إِنَّهُ لَمَجْنُون) كَمَا قُلْنَا

= وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما.

(١) في «الأصل»: «فَجِدْ» كذا على أنه أمر، ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) في «الأصل»: «استطرط»!
(٣) في «الأصل»: «الذي هو»!
(٤) «الفصوص»: (ص ٢٠٨).
(٥) سقط هذا بتمامه من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».
(٦) في «الأصل»: «الذي يظهر فيه من صور العالمين». والتصويب من «الفصوص».
(٧) في «الأصل»: «سامر»! والصواب ما أثبته إن شاء الله تعالى.
(٨) «الفصوص»: (ص ٢٠٨).

في مَعْنَى كَوْنِهِ مَجْنُونَاً، زَادَ مُوسَى في البَيَانِ ليَعْلَمَ فِرْعَونُ رُتْبَتَهُ في العِلْمِ الإلٰهيِّ لِعِلْمِهِ بأنَّ[1] فِرْعَونَ يَعْلَمُ ذلك. فَقَالَ: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ فَجَاءَ بما يَظْهَرُ ويُسْتَرُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ والبَاطِنُ، ومَا بَيْنَهما وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[2].

أقُولُ: في نُسْخَةٍ: بما تَظْهَرُ وتَسْتُرُ[3]، أيْ: الشَّمْسُ، فإنَّها تَظْهَرُ في المَشْرِقِ وتَسْتُرُ في المَغْرِبِ، فَكَنَى بِهَا عَنْ كُلِّ مَا يَظْهَرُ وَيَسْتَتِرُ، وفي بَعْضِها: بِمَا يُظْهَرُ ويُسْتَرُ، فيُمْكِن أَنْ يكُونَ مَبْنيَّاً للمَفْعُولِ، وَيُرَادُ الشَّمْسُ. أَوْ مَبْنيَّاً للفَاعِلِ ويُرَادُ نَفْسُ مَوْضِعِ الشُّرُوقِ، ومَوْضِعِ الغُرُوبِ، وعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ قَوْلُهُ: وَهُوَ الظَّاهِرُ والبَاطِنُ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ المُقَرَّرَةِ المُتَكَرِّرَةِ!

ثُمَّ قَالَ[4]: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ أي: إنْ كُنْتُم أصْحَابَ تَقْيِيدٍ[5] فإنَّ العَقْلَ تَقْييدٌ! فالجَوَابُ الأوَّلُ: جَوَابُ المُوقِنينَ وَهُمْ أَهْلُ الكَشْفِ والوُجُودِ. فَقَالَ لَهُ: إنْ كُنْتُم أَهْلَ كَشْفٍ ووُجُودٍ، فَقَدْ أعْلَمْتُكُم بما تَيَقَّنْتُمُوهُ[6] في شُهُودِكُم وَوُجُودِكُم، فإنْ لَمْ تكُونُوا مِنْ هَذا الصِّنْفِ، فَقَدْ أَجَبْتُكم في الجَوَابِ الثَّاني إنْ كنتُم أَهْلَ عَقْلٍ وتَقْييدٍ[7] وحَصْرٍ ثُمَّ الحَقُّ فيما تُعْطِيهِ أدِلَّةُ عُقُولِكُمْ.

أقُولُ: عَلَى تَقْديرِ تَسْلِيم قَاعِدَتِهِ لَمْ أدْرِ مَا وَجْهُ تَخْصِيصِ الأوَّلِ

---

(١) في «الأصل»: «أنَّ». والتصويب من «الفصوص».
(٢) الآية ٣ من سورة الحديد.
(٣) لم يُشِرِ المعلق على «الفصوص» إلى اختلافٍ عنده في نُسَخ «الفصوص» حولها، وهو دليل على عدم وقوفه على نسخةِ المؤلف التي اعتمد عليها ها هنا!
(٤) «الفصوص»: (ص ٢٠٨).
(٥) في «الأصل»: «يقيدُ».
(٦) في «الأصل»: «تقيد».
(٧) في «الأصل»: «تيقنتوه».

بالأوَّلِ والثَّاني بالثّاني، مَعَ أَنَّ الأمْرَ يَقْتَضِي العَكْسَ عَلَى مُقْتَضَى تَفْسِيرِهِ! فإنَّ الأوَّلَ مُقيَّدٌ بالصُّورِ مَحْصُورٌ فيها، والثَّاني: يَشْمَلُ الصُّورَ والمَعَاني ولا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ. ولَيْسَ فيه حَصْرٌ بأدِلَّةِ العُقُولِ عَلَى مَا فَسَّرَهُ بِهِ!! فانْظُرْ إلى سَقَطاتِهِ في مَوَاطِنِ جَرْيِهِ ما أَشَدَّهَا مَعَ ادِّعَائِهِ الكَمَالَ والكَشْفَ!

قَالَ[١]: فَظَهَرَ مُوسى [عليه السَّلامُ][٢] بالوَجْهَينِ ليَعْلَمَ فِرْعَونُ فَضْلَهُ وصِدْقَهُ. وَعَلِمَ مُوسَى [عليه السّلام][٣] أَنَّ فِرْعَونَ عَلِمَ ذَلِكَ أَوْ يَعْلَمُ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ سَأَلَ عَنِ الماهِيَّةِ، فَعَلِمَ أَنَّه لَيْسَ سُؤالُهُ على اصْطِلاَحِ القُدَمَاءِ في السُّؤالِ بِمَا[٤]: [لِكَوْنِهم لا يُجِيزُونَ السُّؤالَ عَنْ مَاهِيَّةِ ما لاَ حَدَّ لَهُ بِجِنْسٍ وفَصْلٍ، فَلَمَّا عَلِمَ مُوسَى ذَلِكَ][٥] أَجابَ. فَلَوْ عَلِمَ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ لَخَطَّأَهُ في السُّؤالِ.

أَقُولُ: كَيْفَ يُخَطِّئُهُ مَعَ عِلْمِهِ بِعِنَادِهِ وتَعَنُّتِهِ وتَمَرُّدِهِ وتَجَبُّرِهِ؟! وَهَلْ كَانَ يُفِيدُ قَوْلُهُ لَهُ: إنَّ سُؤالَكَ خَطأٌ؟ إنَّه سُبْحَانه لَيْسَ بذي مَاهِيَّةٍ[٦]، فَيُسْأَلُ عَنْهَا؟! فلأجْلِ ذَلِكَ جَارَاهُ في مَيْدَانِ السُّؤالِ والجَوَابِ، وأشَارَ بتَخْطِئَتِهِ إِشَارَةً وَاضِحَةً لِئَلاً تَشْمَئِزَّ نَفْسُهُ الخَبِيثَةُ مِنَ التَّصْرِيحِ بالتَّخْطِئَةِ عَلَى مَا عَليه أَمْثَالُهُ مِنْ أَهْلِ التَّجَبُّرِ والعِنَادِ.

---

(١) «الفصوص»: (ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٢) الزيادة من «الأصل».

(٣) الزيادة من «الأصل».

(٤) في «الأصل»: «بما هو».

(٥) ما بين حاصرتين ليس هو في كل نُسَخِ «الفصوص» كما هو في المطبوع منه.

(٦) أنكر أهلُ الكلام أن لله ماهيةً في نفس الأمر لا يعلمها إلا هو، وقد رد عليهم وعلى غيرهم أحسن رد شيخ الإسلام ابن تيمية. هذا مع أن عبارة الماهية مستحدثة لا يعرفها السلف وليست عربية. وانظر «الفتاوى» (ج ٦/ ص ٩٨ ـ ٩٩) وما بعدها .

قَالَ[١]: فَلَمَّا جَعَلَ مُوسى [عليه السلام][٢] المَسْؤُولَ [عَنْهُ][٣] عَيْنَ العَالَمِ، خَاطَبَهُ فِرْعَونُ بهذا اللِّسَانِ الكَشْفِيِّ والقَوْمُ لاَ يَشْعُرُونَ. فَقَالَ لَهُ: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾[٤]. والسِّينُ في السِّجْنِ مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ، أيْ لأسْتُرَنَّك[٥]، فإنَّكَ أجَبْتَ بِمَا أَيَّدْتَنِي بِهِ أَنْ أَقُولَ لَكَ مِثْلَ هَذَا القَوْلِ!

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هذا الحُمْقِ أَوِ المَغْلَطَةِ: وَهَلْ يُسَوِّغُ ذُو لُبٍّ أَنَّ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ إِذَا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ الحُرُوفِ الأَصْلِيَّةِ مِنَ الفَاءِ أَوِ العَيْنِ أَوِ اللاَّمِ يُحْكَمُ بِزِيَادَتِها؟ عَلَى أَنَّهُ تَخْتَلُّ الكَلِمَةُ بذلك وتَخْرُجُ عَنِ الأَوْزَانِ العَرَبِيَّةِ بِبَقَاءِ الكَلِمَةِ على[٦] حَرْفَيْنِ! وإنِ ادّعى زِيَادَةَ نُونٍ أُخْرَى لِيَصِيرَ مِنَ المُضَاعَفِ عَلَى مَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: لأسْتُرَنَّكَ، فَهُوَ خَبْطُ عَشْوَاءَ! وَرُكُوبُ عَمْيَاءَ! وأَخْذٌ على غَيْرِ جَادَّةٍ! كَمَا لاَ يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ. وَلاَ يُفِيدُهُ الكَشْفُ في مِثْلِ ذَلِكَ، فإنَّه مَكْشُوفٌ.

قَالَ[٧]: فإنْ قُلْتَ [لي][٨]: فَقَدْ جَهِلْتَ يَا فِرْعَونُ بِوَعِيدِكَ إِيايَ[٩]، وَالعَيْنُ وَاحِدَةٌ، فَكَيْفَ فَرَّقْتَ؟! فَيَقُولُ فِرْعَونُ: إنَّما فَرَّقَتِ المَرَاتِبُ العَيْنَ، مَا تَفَرَّقَتِ العَيْنُ وَلا انْقَسَمَتْ[١٠] في ذَاتِهَا. ومَرْتَبَتِي الآنَ التَّحَكُّمُ فِيْكَ يَا مُوسى بالفِعْلِ، وأَنَا أَنْتَ بالعَيْنِ وَغَيْرُكَ بالرُّتْبَةِ.

---

(١) «الفصوص»: (ص ٢٠٩).
(٢) الزيادة من «الأصل».
(٣) الزيادة من «الفصوص».
(٤) الآية ٢٩ من سورة الشعراء.
(٥) في «الأصل»: «لأسترك». والتصويب من «الفصوص».
(٦) في «الأصل»: «عن».
(٧) «الفصوص»: (ص ٢٠٩).
(٨) الزيادة من «الفصوص».
(٩) في «الأصل»: تكررت: «إياي»!
(١٠) في «الأصل»: «ولا انسقمت». والتصويب من «الفصوص».

فَلَمَّا فَهِمَ ذَلِكَ مُوسى مِنه أعْطَاهُ حَقَّهُ [في كَوْنِهِ يَقُولُ لَهُ: لا تَقْدِرُ على ذلك، والرُّتْبَةُ تَشْهَدُ لَهُ بالقُدْرَةِ عليه وإظْهَارِ الأثَرِ فيه: لأنَّ الحقَّ][1] في رُتْبَةِ فِرْعَونُ مِنَ الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ، لَهَا التَّحَكُّمُ عَلَى الرُّتْبَةِ الَّتِي كَانَ فيها ظُهُورُ مُوسى [عليه السَّلامُ][2] في ذَلِكَ المَجْلِسِ.

أَقُولُ: انْظُرْ ما أبْعَدَهُ عَنِ الحَقِيقَةِ مَعَ ادِّعَائِهِ إيَّاهَا حَيْثُ يَقُولُ: إنَّ الحَقَّ في رُتْبَةِ فِرْعَونَ في ذَلِكَ المَجْلِسِ! واللهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالى قَدْ قَالَ لَهُمَا: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[3]. ويَقُولُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾[4]. إلى غَيْرِ ذلك مِمَّا يَدُلُّ على عَكْسِ مَا عَلَيْهِ هَذَا الضَّالُّ.

ثُمَّ قَالَ[5]: فَقَالَ لَهُ، يُظْهِرُ لَهُ المَانِعَ مِنْ تَعَدِّيهِ عَلَيْهِ ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ﴾. فَلَمْ يَسَعْ فِرْعَونَ إلاَّ أنْ يَقُولَ لَهُ ﴿فَأْتِ بِهِۦٓ[6] إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ حتَّى لا يَظْهَرَ فِرْعَونُ عِنْدَ ضُعَفَاءِ الرَّأْيِ[7] مِنْ قَوْمِهِ بِعَدَمِ الإنْصَافِ، فَكَانُوا يَرْتَابُونَ فيه، وَهِيَ الطَّائِفَةُ الَّتي اسْتَخَفَّها فِرْعَونُ، فأطَاعُوهُ إنَّهم كَانُوا قَوْماً فاسِقينَ: أيْ خَارِجِينَ عَمَّا تُعْطِيهِ العُقُولُ الصَّحِيحةُ مِنْ إنْكَارِ مَا ادَّعَاهُ فِرْعَونُ باللِّسَانِ الظَّاهِرِ في العَقْلِ، فإنَّ لَهُ حَدّاً يَقِفُ عِنْدَهُ إذا جَاوَزَهُ صَاحِبُ الكَشْفِ واليَقِينِ!

أَقُولُ: كَأَنَّه يَزْعُمُ أَنَّ مِنْ قَوْمِهِ طَائِفَةٌ غَيْرُ ضَعِيفَةِ الرَّأْيِ لاَ يَرْتَابُونَ

---

(١) ما بين حاصرتين ساقط بتمامه من «الأصل»! وكأنه سَبق نَظَرٍ من الناسخ.
(٢) الزيادة من «الأصل».
(٣) الآية ٤٦ من سورة طه.
(٤) الآية ١٢٨ من سورة النحل.
(٥) «الفصوص»: (ص ٢٠٩).
(٦) في «الأصل»: «فأت فأت به»!
(٧) في «الأصل»: «الضعفاء الرأي».

فيه، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ ذلكَ القَوْل، بَلْ أَوْقَعَ بِهِ، مَا هَدَّدَهُ بِهِ، وَهُمْ أَصْحَابُ الكَشْفِ المُطَّلِعُونَ عَلى رُتْبَةِ فِرْعونَ عَلَى زَعْمِ هَذَا الخَبِيثِ!

ثُمَّ قَالَ[١]: ولِهذَا جَاء موسى [عليه الصلاة والسّلام][٢] بالجَوَابِ بما يَقْبَلُهُ المُوقِنُ والعَاقِلُ خَاصَّةً.

أَقُولُ: أَيْ لأَجْلِ أَنَّ قَوْمَهُ فيهم صَاحِبُ الكَشْفِ وصَاحِبُ العَقْلِ أَتَى مُوسَى عليه السَّلامُ بالجَوَابِ الأَوَّلِ المَقْرُونِ بالمُوقِنينَ، والجَوَابِ الثَّانِي المَقْرُونِ بالتَّعَقُّلِ. فالأَوَّلُ يُفِيدُ المُوقِنَ، والثَّاني يَقْبَلَهُ العَاقِلُ خَاصَّةً عَلَى مَا مَرَّ!

قَالَ[٣]: ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ﴾ وَهِيَ صُورَةُ مَا عَصَى بِهِ فِرْعَونُ مُوسى [عليه السَّلامُ][٤] في إِبَائِهِ عَنْ إجَابَةِ دَعْوَتِهِ ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ أَيْ حَيَّةٌ ظَاهِرَةٌ، فانْقَلَبتِ المَعْصِيَةُ الَّتي هِيَ السيِّئَةُ طَاعَةً، أيْ حَسَنَةً، كَمَا قَالَ: ﴿يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾[٥]. يَعْنِي في الحُكْمِ. فَظَهَرَ الحُكْمُ هُنَا عَيْناً مُمَيَّزَةً في جَوْهَرٍ وَاحِدٍ. فَهِيَ العَصَا وَهِيَ الحَيَّةُ والثُّعْبَانُ الظَّاهِرُ.

أَقُولُ: انْظُرْ إلى هَذا الإلْحَادِ في آيَاتِ الله تَعَالى، وَهَذَا التَّحْرِيفِ الَّذي لاَ يُوَافِقُ عَقْلاً وَلاَ نَقْلاً، بَلْ خُرَافَاتٍ[٦] مِثْلَ كَلاَمِ المَجَانِينِ! وأَيْنَ كَانَ فِرْعَونُ ومَعْصِيَتُه حِيْنَ سُمِّيتِ العَصَا عَصاً؟ على أَنَّ العَصَا مِنَ الوَاوِيِّ[٧]، والمَعْصِيَةُ مِنَ اليَائِيِّ! ثُمَّ أيُّ مَعْصِيَةٍ انْقَلَبَتْ طَاعَةً؟! فإنَّ

(١) «الفصوص»: (ص ٢١٠).
(٢) الزيادة من «الأصل».
(٣) «الفصوص»: (ص ٢١٠).
(٤) الزيادة من «الأصل».
(٥) الآية ٧٠ من سورة الفرقان.
(٦) في «الأصل»: «خرفات». ولعل الصواب ما أثبته.
(٧) في «الأصل»: «الوادي»! والصواب ما أثبته.

مَعْصِيَةَ فِرْعَونَ لَمْ تَنْقَلِبْ ذلك الوَقْتَ وَلَمْ يُطِعْ، بَلْ هُوَ إذْ ذَاكَ عَلى تَمَامِ تَمرُّدِهِ وعِنَادِهِ، وإنْ فُرِضَ أَنَّه أَطَاعَ عِنْدَ إدْرَاكِ الغَرَقِ عَلى زَعْمِهِ الفَاسِدِ! ثُمَّ مَا مَعْنَى انْقِلاَبِها عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾[1]. ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾[2]. ﴿قَالَ أَلْقِهَا﴾[3]. الآيـة. وعِـنْـدَ قَـوْلِـهِ: ﴿بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾[4]. ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾[5]. فانْظُرْ إلى هذه الخُرَافَاتِ الَّتي يُسْنِدُها إلى رَسُولِ الله صلَّى الله تَعَالى عليه وسلَّم! وانْظُرْ إلى الَّذين يَرَوْنَ مِنْهُ مِثْلَ هذا، وَمَعَ ذَلِكَ يَتَعامَوْنَ، ويَتَغَابَوْنَ، ويُحَامُونَ، ويَذُبُّونَ عَنْهُ[6]! ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[7]! وانْظُرْ إلى قَوْلِهِ حَيْثُ قَالَ[8]: فَالْتَقَمَ أَمْثَالَهُ مِنَ الحَيَّاتِ مِنْ كَوْنِهَا[9] حَيَّةً والعِصِيَّ[10] مِنْ كَوْنِها عَصاً. فَظَهَرَتْ حُجَّةُ مُوسَى [عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ][11] عَلى حُجَجِ فِرْعَونَ في صُورَةِ عَصِيٍّ[12] وحَيَّاتٍ وحِبَالٍ.

أَقُولُ: حِيْنَ المُحَاوَرَةِ المَذْكُورَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُم[13] بِشَىْءٍ

(١) الآية ١٠ من سورة النمل.
(٢) الآية ١٨ من سورة طه.
(٣) الآية ١٩ من سورة طه.
(٤) الآية ٦٠ من سورة البقرة، والآية ١٦٠ من سورة الأعراف.
(٥) الآية ٦٣ من سورة الشعراء.
(٦) والله! إنْ هُمْ إلاَّ كالأنعام بَلْ هُمْ أضَلُّ سبيلاً!!
(٧) الآية ٣٣ من سورة الرعد.
(٨) «الفصوص»: (ص ٢١٠).
(٩) في «الأصل»: «من كونه». والتصويب من «الفصوص».
(١٠) في «الأصل»: «والعصا». والتصويب من «الفصوص».
(١١) الزيادة من «الأصل»! والخبيثُ لا يصلي على الأنبياء ـ صلى الله عليهم وعلى نبينا وسلم تسليماً كثيراً ـ إلا في القليل!!
(١٢) في «الأصل»: «عصا».
(١٣) في «الأصل»: «أو لو جئتكم»! والتصويب من المصحف الشريف آية ٣٠ من سورة الشعراء.

مُّبِينٍ ﴾ إلخ. لَمْ تَكُنْ[١] حَيَّاتٌ وَلاَ حِبَالٌ وَلاَ سَحَرَةٌ! وَلَمْ يَكُنْ إِذْ ذَاكَ لِفِرْعَونَ حُجَجٌ وَلاَ مُحَاجَّةٌ، إنَّما طَلَبَ مِنْ مُوسَى [عليه السَّلامُ][٢] الإتْيَانَ بما ادَّعَاهُ مِنَ الشَّيْءِ المُبين، فَأَلْقَى العَصَا، فانْقَلَبَتْ[٣] حَيَّةً عَظِيمَةً ما بين لَحْيَيْهَا[٤] ثَمانُونَ ذِرَاعاً، فَوَضَعَتْ إحْدَى لَحْيَيْهَا بالأرْضِ والآخرِ على سُورِ القَصْرِ، فَهَرَبَ فِرْعَونُ، فأَحْدَثَ وَلَمْ يَكُنْ أَحْدَثَ[٥] قبل ذلك على ما قيل. وقَضِيَّتُهُ مَعَ السَّحَرَةِ بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَانٍ. قَالَ[٦]: كانت[٧] للسَّحَرَةِ الحِبَالُ وَلَمْ يَكُنْ لمُوسى [عليه السّلام][٨] حَبْلٌ. والحَبْلُ التَّلُّ الصَّغيرُ، أَيْ مَقَادِيرُهُم بالنِّسْبَةِ إلى قَدْرِ [موسى][٩] بِمَنْزِلَةِ الحِبَالِ مِنَ الجِبَالِ الشَّامِخَةِ.

أَقُولُ: هَذا أَيْضاً مِنَ التُّرَّهَاتِ والمَغَالِيطِ، فإنَّ الله تَعَالى قَالَ: ﴿فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾[١٠] فَهَلْ كَانُوا حَمَلُوا مَعَهُم تِلاَلاً، أَوْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ؟ أَمْ كَانَتِ التِّلاَلُ ذَوَاتُهُم، فأَلْقَوْهَا مَعَ العَصَا؟ فانْظُرْ إلى هذه الحَمَاقَاتِ والأَبَاطِيلِ والإلْحَادِ في آيَاتِ الله تَعَالى! على أنَّه لاَ يُطَابِقُ مَا ذَكَرَ بَعْدَهُ حَيْثُ قَالَ[١١]: فَلَمَّا رَأَتِ السَّحَرَةُ ذلكَ عَلِمُوا رُتْبَةَ

(١) في «الأصل»: «لم يكن». ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) الزيادة من «الأصل».
(٣) في «الأصل»: «فانقلب». ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) في «الأصل»: «ما لحييها». ولعل الصواب ما أثبته.
(٥) في «تاريخ الطبري» (ج ١/ ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥) روى الطبري هذه القصة من طريق السُّدي ـ وهو الكبير ـ (ج ١/ص ٣٨٨) من ثلاثة طرق عن ابن عباس، وابن مسعود، وناسٍ من الصحابة، لكنَّ السدي لا يحتج به على الصحيح، وإنما يستشهد به.
(٦) «الفصوص»: (ص ٢١٠).
(٧) في «الأصل»: «وكانت».
(٨) الزيادة من «الأصل».
(٩) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».
(١٠) الآية ٤٤ من سورة الشعراء.
(١١) «الفصوص»: (ص ٢١٠).

موسى [عليه السَّلامُ][١] في العِلْمِ، وأنَّ الَّذي رَأَوْهُ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورِ البَشَرِ، وإنْ كَانَ مِنْ مَقْدُورِ البَشَرِ، فلا يَكُونُ إلاَّ مِمَّنْ لَهُ تَمَيُّزٌ في العِلْمِ المُحَقَّقِ عَنِ التَّخيُّلِ والإيهَام. فآمَنُوا بِرَبِّ العَالَمِينَ رَبِّ مُوسى وهَارُونَ: أيْ الرَّبُّ الَّذي يَدْعُو إليه مُوسى وهَارُونُ لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ القَوْمَ يَعْلَمُونَ أنَّهُ مَا دَعَا لِفِرْعَوْنَ!

أقُولُ: أَيْ أَنَّ القَوْمَ يَعْلَمُونَ أَنَّ مُوسَى وهَارُونَ لَمْ يَدْعُوا إلى فِرْعَونَ، إنَّما دَعَوَا إلى رَبٍّ آخَرَ!!

قَالَ[٢]: وَلَمَّا كَانَ فِرْعَونُ في مَنْصِبِ التَّحَكُّمِ صَاحِبِ الوَقْتِ، وأَنَّهُ الخَلِيفَةُ بالسَّيْفِ ـ وإنْ جَارَ[٣] في العُرْفِ النَّامُوسيِّ ـ لِذَلِكَ قَالَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[٤]. أيْ وإنْ كَانَ الكُلُّ أرْبَاباً بِنِسْبَةٍ مَّا[٥] [وإضَافَةً لِمَن يَرُبُّه][٦] فأنَا الأعْلَى مِنْهُم بِمَا أُعْطِيتُهُ مِنَ التَّحكُّمِ فيكُمْ!

أقُولُ: مُرَادُهُ[٧] تَوْجِيهُ قَوْلِ فِرْعَونَ مُحَامَاةً لَهُ لِمَا لَهُ مِنَ النِّسْبَةِ إليه عَلَى مَا تَقَدَّمَ[٨]! وإلاَّ فَمُرَادُ الخَبِيثِ[٩] إنْكَارُ رُبُوبِيَّةِ غَيْرِهِ حِيْنَ قَالَ

---

(١) الزيادة من «الأصل».
(٢) «الفصوص»: (ص ٢١٠).
(٣) في «الأصل: «جاز».
(٤) الآية ٢٤ من سورة النازعات.
(٥) في «الأصل»: «من نسبة ما».
(٦) قال المعلق على «الفصوص» لعل هذه الإضافة مقتبسة من شرح القاشاني، لأنها واردة فيه..
(٧) أيْ ابن عربي.
(٨) النسبة ـ عند السلفية ـ بينهما: أن فرعون ـ لعنه الله ـ أنكر علو الله ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾ الآية ٣٦ غافر. وابن عربي أنكر العلو أيضاً فقال: (العَليُّ على ماذا وما ثَمَّ إلا هُوَ)!! الفصوص (ص٧٦).
(٩) أيْ: فرعون.

لَهُ[١] موسى عليه السَّلامُ: ﴿وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴿١٩﴾﴾[٢]. وَلَوْ كَانَ مُرَادُهُ مَا قَالَهُ هَذَا المُلْحِدُ لَمَا أَخَذَهُ الله تَعَالى بِسَبَبِ هَذِهِ الكَلِمَةِ حَيْثُ قَالَ تَعَالى: ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ ﴿٢٥﴾﴾[٣]

ثُمَّ قَالَ[٤]: ولَمَّا عَلِمَتِ السَّحَرَةُ صِدْقَهُ فيما قَالَهُ لَمْ يُنْكِرُوهُ وأَقَرُّوا لَهُ بِذَلِكَ، فَقَالُوا: ﴿إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾[٥] ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ فالدَّوْلَةُ لَكَ [فَصحَّ][٦] قَوْلُهُ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٧].

أقُولُ: كَذَبَ والله على السَّحَرَةِ! وكَذَبَ في قَوْلِهِ: فَصَحَّ قَوْلُهُ: أنَا رَبُّكُم الأعْلَى! وإنَّما اسْتَسْلَمُوا وقَالُوا: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ لِعَجْزِهم عَنْ دَفْعِهِ لِقِيَامِهِ في مَقَامِ الظُّلْمِ والتجبر والعُدْوَانِ والطُّغْيَانِ، كَمَا أَخْبَرَ الله سُبْحانه عَنْهُ بقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُوا۟ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ﴿١٢﴾﴾[٨] بل اسْتَحْقَرُوا فِعْلَهُ واسْتَهَانُوا بِهِ لَمَّا فَتَحَ الله تعالى عَلَيْهِم مِنْ خَزَائِنِ الإيمَانِ والمَعْرِفَةِ وثَبَّتَهُم[٩] وأجَابَ دُعَاءَهُم في قَوْلِهِم: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾[١٠]. عَكْسُ مَا يُفْهَمُ مِنْ حَالِكَ في مُحَامَاتِكَ لَهُ، فإنَّ الظَّاهِرَ مِنْها أَنَّكَ لَوْ كُنْتَ هُنَاكَ لَحَسَّنْتَ فِعْلَهُ وأَعَنْتَهُ عَلَيْهِم، وَقَبَّحْتَ فِعْلَهُم وَوَبَّخْتَهُم عَلَيْهِ، وَكُنْتَ بمَنْزِلَةِ

---

(١) في «الأصل»: «قاله». ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) الآية ١٩ من سورة النازعات.
(٣) الآية ٢٥ من سورة النازعات.
(٤) «الفصوص»: (ص ٢١٠ ـ ٢١١).
(٥) الآية ٧٢ من سورة طه.
(٦) الزيادة من «الفصوص».
(٧) الآية ٢٤ من سورة النازعات.
(٨) الآية ١١ والآية ١٢ من سورة الفجر.
(٩) في «الأصل»: «وتثبتهم». ولعل الصواب ما أثبته.
(١٠) الآية ١٢٦ من سورة الأعراف.

هَامَانَ! واللهُ تَعَالَى ربُّ النِّيَّاتِ.

ثُمَّ قَالَ[١]: وإنْ كَانَ عَيْنَ الحَقِّ فالصُّورَةُ لِفِرْعَونَ.

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُه القَيْصَرِيُّ: إنَّ هَذَا جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: إنَّكَ جَعَلْتَ الحَقَّ عَيْنَ الأعْيَانِ في الكِتَابِ كلِّهِ، فَيَصِحُّ إطْلاقُ الرُّبُوبِيَّةِ المُطْلَقَةِ عَلَيْهِ، لأنَّه عَيْنُهُ فأجَابَ بأنَّهُ وإنْ كَانَ عَيْنُهُ عَيْنَ الحَقِّ مِنْ حَيْثُ الأحَدِيَّةُ، لكِنَّ الصُّورَةَ الفِرْعَوْنِيَّةَ تُعَيِّنُهُ وتجْعَلُهُ مُتميِّزاً عَنْهُ باعْتِبَارٍ، فَلاَ يَصِحُّ ذَلِكَ الإطْلاَقُ انتهى. هَذَا مَعَ[٢] أَنَّهُ صَرَّحَ أَنَّ الصُّورَةَ للحَقِّ، وأَنَّ الخَلْقَ مَعْقولٌ والحَقَّ هُوَ المَحْسُوسُ!!

قَالَ[٣]: فَقَطَعَ الأيْدِيَ والأرْجُلَ وَصَلَبَ بِعَيْنِ حَقٍّ في صُورَةِ بَاطِلٍ لِنَيْلِ مَرَاتِبَ لا تُنَالُ إلاَّ بِذَلِكَ!

أقُولُ: هَذَا أَيْضاً مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ: إنَّ الصُّورَةَ للحَقِّ وإنَّ الخَلْقَ بَاطِلٌ!!

قَالَ[٤]: فإنَّ الأسْبَابَ لاَ سَبِيلَ إلى تَعْطِيلَها، لأنَّ الأعْيَانَ الثّابتَةَ اقْتَضَتْهَا، فَلاَ تَظْهَرُ في الوُجُودِ إلاَّ بِصُورَةِ مَا هِيَ عَلَيْهِ في الثُّبُوتِ، إذْ لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ الله تَعَالى[٥]. ولَيْسَتْ كَلِمَاتُ الله تعالى[٦] سِوَى أَعْيَانِ المَوْجُودَاتِ، فَيُنْسَبُ إليها القِدَمُ مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُها، ويُنْسَبُ إليها الحُدُوثُ مِنْ حَيْثُ وُجُودُهَا وَظُهُورُها. كَمَا تَقُولُ: حَدَثَ اليَوْمَ عِنْدَنَا إنْسَانٌ أَوْ ضَيْفٌ، وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِهِ أنّه مَا كَانَ لَهُ وُجُودٌ قَبْلَ هَذا الحُدُوثِ![٧]

---

(١) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٢) في «الأصل»: «معه». ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٤) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٥) (٦) كلمة تعالى مِنَ الناسخ أو المؤلف وليست من الزنديق!

(٧) لازم قول الزنديق (بالأعيان الثابتة) هو القول بقدم العالم كما قالته الدهرية الملاحدة!

أقُولُ: كأَنَّهُ ذَهِلَ عَنْ مَا قَرَّرَهُ مِنْ أَنَّ الأعْيَانَ دائماً في التَّجَدُّدِ على أنَّ الحَرَكَاتِ لاَ شَكَّ وَلاَ نِزَاعَ في تَجَدُّدِها. فباعْتِبَارِها يُقَالُ: حَدَثَ إنْسَانٌ أوْ ضَيْفٌ ونَحو ذَلِكَ.

ومِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ[1]: لِذَلِكَ قَالَ الله[2] تعالى في كَلاَمِهِ العَزِيزِ، أيْ في إتْيَانِهِ مَعَ قِدَم كَلاَمِهِ[3] ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾[4]: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ۝٥﴾[5]. والرَّحْمَةُ[6] لا تأْتِي إلاَّ بالرَّحْمَةِ. ومَنْ أَعْرَضَ عَنِ الرَّحْمَةِ اسْتَقْبَلَ العَذَابَ الَّذي هُوَ عَدَمُ الرَّحْمَةِ.

أقُولُ: كأَنَّهُ قَصَدَ بهذا التَّخَلُّصَ إلى كَوْنِ فِرْعَونَ لَمْ يُعْرِضْ عَنِ الرَّحْمَةِ في آخِرِ أمْرِهِ، فَشَرَعَ في تَمْهِيدِ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ[1]: وأمَا قَوْلُهُ تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ[7] ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ﴾[8] إلاَّ قَوْمَ يُونُسَ، فَلَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ على أنَّه لَمْ يَنْفَعْهُم في الآخِرَةِ بِقَوْلِهِ في الاسْتِثْنَاءِ: إلاَّ قَوْمَ يُونُسَ.

أقُولُ: لاَ شَكَّ أَنَّ النَّفْيَ يَسْتَغْرِقُ الزَّمَانَ الَّذي يَقَعُ فيه، فَنَفْيُ

---

(١) «الفصوص»: (ص ٢١١).
(٢) لفظ الجلالة من «الأصل» فقط.
(٣) يجب الانتباه إلى أن الله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم بصوت يُسْمَعْ، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً. وراجع «العقيدة الطحاوية» (ص ١٨٠).
(٤) الآية ٢ من سورة الأنبياء.
(٥) الآية ٥ من سورة الشعراء. وقد اختلط على المعلق على «الفصوص» هاتان الآيتان فجعل الثانية دون واو ظناً منه أنها ليستْ من الآية!
(٦) في «الفصوص»: «والرحمٰن».
(٧) سقط من «الأصل».
(٨) الآية ٨٥ من سورة غافر.

الفِعْلِ في الزَّمَنِ المَاضي لا بُدَّ أَنْ يَسْتَغْرِقَ الزَّمَنَ وإلاَّ يكُونُ كَذِباً. ونَفْيُ الفِعْلِ في الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ لا بُدَّ أَنْ يَسْتَغْرِقَهُ إلاَّ لِقَرِينَةٍ فيهما. ولا قَرِينَةَ هُنَا تَدُلُّ على التَّخْصِيصِ.

وقَوْلُهُ: بِقَوْلِهِ في الاسْتِثْنَاءِ إلاَّ قَوْمَ يُونُسَ [عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ][1] كَذِبٌ، فإنَّ اسْتِثْنَاءَ قَوْمِ يُونُسَ لَمْ يَقَعْ في هَذِهِ الآيَةِ وَلاَ في مَا هُوَ بمعْنَاهَا، أيْ فهَلاً كَانَتْ قَرْيَةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ القُرَى الَّتي أهْلَكْنَاها ثَابَتْ[2] عَنِ الكُفْرِ وأَخْلَصَتِ الإيمَانَ قَبْلَ المُعَايَنَةِ وَلَمْ يُؤَخِّرُوا، كَمَا أُخِّرَ فِرْعَونُ إلى أَنْ أُخِذَ بِمُخَنَّقِهِ[3]. ومَعْنَاهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ إلاَّ قَوْمَ يُونُس، فإنَّهم فَعَلُوا ذَلِكَ. فإنَّهم آمَنُوا قَبْلَ نُزولِ العَذَابِ عِنْدَ رُؤْيَةِ عَلاَمَتِهِ وَهِيَ فَقْدُ يُونُسَ عليه السَّلامُ، وكَانَ أَوْعَدَهُم أَنَّه مَتَى غَابَ عَنهُم يَأتِيهُم العَذَابُ بَعْدَ ثَلاثٍ.

فأيْقَنُوا بِهِ بَعْدَ يَوْمَيْنِ مِنْ فَقْدِهِ، فَلَبِسُوا المُسُوحَ[4] وَبرزُوا إلى الصَّعِيدِ، وفَرَّقُوا بَيْنَ الأطْفَالِ وأُمَّهاتِهِم، وبَيْنَ الدوَّابِّ وأَوْلاَدِها، فَحَنَّ بَعْضُهُم إلى بَعْضٍ وأَخْلَصُوا الإيمانَ والتَّوْبَةَ وتَرَادُّوا المَظَالِمَ حتَّى أَنَّ أحَدَهُم كَانَ يَقْتَلِعُ الحجَرَ وَقَدْ وَضَعَ عَلَيْهِ أَسَاسَ بِنَائِهِ.

فَرَحِمَهُم الله تَعَالى وَكَشَفَ عَنْهُم بَعْدَمَا غَشِيَتْهم بَوَادِرُهُ وَهُوَ دُخَانٌ غَشِيَ سُطُوحَهُم[5]. ومَا أَبْعَدَ حَالَ فِرْعَونَ وأَضْرَابَهُ مِنْ حَالِهِم حَيْثُ

---

(١) الزيادة من «الأصل».

(٢) ثَابَ عن كذا: رَجَعَ. انظر «المعجم الوسيط» (١/ص ١٠٢) .

(٣) أي بحَلْقِهِ. «القاموس المحيط» (ص ١١٣٨).

(٤) هي البُلُوسُ أوِ البُلْسُ ومُفرَدُها: البَلاسُ. وهو ثَوْبٌ من الشَّعرِ. وانظر «المعجم الوسيط» (١/ ص ٦٨، ٢/ ص ٨٧٥) .

(٥) روي في هذا أثرٌ عن ابن مسعود موقوفاً لكن إسناده لا يصح. «تفسير الطبري» (ج ١١/ ص ١٧٢).

كَانَ يَنْزِلُ بِهِم العَذَابُ كالطُّوفَانِ ونَحْوِهِ، فَيَضِجُّونَ إلى مُوسَى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾[1] ثُمَّ يَنْكُثُونَ عِنْدَ كَشْفِهِ في كُلِّ مَرَّةٍ.

قَالَ[2]: فَلِذَلِكَ أَخَذَ فِرْعَونُ مَعَ[3] وجود الإيمان منه.

أقولُ: لاَ دَلِيلَ عَلَى وُجُودِ الإِيمَانِ مِنْهُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ.

ثُمَّ قَالَ[4]: هذا إنْ كَانَ أَمْرُهُ أَمْرَ مَنْ تيقَّنَ بالانْتِقَالِ في تِلْكَ السَّاعَةِ. وَقَرِينَةُ الحال تُعْطِي أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الانْتِقَالِ، لأَنَّهُ عَايَنَ المُؤْمِنِينَ يَمْشُونَ في الطَّرِيقِ الْيَبَسِ الَّذي ظَهَرَ بِضَرْبِ[5] [موسى عليه السَّلامُ][6] بعَصَاهُ البَحْرَ. فَلَمْ يَتيقَّنْ فِرْعَونُ الهَلاَكَ، إذْ آمَنَ بِخِلاَفِ المُحْتَضِرِ حَتى لا يُلْحَقَ بِهِ.

أقولُ: انْظُرْ إلى هَذَا السَّفَهِ والعَمَى في الاسْتِدْلاَلِ لِغَلَبَةِ حُبِّ فِرْعَونَ (وحُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمي ويُصِمُّ)[7]. فالله سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ﴾[8]. وهذا الضَّالُّ يَقُولُ: إنَّه مَا تيقَّنَ بالانْتِقَالِ. وجَعْلُهُ مَشْيَ المُؤْمِنينَ في الطَّرِيقِ لَيْسَ[9] قَرِينَةً عَلَى ذَلِكَ أَشَدُّ عَمَىً! فإنَّ ذَلِكَ إنَّما يَصْلُحُ قَرِينةً، عِنْدَ دُخُولِ البَحْرِ لاَ عِنْدَ إدْرَاكِ الغَرَقِ! عَلَى أَنَّ

---

(١) الآية ١٣٤ من سورة الأعراف.

(٢) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٣) في «الأصل»: «تكررت هكذا». «فرعون مع فرعون»! والتصويب من «الفصوص».

(٤) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٥) في «الأصل»: «بضربة». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٦) الزيادة من «الأصل».

(٧) روي مرفوعاً ولا يصح. انظر «الضعيفة» رقم (١٨٦٨).

(٨) الآية ٩٠ من سورة يونس.
ولعل الناسخ أو المؤلف أخطأ في الآية فكتبها هكذا: «فلَمَّا أدركَهُ الغَرَق»!

(٩) في «الأصل»: «أليس». والصواب: «ليس».

قِيَاسَ نَفْسِهِ عَلَى المُؤمِنينَ عِنْدَ الدُّخُولِ ـ أيْضاً ـ مِنَ الجَهْلِ والقِيَاسِ الفَاسِدِ، فإنَّه كَثيراً مَا رَأى أنْوَاعَ العَذَابِ مِنَ الطُّوفَانِ ومَا عُطِفَ عَليه: يُصِيبُهُ وطَائِفَتَهُ ولاَ يُصِيبُ بني إسْرَائِيلَ فَقِيَاسُ نَفْسِهِ عَلَيْهم في هَذِهِ الحَالَةِ مِنْ أقْبَحِ الجَهْلِ والمُكَابَرَةِ!

ثُمَّ قَالَ[1]: فآمَنَ [بالذي آمَنَتْ به بنو إسْرَائيلَ][2] عَلَى التَّيقُّنِ بالنَّجَاةِ، فَكَانَ كَمَا تيقَّنَ[3]، لَكِنْ عَلَى غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتي أرَادَ. فنَجَّاهُ الله تَعَالى مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ في نَفْسِهِ، ونجَّى بَدَنَهُ كَمَا قَالَ: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾[4].

أقُولُ: لَقَدْ افْتَرَى على الله الكَذِبَ في زَعْمِهِ أنَّه نَجَّاهُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ، حَكَمَ[5] عليه سُبْحَانَهُ[6] بِمَا يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً. فإنَّ الله تعالى لَمْ يُنْجِ المُنافِقِينَ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ بمُجَرَّدِ قَوْلِهم (آمَنَّا) بَلْ قَالَ سُبْحَانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[7] مَعَ اعْتِبَارِ قَوْلِهم في أحْكَامِ الدُّنْيَا، حَيْثُ نَجَّاهُم مِنَ القَتْلِ والأسْرِ وأَدَاءِ الجِزْيَةِ. فَكَيْفَ بمَنْ لَمْ يُعْتَبَرْ قَوْلُهُ في أحْكَامِ الدُّنْيا ولَمْ ينجُ مِنَ الغَرَقِ! وإنَّما قَالَ لَهُ: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾[8] أيْ حِيْنَ كَانَ إيمانُكَ بِظَاهِرِكَ، فالجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ العَمَلِ، ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾[9].

---

(١) «الفصوص»: ص٢١٢ .
(٢) هذا كله سقط من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».
(٣) في «الأصل»: «يتيقن». والتصويب من «الفصوص».
(٤) الآية ٩٢ من سورة يونس.
(٥) في «الأصل»: «ويحكم». ولعل الصواب ما أثبته.
(٦) في «الأصل»: «بم». والصواب ما أثبته.
(٧) الآية ١٤٥ من سورة النساء.
(٨) الآية ٩٢ من سورة يونس.
(٩) الآية ٣٠ من سورة الأنفال.

فإنَّه قَصَدَ أَنْ يَمْكُرَ كَمَا كَانَ دَيْدَنُهُ في المرَّاتِ الأُوَلِ، فَقَابَلَهُ بِمَكْرِهِ لِما عَلِمَهُ سُبْحَانَهُ مِنَ المَصْلحَةِ.

ومِنْهَا[١] مَا قَالَهُ[٢]: لأَنَّهُ لَوْ غَابَ بِصُورَتِهِ رُبَّما قَالَ قَوْمُهُ: احْتَجَبَ! فَظَهَرَ في الصُّورَةِ المَعْهُودَةِ مَيْتاً لِيُعْلَمَ أَنَّه هُوَ.

أَقُولُ: يَعْنِي مَنْ بَقِيَ مِنْ قَوْمِهِ وَلَمْ يَتْبَعْهُ في الدُّخُول، وَهُمُ الأَتْبَاعُ والعَجَزَةُ.

قَالَ[٣]: فَقَد عمَّتْهُ[٤] النَّجاةُ حِسَّاً ومَعْنًى. ومَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ العَذَابِ الأُخْرَوِيِّ لا يُؤمِنُ وَلَوْ جَاءَتْهُ[٥] كُلُّ[٦] آيَةٍ حتَّى يَرَوْا العَذَابَ الأَليمَ. أَيْ يَذُوقُوا العَذَابَ الأُخْرَوِيَّ[٧]، فَخَرَجَ فِرْعَونُ مِنْ هَذَا الصِّنْفِ.

أَقُولُ: هَذِهِ الآيَةُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى عَدَمِ إِيمَانِ فِرْعَونَ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ أَنَّ المُرَادَ رُؤْيَةُ العَذَابِ الأُخْرَوِيِّ لأَنَّ مُوسَى وهَارُونَ علَيْهِما الصَّلَوَاتُ والسَّلامُ دَعَيَا[٨] عَلَى فِرْعَونَ ومَلَئه[٩] بِقَوْلِهِ[١٠]: ﴿وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ

(١) في «الأصل»: «منها». ولعل الأصوب ما أثبته.
(٢) في «الأصل»: «قال». ولعل الأصوب ما أثبته.
(٣) «الفصوص»: (ص ٢١٢).
(٤) في «الأصل»: «فعمته». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٥) في «الأصل»: «ولو جاءت»!
(٦) في «الأصل»: «بكل»!
(٧) في «الأصل»: «الأخراوي». والتصويب من «الفصوص».
(٨) في «الأصل»: «دعي». والصواب ما أثبته.
(٩) في «الأصل»: «ومثله». ولعل الصواب ما أثبته.
(١٠) يروى أن موسى دعا وأمَّنَ هارون، ولعل ذلك سبب جَعْل المؤلف الضمير في (قوله) للمفرد. وليس فيه خبر مرفوع أو موقوف صحيح.
وراجع «تفسر الطبري» (ج ١١/ص ١٦١).

قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾[١]. وَقَدْ قَالَ تَعَالى لَهُمَا: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾[٢] فإنْ كَانَ المُرَادُ العَذَابَ الأُخْرَوِيَّ، فَقَدْ صَدَقَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْمِنْ، وإنْ كَانَ المُرَادُ الدُّنيويَّ، فَقَدْ كَذَّبَ قَوْلَكَ. وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: المُرَادُ بِهِ في دُعَائِهِمَا: العَذَابُ الدُّنْيَوِيُّ، وفي تِلْكَ الآيَةِ الأُخْرَوِيُّ! لأنَّه تَحكُّمٌ، وَقولٌ بالشَّيءِ بِلاَ دَلِيلٍ! وإنِ ادَّعَيْت أَنَّ ذَلِكَ حَصَلَ لَكَ بالكَشْفِ، فَهُوَ كَذَلِكَ دَعْوَى بِلاَ دَلِيلٍ! على أَنَّه يَكُونُ دُعَائُهُما عَبَثاً لا فَائِدَةَ فيه سِوَى امْتِدَادِ التَّعَبِ والتَّعَنِّي عَلَيْهِما[٣]، وتَمادِ الظُّلْمِ والفَسَادِ عَلَى عِبَادِ الله تَعَالى. وإنَّما أَرَادَ بالدُّعَاءِ عَلَيْهِم بِعَدَمِ الإيمَانِ النَّافِعِ لِمَا اطَّلَعَا عَلَيْه مِنْ حَالِهِم الغَيْرِ[٤] القَابِلَةِ للصَّلاَحِ؛ لِيَحْصُلَ لَهُما التَّشَفِّي بمَوْتِهِم عَلَى الكُفْرِ، وانْتِقَامِ الله تعالى مِنْهُم. لَيْسَ لِذَلِكَ الدُّعَاءِ فَائِدَةٌ غَيْرُ ذَلِكَ بإجْمَاعِ المُسْلِمينَ وَذَوِي العُقُولِ الصَّحِيحَةِ!

قَالَ[٥]: هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الَّذي وَرَدَ بِهِ القُرآنُ.

أَقُولُ: كَذَبَ وافْتَرَى عَلَى القُرْآنِ، فإنَّه لَمْ يَرِدْ بأَنَّ المُرَادَ مِنَ العَذَابِ الألِيمِ هُوَ الأُخْرَوِيُّ، وَلاَ بأَنَّ فِرْعَونَ خَارِجٌ مِنْ هَذَا الصِّنْفِ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ لِمَنْ تأَمَّلَ وأنْصَفَ!

قَالَ[٦]: ثُمَّ إنَّا نَقُولُ ـ بَعْدَ ذَلِكَ ـ والأمْرُ فيه إلى الله تعالى لِمَا اسْتَقَرَّ في نُفُوسِ عَامَّةِ الخَلْقِ مِنْ شَقَائِهِ، وَمَا لَهُم نَصٌّ في ذَلِكَ يَسْتَنِدُونَ إليه!

---

(١) الآية ٨٨ من سورة يونس.
(٢) الآية ٨٩ من سورة يونس.
(٣) تَعَنَّى الرَّجُلُ: نَصِبَ. «المعجم الوسيط» (٢/ ٦٣٩).
(٤) دخول الألف واللام على (غير) كأنه لا يخفى على المؤلف! فَلَعَلَّهُ وَهِم هَا هُنَا! وراجع «معجم الأخطاء الشائعة» (ص ١٩٠).
(٥) «الفصوص»: (ص ٢١٢).
(٦) «الفصوص»: (ص ٢١٢).

أقولُ: انْظُرْ إلى هَذِه المُكابَرَةِ والمَغْلَطَةِ في قَوْلِهِ: مَا لَهُم نَصٌّ مَعَ وُجودِ آيةِ[١] الدُّعاءِ، وَظُهورِ دَلاَلَتِها عَلَى خَتْمِهِ بالشَّقاءِ. وكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴿٤٢﴾﴾[٢].

وإخْرَاجُ فِرْعَونَ مِنْ بَعْض الضَّمَائِرِ بَعْدَ دُخُولِهِ فيمَا قَبْلُ ـ قَطْعَاً ـ تَحكُّمٌ بِلاَ دَلِيلٍ! وَلَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ وَاحِدٌ عَلَى صِحَّةِ إيمَانِهِ لِيُطْلَبَ بِذَلِكَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الأدِلَّةِ. ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[٣]. هَذَا مَعَ أَنَّ سُنَّتَهُ[٤] أَنَّه إذا قَبِلَ تَوْبَةَ عَبْدٍ لاَ يَذْكُرُ ذَنْبَهُ، وَلاَ يَذُمُّهُ إلاَّ بإتْبَاعِ ذِكْرِ تَوْبَتِهِ ومَدْحِهِ، كَمَا في حَقِّ آدَمَ عَلَيه الصَّلاةُ والسَّلامُ، والسَّحَرَةِ رَضِيَ الله تعالى عَنْهُم. فأَمَّا هَذَا فَكَرَّرَ الله تعالى ذِكْرَهُ عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ مَا لَمْ يُكَرِّرْ لِغَيْرِهِ مَعَ التَّصْرِيحِ لِئَلاَّ يَذْهَبَ الوَهْمُ إلى غَيْرِهِ.

وَلَقَدْ كَرَّرَ سُبْحَانَهُ وتَعَالى ذَمَّ الوَلِيدِ بنِ المُغِيرَةِ وَكَانَ شَدِيدَ الكُفْرِ والعِنَادِ. لكِنَّهُ[٥] بالنِّسْبَةِ إلى ذِكْرِ هَذَا اللَّعِينِ أَقَلُّ القَلِيلِ مَعَ عَدَمِ التَّصْرِيحِ باسْمِهِ. فَعُلِمَ أَنَّ غَضَبَ الله عَلَى هَذَا الخَبِيثِ أَشَدُّ مِنْ غَضَبِهِ عَلَى سَائِرِ المَعْنَيِّينَ مِنْ مُتَمَرِّدَةِ الكَفَرةِ. وَسَمَّاهُ عَدُوّاً لَهُ ولِرَسُولِهِ، وَوَصَفَه بجَمِيعِ صِفَاتِ الذَّمِّ مِنَ الكُفْرِ والعُلُوِّ والفَسَادِ والإسْرَافِ. وَلَمْ يَذْكُرْ في مَوْضِعٍ مَّا عَنْهُ اعْتِذَاراً. وإنَّما ذَكَرَ في هَذِهِ الآيَةِ نِفَاقَهُ

---

(١) في «الأصل»: «ياية»! والصواب ما أثبته.
(٢) الآية ٤٠ ـ ٤٢ من سورة القصص.
(٣) الآية ٣٣ من سورة غافر.
(٤) في «الأصل»: «سنة». ولعل الصواب ما أثبته.
(٥) في «الأصل». «لكن». ولعل الصواب ما أثبته.

وخِدَاعَهُ، ورَدَّ علَيْهِ ذَلِكَ وَعَدَم اعْتِبَارِهِ لانقِضَاءِ زَمَنِ إمْهَالِهِ[١]، فإنَّهُ سُبْحَانَه وتَعَالى (يُمْلِي للظَّالِم، فإذا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ)[٢] ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴿١٠٢﴾﴾[٣]. ولله درُّ القَائِلِ:

إنَّ اللَّعينَ لِشِدَّةِ تَكَبُّرِهِ وَشَكِيمَتِهِ في كُفْرِهِ وعِنَادِهِ لَمْ يُطَاوِعْ لِسَانَهُ عِنْدَ غَايَةِ اضْطِرَارِهِ وَلَمْ يُذْعِنْ قَلْبُهُ، أَنْ يَقُولَ آمَنْتُ أَنَّهُ لا إلَهَ إلاَّ الله فيجْرِي الاسْمُ الكَرِيمُ عَلَى لِسَانِهِ ويَخْطِرُهُ بِبَالِهِ، بَلْ قَالَ إلاَّ الَّذي آمَنْتَ بِهِ بَنُو إسْرائِيلَ كأَنَّهُ مَجْهُولٌ عِنْدَهُ. وإنَّما قَلَّدَهُمْ فِيهِ تَقْلِيداً لِلضَّرَرِ مِنْهُ، لَعَلَّهُ يَتَخَلَّصُ مِمَّا هُوَ فِيهِ، كَمَا تَخَلَّصَ مِمَّا قَبْلَهُ مِنَ الطُّوفَانِ وإِخْوَانِهِ!!

قَالَ ابْنُ بَرَّجَان[٤] في «تَفْسِيرِهِ»: فَمَعْنَى قَوْلِ الله جَلَّ ذِكْرُهُ عَلَى هَذَا الآن، أيْ أَعَلَى حَالَتِكَ هَذِهِ لاَ تَحْمِلُ ذِكْرِي، وَلاَ تَفُوْهُ باسْمي، ولا بِاسْمِ رَسُولِي، فَجَمَعْتَ هذا إلى مَا عصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ المُفْسِدِينَ؟ أيْ أَنَّكَ أَضَفْتَ إلى حَالَتِكَ تِلْكَ، هَذَا، كَمَا قَالَ القَائِلُ: أَكَيْداً وأَنْتَ في الحَدِيدِ!!

فَلَوْ كُنْتَ قَبْلُ عَلَى غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِكَ لاحْتُمِلَ ذَلِكَ مِنْك

---

(١) في «الأصل»: «من إمهاله».

(٢) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٤٦٨٦)، ومسلم أيضاً (٢٥٨٣). من حديث أبي موسى رضي الله عنه ولفظه: «إنَّ الله يمْهِلُ الظالم...».

(٣) الآية ١٠٢ من سورة هود. وقَدْ قَرَأَهَا صلى الله عليه وآله وسلم بعد قوله الآنف فهي من الحديث السابق فتنبه!

(٤) صوفي اسمه: عبد السَّلام بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي الإشبيلي. من مشاهير الصالحين على انحرافٍ في تفسيره للحروف، وهو مما عابوه عليه. توفي سنة ٥٣٦ هجرية. وانظر «لسان الميزان» (٤/ ١٣ ـ ١٤). و«الأعلام» (ج٤/ ص ١٢٩). وتفسيره هو «تفسير القرآن» لا يزال مخطوطاً.

وخَرَجَتْ كَلِمَتُكَ هَذِهِ عَلَى مَعْهُودِ إيمَانِكَ وَصَحِيح وُدِّكَ. ثُمَّ يَقُولُ الله جَلَّ مِنْ قائِلٍ ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾: لَوْ كَانَتْ شَهَادَتُهُ تِلْكَ في وَقْتِها عَلى حَقِيقَةِ المحبَّةِ[1] وحُسْنِ النِّيَّةِ وَصَحِيحِ التَّوْبَةِ مِنْ قَرَارِ نَفْسِهِ لأَنْجَاهُ هُوَ وأتبَاعَهُ مِنْ عَذَابِهِ. وَلَمَّا كَانَتْ في غَيْرِ وَقْتِها وعَلَى عِلاَّتِها نَجَّاهُ بِبَدَنِهِ فَقَطْ لِيَجْعَلَهُ لِمَنْ خَلْفَهُ آيَةً عَلى أَنَّ الشَّهَادَةَ بهذه الكَلِمَةِ المُبَارَكَةِ عِنْدَهُ في غَايَةِ القَبُولِ.

فانْظُرْ إليها لَمَّا كَانَتْ شَهَادَتُه مَيْتَةً نجَّاهُ الله تَعالى بِهَا مَيْتاً[2]! ولَوْ كَانَتْ حَيَّةً لنجَّاهُ بِهَا حَيّاً انْتَهى.

ثُمَّ نَقُولُ نَحْنُ: قَالَ رَسُولُ الله صلَّى الله تَعَالى عَلَيه وسَلَّم: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»[3]. «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»[4] فَجَعَلَ الله تعالى مَنْ أَحَبَّ فِرْعَونَ مَعَهُ في دَارِ خُلُودِهِ وبَاعَدَ بَيْنَنَا وبَيْنَهُم، وحَشَرَنَا مَعَ مَنْ نُحِبُّ، إنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ والقَادِرُ عَلَيْهِ والمُطَّلِعُ عَلَى النِّيَّاتِ والطَّوِيَاتِ.

ثُمَّ إنَّ هَذا الزِّنْدِيقَ مَا اكْتَفى بِدَعْوَى مَوْتِ فِرْعَونَ على الإيمَانِ حَتَّى قَالَ[5]: وأَمَّا آلُهُ فَلَهُم حُكْمٌ آخَرُ لَيْسَ هَذا مَوْضِعُهُ. ثُمَّ لِتَعْلَمْ أَنَّه ما يَقْبِضُ الله تعالى أَحَداً إلاَّ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، أَيْ مُصَدِّقٌ بِمَا جَاءَتْ بِهِ

---

(١) في «الأصل»: «المقة». ولعل الصواب ما أثبته!

(٢) هناك حديث صحيح لم أر المؤلف أو مَنْ نَقَلَ عنه المؤلف ذكره يدل قطعاً على عدم إيمان فِرعون وهو: «قال لي جبريل: لو رأيتني وأنا آخذ من حال البحر فأدسُّه في فم فِرعون مخافة أن تدركه الرحمةُ»: وهو مخرَّجٌ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٢٠١٥).

(٣) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٦٨٨، ٦١٦٧، ٦١٧١، ٧١٥٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٣٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وقد توسع في تخريجه الأرناؤوط في «الإحسان» برقم (٨).

(٤) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

(٥) «الفصوص»: (ص ٢١٢).

الأَخْبَارُ الإلٰهِيَّةُ [لأنَّهُ يُعايِنُ مَا أَخْبَرَ بِهِ الأنْبياءُ عَلَيْهِم السَّلامُ مِنَ الوَعْدِ والوَعِيدِ][١] ـ وأَعْنِي مِنَ المُحْتَضِرِينَ ـ ولِهَذَا يُكْرَهُ مَوْتُ الفُجَاءَةِ وَقَتْل الغَفْلَةِ. فأَمَّا مَوْتُ الفُجَاءَةِ: فَحَدُّهُ أنْ يَخْرُجَ [النَّفَسُ][٢] الدَّاخِلُ، وَلاَ يَدْخُلَ النَّفَسُ الخارِجُ.

فَهَذَا مَوْتُ الفُجَاءَةِ. وَهَذَا غَيْرُ المُحْتَضَرِ. وَكَذَلِكَ قَتْلُ الغَفْلَةِ بِضَرْبِ عُنُقِهِ مِنْ[٣] وَرَائِهِ وَهُوَ لاَ يَشْعُرُ: فَيُقْبَضُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ إيمَانٍ وَكُفْرٍ.

أَقُولُ: أَوَّلاً إنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى تُنَاقِضُ قَوْلَهُ: إنَّ مَنْ حَقَّتْ عليه كَلِمَةُ العَذَابِ الأُخْرَوِيِّ لا يُؤْمِنُ حتَّى يَرَى العَذَابَ الأُخْرَوِيَّ!

وثانياً: حَدُّهُ مَوْتَ الفُجَاءَةِ بِمَا يَخْرُجُ فيه النَّفَسُ الدَّاخِلُ وَلاَ يَدْخُلُ الخَارِجُ غَيْرُ صَحيحٍ، لأنَّ كُلَّ مَوْتِ الفُجَاءَةِ فَهُوَ هَكَذَا.

وَلاَ يُمْكِنُ مَوْتٌ يَدْخُلُ فيه النَّفَسُ الخَارِجُ، وَلاَ يَخْرُجُ الدَّاخِلُ!
وثالثاً: إنَّ مَا قَالَهُ مِنْ مَوْتِ الفُجَاءَةِ وقَتْلِ الغَفْلَةِ في غَايَةِ القِلَّةِ، فَكَيْفَ بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾[٤]؟

وَكَوْنُ بَعْثِ النَّارِ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ: تُسْعُمَائَةٌ وتِسْعَةٌ وتِسْعَينَ عَلَى مَا جَاءَ في الحَديثِ الصَّحيح[٥]؟

---

(١) هذا كله ساقطٌ من «الفصوص»!!
(٢) الزيادة من «الفصوص».
(٣) في «الأصل»: «ومِنْ».
(٤) الآية ١١٩ من سورة هود، والآية ١٣ من سورة السجدة.
(٥) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٣٤٨، ٤٧٤١، ٦٥٣٠، ٧٤٨٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
ورواه مسلم أيضاً برقم (٢٩٤٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

ورَابعاً: لأيِّ شَيْءٍ أتْعَبَ نَفْسَهُ وتَكَلَّفَ التَّكَلُّفاتِ في دَعْوَى إيمَانِ فِرْعَونَ، مَعَ أَنَّه لَمْ يَمُتْ فَجْأَةً، ولا قُتِلَ غَفْلَةً!؟ فَكَانَ يَكْفِيهِ دُخُولُهُ في هذه الكُلِّيَّةِ.

وبِالجُمْلَةِ لمَّا لَزِمَ قَضِيةَ: (خالِفْ تُعْرَفْ) في أُمُورِهِ أَتى بالطَّامَّاتِ، والخُرَافَاتِ، ومَا لاَ يُعْقَلُ: كَهَذَيَانِ المَجَانِين. والله تعالى أَعْلَمُ بِحَالِهِ وصِدْقِهِ وَمِحَالِهِ!

قَالَ[١]: ولِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ][٢] والسَّلامُ: «يُحْشَرُ[٣] عَلَى مَا ماتَ[٤] عَلَيْهِ»[٥]. كَمَا أَنَّهُ يُقْبَضُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ. والمُحْتَضَرُ مَا يَكُونُ إلاَّ صَاحِبَ شُهُودٍ، فَهُوَ صَاحِبُ إيمَانٍ بِمَا ثَمَّةَ[٦]. فَلاَ يُقْبَضُ إلاَّ مَا [عَلى][٧] كَانَ عَلَيْهِ، لأنَّ (كان) حَرْفٌ وُجوديٌّ لا يَنْجَرُّ مَعَهُ الزَّمَانُ إلاَّ بِقَرَائِنِ الأحْوَالِ. فَيُفَرِّقُ بَيْنَ الكَافِرِ المُحْتَضَرِ في المَوْتِ، وبَيْنَ الكَافِرِ المَقْتُولِ غَفْلَةً أو المَيِّتِ فَجأَةً كَمَا قُلْنَا في حَدِّ الفُجاءَةِ[٨].

أقولُ: قَوْلُهُ: لأنَّ (كَانَ) حَرْفٌ وُجُودِيٌّ، أَيْ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى

---

(١) «الفصوص»: (ص ٢١٢).
(٢) الزيادة من «الأصل».
(٣) في «الأصل»: «ويحشر»!
(٤) في «الفصوص»: «على ما عليه مات».
(٥) صح بلفظ: «يبعث». كما رواه البخاري في «صحيحه» (٢١١٨)، ومسلم أيضاً (٢٨٨٤) من حديث عائشة رضي الله عنها. ولفظ البخاري: «يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببيداء من الأرض يُخسفَ بأولهم وآخرهم. قالت: قلت: يا رسول الله! كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقُهم ومن ليس منم؟ قال: يخسفُ بأولهم وآخرهم، ثم يُبعثون على نياتهم».
(٦) في «الأصل»: «بما ثمَّ».
(٧) الزيادة من «الفصوص».
(٨) في «الأصل»: «الفجأة».

مُطْلِقَ الوُجُودِ، وَلاَ تَدُلُّ عَلَى اسْتَصْحَابِ صِفَةٍ إلاَّ بِقَرِينَةٍ حَالِيَّةٍ، فإذا قِيلَ: كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّا، يُفْهَمُ أنَّه الآن فقيرٌ[١].

وإذا قِيلَ: كَانَ شَابّاً قَوِيّاً: أَنَّهُ الآنَ شَيْخٌ ضَعِيفٌ. وأَمَّا إذَا كَانَ ثَمَّ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى اسْتِصْحَابِ الصِّفَةِ، كَمَا في صِفَاتِ الله تعالى، فَلاَ يُفْهَمُ الانْقِطَاعُ، كَمَا في ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[٢] ونحوه.

قَالَ[٣]: وأمّا حِكْمَةُ التَّجلِّي في صُورَةِ النَّارِ، فلأنَّها كَانَتْ بُغْيَةَ مُوسَى [عليه السّلام][٤]. فَتَجلَّى لَهُ في مَطْلُوبِهِ ليُقْبِلَ عَلَيْه وَلاَ يُعْرِضَ عَنْهُ. فإِنَّهُ لَوْ تَجلَّى في غَيْرِ صُورَةِ مَطْلُوبِهِ أَعْرَضَ لاجْتِمَاعِ هَمِّهِ[٥] عَلَى مَطْلُوبٍ خَاصٍّ. وَلَوْ أَعْرَضَ لَعَادَ عَمَلُهُ عَلَيْهِ وأَعْرَضَ[٦] عَنْهُ الحَقُّ، وَهُوَ مُصْطَفَى مُقَرَّبٌ. فَمِنْ قُرْبِهِ أَنَّه تَجَلَّى لَهُ في مَطْلُوبِهِ وَهُوَ لاَ يَعْلَمُ[٧]:

كَنَارِ مُوسَى رَآهَا عَيْنَ حَاجَتِهِ
وَهُوَ الإلٰهُ وَلَكِنْ لَيْسَ يَدْرِيهِ

[قُلْتُ:][٨] هَذَا مِنْ جُمْلَةِ القَاعِدَةِ المَعْلُومَةِ. والله تَعَالى الهَادِي.

---

(١) تكرَّرت هذه العبارة بأكملها في «الأصل»!
(٢) الآية ١٧ من سورة النساء، وكذا الآية ٩٢ و ١٠٤ و١١١ و١٧٠ من نفس السورة. والآية ٤ من سورة الفتح.
(٣) «الفصوص»: (ص ٢١٢ ـ ٢١٣).
(٤) الزيادة من «الأصل».
(٥) في «الأصل»: «صحة»! والتصويب من «الفصوص».
(٦) في «الأصل»: «فأعرض».
(٧) الناسخ (لا يعلم) أن الكلام الآتي بعد قول ابن عربي (لا يعلم) إنما هو شعر لا نَثْرٌ، فجعله كلاماً متداخلاً في بعضه وزاد عند موسى قوله (عليه السلام) مما يؤكّد أنه لا يعلم كونه شعراً للزنديق!
(٨) الزيادة مني.

ثُمَّ نَقُولُ لِهَذَا الضَّالِّ: إِنْ كَانَتْ قَاعِدَتُكَ هَذِهِ لَهَا تَحقُّقٌ في نَفْسِ الأَمْرِ كَمَا تَزْعُمُونَ، فَكَيْفَ لاَ يَدْرِيها مِثْلُ مُوسَى عَلَيْه السَّلامُ مِنَ الأَنْبِيَاءِ وأَنْتُم دَرَيْتُمُوها؟!

قَالَ[(١)] في الكَلِمَةِ الخَالِدِيَّة: فَكَانَ غَرَضُ خَالِدَ [صلى الله عليه وسلَّم][(٢)] إيمَانَ العَالَم كُلِّهِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، لِيَكُونَ رَحْمَةً للجميع. فإِنَّهُ تَشَرَّفَ[(٣)] بِقُرْبِ نُبُوَّتِهِ مِنْ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ صلَّى الله تَعَالى عَلَيْهِ وسلَّم!

أَقُولُ: اخْتُلِفَ في نُبُوَّتِهِ والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَبيٍّ[(٤)] لِمَا في «صَحيح مُسْلِم»[(٥)] عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله تَعَالى عَنْهُ أَنَّه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلَّى الله تَعَالى عَلَيْهِ وسَلَّم: «أَنا أَوْلَى النَّاسِ بِعيسَى بنِ مَرْيَم. في الأُولَى والآخِرَةِ. الأَنبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عِلاَّتٍ[(٦)] أُمَّهَاتُهُم شَتَّى. وَدِينُهُم وَاحِدٌ فَلَيْسَ بَيْنَنَا[(٧)] نَبِيٌّ» انتهى.

---

(١) «الفصوص»: (ص ٢١٣).

(٢) الزيادة من «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «أشرق». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٤) هو كذلك، فإن حديثه لا يصح! ولفظه: «ذاكَ نَبيٌّ ضَيَّعَهُ قومه. يعني: خالدُ بن سنان».

فقد رواه الحاكم (٢/٥٩٨ ـ ٥٩٩) مرسلاً مع ضعف سنده. وله طريق أخرى مرسلة وموصولة، لكنهما لا تفيدان في رفع درجة الحديث، ولهذا ضعَّفَه ابن كثير، وتبعه الألباني في «الضعيفة» (٢٨١). فإذا انضاف إلى ضعْفِ سنده نكارة متنه لمخالفته للحديث الصحيح الآتي، جزمنا يقيناً بكونه ليس من كلام النبوة!!

(٥) «صحيح مسلم» (٢٣٦٥) رقم (١٤٥).

(٦) يعني إخوة لأبٍ واحد من أمهاتٍ شتى. يعني: أصل إيمانهم واحد، وشرائعهم مختلفة.

وقد وقع في «الأصل»: «مِنْ عَلاَمَات»!!

(٧) في «الأصل»: «وليس بينا». والتصويب من «صحيح مسلم». =

قَالَ[١] في الكَلِمَةُ المحمَّديَّة، قَالَ في [بَابِ][٢] المَحَبَّةِ الَّتي هِيَ أَصْلُ الوُجُودِ: (حُبِّبَ إليَّ مِنْ دُنْيَاكُم ثَلاَثٌ)[٣] إلخ.

أقُولُ: لَيْسَ لَفظُ «الثلاث» في الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَة، بَلْ وَلاَ في شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الحديث[٤]. وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ قَوْلَهُ: (من عَرفَ نَفْسَهُ، فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ) لَيْسَ بحديثٍ وَلَمْ يَصِحَّ لَهُ طَرِيقٌ عَنِ النَّبيِّ صلَّى الله تَعَالى عَلَيْهِ وسلَّم.

ثُمَّ تَمَادَى عَلَى مَا أَسَّسَ مِنْ قَوَاعِدِهِ البَاطِلَةِ إلى أَنْ قَالَ[٥]: فَبَطَنَ نَفَسُ الحقِّ فِيمَا كَانَ بِه الإنسانُ إنْسَاناً. ثُمَّ اشْتَقَّ لَهُ شَخْصاً عَلى صُورَتِهِ سَمَّاهُ امْرأَةً، فَظَهَرَتْ بِصُورَتِهِ، فَحَنَّ إلَيْها حَنِينَ الشَّيْءِ إلى نَفْسِهِ، وحَنَّتْ إلَيْهِ حَنِينَ الشَّيْءِ إلى وَطَنِهِ. فَحُبِّبَتْ[٦] إلَيْهِ النِّسَاءُ،

= تنبيه: عزا المؤلف هذا الحديث لمسلم، وهو في «صحيح البخاري» (٣٤٤٣) بنفس اللفظ تقريباً. ورواه بلفظ مختصر برقم (٣٤٤٢).

(١) «الفصوص»: (ص ٢١٤).

(٢) الزيادة من «الفصوص».

(٣) حديث صحيح دون قوله: «ثلاث»، فقد رواه أحمد (٣/ ١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥)، والنسائي في «الصغرى» (٧/ ٦١، ٦١ ـ ٦٢)، وفي «الكبرى» (ج ٥/ ص ٢٨٠) والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٦٠) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وكذا رواه أبو الشيخ في «أخلاق النبي» رقم (٢٤٧)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٣٩٨)، وابن عدي في «الكامل» (ج ٣/ ص ١١٥١)، والبغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» رقم (١٠٦٢) كلهم من طريق سلام أبي المنذر عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً به. وهذا إسناد حسن مِنْ أجل سلام أبي المنذر فإنه صدوق كما جزم الذهبي في «الكاشف» (٢٢٠٧). وله طريق أخرى عند النسائي، وكذا رواه مؤمل بن إهاب ـ كما في «المقاصد الحسنة». (٣٨٠) ـ بإسنادٍ جيد فصح الحديث.

(٤) وجزم بذلك حفاظ الحديث كما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٣٨٠).

(٥) «الفصوص»: (ص ٢١٦).

(٦) في «الأصل»: «فحبب». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

فإنَّ الله تَعَالى أحَبَّ مَنْ خَلَقَهُ عَلَى صُورَتِهِ وأَسْجَدَ لَهُ مَلائِكَتَهُ النُّورِيّين إلخ.

أقُولُ: لَيْسَ للحَقِّ صُورَةٌ مَخْصُوصَةٌ[1] عَلَى زَعْمِكَ، فَكَيْفَ خَلَقَهُ عَلَى صُورَتِهِ؟ وَمَا وَجْهُ تَخْصِيصِهِ؟! مَعَ أَنَّ في زَعْمِكَ البَاطِلِ أَنَّ جَمِيعَ المَوْجُودَاتِ صُورٌ فَمَا أَكْثَرَ تَنَاقُضَكَ وَمَا أَشَدَّهُ وأَقْبَحَهُ! وكَذَا قَوْلُهُ حَيْثُ قَالَ[2]: والصُّورَةُ أعْظَمُ مُنَاسَبَةٍ وأَجَلُّهَا وأَكْمَلُهَا: فإنَّها زَوْجٌ، أَيْ شَفَعَتْ وُجُودَ الحَقِّ، كَمَا كَانَتِ المَرْأَةُ شَفَعَتْ بِوُجُودِهَا الرَّجُلَ[3] فَصَيَّرَتْهُ زَوْجاً[4]!

أقُولُ: أَلَمْ يَكُنْ وُجُودُ الحَقِّ قَدْ شَفَعَهُ وُجُودُ شَيْءٍ مِنَ المَوْجُودَاتِ قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ المَلائِكَةِ والعَرْشِ والكُرْسِيِّ والسَّمَواتِ والأرْضِ وغَيْرِ ذَلِكَ؟! لاَ يُقَالُ: أَرَادَ الصُّورَةَ[5] مِنْ حَيْثُ هِيَ صُورَةٌ، لأنَّا نَقُولُ: فَلاَ وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ بالإنْسَانِ. وَلاَ يُقَالُ: الأَشْيَاءُ المَذْكُورَةُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى صُورَةِ الرَّحْمٰنِ إلاَّ الإنسانُ، لأنَّا نَقُولُ: مَعْنَى هَذَا عَلَى زَعْمِكَ: أَنَّ أَوَّلَ ظُهُورِ الحَقِّ مِنَ العَمَاءِ ظُهُورُهُ في صُورَةِ

---

(١) بَلْ لله صورةٌ على ما يليق بجلاله تعالى، من غير تمثيل ولا تكييف ولا تعطِيلٍ ولا تحريفٍ. وهذه الصفة ثابتة في الحديث الصحيح: «رأيت ربي في أحسن صورة...». وانظر: «أقاويل الثقات» (ص ١٦٦ ـ ١٦٨).
وراجع تخريج الحديث في (ص ١٦٥) من الكتاب الآنف. وقد كنتُ حققتُ الحديث وبينت درجته في تخريجي وتحقيقي لكتاب: «الفتاوى الحديثية» للحافظ السخاوي (ص ٣٥٦) رقم (٩٣). وانظر كذلك «فتاوى العقيدة» للشيخ ابن عثيمين (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦). وأيضاً «فتاوى شيخ الإسلام» (٣/ ٣٨٧). و«السلسلة الضعيفة» رقم (١١٧٦).

(٢) «الفصوص»: (ص ٢١٦).

(٣) في «الأصل»: «ووجود الرجل». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٤) في «الأصل»: «زوجها». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٥) في «الأصل»: «لصورة». والصواب ما أثبته.

الإِنْسَانِ، ثُمَّ ظَهَرَ في الصُّوَرِ الأُخَرِ[١]، ثُمَّ ظَهَرَ بصُورَةِ الإِنْسَانِ في آدَمَ، فأَظْهَرَهُ[٢] عَلَى صُورَتِهِ الَّتي كَانَ أَوَّلَ ظُهُورِهِ فيها. فَمُحَصَّلُ هَذَا أَنَّهُ ظَهَرَ بالصُّورَةِ المَذْكُورَةِ مَرَّتَيْنِ، فَشَفَعَتِ الثَّانِيَةُ الأُولى. فَحَقُّ العِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ: شَفَعَتْ صُورَةَ الحَقِّ، لاَ وُجُودَ الحَقِّ! وإلاَّ لاَ يَصِحُّ التَّشْبِيهُ بالمَرْأَةِ، فإنَّها شَفَعَتْ بوُجُودِهَا الرَّجُلَ!

وأَنْ لاَ يَصِحَّ، قَوْلُهُ: فَصَيَّرْتُه زَوْجاً، لأَنَّهُ كَانَ زَوْجاً قَبْلَ وُجُودِ المَرْأَةِ بِشُفْعَةِ الحَقِّ. فَوُجِدَتِ الزَّوْجِيَّةُ لاَ بوُجُودِ المَرْأَةِ، بَلْ حَصَلَ بوُجُودِهَا الفَرْدِيَّةُ. فإنْ قِيلَ: المُرَادُ بخَلْقِهِ عَلَى صُورَةٍ خَلْقُهُ عَلَى صُورَةِ العَالَمِ الَّذي هُو صُورَةُ الحَقِّ، لأَنَّ الإنْسَانَ مُسْتَجْمِعٌ لِمَا في العَالَمِ!! قُلْنَا: وَعَلَى هَذَا التَّقْدِير أَيْضاً - مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ والتَّجمُّدِ - يَرِدُ قَوْلُنَا: فَحَقُّ العِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ إلى قَوْلِنَا: حَصَلَ بوُجُودِهَا الفَرْدِيَّةُ.

كَمَا قَالَ[٣]: فَظَهَرَتِ الثَّلاثَةُ: حَقٌّ وَرَجُلٌ وامْرَأَةٌ[٤].

إلى أَنْ قَالَ[٥] في هَذَيَانِهِ: فإذَا شَاهَدَ الرَّجُلُ الحَقَّ في المَرْأَةِ كَانَ شُهُوداً في مُنْفَعِلٍ[٦]، وإذا شَاهَدَهُ في نَفْسِهِ - مِنْ حَيْثُ ظُهُورُ المَرْأَةِ عَنْهُ - شَاهَدَهُ في فَاعِلٍ، وإذا شَاهَدَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْضَارِ صُورَةٍ[٧] مَا تَكَوَّنَ[٨] عَنْهُ[٩] كَانَ شُهُودُهُ في مُنْفَعِلٍ عَنِ الحَقِّ بِلاَ وَاسِطَةٍ. فَشُهُودُهُ

---

(١) في «الأصل»: «الصورة الآخر»! ولعله ما أثبته صواب!
(٢) في «الأصل»: «فأظهر». ولعل إثبات الهاء في آخره هو الصواب!
(٣) «الفصوص»: (ص ٢١٦).
(٤) في «الأصل»: «ومرأة»! والتصويب من «الفصوص».
(٥) «الفصوص»: (ص ٢١٧).
(٦) في «الأصل»: «في منفصل»!! والتصويب من «الفصوص».
(٧) في «الأصل»: «من». والتصويب من «الفصوص».
(٨) في «الأصل»: «يكون». والتصويب من «الفصوص».
(٩) في «الأصل»: «عينه»! والتصويب من «الفصوص».

للحَقِّ في المَرْأَةِ أَتَمُّ وأَكْمَلُ، لأَنَّه يُشَاهِدُ الحَقَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَاعِلٌ مُنْفَعِلٌ[١]، ومِنْ نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُنْفَعِلٌ[٢] [خَاصَّةً][٣]. فَلِهَذَا أَحَبَّ صلَّى الله تَعَالى عَلَيْهِ وسلَّم النِّسَاءَ لِكَمَالِ شُهُودِ الحَقِّ فِيهِنَّ إلى آخر مَا هَبِلَ[٤].

أَقُولُ، أَوَّلاً: ظُهُورُ المَرْأَةِ عَنْ الرَّجُلِ لا يَقْتَضِي صَيْرُورَتَهُ فَاعِلاً، إذْ لاَ فِعْلَ لَهُ أَصْلاً، إذِ العِلَّةُ المَادِيَّةُ غَيْرُ الفَاعِلِيَّةِ!

ثانِياً: أَنَّه إذَا كَانَ في جِمَاعَةٍ مُشَاهِداً للحَقِّ مِنْ حَيْثِيَّةٍ أَوْ حَيْثِيَّتَيْنِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ قَبْلَ ذَلِكَ[٥]: فإنَّ الحَقَّ غَيُورٌ عَلَى عَبْدِهِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ يَلْتَذُّ بِغَيْرِهِ، فَطَهَّرَهُ بِالغُسْلِ!!

وثَالِثاً: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ: إنَّ شُهُودَ الحَقِّ في فَاعِلٍ مُنْفَعِلٍ أَتَمُّ وأَكْمَلُ، لَمَا اخْتَصَّ ذَلِكَ بالمُلْكِ وَلاَ بالشُّرُوطِ المُقَيِّدَةِ في الشَّرْعِ، بَلْ كَانَ شُهُودُهُ ذَلِكَ في بِنْتِهِ وابْنِهِ أَظْهَرُ، إذْ لَهُ فِعْلٌ في وُجُودِهِمَا! ولِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ[٦] بنُ عَبْدِ السَّلاَمِ عَنْ هَذَا المَصِّ[٧]: أَنَّهُ لا يُحَرِّمُ فَرْجاً! وكَذَا ذَكَرُوا عَنِ العَفِيفِ التِّلِمْسَانِيِّ، لأَنَّهُ لَمَّا قُرِيءَ عَلَيْهِ

(١) في «الأصل»: «منفصل»! والتصويب من «الفصوص».
(٢) في «الأصل»: «في منفصل»!! والتصويب من «الفصوص».
(٣) الزيادة من «الفصوص».
(٤) في «الأصل»: «هبَّل»! والصواب بالتخفيف، وهو فَقْدُ العقل. «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٧٩).
(٥) «الفصوص»: (ص ٢١٧).
(٦) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء: فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد. من كتبه النفيسة: «قواعد الأحكام في إصلاح الأنام». توفي رحمه الله تعالى سنة ٦٦٠ هجرية.
وانظر: «الأعلام» (٤/ ١٤٤ ـ ١٤٥).
(٧) كذا في «الأصل». ولعلها اختصار من «المَصَّان». وهو الذي يُشْتَمُ ويُعَيَّرُ برَضْعِ الغنم من أخلافِها بفِيهِه!! «لسان العرب» (ج ٧/ ص ٩٠ ـ ٩١).

«الفُصُوصُ» قِيلَ لَهُ: كَلاَمُكَ يُخَالِفُ القُرْآنَ؟ فَقَالَ: [القُرْآنُ][١] كُلُّهُ شِرْكٌ! والتَّوْحِيدُ في كَلاَمِنَا، فَقِيلَ: فَلِمَ تُحِلُّونَ الزَّوْجَةَ وتُحَرِّمُونَ الأُخْتَ؟ فَقَالَ: مَنْ حَرَّمَ الأُخْتَ؟ حَرَّمَهَا هَؤُلاَءِ المَحْجُوبُونَ، فَقُلْنَا لَهُمْ: هِيَ حَرَامٌ عَلَيْكُم!

وَرَابِعاً: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ، لأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّعلُّقَاتِ النَّفْسَانِيَّة، بَلْ مِنَ التَّعلُّقَاتِ الإِلٰهِيَّةِ. وَكَذَا هَبِلَ[٢] وأَتَى بِأَشْيَاءَ سَاقَهَا مَسَاقَ المَعَارِفِ والحَقَائِقِ وبَنَاهَا عَلَى قَوَاعِدِهِ الفَاسِدَةِ. والمَبْنِيُّ عَلَى الفَاسِدِ فَاسِدٌ، مِنْ جُمْلَتِهَا ذِكْرُ لَفْظِ (الثَّلاَث) في الحَدِيثِ بَنَى عَلَيْهِ أَشْيَاءَ: مِثْلَ قَوْلِهِ[٣]: إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلامُ غَلَّبَ في هَذَا الخَبَرِ التَّأْنِيثَ عَلَى التَّذْكِيرِ، فَقَالَ: (ثلاث) وَلَمْ يَقُلْ (ثلاثة) إلى آخِرِ مَا ذَكَرَ! وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ لَفْظَ (الثلاث) لَمْ يُوجَدْ في شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الحَدِيثِ[٤].

ثُمَّ شَرَحَ أَلْفَاظَ الحَدِيثِ إلى ذِكْرِ الصَّلاةِ، فَعَادَ فيها إلى قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ حَيْثُ قَالَ[٥]: ثُمَّ إِنَّ مُسَمَّى الصَّلاةِ لَهُ قِسْمَةٌ أُخْرَى، فإنَّه تَعالى أَمَرَنا أَنْ نُصلِّي لَهُ[٦]، وأَخْبَرَنَا أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَيْنَا! فالصَّلاةُ مِنَّا ومِنْهُ! فإذا كَانَ هُوَ المُصَلِّي، فإنَّما يُصَلِّي باسْمِهِ الآخِرِ، فَيَتأَخَّرُ عَنْ وُجُودِ العَبْدِ:

---

(١) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية. (ج٢/ ص ٤٧٢).

(٢) في «الأصل»: «هبَّل». وعلق عليه الناسخ أو غيره فقال: هبَّل واهْتَبَلَ: كذَبَ كثيراً. (قاموس)! قلتُ: رجعتُ إلى «القاموس المحيط» (ص ١٣٨٢). فلم أجِدْ هبَّل بمعنى كذب كثيراً، وإنما ذكر هناك: اهْتَبَلَ بمعنى: كذب كثيراً.

(٣) «الفصوص»: (ص ٢١٩).

(٤) بَلَى! وُجِدَ لكنْ عند حُطَّاب الليل في علم الحديث كالغزالي، وصاحب «الكشَّاف» المعتزلي! وانظر «المقاصد الحسنة» (٣٨٠).

(٥) «الفصوص»: (ص ٢٢٥).

(٦) في «الأصل»: «عليه»!!. والتصويب من «الفصوص».

وَهُوَ عَيْنُ الحَقِّ الَّذي يَخْلُقُهُ العَبْدُ في قَلْبِهِ بِنَظَرِهِ الفِكْرِيِّ أو بِتَقْلِيدِهِ وَهُوَ الإِلٰهُ المُعْتَقَدُ. وَيتَنَوَّعُ بِحَسَبِ مَا قَامَ بِذَلِكَ المَحَلِّ مِنَ الاعْتِقَادِ كَما قَالَ الجُنَيْدُ [رَحِمَهُ الله][1] حَيْنَ سُئِلَ عَنِ المَعْرِفَةِ بالله والعَارِفِ؟ فَقَالَ: لَوْنُ المَاءِ لَوْنُ إنَائِهِ. وَهُوَ جَوابٌ سَادٌّ أَخْبَرَ عَنِ الأَمْرِ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ!

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُهُ القَيْصَرِيُّ: أَيْ تَتَنَوَّعُ صُوَرُ إِلٰه الاعْتِقَادَاتِ بِحَسَبِ الاسْتِعْدَادَاتِ القَائِمَةِ بِمَحَالِّهَا وأَعْيَانِها، فإِنَّ الحَقَّ المُطْلَقَ لاَ تَعَيُّنَ لَهُ وَلاَ تَقَيُّدَ أَصْلاً. بَلْ لاَ اسْمَ لَهُ وَلاَ نَعْتَ وَلاَ صِفَةَ مِنْ هَذِهِ الحَيْثِيَّةِ. وَكُلُّ مَا يُنْسَبُ وَيُضَافُ إِلَيْهِ، فَهُوَ عَيْنُهُ. وَعِنْدَ التَّجلِّي يتَجلَّى بِحَسَبِ اسْتِعْدَادِ المُتَجلَّى لَهُ عَلَى صُورَةِ عَقِيدَتِهِ إلى آخِرِ. مَا ذَكَرَ. فانْظُرْ إلى هَذَا الإِلْحَادِ المُؤدِّي إلى التَّعْطِيلِ!

فَيُقَالُ لِهَؤُلاَءِ المَلاَحِدَةِ: إذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ صِفَةٌ فَكَيْفَ يتَجلَّى في المَظْهَرِ والتجلي يَقْتَضِي قُدْرَةً وإرادَةً[2] وعِلْماً؟! وانْظُرْ إلى تَحْرِيفِهِمْ كَلاَمَ السَّادَاتِ[3]، كَمَا يُحَرِّفُونَ كَلاَمَ الله تَعَالى وَرَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ! وَقَدْ فَسَّرَ القُشَيْرِيُّ رَحْمَةُ الله تَعَالى عَلَيْه كَلاَمَ الجُنَيْد ـ رَحِمَهُ الله ـ بأَنَّ العَارِفَ بِحُكْمِ وَقْتِهِ، أَيْ هُوَ بِمَا يُصَادِفُهُ مِنْ تَصْرِيفِ

---

(١) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي، شيخ الصوفية، تفقه على مذهب أبي ثور، وأتقن العلم، وتأله وتعبَّد، ونطق بالحكمة. . . هذا ما قاله الذهبي في «سير أعلام النبلاء». (١٤/ ٦٦ ـ ٧٠). ثم قال: «رحمة الله على الجنيد، وأين مثل الجنيد في علمه وحاله». وأقول: لعل ما كُذِبَ عليه ـ رحمه الله ـ هو سَبَبُ جَعْلِ بعض الناس يعدونه من القائلين بوحدة الوجود كصاحب: «الكشف عن حقيقة الصوفية لأول مرةٍ في التاريخ»!!. انظر: «تسفيه الغبي» ـ المقدمة ـ (ص ٢٩٧ ـ ٢٩٩). مجلة الحكمة عدد (١١).

(٢) في «الأصل»: «واردة»! ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) يعني الجنيد رحمه الله تعالى. لكنْ لا يصح هذا عنه بإسنادٍ مُعْتَبَر!

الحَقِّ في وَقْتِهِ الَّذي هُوَ فيه لاَ اخْتِيَارَ لَهُ وَلاَ نَظَرَ إلى مَاضٍ وَلاَ آتٍ، فَكَأَنَّهُ مَاءٌ والوَقْتُ: أَيْ حُكْمُهُ إِنَاءٌ. وَلاَ يَصِحُّ أَصْلاً مَا أَرَادُوهُ مِنْ كَلاَمِ الجُنَيْدِ: أَنَّ الحَقَّ المُطْلَقَ بِمَنْزِلَةِ المَاءِ، والاعْتِقَادِ بِمَنْزِلَةِ الإِنَاءِ! وَيُقَالُ لَهُم: يا أَيُّها الحَمْقَى إذا كَانَ كَلاَمِ الجُنَيْدِ ـ رَحِمَهُ الله ـ جَوَاباً للسُّؤَالِ[1] عَنْ المَعْرِفَةِ[2] بالله والعَارِفِ، وَكَانَ المُرَادُ مَا زَعَمْتُمُوهُ، فَمِنْ أَيْنَ تَخُصُّونَ أَنْفُسَكُم وأَمْثَالَكُم باسْمِ العَارِفِ وَمَنْ عَدَاكُم بالمَحْجُوبِ؟ قَاتَلكُم الله أنَّى تُوْفَكُونَ! مَا أَقْبَحَ تَنَاقُضَاتِكُم وأَكْثَرَها!

ثُمَّ إنَّ العَارِفَ في اصْطِلاَحِ القَوْمِ هُوَ الكَامِلُ في مَعْرِفَةِ الله تَعَالى، فَهُوَ المَسْؤُولُ عَنْهُ، عَنِ الجُنَيْدِ ـ رَحِمَهُ الله ـ فَكَيْفَ يَكُونُ الجواب بالإِطْلاَقِ مُطَابِقاً لَهُ؟

ثُمَّ قَالَ[3]: فَهَذَا هُوَ الله الَّذي يُصَلِّي عَلَيْنَا!

أَقُولُ: هَذَا الحُمْقُ الشَّدِيدُ والضَّلاَلُ البَعِيدُ! فَيُقَالُ لَهُ: يا أَيُّها المُلْحِدُ في آياتِ الله تَعَالى! فَقَوْلُهُ تَعَالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[4]. ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾[5] هَذِهِ الدُّونِيَّةُ والغَيْرِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ[6] في الحَقِيقَةِ ونَفْسِ الأَمْرِ أَوْ في الاعْتِقَادِ؟ وأَيًا كَانَ فإنَّهُ يُكَذِّبُكَ فِيمَا تَزْعُمُ، فإِنَّكَ لاَ تَقُولُ بالغَيْرِيَّةِ في نَفْسِ الأَمْرِ! وكَذَلِكَ تَقُولُ هَا هُنَا: إِنَّ الَّذي يَخْلُقُهُ العَبْدُ باعْتِقَادِهِ هُوَ الله الَّذي يُصَلِّي عَلَيْنَا! فَهَلْ أَنْتَ أَصْدَقُ أَم الله تَعالى؟!

---

(١) في «الأصل»: «باللسوآءل»! ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) في «الأصل»: «معرفة». ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) «الفصوص»: (ص ٢٢٥).
(٤) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف.
(٥) الآية ١٨ من سورة يونس.
(٦) في الأصل: «يكون». ولعل الصواب «تكون» كما أثبته.

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ﴾[(١)].

ثُمَّ قالَ[(٢)]: وإذا صَلَّيْنا نَحْنُ كَانَ لَنَا الاسْمُ الآخِرُ، فَكُنَّا فِيهِ كَمَا ذَكَرْنَا في حَالِ مَنْ لَهُ هَذا الاسْمُ، فَنَكُونُ[(٣)] عِنْدَهُ بِحَسَبِ حَالِنَا، فَلاَ يَنْظُرُ إلَيْنَا إلاَّ بِصُورَةِ مَا جِئْنَاه[(٤)] بِهَا.

أقولُ: قَالَ شَارِحُهُ القَيْصَرِيُّ: فَكُنَّا فيه أيْ في هَذَا المَقَام والتَّجلِّي آخَرَ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ في حَالِ مَنْ لَهُ هَذَا الاسْمُ: في أنَّه يَتَأَخَّرُ عَنْ وُجُودِ العَبْدِ، فَيَكُونُ عِنْدَهُ، أَيْ عِنْدَ الحَقِّ بِحَسَبِ حَالِنَا وَصِفَاتِنَا الَّتِي فِيْنَا، فَلاَ يَنْظُرُ إلَيْنَا وَلاَ يَتَجلَّى لَنَا إلاَّ بِصُورَةِ مَا جِئْنَاهُ بِهَا كَمَالاً ونَقْصاً، انْتَهَى.

فَيَا للهِ[(٥)]! ويَا لِلْمُسْلِمينَ! أَيْنَ مَعْنَى[(٦)] قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾[(٧)] وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾[(٨)] مِنْ مَا ذَكَرَهُ هَذَا المُلْحِدُ الضَّالُّ مِنَ الخُرَافَاتِ؟! وأَيْنَ للصَّنَم الَّذي اعْتَقَدَهُ مُعْتَقِدُهُ إلٰهاً: مَلاَئِكَةٌ؟ وأَيُّ صَلاَةٍ يُصَلِّي عَلَى عَابِدِهِ!؟ فإنْ قَالَ: مِنْ حَيْثُ أنَّه اللهُ! قُلْنَا: قَدْ كَذَّبَكَ الله بِقَوْلِهِ: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[(٩)] حَيْثُ أَثْبَتَ الغَيْرِيَّةَ، سَوَاءً كَانَتْ في الحَقِيقَةِ أَوْ في الاعْتِقَادِ.

---

(١) الآية ١٤٤ من سورة الأنعام.
(٢) «الفصوص»: (ص ٢٢٥).
(٣) في «الأصل»: «فيكون». والتصويب من «الفصوص».
(٤) في «الأصل»: «ما جئنا». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٥) في «الأصل»: «فيا الله». ولعل الصواب ما أثبته.
(٦) في «الأصل»: «معنا»!
(٧) في «الأصل»: «كثير». والتصويب من المصحف الشريف آية ٤١ من سورة الأحزاب.
(٨) الآيات من ٤١ ـ ٤٣ من سورة الأحزاب.
(٩) يشير إلى الآية ١٨ من سورة يونس.

وَكذَلِكَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[١]. ثُمَّ إنَّهُ اسْتَدَلَّ على التَّأَخُرِ في الطَّرَفَيْنِ بِمَا قَالَ[٢]: فإنَّ المُصَلِّي[٣] هُوَ المُتأخِّرُ عَنِ السَّابِقِ في الحَلْبَةِ.

أقولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ المَغَالِيطِ، فإنَّهُ لَمْ يَقُلْ أحَدٌ أنَّ المُصَلِّي في الحَلْبَة هُوَ المُتَأَخِّرُ لاَ لُغَةً وَلاَ عُرْفاً. وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ كُلُّ مُتَأَخِّر فيها يُسمَّى مُصَلِّياً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وإنَّما يُقَالُ: المُصَلِّي في الحَلْبَةِ لِلْفَرَسِ الَّذي رَأْسُهُ عِنْدَ صَلاَ[٤] السَّابِقِ، أيْ أصْلِ ذَنَبِهِ[٥]. وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَلاَ الشَّرْعِ: إنَّ الصَّلاَةَ التَّأَخُرُ! وإنَّمَا هِيَ في اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ. ومِنَ الله الرَّحْمَةُ. وفي الشَّرْعِ العِبَادَةُ: المَعْرِفَةُ[٦]. ولكِنْ شَأْنُ هَذَا الشَّخْص التَّلْبِيسُ بإظْهَارِ المَعَارِف الَّتي هِيَ في الحَقِيقَةِ خَيالاَتٌ لاَ حَقِيقَةَ لَهَا. ثُمَّ قَالَ[٧]: وقال تعالى: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾[٨]. أَيْ رُتْبَتَهُ[٩] في التَّأَخُّرِ في عِبَادَتِهِ رَبَّهُ، وتَسْبيحُهُ الَّذي يُعْطِيهِ مِنَ التَّنْزِيهِ اسْتِعْدَادُهُ!

---

(١) الآية ٢٥٧ من سورة البقرة.

(٢) «الفصوص»: (ص ٢٢٥).

(٣) يعني به الملحد: المُصَلِّي الذي هو الفَرَسُ الذي جَاءَ الثاني في السِّباق. «المعجم الوسيط» (١/ ٥٢٤).

(٤) قال في «النهاية» (ج ٣/ ص ٥٠). «المُصَلِّي في خَيْل الحَلْبَة: هو الثاني، سُميَ به لأن رأسه يكون عند صَلا الأول، وهو ما عن يمين الذَّنَبِ وشماله». وانظر كذلك «اللسان» (ج ١٤/ ص ٤٦٦).

(٥) في «الأصل»: «دركه». ولعل الصواب ما أثبته.

(٦) ليست العبادة هي المعرفة! بل العبادة هي: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة. قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ أيْ خلقهم ليعبدوه وحده لا شريك له، وكذلك يمكن أن يقال: إلا ليأمرهم وينهاهم، كما اختاره الزجاج وشيخ الإسلام. وانظر «فتح المجيد» (ص ٢٦ ـ ٢٧) ـ دار الفكر.

(٧) «الفصوص»: (ص ٢٢٥).

(٨) الآية ٤١ من سورة النور.

(٩) في «الأصل»: «رتبة»! والتصويب من «الفصوص».

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُهُ: إنَّ كُلاً[١] مِنَ الأعْيَانِ المَوْجُودَةِ قَدْ عَلِمَ رُتْبَتَهُ في عِبَادَةِ رَبِّهِ، وتَسْبِيحَهُ الَّذي يُعْطِيهِ اسْتِعْدَادُهُ، وَهُوَ تَنْزِيهُ كُلٍّ مِنَ الأعْيَانِ رَبَّهُ عَلَى حَسَبَ اسْتِعْدَادِهِ مِنَ النَّقَائِصِ اللاَّزِمَةِ لِعَيْنِهِ. وعَلِمَ أَنَّ رُتْبَةَ[٢] عِبَادَتِهِ مُتَأَخِّرَةٌ مِنْ صَلاَةِ رَبِّه، فإنَّه لَوْلاَ صَلاَتُهُ وَرَحْمَتُهُ الوُجُودِيَّةُ، وإِخْرَاجُهُ للأعْيَانِ مِنْ ظُلُمَاتِ العَدَمِ إلى نُورِ الوُجُودِ، وظُلُمَاتِ الضَّلاَلِ إلى نُورِ الهِدَايَةِ مَا كَانَ أحَدٌ مِنْهُم يُصَلِّي. فَقَوْلُهُ: في عِبَادَةِ رَبِّهِ، مُتَعَلِّقٌ بِرُتْبَتِهِ لا بالتَّأَخُرِ. وَضَمِيرُ (يُعْطِيه) عائِدٌ إلى الكُلِّ، وَفَاعِلُهُ: اسْتَعْدَادُهُ. وفي بعض النُّسَخِ: عَنْ عِبَادَةِ رَبِّهِ، فيكُونُ مُتعلِّقاً، بالتَّأَخُرِ فَمَعْنَاهُ (كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ) أيْ: رُتْبَتَهُ في عِبَادَتِهِ أَنَّها مُتَأَخِّرَةُ عَنْ صَلاَةِ رَبِّهِ لَهُ وعِبَادَةِ رَبِّهِ إيَّاهُ بالإيجَادِ والإيصَالِ إلى الكَمَالِ والرَّحْمَةِ والمَغْفِرَةِ.

كما قَالَ في مَوْضِعِ آخَرَ: (فَيَعْبُدُنِي وأَعْبُدُهُ) وَلَكِنَّ الأَوَّلَ[٣] أَنْسَبُ إلى الأدَبِ بَيْنَ يَدَيِ الله تَعالى انْتَهى لكِنَّ الصَّلاَةَ بِمَعْنَى التَّأَخُرِ لَمْ تُسْتَعْمَل لا في اللُّغَةِ وَلاَ في الشَّرْعِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ.

ثُمَّ قَالَ: وَثَمَّ مَرْتَبَةٌ، يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى[٤] العَبْدِ المُسَبِّحِ فيها في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[٥] أيْ بحَمْدِ ذَلِكَ الشَّيْءِ. فالضَّمِيرُ الَّذي في قَوْلِهِ تَعالى (بحَمْدِهِ) يَعُودُ عَلَى الشَّيْءِ، أيْ بالثَّنَاءِ الَّذي يَكُونُ عليه، كما قُلْنا[٦] في المُعْتَقِدِ أَنَّهُ إنَّما يُثْنِي عَلَى الإِله الَّذي في مُعْتَقَدِهِ وَرَبَطَ بِهِ نَفْسَهُ. ومَا كَانَ مِنْ عَمَلِهِ، فَهُوَ رَاجِعٌ إليه، فَمَا

---

(١) في «الأصل»: «كل»!
(٢) في «الأصل»: «رتبته». ولعل الصواب ما أثبته حسب السياق!
(٣) ف «الأصل»: «الأولى».
(٤) في «الأصل»: «إلى». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».
(٥) الآية ٤٤ من سورة الإسراء.
(٦) في «الأصل»: «قاله». والتصويب من «الفصوص».

أَثْنَى إلاَّ عَلَى نَفْسِهِ، فإنَّهُ[١] مَنْ مَدَحَ الصَّنْعَةَ، فإنَّما مَدَحَ الصَّانِعَ بِلاَ شَكٍّ، فإنَّ حُسْنَها وعَدَم حُسْنِهَا رَاجِعٌ إلى صَانِعِها. وإلٰهُ المُعْتَقِدِ مَصْنُوعٌ للنَّاظِر فيه، فَهُوَ صَنعَهُ[٢] فَثَنَاؤُهُ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ ثَنَاؤُهُ عَلَى نَفْسِهِ. وَلِهَذَا يَذُمُّ مُعْتَقَدَ غَيْرِهِ، وَلَوْ أَنْصَفَ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ!

أَقُولُ: هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى مَا أَصَّلَهُ مِنْ قَاعِدَتِهِ المُتَقَدِّمَةِ البَاطِلَةِ. وعَلَى مَا قَرَّرَهُ وَقَدَّرَهُ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إلى الشَّيْءِ، والمَصْدَرُ مُضَافٌ إلى فَاعِلِه. ومَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ. أَيْ بِحَمْدِهِ إلٰهَهَ، أَيْ سَبَّحَ نَفْسَهُ بِحَمْدِهِ إلٰهَهَ الَّذي صَنَعَهُ باعْتِقَادِهِ. والمَبْنِيُّ عَلَى البَاطِلِ بَاطِلٌ. وتَاللهِ! إنَّ لمَرجِعِ الضَّمير إلى العَبْدِ المُسَبِّحِ لوَجْهَيْنِ وَجِيهَيْنِ[٣] صَحِيحَيْنِ لاَ غُبَارَ عَلَيْهَا، أَحَدُهُمَا: إنَّ المَصْدَرَ مُضَافٌ إلى فَاعِلِه، ومَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ. كَمَا قَالَ[٤]: أَيْ: وإن مِنْ شَيْءٍ إلاَّ يُسَبِّحُ الله بِحَمْدِهِ إيَّاهُ. فإنَّ الحَمْدَ يَسْتَلْزِمُ تَنْزِيهَ المَحْمُودِ عَنِ النَّقَائِصِ الَّتي تَقْتَضِي[٥] عَدَمَ الحَمْدِ. فَالحَمْدُ والتَّسْبِيحُ: كِلاَهُمَا لله تَعَالى، أَحَدُهُمَا: بالذَّاتِ والآخَرُ بالوَاسِطَةِ. وثَانِيهما: أَنْ يَكُونَ المَعْنَى وإنْ مِنْ شَيْءٍ إلاَّ يُسَبِّحُ الله تَعَالى بِحَمْدِهِ نَفْسَهُ، لأَنَّ مَدْحَ الصَّنْعَةِ مَدْحُ صَانِعِها كَمَا ذَكَرَ، لاَ عَلَى مَا ذَكَر! لَكِنْ في ذَلِكَ كُلِّه إخْرَاجٌ للآيَةِ عَنْ عُمُومِها المَتَأَوَّلِ للصَّامِتِ والنَّاطِقِ والعَاقِلِ وغَيْرِهِ والمُكَلَّفِ.

وَقَوْلُهُ: وَلَوْ أَنْصَفَ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ يُقَالُ لَهُ: فَقَدْ ذَمَّ الحَقُّ بَعْضَ صُوَرِهِ عَلَى اعْتِقَادِكُم البَاطِلِ مِنَ المُعْتَقَدَاتِ وَغَيْرِهَا! قَاتَلَكُم الله

---

(١) في «الأصل»: «لأنه». وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٢) في «الأصل»: «صنعته»! وما أثبته موافق لما في «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «وجهين»! ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) الملحدُ ابن عربي آنفاً.

(٥) في «الأصل»: «يقتضي»! ولعل الصواب ما أثبته.

تَعَالى بِمَا وَصَفْتُمُوهُ بِهِ مِمَّا هُوَ مُتَّعَالٍ عَنْهُ عُلوًّا كبيراً.

قَالَ(١): إلاَّ أَنَّ صَاحِبَ هَذَا المَعْبُودِ الخَاصِّ جَاهِلٌ بِلاَ شَكٍّ في ذَلِكَ لاعْتِرَاضِهِ عَلَى غَيْرِهِ فِيمَا اعْتَقَدَهُ في الله [تعالى](٢)، وَلَوْ عَرَفَ مَا قَالَ الجُنَيْدُ [رَحِمَهُ الله](٣): لَوْنُ المَاءِ لَوْنُ إنَائِهِ. لَسَلَّم لِكُلِّ ذِي اعْتِقَادٍ مَا اعْتَقَدَهُ، وعَرَفَ الله [تعالى](٤) في كُلِّ صُورَةٍ وكُلِّ مُعْتَقَدٍ!!

أَقُولُ: قَدَّمْنَا أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُطَابِقٍ لِكَلامِ الجُنَيْدِ، وإنَّما هُوَ تَحْرِيفٌ لِمُرَادِهِ عَنْ مُرَادِهِ! ومَعْرِفَةُ الله تَعَالى في كُلِّ صُورَةٍ وكُلِّ مُعْتَقَدٍ لَهُ مَعْنَى صَحِيحٌ غَيْرُ مَا أَرَادَهُ بِأَنْ يُرَى أَنَّ الكُلَّ مِنْهُ وَبِهِ سُبْحَانَهُ(٥)، لا أَنَّهُ عَيْنُ الصُّوَرِ والاعْتِقَادَاتِ سُبْحَانَهُ وتَعَالى عمَّا يَقُولُ المُلْحِدُونَ عُلُوًّا كبيراً. ثُمَّ قَالَ(٦): فَهُوَ ظَانٌّ غَيْرُ عَالِمٍ، فَلِذَلِكَ قَالَ «أنا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بي»(٧) أيْ لاَ أَظْهَرُ لَهُ إلاَّ في صُورَةِ مُعْتَقَدِهِ، فإنْ شَاء أَطْلَقَ وإنْ شَاء قَيَّدَ.

أَقُولُ: انْظُرْ إلى تَحْرِيفِهِ الحَدِيثِ بِرَأْيِهِ الخَبِيثِ المُخَالِفِ لِقَوْلِهِ تَعَالى في حَقِّ الكُفَّارِ: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ﴾(٨).

قَالَ:(٩) فإِلٰهُ المُعْتَقَدَاتِ تَأْخُذُهُ الحُدُودُ، وَهُوَ الَّذي وَسِعَهُ قَلْبُ

---

(١) «الفصوص»: (ص ٢٢٦).

(٢)(٣)(٤) الزيادة من «الأصل».

(٥) لا دَاعِيَ لهذَا المَعْنَى المَزْعُوم صِحَّتُهُ!! بَلِ الصوابُ خلافُهُ: فإنِ الشَّرَّ لا يُنسَبُ إلى الله تعالى كما قال عليه الصلاة والسلام: «والشرُّ لَيسَ إلَيْكَ». رواه مسلم وغيره، وبين الإمام ابن القيم في «شفاء العليل» (ص ١٧٨ ـ ٢٠٦) هذا بالتفصيل فراجعه ـ إن شئت هناك ـ وخلاصته أن الله تعالى وإن كان هو سبحانه خالق الخير والشر لكن الشر في بعض مخلوقاته لا في خلقه وفعله تعالى. والله سبحانه لا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها وذلك خير كله.

(٦) «الفصوص»: (ص ٢٢٦).

(٧) حديث صحيح: وقد تقدم.

(٨) الآية ٤٧ من سورة الزمر.

(٩) «الفصوص»: (ص ٢٢٦).

عَبْدِهِ، فإنَّ الإلٰهَ المُطْلَقَ لاَ يَسَعُهُ شَيْءٌ، لأنَّهُ عَيْنُ الأشْيَاءِ وَعَيْنُ نَفْسِهِ: والشَّيْءُ لا يُقَالُ فيه يَسَعُ نَفْسَهُ وَلاَ لاَ يَسَعُها، فافْهَمْ والله تَعَالى يَقُولُ الحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ!

أَقُولُ: لَقَدْ كَذَبَ والله، فإنَّ الإلٰهَ الَّذي هُوَ مُعْتَقَدُ أَهْلِ الإسْلاَمِ، وَهُوَ الله المَوْصُوفُ بِصِفَاتِ الكَمَالِ المُنَزَّهُ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ بِأَخْذِهِ الحَدَّ[1]! ومَا وَرَدَ أَنَّ الله تَعَالى قَالَ: (لَمْ يَسَعْنِي أَرْضِي ولاَ سَمَائِي، وَوَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي المُؤْمِن)[2] مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَدِيثٍ ثَابِتٍ عَنِ النَّبيِّ صلَّى الله تَعَالى عَلَيْه وَسَلَّم، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ وَسِعَ الإيمَانَ بِهِ وبِصِفَاتِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ تَعَالى عَنْ تَجَلِّي ذَاتِهِ في شيء.

تمَّ هَذَا الكِتَابُ بِعَوْنِ الله المَلِكِ

الوَهابِ بِيَدِ عَبْدِهِ[3] الضَّعِيفِ

مُحمَّدِ بنِ رَسُولِ عَفَى عَنْهُما

العَفُوُّ العَلِيُّ

---

(١) إنْ كان قَصْدُ المؤلف (بأخذه الحدَّ) نَفْيَ العُلُوِّ ـ وهذا ما لا أظنه بالمؤلف إنْ شَاءَ الله تعالى ـ فهو باطِلٌ، لأنَّ الله سبحانه في السماء كما صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم!
لكن إنْ أراد نَفْيَ الحَدِّ الذي يزعمه ابن عربي الملحد فنعم، وجزاه الله خيراً.
وقَدْ وقع في «الأصل» هكذا: «بأخذه حد». ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) هذا حديث باطل مكذوب كما شهد بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن بعده الحافظ العراقي، والحافظ السخاوي، والسبكي، وغيرهم.
وقد كنتُ بينت ذلك في تحقيقي للموضوعات في إحياء علوم الدين للغزالي، برقم (١٣٧). وذكرتُ أن ذلك القول ثبت عن وهب بن منبه بإسنادٍ جيد في «الزهد» (ص ١٠٣) لأحمد رحمه الله تعالى. وتأويل القول الذي ذكره المؤلف سبقه إليه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ على فَرْضِ صحته وهَيْهَات! ـ في «مجموع الفتاوى» له (ج ١٨/ ص ١٢٢، ٣٧٦).

(٣) في «الأصل»: «عبد». ولعل الصواب ما أثبته.

=

قَالَ الفَقِيرُ إبْرَاهِيمُ بن مُحَمَّد بن إبراهيم الحَلَبيّ، نَزِيلُ قُسْطَنْطِينية المُحَمَّدِيَّة جَامِع السُّلْطَان مُحمّد بِهَا وَإمَامُه. هَذَا آخِرُ مَا قَالَهُ في كِتَاب «الفُصُوص» وآخِرُ مَا تَكَلَّمْنَا عَلَيْه في هَذهِ الرِّسَالَةِ المُسَمَّاةِ: نِعْمَة الذَّرِيعَةِ في نُصْرَةِ الشريعة. جَعَلَ الله تَعَالى مَا قَصَدْنَاهُ خَالِصاً لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ وَسَبَباً لاجْتِمَاعِنَا بأَحْبَابِنَا مُحمّدٍ صلَّى الله تَعَالى عَلَيْه وسَلَّم وَذَوِيهِ في جَنَّاتِ النَّعِيمِ مِنْ غَيْرِ عَذَابٍ يَسْبِقُ. إنَّهُ وَليُّ ذَلِكَ والقَادِرُ عَلَيْهِ وَهُوَ حَسْبُنَا ونِعْمَ الوَكِيلُ. وفَرَغَ مُؤَلِّفُهُ مِنْ بَيَاضِ هذه النُّسخَةِ وَقْتَ الضُّحَى مِنْ يَوْم الثُّلاثَاءِ رَابع عَشَر جُمَادى الأُولَى سَنَة خَمْسٍ وأَرْبَعينَ وتِسعمائة. أَحْسَنَ الله تَعَالى خَاتِمَتَها، والحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ وَصَلَّى الله تَعَالى عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجْمَعين.

= قال علي رضا بن عبد الله بن علي رضا ـ غفر الله له ولوالديه وللمسلمين آمين ـ: وكان الفراغُ من تحقيقه والتعليق عليه مع أذان العشاء ليوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٤١٧ للهجرة النبوية المباركة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

فهرس المسائل والفوائد

المسألة والفائدة:	الصفحة

المسألة والفائدة:	الصفحة

المسألة والفائدة: الصفحة

المسألة والفائدة:	الصفحة

المسألة والفائدة: الصفحة

المسألة والفائدة: | الصفحة

المسألة والفائدة: **الصفحة**

المسألة والفائدة: الصفحة

المسألة والفائدة: **الصفحة**

المسألة والفائدة:	الصفحة

المسألة والفائدة: **الصفحة**

المسألة والفائدة:	الصفحة

المسألة والفائدة: الصفحة

المسألة والفائدة: الصفحة

المسألة والفائدة: الصفحة

المسألة والفائدة: الصفحة

المسألة والفائدة: **الصفحة**

المسألة والفائدة: | الصفحة

المسألة والفائدة: الصفحة

المسألة والفائدة: **الصفحة**

المسألة والفائدة: **الصفحة**

